مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الندوات»

الوُجود البرتغالي في المغرب وآثاره

ندوة لجنة التراث

آسَفي

7 - 9 أكتوبر 2004

إهـــــــداء ٢٠١٠
أكاديمية المملكة المغربية
المغرب



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الندوات»

الوُجود البرتغالي في المغرب وآثاره

ندوة لجنة التراث

آسفي

7 - 9 أكتوبر 2004

أكاديمية المملكة المغربية

العنوان : شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10100

الرباط – المملكة المغربية

تليفون 75.51.46 (037) / 75.51.99 (037)

البريد الإلكتروني : alacademia@iam.net.ma : **E-mail**

فـاكس 75.51.01 (037)

الإيداع القانوني : 2006/0618

ردمك : 9981-46-040-0

التصفيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية

السحب : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط

سنة 2006

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

هنْري كيسنجر : و.م. الأمريكية.
موريسْ دريون : فرنسا.
نيل أرمسترونغ : و.م.الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.
عبد الكريم غلاّب : المملكة المغربية.
أوطو دو هابسْبورغ : النمسا.
عبد الوهاب بنمنصور : المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة : تونس.
محمد بنشريفة : المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال : المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.
عبد العزيز بنعبد الله : المملكة المغربية.
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.
فؤاد سزكين : تركيا.
عبد اللطيف بربيش : المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية.
المهدي المنجرة : المملكة المغربية.
أحمد الضُّبيب : م.ع. السعودية.
محمد علال سيناصر : المملكة المغربية.
محمد شفيق : المملكة المغربية.
لورد شالفونت : المملكة المتحدة.
أحمد مختار امبو : السينغال.
عبد اللطيف الفيلالي : المملكة المغربية.
أبو بكر القادري : المملكة المغربية.
جان بيرنار : فرنسا.
روبير امبروكَجي : فرنسا.
عز الدين العراقي : المملكة المغربية.

عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية.
إدريس خليل : المملكة المغربية.
عبّاس الجراري : المملكة المغربية.
بيدرو راميريز فاسكيز : المكسيك.
محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية.
عبد الله العرْوي : المملكة المغربية.
برناردان كانتان : الفاتيكان.
عبد الله الفيصل : م.ع. السعودية.
ناصر الدين الأسد : م. الأردنية الهاشمية.
أناتولي كَروميكو : روسيا.
جورج ماطي : فرنسا.
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا : البرتغال.
محمد سالم ولد عدود : موريتانيا.
بّو شو شانغ : الصين.
إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية.
الحسن بن طلال : م. الأردنية الهاشمية.
محمد الكتاني : المملكة المغربية.
حبيب المالكي : المملكة المغربية.
ماريو شواريس : البرتغال.
عثمان العُمير : م.ع.السعودية.
كلاوس شواب : سويسرا.
إدريس الضحّاك : المملكة المغربية.
أحمد كمال أبو المجد : ج. م. العربية.
مانع سعيد العُتيبة : الإمارات.ع.م.
إيف بوليكان : فرنسا
شاكر الفحّام : سوريا.
عمر عزيمان : المملكة المغربية.

الأعضاء المراسلون

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

1 - «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.

2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.

3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.

4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.

5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.

6 - «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.

7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.

8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.

9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.

10 - «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.

11 - «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.

12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.

13 - «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.

14 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، نونبر 1988.

15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.

16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.

17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.

18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.

19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟»، أكتوبر 1991.

20 - «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.

21 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، نونبر 1992.
22 - «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.
23 - «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.
24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994.
25 - «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.
26 - «أيٌّ مستقبل لحوض البحرالأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟»، مايو 1995.
27 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.
28 - «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟»، دجنبر 1996.
29 - «العَوْلَمة والهُوية»، ماي 1997.
30 - «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، نونبر 1997.
31 - «لماذا احترقت النمور الأسيوية ؟»، ماي 1998.
32 - «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟»، نونبر 1998.
33 - «هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ؟»، ماي 1999.
34 - «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، أبريل 2000.
35 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).
36 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
37 - «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، أبريل 2001.
38 - «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، نونبر2001.
39 - «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق ؟»، أبريل 2002.
40 - «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم»، دجنبر 2002.
41 - «الذكرى الخمسون لثورة المَلك والشعب»، غشت 2003.

II - سلسلة «التراث» :

42 - «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفْر الثامن، جزءان، تحقيق محمد بنشريفة، 1984.

43 – «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.

44 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.

45 – «ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد بنشريفة، ماي 1987.

46 – «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.

47 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع الملْحون» 1990.

48 – «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1411/ 1990.

49 – «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حقّقه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1411/1991م.

50 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة الملْحون»، 1991.

51 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني–القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء الملْحون»، 1992.

52 – «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.

53 – «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.

54 – «معلمة الملحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

55 – «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.

56 – «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.

57 – «الأناشيد الوطنية المغربية ودورها في حركة التحرير»، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 2005.

III - سلسلة «المعاجم» :

58 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.

59 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

60 – «الدارجة المغربية مجال تَوارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.
61 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

IV - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

62 – «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.
63 – «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407) .
64 – «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى1407/1987) .
65 – «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408/ 1988.
66 – «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
67 – «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
68 – «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990.
69 – «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1412/1991.
70 – «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1414/1993.
71 – «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش 1413/1993.
72 – «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة 1995.
73 – «مستقبل الهُوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.
74 – «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور 1419 / 1999.
75 – «الموريسكيّون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون 1421 / 2000.
76 – «الأمثال العاميّة في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، دجنبر2001.
77 – «ثقافة الصحراء : مقوّماتها المغربية وخصوصياتها»، مارس 2002.
78 – «التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي»، مايو 2004.
79 – «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، مايو 2005.

V – سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

80 – «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

81 – «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.

82 – «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.

83 – «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.

84 – «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.

85 – «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر1988.

86 – «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر1989.

87 – «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.

88 – «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.

89 – «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.

90 – «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

91 – «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.

92 – «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

93 – «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.

94 – «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.

95 – «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.

96 – «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.

97 – «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.

98 – «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.

99 – «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.

100 – «الأكاديمية» العدد 20، سنة 2003.

101 – «الأكاديمية» العدد 21، سنة 2004.

102 – «الأكاديمية» العدد 22، سنة 2005.

الوجود البرتغالي بالمغرب وآثاره

I – الصلات التاريخية بين المغرب والبرتغال في عصور المرابطين والموحدين والمرينيين.

II – الأسباب التي أدت إلى احتلال سبتة سنة 1415 ميلادية.

III – ثلاثة قرون من الحضور البرتغالي في المغرب وآثاره.

IV – مقاومة الوجود البرتغالي.

V – التعاون المغربي البرتغالي وآفاقه.

الفهـــرس*

I - الجلسة الافتتاحية

* حضر السيدان المدعوّان أنْطونْيو دْياشْ فارينْيا (الأستاذ بجامعة لشبونة)، وَ بيدْرو دْياشْ (مدير معهد الأرشيف الوطني البرتغالي) أعمال الندوة، وقدّما بحثيهما، لكن لم يرسلاهما إلى الأكاديمية للطبع، لذلك لم نتمكّن من إدراج البحثين في الكتاب.

II - البحوث

III - المناقشات

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم،

عقدت أكاديمية المملكة المغربية ندوة في مدينة آسَفي تندرج في سلك الندوات التي دأبت على إقامتها في مُدن المملكة، ورأت أن تخصِّص هذه الندوة للحضور البرتغالي في تاريخ المغرب، لما لهذا الحضور من خصائص تطبع العلاقات المغربية ـ البرتغالية بطابع خاص، بقيت آثارها ماثلة للعيان إلى اليوم.

واختيرت مدينة آسَفي مقرّاً للندوة، لموقعها الجغرافي المتميّز، وتاريخها الأصيل، وعلاقاتها مع جوارها البرّي.

وتميّزت الندوة بمشاركة أعضاء الأكاديمية، وخبراء من المغرب والبرتغال، تدارسوا ظروف الغزو البرتغالي للمدن الساحلية المغربية في القرنَين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد، ثم زاروا ما في مدن آسَفي وأزمّور والجديدة من آثار برتغالية باقية، مازالت موضوع الدراسة من قِبَل علماء الآثار والحفريات، وبالعناية حراسة وترميماً من لدن السلطات الحكومية والمحلّية، لأنها جزء من تاريخ المغرب.

يجمع هذا الكتاب البحوث المقدَّمة في الندوة، والتعاليق والمناقشات التي تخلَّلتها، والله الموفّق.

خطاب السيد أمين السر الدائم
لأكاديمية المملكة المغربية

عبد اللطيف بربيش

- سعادة والي جهة دكالة عبدة، عامل اقليم آسفي - سيادة عامل إقليم الجديدة - سعادة سفير البرتغال لدى المملكة المغربية - زملائي أعضاء الأكاديمية - السادة الخبراء - حضرات السادة المستشارين والنواب المحترمين - السيدات والسادة الأساتذة - أيها الحضور الكرام.

اسمحو لي بدايةً أن أُعرِب لكم، باسمي وباسم زملائي أعضاء أكاديمية المملكة المغربية عن مدى الغبطة التي نُحِسُّ بها جميعاً ونحن نوجد اليوم في مدينة آسفي الأصيلة لتناول موضوعٍ يربط بين ماضي العلاقات المغربية البرتغالية وبين حاضرها ومستقبلها ونحن نعيش هذه الأيام ذكرى مرور مائتين وثلاثين سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

لقد شاءت لجنة التراث بالأكاديمية أن تجعل مقاربة «الحضور البرتغالي في المغرب وآثاره» تتجاوز البُعْدَ الماضَوي ليكون الموضوعُ مجال بحث علمي يُستخلص فيه ما يفيد في إرساء قواعدِ التفاهم والتعاون بين البلدين في إطار

الأهداف النبيلة التي يسعى إليها الجميع، وفي مقدمتها بناء عالم تنعم فيه الإنسانية كافة بالسلام والوئام.

إن الأكاديمية وهي تتصدى لمثل هذه الموضوعات تعمل جاهدة لأداء الأمانة التي ألقاها على كاهلها مؤسسها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، وراعيها الهمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وهي أمانة تغطي فضاءات معرفية متعددة، فكرية ولغوية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وتُراثية، ضِمنَها البحث في تاريخ المغرب بمختلف أزمنته وحقبه.

حضرات السيدات والسادة،

للأكاديمية، من خلال أعمال لجنة التراث، اقتناعٌ قويٌّ بأن كتابةَ تاريخ المغرب لم تُنجز بعد بكامل التدقيقِ وبالشمولية الضرورية، كما أن التوثيق لماضي المغرب في علاقته مع الدول الأخرى ما يزال في حاجةٍ إلى الاكتمالِ والتّجميعِ وفق المقاييس والمُواصفات التي ينبغي الالتزامُ بها علمياً وتقنياً. وهذه المعاينة لا تُقَلِّلُ بالطبع من الجهود التي يبذلها الباحثون في الجامعات المغربية ومعاهد البحث العلمي، إلا أنها جهود في حاجة إلى من يوظفها تجميعاً وتنسيقاً لكتابة تاريخ يستفيد منه كل المغاربة، ويستفيد منه على الخصوص نظامنا التعليمي بجميع مستوياته الابتدائية والثانوية والجامعية. وما هذه الندوة إلا حلقة من حلقات المجهود العلمي الذي ينبغي أن يبذل في هذا المجال.

والحقيقة أن كتابة تاريخ المغرب بالمقاييس التي ألمحت إليها يستوجب فتح أوراش علمية ينبغي أن توفر لها الشروط المادية والكفاءات البشرية، ليكون الإنجاز في أحسن الظروف وفي آجال متوسطة نظراً للحاجة الماسّة إلى متن تاريخي مُتوفِّر على المصداقية العلمية.

حضرات السيدات والسادة،

أودُّ أن أنتهز هذه الفرصة كي أتوجه بأصدق عبارات الشكر والامتنان لكل من لبّى الدعوة للمساهمة العلمية في هذه الندوة من الأكاديميين والخبراء، مغاربة وبرتغاليين، فتحملوا مشقة السفر للحضور معنا هنا. كما أشكر السيدات والسادة الذين شرفوا هذا المحفل الافتتاحي بحضورهم. وأستسمحكم كذلك في أن أتوجه إلى سعادة السيد العربي صباري حسني والي جهة دكّالة ـ عَبْدة، عامل إقليم آسفي، وإلى كل مساعديه الأقربين بشكر خاص لما لقِيَته الأكاديمية من عون ومساندة وكرم وفادة، والشكر موصول إلى جناب عامل إقليم الجديدة السيد إدريس الخزّاني، وإلى السيد عبد الرحيم دندون رئيس المجلس الحضري، والسادة المنتخبين البرلمانيين والمحليين. أتمنى للندوة كل النجاح والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب السيد والي جهة دكّالة ـ عَبْدة
عامل إقليم آسفي

العربي صبّاري حسني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية – السيد سفير البرتغال لدى المملكة المغربية – السيد عامل إقليم الجديدة – السيد رئيس مجلس الجهة – السادة رؤساء المجالس المنتخبة – السادة البرلمانيون – السادة الأساتذة الأجلاء.

يسعدني أن أعبّر لكم عن اعتزازي لحضور الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة العلمية التي تنظمها لجنة التراث التابعة لأكاديمية المملكة المغربية حول : «الحضور البرتغالي في المغرب وآثاره».

وإني لأشكر الأستاذ الجليل البروفيسور عبد اللطيف بربيش أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية وأعضاء اللجنة المحترمين على تكريمهم جهة دكّالة ـ عَبْدة عموما ومدينة آسفي خصوصا باختيارها لاحتضان ندوة علمية من هذا المستوى الرفيع.

حضرات السادة والسيدات،

إن تنظيم هذه التظاهرة العلمية يتماشى والتصور العام الذي يحكم تعامل السلطات العمومية والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني بجهة دكّالة – عَبْدة مع التراث البرتغالي وخاصة الجانب المعماري منه. فنحن نعتقد أن هذا التراث العمراني الذي يشكل إرثا تاريخيا غنيا هو في الوقت ذاته شأن آني اعتبارا لحضوره بيننا، واستمرار تأثيراته على مجالنا المعماري وذوقنا الفني.

لقد تمكن البرتغاليون خلال مدة حضورهم في أهم مدن جهة دكّالة ـ عَبْدة، الممتدة من سنة 1508م إلى 1769م، من تشييد منشآت عمرانية مهمة.

وإذا كانت معظم الآثار العمرانية البرتغالية تحصينات عسكرية استهدفت فيما كانت تستهدف عزل الوجود البرتغالي عن محيطه، فقد تحولت الأسوار والأبراج والحصون، خلال السنوات والعقود الموالية إلى جسور للتعاون والتواصل ومجالات للتفكير المشترك في الدفاع عن قيم التسامح الحضاري والتعايش بين الشعوب والثقافات.

وهكذا تشرفت مدينة آسفي بزيارة فخامة الرئيس البرتغالي السابق السيد ماريو شواريس سنة 1988 حيث زار الآثار البرتغالية الموجودة في المدينة، وفي نفس السنة عقدت بلدية الجديدة اتفاقية توأمة مع مدينة سينترا Sintra، كما أبرمت بلدية آسفي اتفاقية توأمة مع بلدية سيتوبال Setubal سنة 1990، وتم إحداث إطار للشراكة بين بلديات إيرانبتين Abrantch وأوريم Ourem ومونتمورو نوفوه Montémornovo وليريا Leiria وسانتريم Santarem وبلدية آسفي بتنسيق مع مركز الدراسات حول التنمية الجهوية والمحلية بلشبونة سنة 2001 لتشجيع التكوين وتبادل الزيارات وتفعيل الحوار الثقافي.

وفي إطار الاهتمام بهذا الموروث الحضاري المشترك والمحافظة عليه فإن السلطات العمومية والمجالس المنتخبة قامت بعدد من التدخلات نوجز أهمها في ما يلي :

I – في مدينة آسفي

– ترميم وصيانة الجزء الأعظم من الأسوار البرتغالية المحيطة بالمدينة القديمة – إبراز القيمة الجمالية لأغلب الأقواس المتواجدة بالمدينة القديمة – ترميم بناية دار السلطان وتأهيلها لاحتضان المتحف الوطني للخزف – تهيئة المجالات المحيطة بالمباني التاريخية من خلال الإنارة وإنشاء فضاءات خضراء – إنقاذ قصر البحر، ولازلنا نبذل جهودا متوالية بتعاون مع الوزارات المعنية والمجالس المنتخبة لإيجاد حل نهائي رغم تكاليفه الباهضة.

II – في مدينة الجديدة

ترميم الواجهة الجنوبية الغربية للسور البرتغالي – ترميم جدران وسقف قاعة الأسلحة ومعالجة سطح المسقاة من تسربات المياه بالحي البرتغالي – إعادة ترميم وتبليط كنيسة الصعود بالحي البرتغالي.

وفي نفس المجال، قام مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي والبرتغالي بالجديدة بإعداد الدراسات التالية :

- المسح الهندسي والطبوغرافي للتراث المعماري بمدينة الجديدة بتعاون مع المعهد البرتغالي والتراث المعماري وكلية الهندسة بمدينة بورطو.

ـ ترميم ممر الحراسة بالحي البرتغالي بمدينة الجديدة وترميم برج وواجهة البحر الموجود بالجهة الشرقية للأسوار وترميم جزء من برج الملاك بالحي البرتغالي.

III – في مدينة أزمور

– ترميم دار الحاكم البرتغالية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا فخورون باحتضان جهة دكّالة ـ عَبْدة لهذا الملتقى العلمي الذي سيساهم لا محالة في تعزيز جهودنا من أجل المحافظة على هذا التراث المشترك حتى يبقى شعلة مضيئة في علاقاتنا وآصرة قوية تربط ماضينا بحاضرنا وتوظف إمكانياتنا التراثية في إطار تنمية قطاع السياحة في بلدنا وفق توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده، وذلك لاستقطاب 10 ملايين سائح في أفق سنة 2010.

إن إسهاماتنا المحلية في الحفاظ على التراث المعماري البرتغالي وصيانته وتوظيفه في إطار المجهود التنموي إنما يتوخى المساهمة في التفاهم والحوار بين الحضارات وقد أثمرت هذه المجهودات تصنيف منظمة اليونيسكو للحي البرتغالي بالجديدة ضمن التراث الإنساني العالمي وهو تكريم لجهة دكّالة ـ عَبْدة عموما ومدينة الجديدة خصوصا واعتراف بالجهود المبذولة لتأهيل التراث العمراني.

وقبل أن أختم كلمتي أرحب بالأساتذة الأجلاء المشاركين في هذه الندوة العلمية متمنيا لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، ولأشغالكم كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب السيد رئيس المجلس الحضري لمدينة آسفي

عبد الرحيم دندون

السيد والي جهة دكّالة – عَبْدة وعامل صاحب الجلالة على إقليم آسفي المحترم – السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم الجديدة – السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية – السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء أكاديمية المملكة المغربية – السادة النواب والمستشارين البرلمانيين – السادة رجال السلطات المدنية والعسكرية – السادة رؤساء المصالح الخارجية – أيها الحضور الكريم،

يشرفني ويسعدني أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء المجلس الحضري لآسفي وسكّان المدينة أن أتقدم بأصدق آيات الترحيب بالسادة العلماء الأجلاء المشاركين في الندوة العلمية التي تنظمها أكاديمية المملكة المغربية أيام سابع وثامن وتاسع أكتوبر 2004 في موضوع : «الحضور البرتغالي في المغرب وآثاره».

وإنه لشرف عظيم لهذه المدينة أن تستقبل في هذا اليوم طائفة من خيرة المثقفين الذين سينيرونها بأفكارهم ويذكرونها بماضيها وتاريخها الذي شهد عدة حضارات متعاقبة منذ أقدم العصور، ومن ضمنها الحضارة البرتغالية التي

تركت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مجموعة من المباني والمواقع التاريخية نتجت عن ثقافات فنية وتقنية تجلت في تقنيات البناء وفنون الهندسة المعمارية التي لا زالت تزخر بها جنبات الأزقة بالمدينة العتيقة.

ولا ننسى من خلال هذا اللقاء أن نخلد ونتذكر كل الباحثين والمثقفين والمساهمين في استمرار التميّز الذي تحظى به هذه المدينة العتيقة على مستوى مد هذه المعالم التاريخية البرتغالية بنَفَس يتجدد باستمرار ويثبت أن التاريخ لم يتوقف ولم ينته.

وبهذه المناسبة، وفي إطار توطيد العلاقات في المجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع الدولة البرتغالية، يجب أن لا نغفل التذكير بالتوأمة التي أعلن عنها بتاريخ 30 ماي 1990 بين مدينة آسفي ومدينة سيتوبال البرتغالية بالإضافة إلى الميثاق المبدئي للتعاون بين الجماعات المحلية المغربية والبرتغالية ومركز الدراسات حول التنمية الجهوية والمحلية البرتغالي، والذي على إثره قامت طائفة من رؤساء البلديات البرتغالية بزيارة لمدينة آسفي وشاركوا في اليوم الدراسي الذي احتضنته المدرسة العليا للتكنولوجيا يوم 22 مارس 2001، وهذا يعبّر عن الإرادة المشتركة الهادفة إلى تجسيد التعاون في المجال السياحي والثقافي والمحافظة على التراث المعماري والتنمية المحلية وتبادل الخبرات في المجالين الرياضي والتربوي.

هذا وفي إطار رعاية هذا التراث المعماري البرتغالي، لابد أن نستحضر المجهودات المبذولة من قِبَل المجلس البلدي لآسفي في السنوات الأخيرة إذ تم إنجاز كثير من أعمال الترميم والصيانة من المباني والمعالم التاريخية بالمدينة نذكر منها :

– قلع النباتات الطفيلية وتهيئة الساحات – تغطية أرض المسالك ضد تسربات المياه – ترميم الحفر الموجودة بالأسوار – ترميم مفاصل حجارات

الأسوار – ترميم نافذة برج الشلوقيا – ترميم مدارج الشلوقيا – إغلاق الثقوب المتواجدة بالأبراج – تبليط واجهات باب الأقواس بالإسمنت المعالج بالجير الملون – إنجاز سقف بالخشب تحت سقف الطابق الأول ببرج الأقواس الجنوبي.

هذا وستنجز في أواخر هذه السنة الأعمال الآتية :

1 – السور البرتغالي :

– قلع النباتات الطفيلية وتهيئة الساحات – إعادة بناء الأجزاء المهدمة من السور – ترميم الحفر المتواجدة بالسور – ترميم مفاصل جنبات السور – ترميم الواجهات – صباغة أبواب الأبراج.

2 – برج الناظور

– إعادة بناء الجدار الشرقي للبرج – إعادة بناء القبة الداخلية والمدارج – تغطية السطح ضد تسربات المياه – ترميم المفاصل– إنجاز ووضع باب ونوافذ البرج.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجري اتصالات من أجل العمل على إنقاذ معلمة قصر البحر البرتغالي لآسفي الذي يعدّ من أبرز المعالم التاريخية في هذه المدينة، والذي تهدده أخطار الانهيار بفعل قساوة الأمواج.

وأخيراً، لابد أن نعلن لكافة الفاعلين والمهتمّين أن مسيرتنا لن تتوقف إن شاء الله، وأن همّنا سيكون تفعيل المقترحات والتوصيات بنَفَس طويل حتى لا تبقى هذه التجربة مناسبة أو موسمية فقط، بل سوف نعدّها من ضمن مبادئنا

الأساسية والاستراتيجية التي سيسطرها المجلس البلدي لآسفي لتكون عملا أصيلا ومنهجا ستبقى صفحاته مسجلة للتاريخ بالصورة والصوت والكتاب والبحث والدراسة وتشكل أرشيفا ثقافيا وحضاريا ومادة علمية للاجتهاد والتفكير.

حفظ الله مولانا الهمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس وأيده، فهو حامي الملة والدين، والساهر على وحدة الوطن، وأقرّ عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشد عضده بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

خطاب افتتاح الندوة

محمد بنشريفة

مدير الجلسات

بسم الله الرحمان الرحيم،

سعادة والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي ـ سيادة عامل إقليم الجديدة ـ سعادة سفير البرتغال لدى المملكة المغربية ـ الزملاء أعضاء الأكاديمية ـ السادة الخبراء ـ حضرات السادة المستشارين والنواب المحترمين ـ حضرات السيدات والسادة،

إنّ انتقال أعضاء أكاديمية المملكة المغربية إلى مدينة آسفي هو تكريم لهذه المدينة العريقة وتقدير لماضيها الحضاري التليد وتنويه بحاضرها الزاهر وتشوّف إلى مستقبلها الباهر إن شاء الله. وهو تكريم كذلك لمدينَتَي أزمور والجديدة اللتين تشتركان مع آسفي في الماضي والحاضر.

لقد أصبحت مدينة آسفي – التي باركتها أقدام الفاتح عقبة بن نافع صاحب الدعاء المستجاب – مدينة إشعاع روحي وصل إلى الأندلس ومصر والشام والحجاز ببركة وليّها الصالح أبي محمد صالح نفعنا الله به. فقد أحيا ركن الحج بالمغرب وأسس ركب الحاج المغربي الذي بدأ شعبياً وأصبح بعد ذلك

رسمياً ينطلق من هذه المدينة السعيدة ويشرف عليه شيخ الركب الذي كان دائما من أولاد الشيخ أبى محمد طوال العهد المريني.

ومدينة آسفي التي يلتقي فيها الأكاديميّون بجمهورها الكريم هي إحدى المدن الملكية في المملكة المغربية، وهي إحدى عواصم الدولة العلوية الشريفة.

في هذه المدينة ذات الإرث التاريخي والوزن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يعقد أعضاء الأكاديمية والأساتذة الخبراء والأصدقاء الشركاء من البرتغال ندوة علمية حول الحضور البرتغالي في المغرب، وإن عقد هذه الندوة في مدينة آسفي وجِهَة دكّالة -عَبْدة هو من صميم وضع الشيء في موضعه. فالحضور البرتغالي في هذه المدينة وفي الجهة أيضا ماثل للعيان في الأسوار والأبراج. ولا ننسى أن هذا الحضور البرتغالي في مدينة آسفي يرقى إلى زمن الإخوة المغررين أو المغرورين الأشبونيين الذين روى الجغرافي الإدريسي حكايتهم وقال إنّهم هم الذين أعطوا هذه المدينة اسمها. ويمكن القول بأن هذه المدينة التي دعاها ابن خلدون حاضرة البحر المحيط كانت غالبا على علاقة بذلك البلد الواقع مثلها على البحر المحيط. ولعله لم يكن صدفة أن قَدِمَت إليها من البرتغال في زمن سالازار جاليةٌ تعايشت وتساكنت مع الشعب الآسفي، وكان لها دور كبير في تأسيس ثقافة البحر وصيد السمك والسردين خصوصا في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وأولئك البرتغاليون الشعبيون الطيبون هم الذين كوّنوا البحارة وأطّروا رؤساء البحر في مدينة آسفي التي أطلق عليها عاصمة السردين.

حضرات السيدات والسادة،

إن من سنن الأكاديمية أنّها تعقد بعض دوراتها وندواتها خارج مقرها الرسمي، وقد دأبت على ذلك منذ تأسيسها وانتقلت إلى عدد من مدن المغرب وعقدت أزيد من دورة وندوة في بعض المدن. ومدينة آسفي التي تعتبر تاريخيا من المدن الملكية كما ذكرت، تستحقّ أن تعقد فيها الأكاديمية إحدى ندواتها. وقد

وقع التفكير بعد ندوتي شفشاون الأولى في سنة 1997 والثانية في سنة 2000 في موضوع الحضور البرتغالي في المغرب وعقد ندوة حوله بمدينة آسفي، ولكن التنفيذ تأخر إلى يومنا هذا. وفيما بين التفكير والتنفيذ ظهرت الترجمة العربية لكتاب «البرتغاليون في المغرب عمارة وعمران من 1415 إلى 1769» للسيد پيدْرو دْياشْ وهو كتاب نفيس وعمل علمي رائع نهنئه عليه.

ونظراً لما بين المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية من روابط جغرافية وتاريخية، فقد عقدت الأكاديمية دورتين في إسبانيا ودورة في البرتغال بإشارة ملكية سامية من مؤسسها جلالة الملك الحسن الثاني طيّب الله ثراه.

ولهذا فإن تنظيم ندوة في موضوع الوجود البرتغالي يدخل في هذا الإطار ولاسيما أن هذا الوجود لا يقلّ - من الناحية التاريخية - عن الوجود الإسباني في المغرب، بل إنه أسبق منه زماناً وأكثر انتشاراً. ومن المعروف أن البرتغاليين احتلوا سبتة عام 1415م، وكان ذلك قبل سقوط غرناطة الذي وقع عام 1492م، واحتلوا طنجة عام 1461م، وأصيلا عام 1471م، والعرائش عام 1489م، وآسفي عام 1508م، والجديدة التي كانت تُسمى مازيغَنْ عام 1507م، وأگادير عام 1505م، وأزمّور عام 1513م، والمعمورة عام 1515م. وقد ظلوا في بعض هذه المدن نحو ثلاثة قرون كالجديدة التي لم تسترجع إلا في عهد سيدي محمد بن عبد الله.

وقد كان لهذا الوجود تأثيرات سلبية متعدّدة منها أنه أوقف المد العمراني والحضاري الإسلامي الذي كان متناميا في المدن المغربية المذكورة وذلك في عهود المرابطين والموحّدين والمرينيين.

فمدينة آسفي عرفت انبعاثاً وانتعاشاً في عهد المرابطين بعد أن كان البرغواطيون قد خربوها، ثمّ بلغت في العمران والتحضر شأناً كبيراً وأدركت من الشهرة شأنا بعيداً في عهد الموحدين، وأصبح لها إشعاع روحي داخل المغرب وخارجه بفضل حركة أبي محمد وتنظيمه ركب الحاج المغربي الذي بدأ شعبيا

يخرج من آسفي ثمّ أصبح رسميا ينتقل إلى مراكش ثم فاس ومنها ينطلق، ويُعيَّن رئيس الركب دائما من أبناء الشيخ أبي محمد صالح. وإلى جانب هذا الإشعاع الروحي الذي كان لمدينة آسفي في عهد الموحدين بفضل أبي محمد صالح كان لها إسهام علمي قام به بعض علمائها الأعلام كالحافظ أبي علي الحسن بن علي بن حسون الماجري الذي كان بعض علماء مراكش يرحلون للرواية عنه في مدينة آسفي. وقد استمر عمران هذه المدينة في النمو والتطور على عهد المرينيين والوطاسيّين، وقد نعتها ابن خلدون بحاضرة البحر المحيط وزارها الوزير الأندلسي المؤرخ ابن الخطيب وتحدّث عن مظاهر الحضارة والعمران فيها.

ولما تغيّر ميزان القوى في الغرب الإسلامي وتغلّب النصارى على المسلمين في الأندلس تشوفوا إلى السواحل المغربية فقام البرتغاليون باحتلال سبتة والسواحل الشمالية ثمّ توجّهوا إلى السواحل الجنوبية ومنها آسفي التي احتلوها وقضوا على ما كان فيها من حضارة وعمران، وفعلوا الشيء نفسه في أزمور ومازيغن المدينتين اللتين لم تكونا أقل حضارة ونشاطا اجتماعيا واقتصادا من آسفي.

على أن هذا الوجود البرتغالي الذي حاصر المغرب باحتلال سواحله المتوسطية والأطلسية وضايق سلطته المركزية كان له من ناحية أخرى تأثير إيجابي إذ كان تحدّياً للمشاعر الدينية والوطنية، وتجلى ردّ الفعل في الدعوة إلى الجهاد التي استجاب لها المغاربة في الجنوب والشمال وتمثّل هذا الجهاد في مظاهر متعدّدة منها معركة وادي المخازن الحاسمة التي كانت سببا في تلاشي دولة البرتغال، وفقدانه استقلاله خلال فترة بعد ذلك.

وإذا كان البرتغاليون قضوا على بعض الآثار الإسلامية في المدن التي احتلوها فقد تركوا آثارا ما تزال قائمة ومنها الحصون والأبراج والأسوار الموجودة في آسفي والجديدة وأزمّور. وهذه الآثار أصبحت في العقود الأخيرة موضوع تواصل وتعاون بين المغرب والبرتغال من أجل صيانتها وترميمها

واستغلالها وتوظيفها. وفي هذا الإطار تمت توأمة بين المدن المذكورة ومدن برتغالية وكانت زيارات متبادلة بين المعنيين من الجانبين.

إننا نتصور أن تاريخ الوجود المغربي في البرتغال وتاريخ الوجود البرتغالي في المغرب يمكن أن يكون مجالاً للتعاون بين الباحثين المختصين في البلدين. ونقول الوجود المغربي في البرتغال في مقابل الوجود البرتغالي في المغرب لأنه مازال حيّاً في الذاكرة البرتغالية، وممّا يدل على ذلك أن الروائي البرتغالي ساراماجو الحاصل على جائزة نوبل استوحى إحدى رواياته من الحصار التاريخي لمدينة لشبونة الذي قام به الملك البرتغالي الْفونْسو هِنْريكس سنة 1147م. فكما توجد آثار برتغالية عندنا، فقد بقيت آثار مغربية عندهم. ومن هنا يكون التعاون في مجال البحث التاريخي مشروعا، وقد ظهرت الحاجة منذ زمن إلى استعمال المصادر البرتغالية في تاريخ المغرب التي كتبت في عهد الوطاسيين ومن بعدهم. ولم يجد الشيخ الناصري بُداً من الاستعانة بها في كتابه «الاستقصا» وما نشره الكونْت دوكاسْتر من هذه الوثائق البرتغالية المتعلقة بالمغرب يدل على مدى غناها وأهميتها. وسأكتفي في هذه الورقة بإضافة مثالين معاصرين في هذا المجال. المثال الأول من المغرب ويتمثل في أبحاث الأستاذ أحمد بوشرب المتمثلة في الكتب التالية :

1 – «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور» (من سنة 1481 إلى سنة 1541م).

2 – «مغاربة في البرتغال خلال القرن السادس عشر».

3 – «وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه».

والمثال الثاني من البرتغال ونجده في نشر الباحث البرتغالي فارينْيا لأخبار المنصور الذهبي الذي ألّفه «أسير برتغالي عاش في البلاط السعدي» باللغة البرتغالية مع ترجمة فرنسية، وهو عمل ضخم يستحق أن ينقل إلى اللغة العربية،

وسبق لي أن شاركتُ في تقديمه إلى جانب محققه الأكاديمي الصديق الأستاذ فارينيا، وثمة كرونيكات أو مدوّنات من هذا القبيل تستحق التعريب مثل مدونة الفرايلي جان باوْتيسْت المتعلقة بحياة مولاي عبد المالك وهي منشورةٌ في مجلة هيسْپيريس.

إننا نقدّر أن تكون هذه الندوة من الحوافز على التعاون المغربي البرتغالي في المجال التاريخي وغيره من المجالات المختلفة كما نتمنى لها كمال النجاح وتمام التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

البحوث

بدايات العلاقات المغربية البرتغالية

محمد بنشريفة

بين المغرب والبرتغال أرضاً ودولة علاقات عريقة نسجها الجوار وحاكها التاريخ، ويمكن للمؤرخ أن يرقى بها إلى حيث يشاء في سلم الزمان ولكني كمعتنٍ بالحضور المغربي في الأندلس سأتحدّث ضمن هذه الدائرة بل ضمن دائرة صغيرة فيها وهي العلاقات المغربية البرتغالية من فتح الأندلس إلى خروج جبل طارق من يد المغاربة، وسأمهد لحديثي بالإشارة إلى شيئين :

أوّلهما أن اسم البرتغال بالغين أو البرتقال بالقاف استعمل قبل ظهور دولة البرتغال، إذ نجد كلمة برتقال عند ابن حيان والإدريسي[1] وغيرهما من المؤرخين والجغرافيين، وقد أطلقوها على مدينة قديمة تقع على مصبّ نهر دويره كانت تُدعى Portus Cale وهي التي تسمى اليوم Oporto ثمّ أطلق اسم البرتقال أو البرتغال بعد ذلك على المملكة التي قامت في القرن الثاني عشر الميلادي، ونجد الصيغتين المذكورتين بهذا المعنى عند ابن الخطيب وابن خلدون[2]. وفي «دائرة المعارف الإسلامية» أن الاسم من إطلاق العرب[3].

وقد كانت أرض البرتقال أو الغرب Algarve مشمولة بالحكم الإسلامي منذ أن تَمَّ فتح مدنها مثل يابُرة وشَنْتَرين وقُلُمْرية على يد عبد العزيز بن موسى بن نُصَيْر فيما بين 95 - 97 هـ (714- 716) [4].

وظلت جزءاً من الأندلس الإسلامية في عهود الولاة الأمويين وملوك الطوائف إلا ما كان من مدينة برتقال OPORTO التي خرجت من يد المسلمين سنة 254 هـ (868م) ولكن المنصور بن أبي عامر استردّها في سنة 387 هـ (997م)[5]، ثم استردّها المسيحيون بصفة نهائية وفيها تكونت النواة الأولى لأمة البرتقال.

والأمر الثاني هو أن المغاربة الذين كان لهم دورهم المعروف في فتح الأندلس استقرّ عدد منهم في الجانب الغربي من شبه الجزيرة الإيبرية الذي دعي في عهد الإسلام بأرض برتقال أو الغرب Algarve، وكان للبربر الفاتحين أثر كبير في تعميره وما تزال أسماء بعض المواضع في البرتغال تشير إلى ذلك، وقد تقصّاها باحث اسمه سيزار دوبْلِر César Dubler في بحث له عنوانه : منازل البربر في الأندلس، ومن الأسماء التي ذكرها في البرتغال Arzila أي أصيلة، وBrasal نسبة إلى بني برزال، وAzinhaga أي صنهاجة، وCotimos وAlcottim نسبة إلى كتامة[6]. وثمة بلدان مضافة أو منسوبة إلى أعلام من البربر مثل قسطلة دراج[7] وهي التي تسمى اليوم Cacella ودراج الذي تُنْسب إليه زعيم من صنهاجة وكان رئيسا لهذه البلدة، وقد تداولها بنوه من بعده وهو الجدّ الأعلى لابن دراج القسطلي أعظم شاعر ظهر في الأندلس[8] ومن ذريته سيدي بوعمر القسطلي صاحب الزاوية المعروفة بمراكش[9]، ومن البلدان التي كانت تحمل أسماء أعلام من البربر قصر أبي دانس الذي يسمّى اليوم[10] Alcacer do sal وأبو دانس الذي نسب إليه القصر رئيسٌ مصمودي كان هو وبنوه أصحاب هذه الجهة من البرتغال، وعوسجة والد أبي دانس تنسب إليه بلاد عوسجة كما في «جمهرة» ابن حزم[11] أو بلاط عوسجة كما في «معجم» ياقوت[12]، وفي «المقتبس» لابن حيّان أن قُلُمرية Coimbra كانت في عصر الإمارة الأموية بيد المسلمين «يسكنها قوم من بني أدانس من مصمودة وهم مستمسكون بالطاعة وعليهم أمير منهم يدعى أدانس بن عوسجة[13]».

ويمكن القول باختصار إن العنصر البربري المغربي في هذه الجهة - كما في غيرها من جهات الأندلس - كان حاضرا بل بارزاً، ومن مؤشراته على سبيل المثال أيضا أن ياقوت في «معجم البلدان» لما ذكر إشْبونة أو لِشْبونة قال : «وينسب إليها جماعة منهم أبو إسحاق إبراهيم بن هارون بن خلف بن سعيد المصمودي من البربر ويعرف بالزاهد الإشبوني[14]». ومن هذا ومثله نعرف أن أبناء أولئك الفاتحين المغاربة تأصّلوا في أرض البرتغال وفي عموم الأندلس بالانتساب إليها، ومن المعروف أن العنصر المغربي الأصل في الأندلس كان طوال العهود الإسلامية الأولى من أبرز العناصر المتساكنة في الأندلس وكانت نسبته عالية في النسيج الاجتماعي، فقد كان لهذا العنصر دور كبير إن لم نقل أكبر في الفتح، وكان له ذكر دائم في عهود الولاة والأمويين وموقف حاسم بعد انتهاء الخلافة والحجابة، وقامت إمارات مغربية بربرية في زمن أمراء الطوائف كدولة بني زيري في غرناطة ومالقة وإمارة بني برزال في قرمونة وإمارة بني دمر في مورور وإمارة بني خزرون في أركش وإمارة بني يفرن في رندة[15].

وبعد هذا التاريخ ظهر الوجود المغربي في أرض البرتغال - وفي عموم الأندلس - بصورة أكبر حجماً وأقوى فعلاً في عهدَيِ المرابطين والموحدين. فقد أصبح هذا الوجود أبرز شيء في شبه الجزيرة الإيبرية وغدا تاريخ الأندلس جزءاً من تاريخ المغرب، ولن أتحدّث عن الأسباب والظروف التي دعت إلى التدخل المغربي في الأندلس وقيام الوحدة بين العُدوتين، فهي مبسوطة في المصادر التاريخية، ويكفي أن أشير إلى رسائل الاستنصار والاستصراخ التي وجهها أهل الأندلس إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين[16].

عندما دخل المرابطون إلى شبه الجزيرة لم يكن البرتغاليون أقاموا دولتهم بعدُ، ولكنهم كانوا يسعون إلى ذلك بقيادة أميرهم هنري البرجوني صِهر ملك قشتالة الفونسو، وكان الأمير المذكور قد نجح في تأسيس إمارة صغيرة يحتضنها القشتاليون مقرها قلمرية Coimbra التي استولى عليها البرتغاليون

سنة 456 هـ[17] بعد حصار قصير واستسلام رخيص من قائد ابن الأفطس عليها[17]، ويقال إن ابن الأفطس نفسه لما أحس أن المرابطين يريدون إزالته استغاث بألفونسو السادس ملك قشتالة وتنازل له عن إشْبونة وشنترة وشَنْترين[18] وقد كان هذا ممّا عجّل بنهاية إمارة بني الأفطس واستيلاء المرابطين على عاصمتهم بَطَلْيوس واستعادة الأمير سير مدينة شنترين وغيرها، وذلك سنة 488 هـ (1094) [19]. وقد سجل هذه الأحداث أديب من أبناء المنطقة هو ابن عبدون اليابُري بقصيدته الشهيرة في رثاء مملكة بني الأفطس[20] وبرسالته البليغة في الإخبار بفتح شنترين[21]، وهكذا كان دخول المرابطين إلى الأندلس عاملا حاسما في تأخير قيام دولة البرتغال، ولكن هذا التأخير كان في الواقع أمراً مؤقتا، فقد تجدد أمل البرتغاليين في تحقيق ذلك حينما ضعف شأن المرابطين بسبب قيام المهدي بن تومرت في المغرب وثورة المريدين في الأندلس واستقواء حركة الاسترداد من جديد بعد خمودها النسبي في أعقاب معركة الزلاّقة وظهور خَلَف قوي للأمير هَنْري هو ولده ألفونسو هِنْريكس الذي تسميه حَوْلياتنا ابنَ الريق. فقد استغل فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين وما نشأ عنها من فراغ وما سادها من فوضى بالإضافة إلى ضعف الثوار المريدين وخيانتهم، فتوجه إلى حصار إشبونة عام 542 هـ (1147م). وقد طال حصاره البري لها حتى كاد جيشه أن ييأس لأنه لم يكن لهم أسطول يحاصرون به المدينة من جهة البحر، ولكن كان من حظهم فيما يروي المؤرخ الألماني يوسف أشْباخْ أن سُفناً لصليبيين قاصدين بيت المقدس أرغمها سوء الأحوال الجوية على الوقوف بجهة أشبونة فأقنعهم ألْفونسو هنريكس على معاونته في حصار المدينة، وكان هذا سببا في استسلام أهلها وخروجهم منها مسلوبين[22]، وحصار إشْبونة التي ستصبح فيما بعد عاصمة البرتغال جعله ساراماجو J. Saramago الحاصل على جائزة نوبل عنواناً لإحدى رواياته وهي : História do cerco de lisboa.

وحكاية استعانة الملك الفونسو هنريكس بالصليبيين ومراكبهم ذكرها ابن عذاري في حصار مدينة شَلَب الذي سنتحدث عنه فيما بعد.

وبعد استيلاء البرتغاليين على مدينة اشبونة واستتباب الأمر للموحّدين في المغرب أخذ أهل اشبيلية والغرب الأندلسي يتوافدون على عبد المومن في مراكش أولاً في آخر سنة 541 هـ[23] ثم في سلا سنة 546 هـ[24] وكان في الوافدين أعيان اشبيلية وقرطبة ورؤساء باجة ويابُرة وشَلَب وطبيرة الذين قدّموا بيعتهم، وخلال ذلك شرع عبد المومن يعيّن بعض الولاة على المدن المذكورة ويوجّه إليها قوّات لتمهيدها وحمايتها، ولكن أمورها لم تستقر إلا بعد أن جاز عبد المومن إلى جبل طارق سنة 555 هـ «ليجتمع بالموحدين بالأندلس وبرؤسائها وينظر كيف يكُون غزو الروم المحاربين»[25] وقد استقبلته وفود المدن الأندلسية في جبل طارق، وكان فيهم أهل الغرب من كبرائهم وشيوخهم وطلبتهم وشعرائهم فاستمع الخليفة إلى خطبهم وأشعارهم وكان أولها قصيدة لشاعر من مدينة شلب هو أبو بكر ابن منخّل الذي بدأ قصيدته بتحريض عبد المومن على البداية بفتح الغرب الأندلسي فقال :

فَتَحْتُم بلاد الشرق فاعتمدوا الغربا فإن نسيم النصر بالفتح قد هبّا[26]

وهو يعني ببلاد الشرق إفريقية والمهدية التي كان عبد المومن راجعا من فتحها، أما كلمة الغرب فهي Algarve المستعملة حتى الآن في اللغة البرتغالية، وفي هذه القصيدة يطلب هذا الشاعر الشلبي من عبد المومن أن يوجه خيله إلى ابن الريق – يعني الفونسو هنريكس – قال :

أقيموا إلى ابن الريق بعد صدورها وليس عليكم أن تُرى ضُمّرا قُبّا

فإن تبدأوا بالغرب فالفتح واضح وإن نجوم الدين طالعة غربا[27]

وقد رجع عبد المومن من جبل طارق إلى مراكش كي يعدّ العدّة لدخول الأندلس، وفي سنة 588 هـ خرج بجيش فيه أزيد من مائة ألف فارس ومائة ألف

راجل، ولمّا وصل إلى رباط الفتح جمع أهل الرأي من المغاربة والأندلسيين وقال لهم : «أشيروا علينا كيف تكون هذه الغزوة إلى بلاد الروم»[28] فانتهى الرأي إلى توزيع الجيش على أربع جهات جهة ابن الريك بقُلمرية أولاً وجهة الببوج بالسبطاط ثانية، وجهة ادفونش بطُلَيْطلة ثالثة، وجهة بَرْشلونة رابعة[29]، وهي حسب الترتيب : البرتغال وليون وقشتالة وأرَغون، لكن طموح عبد المومن إلى غزو هذه الجهات لم يتحقق إذ فاجأه الموت في الرباط فوقع الانشغال بنقله ودفنه في تِنْمَلْ وبيعة خَلَفه أبي يعقوب يوسف. ثم صدر الأمر «بانصراف العساكر المجتمعة إلى مواضعهم وتأخير العزم إلى وقت يأذن الله فيه باجتماعهم»[30] وفي قصائد الشعراء الأندلسيين التي قيلت في تهنئة الخليفة الجديد نجد الشاعر ابن منخل الشِّلّبي السالف الذكر – وكان قد أصبح شيخاً هرماً – يشكو إلى الخليفة حال شلب وغارات ابن الريق على جهاتها فيقول :

إن الأعادي لا تزال كعهدها ... توري بشلب مغارها وكفاحها
قد غيضت أنهارها وتحرّقت ... أشجارها وتكفأت أقداحها
كلِفَتْ بها أعداؤها حتى لقد ... أخذوا عليها نجدها وبطاحها
ما ضرّنا إن غلّقوا ما حولها ... إن كان سيفك بعدها مفتاحها
وأنا الزعيم إذا أشرت بلحظة ... أن تستردّ عداءها وطماحها[31]

ولكن الخليفة يوسف بن عبد المومن – فيما يبدو – رأى أن يبدأ بشرق الأندلس أولاً فتوجّه في سنة 560 هـ إلى بلاد ابن مردنيش ولعلّه لم يدرك خطورة الأمر في الغرب الأندلسي إلا بعد أن استولى الفونسو هنريكس على شنترين ويابُرة وجلمانية فتجدّد نظره وبادر ببعث جيش من مراكش لاسترجاعها والنظر في حاجات أهلها ولما وصل هذا الجيش إلى إشبيلية جاءهم خبر بأن ملك لِيون – الذي كان عقد اتفاقا مع الموحدين – هب لحماية الموحدين المحاصرين في قصبة بطليوس ودفع ملك البرتغال صهره عن الاستيلاء على هذه المدينة تنفيذا

في الظاهر للاتفاق، أما في الواقع فإن فِرْدينانْد ملك لِيون كان كما يقول أشْباخْ «قد حظر على البرتغاليين قبل ذلك أن يقوموا بفتح مكان معيّن من يد المسلمين مدّعياً أن هذا المكان يدخل في منطقة أراضيه ولا يسوغ افتتاحه إلا لملك ليون»[32] وهكذا جرت مواجهة بين الجانبين «وأتيح عندئذ للمسلمين المنهزمين أن يشهدوا منظراً غريباً هو منظر القتال بين جيشين نصرانيين وملكين نصرانيين من أجل الاستيلاء على المدينة»[33]. وهُزم ألفونسو هنريكس واضطُر إلى «ردّ المدينة إلى المسلمين واعتزم المبادرة بالفرار مع بقيّة جيشه ولكن حدث عندما همّ المسلمون بإغلاق الأبواب بسرعة أن عَلَقت ساق الملك الفارّ برتاج الباب وسقط من فرسه فكسرت ساقه ووقع أسيراً في يد الليونيين»[34]. وقد أطال المؤرخ ابن عذاري في وصف هذا الحدث[35] وذكر أن الخليفة يوسف كافأ ملك ليون بهدية رفيعة[36] وعلى هامش علاقة الصداقة والتعاون بين ملك ليون والموحدين التي تبدو غريبة في ذلك الزمان نشير إلى العلاقة التي قامت بين الفارس المغامر جِرانْدُه (خرالدو) الجليقي والموحدين. فبعد أن كان الساعد الأيمن لملك البرتغال الفونسو هنريكس وتمكن بطريقته في التسلل والمباغتة من الاستيلاء غدرا في سنتي 560 هـ – 561 هـ على مدن ترجالة ويابره وقاصرش وحصون عديدة لصالح مخدومه إذا به في سنة 569 هـ يصل إلى اشبيلية مع أصحابه الأدلاء المرشدين عارضا خدماته على الموحدين وقد قبلوه في البداية ثمّ تبيّن فيما بعد أنّه يتراسل مع الملك البرتغالي فنفي إلى سجلماسة حيث كانت نهايته [37]، وقبل لجوء هذا المغامر إلى الموحدين كان له دور مع مخدومه في الاستيلاء غدراً على مدينة باجة سنة 568 هـ. وقد أسهب ابن عذاري في الحديث عن تهاون واليها الموحدي وجهله وإهماله وأكله أجور الحراس والسمار حتى قيل يومئذ : بيعت باجة بقيراط[38]، وذكر ابن عذاري أن ملك البرتغال لما دخل إليها وجد أنها كبيرة وغير محصنة فأخلاها وحرقها وهدّم سورها وأسر أهلها إلى أن فدا عددا منهم أهل مراكش[39]، ولكن الموحدين أعادوا إعمارها وتحصينها فعاد إليها أهلها وولّي عليهم والٍ أندلسي منهم هو المعروف بابن وزير ولكنهم اشتكوا من

سوء سياسته فعُزِلَ[40] وعوّض بوالٍ مغربي هو ابن تيمَصْليت[41]، ولما فشل ملك البرتغال الفونسو هنريكس في الاستيلاء على بطليوس وباجة وبدأت غارات الموحدين تضايقه بعث رسله إلى إشبيلية سنة 568 هـ راغبين في الصلح والهدنة. وقد أقاموا شهرين بإشبيلية حتى وقع الاتفاق على شروط المعاهدة[42]، ولعلّها أول معاهدة بين البرتغال والمغرب بعد المواجهات والهجمات التي سردناها حتى الآن، ومشى العمل بمقتضى هذه المعاهدة خمس سنوات ثم نكثها البرتغاليون – كما تقول الرواية المغربية[43]عام 573 هـ، إذ هاجموا باجة من جديد ولكنهم وجدوها مقفرة فقد هرب أهلها إلى مرتلة ووجدوا الوالي عمر ابن تيمصليت فحملوه إلى قُلُمْرية Coimbra حيث مات تحت العذاب[44]، ثم اشتدّ بعد هذا إضرار البرتغاليين بجيرانهم المسلمين بالأندلس فقدمت وفود منهم على الخليفة يوسف بن عبد المومن في مراكش واصفين حالهم[45] فقرر القيام بحملة على البرتغال وبعد أن أعدّ لها العدّة توجه إلى الأندلس في سنة 580 هـ ووصل إلى إشبيلية ومنها خرج بجيشه مارّاً بمدينة بطليوس وقاصداً مدينة شنترين فحاصرها حصارا كان فاشلا وصفه مؤرّخان حضراه وتتبعا مساره وهما ابن صاحب الصلاة وابن غَمْر[46]. وتحدّث عنه كذلك المراكشي وهو مؤرخ معاصر رواية عن بعض من كان فيه[47]. وبعد أسبوعين من الحصار أمر الخليفة بالانتقال إلى موقع آخر أو أنّه أمر بالارتحال والعودة إلى إشبيلية، وتختلف الروايات في ذلك وفي سببه أو أسبابه، وأثناء الانتقال أو الارتحال وقعت فوضى شنيعة أدّت إلى كارثة هي رحيل الجيش وبقاء الخليفة في عدد يسير من أصحابه وخدّامه فقصده البرتغاليون وتمكنوا من الوصول إليه وطعنه طعنة مات على إثرها في الطريق إلى إشبيلية سنة 580 هـ (1173 م). ونجد عند ابن صاحب الصلاة وغيره من المؤرخين المعاصرين انتقادات مرة حول ما حصل في هذا الحصار وفي حصار وبدة الذي كان في سنة 567 هـ[48]. ويبدو أن هذا الخليفة الذي كان محباً للآداب والفلسفة لم يكن – كولده يعقوب المنصور – موفّقاً في القيادة

الحربية، ومهما يكن من ذلك فقد استمرت المواجهات بين الموحدين والبرتغاليين في عهد يعقوب المنصور وعهد سانْشو الذي خلف والده الفونسو هنريكِسْ. فقد هاجم المذكور مدينة شلب في سنة 585 هـ مستعيناً بأسطول للصليبيين فتغلّب عليها وأخرج أهلها «بعد أن أشرفوا على الهلاك من الظمإ والجوع، وعدم الهجوع، وكان حافظها حينئذ عيسى ابن أبي حفص بن علي لم تحنكه التجارب ولا ابتلي بسد الثغور فاستولى عليه الجزع ولفّه الهلع ودخل في غمار المومنين وسلموا في أنفسهم وخرجوا مسلوبين»[49]. ثم إن يعقوب المنصور استرجع هذه المدينة التي كانت مدينة الشعراء ومُحِبّي الشعر. وفي المصادر التاريخية أن المنصور استرجع قصر أبى دانس وعددا من الحصون في هذه الجهة وأن البرتغاليين الذين كانوا في شلب وقصر أبى دانس والحصون المجاورة نزلوا وانصرفوا إلى بلادهم[50]. وقد بقيت البلدان المذكورة بيد الموحدين يعينون الولاة عليها إلى سنة 609 هـ 1212م وهي سنة كارثة العقاب. وإذا كانت وقعة الأرك سنة 591 هـ قد مدت في أجل المدن المذكورة وغيرها فإن وقعة العقاب كانت بداية النهاية للوجود الموحدي في الأندلس، وبعد هذه الوقعة سهل على البرتغاليين أن يستردّوا بصفة نهائية المواقع التي طال حولها أمد الصراع فقد استولوا في سنة 614 هـ على قصر أبي دانس بعد أن هُزم المسلمون هزيمة منكرة لا تقلّ عن هزيمة العقاب وذلك في عهد يوسف الموحدي الثاني والفونسو الثاني البرتغالي، وقد تابع سانشو الثاني والفونسو الثالث فتح ما بقي من جهات الغرب «فلم يأت منتصف 1250 م (648 هـ) حتى سقطت ولاية الغرب كلها في أيدي البرتغاليين»[51]. ومع ذلك فلم تنته المواجهات بين المغاربة والبرتغاليين بنهاية الموحدين، فقد كانت للمرينيين بعض المواجهات معهم في الأندلس، ومن ذلك ما حصل في وقعة طريف Rio Salado سنة 740 هـ 1339م التي محص الله فيها المسلمين وقتل فيها زوج أبي الحسن وأسر ولده وانتهب فسطاطه[52]. وكان من جملة ما انتهب المصحف الإمام، وقد ظل أبو الحسن مهموماً بأمره

يسأل عن ماله إلى أن جاءه الخبر بوجوده في بلاد البرتغال فبعث تاجراً من الفكاكين فافتكه بآلاف من الذهب وجاء به إليه في سنة 745 هـ[53]. ومن المواجهات مع البرتغاليين في عهد بني مرين أيضا ما ذكره ابن الحاج النميري في «فيض العباب» من أن أبا عنان وجه الأسطول لغزو البرتغال وأنه هاجم مدينة لاكوش Lagos سنة 756 هـ 1355م وأن الفونسو الرابع بعث سفارة إلى السلطان أبي عنان في شأن السلم وافتداء الأسرى[54]. وبعد هذا التاريخ ضعف شأن بني مرين في أواخر دولتهم بعد أن انسحبوا من جبل طارق، وانتهى بذلك عبور المغاربة مضيق جبل طارق إلى الدفاع عن الأندلس وبدأ عبور البرتغاليين هذا المضيق إلى مهاجمة المغرب واحتلال سواحله، وهذا منطق التاريخ ومشيئة الله وصدق الله العظيم : ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

إن عنوان ندوتنا هو الحضور البرتغالي في المغرب، وعرضي كان عن الحضور المغربي في البرتغال، وقد رأيت أنه مدخل لا بد منه في الندوة فقد جاء الحضور البرتغالي في المغرب رداً على الحضور المغربي في البرتغال. ومن الواضح أن المواجهات الحربية طبعت هذا وذاك وأن كل واحد منهما كان يستند على شرعية تسمى الجهاد عند المسلمين وتدعى بالحرب الصليبية عند المسيحيينن، وهناك أيضا المرامي الاستراتيجية والأهداف الاقتصادية. وقد رأينا أن عدداً من المواجهات بين المغاربة والبرتغاليين تنتهي بدون عنف يذكر بين المدنيين لدى كلا الطرفين، وكلاهما كانا يحترم الأمان إذا أعطي، ومن أخلاق الفروسية عند المتحاربين ومؤرخي الفريقين اعتراف كلّ منهما بشجاعة الآخر. يقول عبد الواحد المراكشي في حصار شَنْترين : «إن التضييق عليها وانتساف معايشها وقطع المواد والمدد عنها لم يزد أهلها إلا صرامة وشدة وجلداً». ويمكن القول باختصار إن المواجهات بين المغاربة والبرتغاليين عبر التاريخ جعلت الجانبين يعرف أحدهما الآخر وهي معرفة وليدة قرون، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الهوامش

1) «المقتبس» : 350 (ط 1973) و«نزهة المشتاق» 2 . 725، 726، 731.
2) «أعمال الأعلام» : 362 و«العبَر» 7 : 545.
3) E. I. T. 1. P. 1378 (الطبعة الجديدة).
4) المصدر نفسه
5) «المقتبس» : 635 (ط. 1973).
6) «فجر الأندلس» : 381-382.
7) «المُغرب» 2 : 60-61 و«الروض المعِطار» :
8) له ديوان مطبوع حققه ذ. محمود علي مكّي.
9) له ترجمة طويلة في «الأعلام» 1 : 330-344.
10) «الروض المعطار» : 161-162 و ص 194 من الترجمة الفرنسية.
11) «الجمهرة» : 498.
12) «معجم البلدان».
13) «المقتبس» : 369 (ط 1973) .
14) «معجم البلدان».
15) يراجع في هذه الإمارات كتاب «ملوك الطوائف» لعبد الله عِنان.
16) «الأنيس المطرب» : 182.
17) «البيان المُغرب» 3 : 238-239.
18) «دول الطوائف» لعبد الله عِنان : 356.
19) «المُعجب» : 228.
20) نفسه.
21) ابن أبي زرع : 228 - 232.
22) انظر حول حصار إشبونة كتاب «تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين» للمؤرخ الألماني يوسف أشباخ، ص 226.
23) «البيان المُغرب» – قسم الموحدين : 33.
24) نفسه ص 44.
25) «المنّ بالإمامة» : 92.
26) نفسه، ص 95.

27) نفسه، ص 96.

28) نفسه، ص 152.

29) نفسه.

30) «البيان المُغرب» – قسم الموحدين – ص 83، و«المنّ بالإمامة»، ص 164.

31) «المنّ بالإمامة»، ص 174.

32) أشْباخْ 2 : 29.

33) نفسه.

34) نفسه.

35) «البيان المُغرب» – قسم الموحدين : 106, 111, 130.

36) «المنّ بالإمامة» : و«البيان المُعرِب» ـ قسم الموحدين : 130.

37) «البيانَ المُغرِب» – قسم الموحدين : 130.

38) نفسه، ص 129.

39) نفسه، ص 130.

40) نفسه، ص 134.

41) نفسه، ص 134.

42) «المنّ بالإمامة» : 436 - 437.

43) «البيان المُغرب» : 134.

44) نفسه، ص 134 - 135.

45) نفسه، ص 154.

46) «البيان المُغرِب»، ص 160 وما بعدها.

47) «المعجب» : 330 وما بعدها.

48) «المنّ بالإمامة» : 406 - 407.

49) «البيانُ المُغرب» – قسم الموحدين : 201 - 202.

50) «البيان المُغرب» : 210 - 212 و«المعجب» : 356.

51) أشْباخْ : 216.

52) «الاستقصا».

53) «المُسنَد الصحيح الحسن» : 461.

54) «فيض العُباب» : 27 - 28.

المسار الحضاري لآسَفي
قبل الاحتلال البرتغالي وبعده
(مدخل لتاريخ عَبْدة)*

عبد العزيز بنعبد الله

مدينة آسفي عاصمة إقليم ثري، كانت تسمّى (Acra) («وصف وتاريخ المغرب» - كودار، ج 1، ص 77)، وربما أشار اسم (أكرة) أو (عكرة) إلى مرور الفينيقيين بالمنطقة وهم الذين وصلوا إلى خليج غينيا فأطلقوا اسم (Acra) على مرسى (غانا) وذلك انطلاقاً من الإسم الذي أعطاه الكنعانيون العرب لإحدى مراسي فلسطين وهي (عكرة) أو (عكة). ولعل لتسمية المدينة بعد الإسلام بـ (آسفي) علاقة بدار السلام (بغداد) عاصمة الإسلام آنذاك حيث تبنّى المغرب اسم إحدى عواصمها وهي (البصرة)، فأطلقها على مدينة عرفت ببصرة الكتان أو (بصرة الذبان) تقع على بعد حوالي 18 كيلومترا من سوق أربعاء الغرب شرقاً. والنسبة واحدة وهي (آسفي) بين الحاضرة المغربية ومدينة (آسيف) من أعمال بغداد قرب (إسكاف)، ومنها أبو الحسن البصري الآسفي («معجم البلدان» ج 1 ص 230).

وقد تكونت سهول ما بين أبي رقراق ونهر (تنسيفت) في العصر الكمبري Cambrien أي منذ فترة تتراوح بين 500 و570 مليون سنة حسب الجيولوجيين.

وقد اكتشف بالمغرب صنف يشبه (رجل النياندرتال Néandertal)[1] هو عبارة عن جمجمتين عثر عليهما عام 1962 في جبل (إيرهود) على بعد 70 كلم شرقي آسفي، وهذا الكشف هام جداً لأنه يمثل النموذج الوحيد للرجل النياندرتالي بالشمال الإفريقي الذي عرف لحدّ الآن.

وقد عثر على هياكل عظمية للفيل الإفريقي elephas africanus وشاهدها حَانُّونْ خلال رحلته (Périple d'Hannon) على ساحل المغرب بين آسفي والجديدة.

(L. Mayet et Ch. Deperet-Monographie des éléphants pliocènes d'Europe et de l'Afrique du Nord-Lyon, Imp. Rey (p. 224), 1923, (pl. 11 et fig. 47)

والسهول الممتدة بين تَنْسِيفَتْ وأبي رقراق هي التي ستعرف بعد الفتح الإسلامي ببلاد (تامسنا) منتشرة شرقاً إلى شعاب الأطلس الأوسط (خنيفرة وبني ملال ووادي زم وخريبگة)، وكان ابن بطوطة قاضياً عليها في العهد المريني، وقد سطا البرغواطيون على المنطقة منذ القرن الثالث الهجري متخذين من مدينة شالة على نهر أبي رقراق عاصمة لهم ولعل حدها الجنوبي قد بلغ سهل آسفي أوائل القرن الثاني الهجري حيث ظهرت نحلة صالح بن طريف البرغواطي. وكانت لتامسنا منذ ذاك أهمية كبرى جعلت النيجر تقتبس اسمها لإحدى مناطقها، وقد كان يَدرْ بَنْ يَعْلَي اليَفْرَنِي (383 هـ/993م) أميراً على تامسنا وظل البرغواطيون قابضين على زمام الإقليم بكامله إلى أن حاول المرابطون القضاء عليهم في أوائل القرن السادس الهجري حيث استشهد شيخ المرابطين عبد اللّه بن ياسين في (كْرِيفْلَة) عام 542هـ، فثار ابن هود الماسي على عبد المومن بن علي الموحّدي ، فسيطر على تامسنا ولم يبق تحت حكم الموحّدين سوى مراكش وفاس كما في «الحُلَل الموشِية»، ص121، فقتله عبد المومن بوادي ماسّة وبسط نفوذه على جزء من الإقليم لأن نفوذ البرغواطيين ظل قوياً إلى أن حاول يعقوب المنصور تقليصه بنقل فريق من بني هلال إلى تامَسْنا وأشهرهم جشم وبنو جابر وسفيان والخُلْط، ملأوا المنطقة ما بين سلا وآسفي ومراكش مستقرين في

دواوير يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية بدل النجعة (Transhumance). وقد حلت سفيان في العهد المريني بأطراف تامسنا ممّا يلي آسفي ينتجعون أرض السوس وحاحا إلى عام 776هـ حيث قضى عليهم السلطان عبد الرحمن بن أبي يلفوس («تاريخ ابن خلدون» ج 6، ص 22). وقد غزا يعقوب بن عبد الحق المريني تامسنا عام 657هـ/ 1258م، وأشار ابن الخطيب التلمساني في «نفاضة الجراب» عند زيارته لآسفي عام 761هـ/1359م إلى مرستان آسفي الذي لم يعد له وجود لأنه اندثر على ما يلوح - إبّان الاحتلال البرتغالي - وكان مديره هو أبو الضياء منير بن أحمد بن محمد الهاشمي الجزيري. وقد أشار ابن مرزوق في «المسند الصحيح الحسن» (نخب منشورة في هيسْپيريس ج 2 عام 1925) إلى أنه كان يوجد بين آسفي وجزائر بني مزغانة، (الجزائر العاصمة)، محارس ومناظر تتخابر فيما بينها بإشعال النيران في أعلاها وفي كل محرس رجال مرتبون ونظار وطلاع يكتشفون البحر فلا تظهر في البحر قطعة تقصد ساحل بلاد المسلمين إلاّ والتنيير يبدو في المحارس للتحذير، وقد أشار البكري، (قسم إفريقية والمغرب في «المسالك»، ص 35 و48) إلى محارس سوسة والمُنَسْتير.

وقد احتل البرتغاليون آسفي مع البريجة وأگادير والصويرة حوالي 886هـ/1481م قبل ماسّة عام 902 هـ/1497م.

ويظهر من النصوص العربية والإفرنجية أن استيلاء البرتغال على آسفي كان بين 910 و913 هـ، وقد نوّه عَمّنويل باستبسال أهل آسفي في الدفاع عن مدينتهم الصغيرة رغم خلوّها من الحامية. ولولا الحصار الطويل المعزّز بحراً بأسطول لما احتلوها، وبعد جلاء المسلمين عنها عاودوا الكرّة عليها عند مرور ثلاث سنوات فقتلوا قواد العسكر وزعماءهم، وظل التناوش موصولاً إلى أن اضطر البرتغال للجلاء عنها بعد نحو ثلاث وعشرين سنة («الاستقصا»، ج 2، ص171). وكان احتلالها عام 1508م حسب صاحب كتاب "Domination portugaise au Maroc" (p. 37). وكذلك دوكاستر (ق 1، السعديون-البرتغال، ص 151).

وقد خرج منها البرتغاليون هي وأزمّور عام 1542 (ص 51).

وكان أمير آسفي يسمّى شيخ أو قائد المدينة لأن الرياسة أصبحت لملك البرتغال عام 1500 حيث أصبح يتقاضى هو نفسه العُشُر على الصادرات والواردات من المدينة. وكانت المدينة تؤدّي قبل ذلك إتاوة سنوية قدرها ثلاثمائة مثقال عوضت بإهداء فَرَسين لملك البرتغال، ثم بمجموع الأعشار المفروضة على تجارة المسيحيين (دوكاستر–س.أ. – السعديون– م1، ص 1934/51).

ويذكر المؤرّخون المغاربة أن البرتغاليين خرجوا عنها عام 933 هـ/1530م وانتقلوا إلى الجديدة، إلاّ أن المؤرخين البرتغاليين يلاحظون أنها بقيت خربة اثنتي عشرة سنة إلى أن أصلحها محمد الشيخ السعدي. وقد خرج منها البرتغاليون تلقائياً، ولكن تحت ضغط الأحداث التي وقعت في سوس («الاستقصا» ج 3، ص 8).

وقد حاول محمد الشيخ الأصغر تركيز التجارة المغربية بكاملها في آسفي بين أيدي الإنجليز وأن يحصل من ملك أنجلترا (شارل الأول) على سفن حربية لمنع كل تجارة مع الجنوب، إلاّ أن السلطان كان يخشى انقطاع العلاقات بينه وبين الفرنسيين والهولنديين (دوكاستر – س. أ. – السعديون م. 3، ص 358 (1935).

وفي عام 1509 وجّه سكان آسفي رسالة إلى عَمّانويل الأول ملك البرتغال، وكان قائداً عليهم آنذاك الشيخ يحيى بن أوتَعْففت بعد ما قتلوا القائد عبد الرحمن ووجهوا رسولاً إلى الملك هو عبد اللّه اللحياني مع يحيى وازَنْزغ. وقد وصفوا في الرسالة انتهاك البرتغاليين وأعوانهم المغاربة الحرمات والزّنا بالمُسْلِمات وهدم الجوامع مثل جامع القبور وزاوية سيدي بوعلي والجامع الكبير وصومعة الجامع الأعظم وجامع باب الشعبة وجامع باب البحر وجامع ناحية أَوْرير، ونهبوا أحباس هذه الجوامع من الجنان والديار والحوانيت.

ويحيى بنُ أوتعففت هذا لم يعرف عنه أي تعاون مع لشبونة وممثلها في المنطقة حيث ظلت علاقته موصولة بسلطان مراكش ولم يكن يحظى بعطف المستعمر. فكان يعزز موقفه المعارض بانحيازه إلى التشريعات المغربية التقليدية

من خلال المدوّنة الجنائية التي أصدرها عام 918 هـ/1512م انطلاقاً من الكتاب والسنّة في قبيلة الحارث. وكان الرئيس العسكري للمدينة آنذاك هو نونو دو أتايد Nuno de Ataide. وقد نصّ على ذلك دوكاستر في وثائقه (السلسلة الأولى – السعديون، ج1، ص 326-356 عام 1934، كما أكده الحِبْر زْميرو في مذكرته ص619).

وقد شعر البرتغاليون آنذاك بثراء ناحية الصويرة التي كانت من أغنى المراكز التجارية في عهد السعديين، حيث تحدث لنا عن ثرائها الحسن الوزّان (لِيون الإفريقي) في كتابه «وصف أفريقيا»، فلاحظ أن البرتغاليين دمّروا في القرن العاشر الهجري المنطقة الممتدة من ناحية (الهَبْط) الساحلية التي تضمّ القصر الكبير والعرائش وأصيلا إلى حاحا عبر عبدة (دوكاستر س. أ. السعديون، ج 2، ص 358).

ولعل هذا العامل الاقتصادي هو الذي سيحدو السلطان المولى محمد بن عبد اللّه إلى تأكيد ربط المنطقتين عَبْدة وحاحا في ولاية واحدة لاسيما بعد أن تقلّص الاحتلال البرتغالي فظهرت أطماع جديدة تبلورت في دسائس حاكها أنجليز وهولنديون.

وقد لاحظ دوكاستر (السلسلة الأولى – السعديون – البرتغال، ص 120) أن فشل البرتغال في الصويرة عام 915 هـ/1510م في الوقت الذي استطاعوا بسط نفوذهم في آسفي وأگادير يرجع للفوضى التي كان يعيش فيها الناس حول هاتين المدينتين، بينما اصطدم البرتغاليون حول الصويرة بمقاومة أذكت روحها عناصر صوفية من ركراكة المصامدة الذين وصفهم الحسن الوزّان بالاستقامة والتقوى، وقد عاش سيدي محمد الجزولي ودفن بأفوغال الواقعة على مسافة 35 كيلومتراً من الصويرة حيث يؤكد الأفراني والمصادر البرتغالية وقوع أول اصطدام بين البرتغاليين والسعديين، وهذا يؤكّد أن الحركة الصوفية المنبثقة من هذه الناحية كانت مصدر الثورة ضدّ الوجود البرتغالي بالمغرب.

وقد تقلّص نفوذ البرتغاليين رغم ما أقاموه على طول الساحل الأطلنطيكي في الجديدة وأزمّور وأسفي والصويرة من تحصينات ذات طابع جديد يغاير ما عرفه المغرب قبل ذلك ويمثّله حصن البريجة. ثم انضافت اقتباسات جانبية في عهد الشرفاء خاصّة بأگادير والصويرة، وكان البرج عبارة عن حصن مربّع الشكل داخل سور أو منعزل عنه، وهنالك أنواع مثل برج المنار وبرج الحمام (لإطلاق الحمام الزاجل). ويظهر أن البرج في هندسته الأندلسية قد أثّر في تصميمات البرج المغربي منذ عهد المرابطين مع آثار محلّية أطلسية، وقد استعمل المرابطون الحجارة الطبيعية العادية في بناء الأبراج أو القلاع، ثم أضاف الموحّدون الحجارة المنحوتة والإسمنت المسلّح وهو الخرسانة أو الطابْيا التي لا تزال ماثلة في أبراج وحصون الرباط (راجع كتابنا «الفن المغربي» باللغتين العربية والفرنسية).

ولعل الحركة المسيحية بالمغرب كان لها منذ أواخر القرن الخامس عشر دور مزدوج يهدف إلى التنصير والتمسيح من جهة وتمهيد طرق الاحتلال قُبَيل النفي العام بإسبانيا ببضع سنوات. ففي عام 1487م كانت أسقفية آسفي قائمة الذات أي قبل الاحتلال البرتغالي الفعلي بعشرين سنة، وقد أسسها البابا الإسكندر السادس وبسط اختصاصها على أزمّور والجديدة وتِيطْ والمدينة الواقعة على بعد 45 كيلومتراً شمالي شرق آسفي وربّما أگادير وذلك بمرسوم بابوي مؤرخ بـ 17 يونيه 1499. والواقع أن هذا النطاق لم يتجاوز حتى بعد الاحتلال البرتغالي مُدُن آسفي وأزمّور والجديدة وقصبة مركز أگوز Agouz الذي لم يكن قد بني بعد عام 1519م. وكان بآسفي دَيْر للفْرَنْسيسْكان أسس عام 1514، ولم تدم الأسقفية أكثر من ستّين سنة نظراً لجلاء البرتغاليين عن المدينة عام 1541، فضُمت الأسقفية إلى طنجة وآخر الأساقفة هو كونصالو D. Gonçalo Pinheiro الذي عيّنه الملك يوحنّا الثالث سفيراً بفرنسا، وكان أحد الأساقفة وهو سوتيل D. Joao Sutil رئيس الجامعة «الكاتدرائية البرتغالية بآسفي» (Pierre de Cenival، مجلة هيسبيريس م. 9 ، ص1- 27، 1929).

(R. Ricard - *L'évéché de Safi* (1487-1542), Louvain, extr. de la R. d'H. ecclésiastique. 1947).

وقد لاحظ دوكاستر في وثائقه (ق.1 – السعديون– البرتغال، ص 655) بناء أول كنيسة مسيحية عام (920 هـ/ 1514م) بآسفي. غير أن البرتغال ذهبت أبعد من ذلك لتضيف إلى الحركة المسيحية التمهيدية في الجنوب حركة أخرى تستهدف احتلال مدينة فاس.

وقد نصّت رسالة مؤرخة بـ 7 أكتوبر 1534 وجهها الأسقف لاميگو Lamego إلى ملك البرتغال يوحنا الثالث يوصيه بالتنازل عن آسفي وأزمّور وأگادير بعد هدمها وباحتلال مملكة فاس الحافلة بالمدن الغنية بالمياه المعتدلة المناخ بالنسبة لدكالة ومملكة مراكش والتي هي أشبه بالبرتغال ومدنها ضعيفة يسهل احتلالها. في حين أن عرب الجنوب رحّالة تصعب مطاردتهم. والواقع أن ضغط الجيوش السعدية في الجنوب هو الذي حدا بالبرتغال إلى التفكير في نقل نفوذهم إلى فاس. فقد لاحظ أنْدْراد في تاريخه Chronique d'Andrade أن الشريف مولاي أحمد الأعرج حاصر آسفي عام 941 هـ/1534م بمحلّة تضم تسعين ألف فارس وراجل وعشرين من الرماة لتقويض السّور ومهاجمة المدينة، وكان مدفع «ميمونة» يقذف بكويرات من حجر ضخمة إلى حدّ أن المرء لا يمكنه أن يدير ذراعيه عليها. وقد أرسلت إحدى هذه الكويرات إلى لشبونة حيث توجد في كنيسة براز Eglise S. Braz المعروفة أيضاً باسم Santa Luzia وهي محفوظة الآن في المتحف العسكري بلشبونة (دوكاستر – س. أ. – السعديون – البرتغال، ق 2، ج 2، ص 633).

وقد نظم افْرانْسيسكو البرتغال D. Francisco de Portugal بفاس الكنيسة التي أقامها الأسرى المسيحيون.

وقد بدأ البرتغال يفرض يوم الأحد يومَ عطلة في مناطق احتلاله بالجنوب وخاصة في أزمّور، (الرباط وناحيته، ج 2، ص 222، من سلسلة «مدن المغرب وقبائله»).

والواقع أنه بانهزام البرتغاليين في وادي المخازن بدأت كتائبهم تنهار في الخليج العربي، إذ منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي حاول البرتغاليون الاستعماريون سدّ البحر الأحمر في وجه السفن العربية على مداخله تمهيداً لغزو الخليج العربي. وكانوا قد أنشأوا عام 887 هـ/1482م في ساحل الذهب أول مستعمرة لهم في إفريقيا. وهنا يبرز الدور المغربي في إنقاذ الخليج من ضغط الاستعمار البرتغالي. ففي عام 947 هـ/1540م، دخل سليمان القانوني إلى الخليج العربي من الشمال ونازل البرتغاليين في معركة ميناء مصوع على الساحل الإفريقي من البحر الأحمر، حيث اندحر البرتغاليون أمام الأسطول العثماني. غير أنهم لم يكفّوا عن مهاجمة المراكز العربية في الخليج، مضاعفين ضغوطهم على المغرب الذي انكفأوا إليه بعد أن قضوا على آخر من تبقى من العرب في الأندلس تقتيلاً وتهجيراً. ولكن ردّ فعل المغرب الأقصى كان عنيفاً. ففي عام 986 هـ/1578م، هاجم البرتغال بقضّه وقضيضه شمال المغرب بقيادة ملكه الشاب الدّونْ سِبَسْتيان Don Sebastien. وبعد مرور سنتين على انهزام البرتغال في معركة وادي المخازن، أي عام 1580م، بدأ وجود البرتغال يتقلّص في مستعمراته في المحيط الهندي بعد أن تلقت قطعه البحرية ضربات قاضية من طرف الأسطولين الإنجليزي والهولندي، وكانت صلاته بلشبونة قد انقطعت فتوقف ما كان يتلقاه منها من عدة وعدد؛ كما تضعضعت قواعده بالقارة الإفريقية التي كانت جيوشه تنحدر إليها من الخليج عن طريق بحر القلزم (البحر الأحمر)، وشعر المغرب بخطورة احتواء فلول البرتغاليين لحدود المغرب الجنوبية، وأهمّها بلاد مالي، فسارع إلى احتلالها حماية لها وقطعاً لدابر البرتغال. وبذلك انقطع عن فيالقها في الخليج ما كانت تتزود به من مستعمراتها الإفريقية.

وكانت هجمة صليبية عزّزت فيها البابوية الزحف المسيحي على العالم الإسلامي شرقاً وغرباً باستنفار الدول الكاثوليكية وتعبئة شباب الفاتيكان. وكانت الحملة لاحتلال المغرب منسّقة بقيادة البابا اقتصاصاً من الوجود العربي بالأندلس وتعويضاً للمسيحية عن فقدان «روديس» وجزء من هنغاريا. والبابا الإسكندر السادس هو الذي أصدر مرسوم تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين إسبانيا والبرتغال عام 1494م غداة اكتشاف أمريكا، ولكن أبى اللّٰه إلاّ أن يهزم هؤلاء الأحزاب وينصر عباده المومنين ؛ فقتل ملك البرتغال وأسِر جيشه وفرّ أسطوله.

وتم بعد هذه الفترة إجلاء البرتغاليين عن منطقة البحرين التي احتلّوها قرناً كاملاً إلى عام 1032 هـ/1622م، أي بعد معركة وادي المخازن بأربع وأربعين سنة؛ كما طرد البرتغاليون عن مجموع مستعمراتهم على الشط العربي عام 1059 هـ/1649م. وبذلك تحرّر العالم العربي من هيمنة البرتغال الذين لطّخوا تاريخ العروبة والإسلام طوال أربعة قرون.

وإذا كان الخليج العربي قد غدا منذ القرن الثالث الهجري المرحلة الرئيسية في تاريخ الملاحة العربية تمرّ به المراكب في ذهابها وإيابها بين أوروبا والشرق الأقصى عبر البحر الأبيض المتوسّط، فإن كلا من الخليج والبحر المتوسّط كانا عالة الواحد على الآخر. واستمرّ هذا التساوق إلى القرن العاشر الهجري عندما أصبح مضيق جبل طارق هو الممرّ الفاصل بين المحيط الأطلنطي والمتوسط. فكانت مدينة سَبْتة منطلق المراكب التجارية إلى ديار الهند. وبالرغم من انتصار أحمد المنصور السعدي في معركة وادي المخازن فإنه ظلّ مسالماً لإسبانيا التي اندرجت فيها البرتغال نحواً من 60 سنة متأرجحاً بين السياسات الأوروبية التي كانت تتجاذبها بهذا الصدد أطماع وأغراض سياسية، فقد وجهت إيليزابيت ملكة إنجلترا إلى أحمد المنصور رسالة تشكره على الوعد بإعانة الدّونْ أنْطونيو

المرشّح لعرش البرتغال وتخبره بانهزام الأسطول الإسباني(Invincible Armada) في 10 غشت 1588، كما توصيه بالأمير كريسطوف الذي وجهه والده انطونيو رهينة إلى ملك المغرب (السعديون- السلسلة الأولى ج 2، ص 151) مقابل قرض مالي. ووصل كريسطوف إلى آسفي مع مبعوث إنجليزي، وكانت المراكز البرتغالية بالمغرب ما تزال محتفظة بحامياتها البرتغالية رغم الوحدة بين الدولتين، ممّا حدا بالمنصور إلى الاعتقاد بأن هذه الحاميات تساند أنطونيو، وكان حامل جواب المنصور إلى لَنْدن هو سفيره الرايس أحمد بلقاسم الذي اتصل أيضاً بأنطونيو. وقد وعد المنصور بتوجيه المال والعتاد والرجال بمجرد إعلان وصول أنطونيو إلى البرتغال، (ص 180)، ولكن حملة أنطونيو فشلت، (ص 185)، وأشيع أن المنصور يرغب في تسليم كريسطوف إلى ملك إسبانيا، فلذلك طلبت إنجلترا من الباب العالي التدخل لدى المنصور لتسريح الأمير الشاب، (ص 188). وفي هذا الوقت بالذات طلب المنصور من ملك إسبانيا أن يسلّمه مولاي الناصر أخ محمد المسلوخ الذي فرّ إلى لشبونة غداة معركة وادي المخازن، وكذلك ابن أخيه مولاي الشيخ الذي كان بالجديدة، فكانت المساومة بين الطرفين، (ص 205)، غير أن إسبانيا اضطرت إلى إرجاع الناصر إلى المغرب لأنه حاول إثارة مسلمي الأندلس، واستقر الناصر بمليلية واستنفر القبائل لمحاربة المنصور في وقعة الرّكن، (ص 208).

وبموت أحمد المنصور السعدي ازدادت العلاقات المغربية الإسبانية قوة حيث ورد في «النزهة» أن السلطان زيدان بن المنصور فرّ – بعد هزيمته أمام أبي مَحَلّي – إلى آسفي هاما بركوب البحر إلى برّ العدوة (الاستقصا، ج 3، ص 110).

وقد حاول في نفس الوقت تعزيز صلاته بدول أوروبية أخرى مثل هولندا التي وجه إليها عام 1018 هـ/1609م سفيره القائد حمّو بن البشير الذي ركب من

آسفي على ظهر مركب Utrecht مع ساموييل بالاش. ثم نقل من روتِرْدام إلى لاهاي رفقة عضوين من مجلس الولايات العامّة الذي استقبله وقدّم إلى هولاندا مذكرة تحدّد رغبات السلطان.

والواقع أن الدولة بدأت تتحلّل وتنهار بسبب اعتكاف زيدان على اللهو وتعيين بعض صنائعه على المراكز الاقتصادية حيث جعل يهودياً على أعشار آسفي فاشتغل بالتجارة حيث صار يبيع القمْح للأجانب مقابل مادّة الحديد التي يدفعها لأهل مراكش بأغلى ثمن («تاريخ الدولة السعدية»، ص101). ولعلّ هذا التفسخ هو الذي حدا بأبي مَحَلّي إلى الثورة على المولى زيدان الذي اضطرب إثر انهزامه أمام أنصار أبي محلي، فقرّر التوجه إلى السوس فاكترى مركباً هولندياً وكذلك مركباً فرنسياً بقيادة كاسْطلان فنقل أهله على ظهر السفينة الهولندية ودفع أمتعته وخزانته (73 حملاً من الكتب) مقابل أجر قدره ثلاثة آلاف دوكا ووصل المركبان في 16 يونيه 1612 إلى أگادير فنزل مولاي زيدان وأهله من الأول ورفض كاسطلان إنزال حمولته قبل أخذ الثمن. وفي 22 يونيه قرّر الرجوع إلى مرسيليا ولكن العواصف أخرته، فاصطدم في عرض سلا بأربع سفن إسبانية وكانت إسبانيا تعطي لنفسها الحق في حجز كلّ مركب فرنسي يوجد في المياه المغربية. وقد تجلّى غضب المولى زيدان في الرسائل الموجّهة إلى ملك فرنسا لويس الثالث عشرالذي لم يزد على التبرؤ من عامله كاسطلان الذي سُجن بإسبانيا (مقدّمة السلسلة الأولى من «الدولة السعدية»، ج 3،) ولذلك فضل لويس الثالث عشر عدم اقتبال سفير السلطان أحمد الجزولي (1612-1613) لأن الكتب لم تكن بفرنسا، وقد شدّد السلطان الخناق على الأسرى الفرنسيين واعتقل المبعوث الفرنسي في آسفي نظراً لرفض ملك فرنسا استقبال سفير السلطان سيدي فارس وتقاعسه عن التدخل لدى إسبانيا لإرجاع الكتب المنقولة إلى الإسْكورْيال (Escurial)، وتأزّمت العلائق بين البلدين فسجن مازي Mazet وكذلك دوبْوي Du Puy الذي نكل به الوليد واعتنق الإسلام.

ويرى لوجَنْدر Le Gendre في رحلته أن كاسطلان لم يتوجّه إلى أكادير، بل اتجه من آسفي نحو فرنسا ويزعم لوجندر أن المولى زيدان كان عازماً على التوجه إلى فرنسا على ظهر السفينة الفرنسية بجواهره وحلْيه للاستنجاد بملكها، ولكن كاسطلان أقلع بمجرّد ما حمل المجوهرات تاركاً السلطان في البر، وقد نشرت گازيطْ دوفْرانس Gazette de France عام 1631 بحثاً قومت فيه الخزانة الزيدانية مع المجوهرات بأربعة ملايين ليرة (السلسلة الأولى – السعديون ج 2، ص 431)، (راجع كاسطلان، حرف الكاف).

وقد أصبح المولى زيدان ألعوبة بين أيدي عملاء أوروبيّين يتجاذبونه فأوعز سانْ مانْدريّي St. Mandrier المهندس الفرنسي إلى السلطان مولاي زيدان ببناء مرسى في الوليدية نظراً لكون الجديدة والمعمورة والعرائش كانت في قبضة المسيحيين وأگادير في يد ثوار السوس وآسفي هي المرسى الملكية الوحيدة. وكان يودّ أن تتكفّل فرنسا بالبناء. وبالفعل تأسّست شركة فرنسية لهذا الغرض، غير أن المولى زيدان فضّل تحمّل نفقات الإنجاز فرسم تصميماً واستخدم اختصاصيّين هولنديين لنسف صخور الشاطىء فثارت قبيلة دكّالة ضدّ وجود الهولنديين بدافع من عائلة بالاش اليهودية، فعدل السلطان عن المشروع واكتفى مولاي الوليد ببناء قصبة، ويرى دوكاستر (المقدمة) أن المولى زيدان هو الذي قتل المهندس مانdريي عام 1626. وقد كان من أهداف الميناء صيد العقيق واستخلاص الأملاح، والوليدية قرية بين آسفي وتيطْ تنسب إلى الوليد بن زيدان بن أحمد المنصور السعدي الذي قتله الأعلاج عام 1045هـ/1635م. وبين الوليدية ومشتراية أو الغربية وهي الآن خراب، واحد وعشرون كيلومتراً («الاستقصا» ج 3، ص133/ «الأعلام» للمرّاكشي، ج 8، ص 225 (خ)/«الترجمانة الكبرى» للزياني، ص78/دوكاستر– السعديون (س.أ.) م.3 (المقدمة)، ص 738، (55).

وبعد مقتل المولى الوليد بسنة واحدة وجهت أنجلترا الأميرال روبير بْليك Robert Blake عام 1046هـ/1636م للحصول على حظّها في الغنيمة. وقد حظي الأميرال بعطف مولاي محمّد الشيخ الأصغر بمرّاكش فساعده على تحرير ثلاثين أسيراً إنجليزياً ومنحه حق احتكار صنع وإصدار ملح البارود وكذلك مَكْس مَرْسى آسفي ومرسى الوليدية Ayer، ثم كلّف عام 1637 بالتفاوض مع أندلسيي الرباط ووجه بعد ذلك في سفارة إلى لندن صحبة القائد جودر بن عبد اللّه لإقرار الهدنة بين البلدين، وحظي من ملك انجلترا بالإذن بتأسيس شركة Barbary Company. وقد حضر في وقعة بوعقبة هزيمة مولاي محمّد الشيخ أمام الدِّلائيين وكتب عنها وانهارت علاقته بالمغرب عام 1640 (دوكاستر س.أ. السعديون م.3، ص247 (1935).

والواقع أنه حصل على شراء مكس جميع المراسي وجميع الجمارك بالمغرب (راجع مذكرة بلاك 490–514)، حيث وصف الوضع بالمغرب في هذه الفترة التي كانت الشركة الإنجليزية المذكورة تشرف على التجارة بالمغرب وتستورد للسلطان السلع الإنجليزية مقابل الصمغ وملح البارود والذهب بربح قدره 33 ونصف في المائة، وهناك مذكرة أخرى (548–551)، حيث ذكر أن ملاحات الرباط كافية لتموين أنجلترا بالملح (دوكاستر– س.أ. السعديون، م 3، ص 365 عام 1935).

وكان للشركات الأجنبية دور آخر غير دورها التجاري. فالشركة الإفريقية الإنجليزية Société Africaine قد أوفدت الألماني رونْتكِن Roentgen عام 1809 لمحاولة التسرّب إلى السودان عن طريق المغرب فتظاهر هذا العالم الألماني بالإسلام وتوجّه إلى الصويرة للالتحاق بالقافلة التي تذهب كل سنة من المغرب إلى إفريقيا الوسطى، ويقال بأنه قتل رغم مساعدة رفيقين منهما علْج ألماني («وصف وتاريخ المغرب» – كودار ج 2، ص 579).

وكان لهولندا دور هام في هذا التآمر تبلور في نشاط ڤانْ ليپّيلو Van Lippeloo وهو مواطن هولندي اعتقله السلطان مولاي زيدان عام 1023هـ/1614م بحجّة أنه يدس في آسفي لفائدة أبي مَحلّي، حيث عثر السلطان على رسالة وجهها إلى التجار المسيحيين فقتله – على ما قيل – دون رعاية علاقته مع هولندا، فاتخذت هولندا ذلك ذريعة لتجريم المملكة، والواقع أنه لم يقتله لأن أحمد النقْسيس بعثه عام 1615م إلى هولندا لحلّ مشكل قرصني يرجع إلى اقتصاص الإنجليز لمركب إسباني محمّل بالزيوت ونقله إلى تطوان حيث اشتراه النقسيس ولكن هيندروك Heindruck الهولندي فرّ به فثار أهل تطوان وهدّدوا بالاقتصاص من الهولنديين الذين يدخلون إلى تطوان فتدخل النقسيس لحلّ المشكل (دوكاستر– س. 2 – السعديون 1907 م2، ص 390).

وقد اهتم الملوك العلويون بعد اعتلائهم العرش بتمهيد البلاد وضمّ شمل الأطراف المتناحرة وخاصة ملوك الطوائف المغاربة الذين استغلوا ضعف المخزن السعدي للانقضاض على بعض المناطق أمثال كروم الحاج بمرّاكش وعبد اللّه أعراس بالحسيمة وأبي حسّون بودميعة بسوس والخضر غَيلان بالهَبْط علاوة على قادة الزاوية الدِّلائية والدواوين الثلاثة في أبي رقراق. وقد اتجه المولى إسماعيل نحو الشمال لتحرير جيوب الاحتلال في أصيلا والعرائش وطنجة، وتوقفت حركة التحرير عقوداً من السنين في عهد المولى عبد اللّه وثورة عَبيد البخاري الذين أصبحوا يولّون الأمراء ويعزلونهم، فارتكبوا فعلتهم الشنيعة ست مرّات بالمولى عبد اللّه ممّا أوقف حركة التحرير التي تمكن ابنه المولى محمّد بن عبد اللّه من استينافها بإجلاء البرتغال عن مدينة الجديدة وتعزيز مرسى آسفي بميناء جديد هو ميناء الصّويرة. وقد عزّز السلطان محمّد الثالث عام 1200هـ/1785م ميناء آسفي بمائتين من الطَبْجية أي المدفعية ومرسى الصويرة بـ 2.500 من المدفعيّين والرماة مواصلاً دعم مراسي الشمال مثل العرائش (1.500 طبجي)، وأصيلا (200) وتيطّاون (800) والعُدوتين الرباط وسلا (2000) («الاستقصا»، ج 4، ص 117).

وقد عزّز الجانب الاقتصادي في هذه المراسي وخاصة مرسى آسفي قبل ذلك بنحو رُبع قرن حيث سمح عام (1175هـ) بوَسْق (إصدار) فائض الأصواف المغربية بالخارج (تاريخ الضُّعَيِّف، ص 170- طبعة دار الطاهري).

وقد اتخذ المولى محمّد بن عبد اللّه من ميناءي آسفي والصويرة مركزين اقتصاديين، واتجه في هذه السياسية منذ أن طرده أهل مراكش والحَوْز فلجأ إلى آسفي، خاصة عندما منعه عرب الرحامْنة والتحق به أخوه المولى أحمد الذي طرده أهل العدوتين من قصبة الرباط احتذاء بما فعله الرحامنة، وقد اعترضت قبائل عَبْدة وأحْمَر المولى محمد وضيّفوه ببلادهم، فنزل بقصبة آسفي وسرّح للتجار وَسْق السلع بالمرسى فأهرعت إليها المراكب الأجنبية بسلعها فدخل أهل الشياظْمَة وأهل حاحة في طاعته وتباروا في خدمته فورد عليه أهل الرحامنة فعفا عنهم وأسعفهم بالعودة إلى مراكش («الاستقصا»، ج 4 ، ص 90).

واحتدم الصراع بين أدعياء العرش إثر وفاة محمد الثالث عام (1204هـ)، فالتحم مولاي اليزيد عام (1206هـ) في مَشْرَع حَمْري بأزمّور مع أخيه هشام فهزمه وفرّ إلى آسفي مع القائد عبد الرحمن بن ناصر العبدي، وقد أسر المولى اليزيد 25 من الإسبان كانوا مع هشام (تاريخ الضُّعَيِّف، ص 236)، وحاول بنّاصر العبدي الفرار في سفينة إسبانية (ص 237).

وقد زاد الوباء الطين بلّة، حيث ظهر بفاس ومكناس عام 1213هـ، فاكتسح الآلاف من الناس، وفي طليعتهم كبار الفقهاء والعلماء، وانتقل الكثير من الناس مع العسكر السلطاني إلى الجنوب وخاصة آسفي ودكّالة اللتين انطلقت منهما الحركة التحريرية الهادفة لضمان الوحدة الترابية بانضمام الصحراء الغربية طواعية من أهلها.

وهكذا استكملت المملكة استقلالها السياسي والاقتصادي بتنحية ذيول الاستعمار البرتغالي الذي حدث به أطماعه إلى السّطْو على الخيرات الإفريقية

ومنها الذهب الذي كان يوجه عبر السودان نحو تونس ومصر بالإضافة إلى الهند التي كان الإسلام قد ترعرع في ربوعها، غير أن انهزامهم في المغرب الذي كانوا ينوون انطلاقهم منه للسيطرة على جنوب إفريقيا ومنها إلى آسيا. كل ذلك حدا بألْفونْس الخامس ملك البرتغال إلى حمل لقب الإفريقي. ولكن اندحارهم في الجيوب الساحلية قد انضاف إليه أن سلطان المغرب قطع طريقهم إلى فاس فتوقفوا بإذن من لشبونة متّجهين إلى تعزيز أسطولهم جنوبي المحيط الأطلنطيكي بمواصلة الكشف عن الأراضي الأمريكية والوصول إلى الهند مع إبعاد إسبانيا عن ذلك بعد معاهدة طورْديسيلْياس Tordesillas التي فسحت المجال ليوحنّا الثاني لتوجيه ضرباته إلى البرازيل المعقِل الجديد للبرتغال، مع نقل الحرب إلى أقطار أوروبا الكاثوليكية ضدّ الخلافة العثمانية التي كانت قد احتلّت جزءاً من الشمال الإفريقي، خاصة تونس والجزائر. وقد حاول الإنجليز توقيع معاهدة مع السعديين ضدّ البرتغال للقيام بحملة مشتركة في الهند وأمريكا الجنوبية، وذلك عن طريق سفيرهم بلندن مرزوق الرايس، ولكن سلطان المغرب أحمد المنصور أبى الموافقة على هذه المغامرة لأن الأمر الذي كان يهمّه هو تحرير بلاده دون السطو على حرّيات الآخرين.

وما قلناه في مدن المغرب وآثار البرتغال في ربوعه نقوله في مدينة سبتة، وقد أصدرتُ كتاباً اسمه : «سبتة ومليلية مَعْقِلان أماميان مغربيان في البحر المتوسط».

والواقع أن البرتغال - رغم سَطوه على المغرب عدّة قرون - فإنه كان يضجر من مواصلة الاحتلال، إلاّ أن الكنيسة كانت ترغمه على ذلك، ولذلك يمكن القول بأن البرتغال مارست استراتيجية مرنة حدث بها إلى نوع من التكيّف العقلاني مع مقتضيات الوضع.

فقد أصدر البابا الإسْكندر السادس (14 مايو 1494) غداة الكشف عن أمريكا مرسوماً لتقسيم مناطق النفوذ بين إسبانيا والبرتغال (دوكاستر- السعديون، ج1، ص 44).

ومنحت البابوية بمقتضى مرسوم الصليبية المقدّسة امتيازات لمسيحيّي إسبانيا والبرتغال في حروبهم ضدّ المغرب، منها حق أكل البيض والحليب خلال الصوم، بل حتى اللحم، فصار الجانبان يبيعان هذه الامتيازات لتعزيز صندوق الدولة سنوياً بنحو مائتي مليون درهم مرابطي، وهذا الاستغلال هو الذي حدا بالبرتغال إلى الاحتفاظ بالجديدة إلى عام 1770، وإسبانيا بسبتة ومليلية (ص55).

ومن مظاهر تقاعس البرتغال عن السطو على بعض الجيوب المغربية ما حكاه كودار في كتابه : «وصف وتاريخ المغرب» (ج1، ص 110) أن البابوية هي التي كانت تدفع البرتغال إلى الحفاظ على المغرب لمساندة فكرة الصليبية. ففي عام 1437م شعر ملك البرتغال بتضايق للقيام بحملة ضدّ طنجة، ولكن الفاتيكان شجّعه على ذلك، (ص 110). وكانت إنجلترا آنذاك تمدّ المغرب بالسلاح ضدّ الكاثوليك، ولذلك كان أمير أورانج Prince d'Orange، يعتبر كل تحالف ولو مع المسلمين مشروعاً ضدّ البابوية التي اتضحت نظريتها بعد معركة «بارْثِليمي Barthelemy»، راجع Bulle de la Croisade ودوكاستر- السعديون، ج 1، ص 55.
وخلاصة القول أن علائق المغرب بالبرتغال ظلّت جيّدة وعميقة نظراً لانعزالها عن الفكر الاستعماري، خاصة بالمغرب منذ أزيد من ثلاثة قرون.

وقد دعّمت هذه العلائق بهجرة طواعية لمسلمي هورْناتْشيروسْ Hornache-ros من إقليم إسْتريمادورا Estremadura بغرب الأندلس Algarve، وهي البرتغال الحالية لسكنى قصبة المرابطين (وهي قصبة الاوداية الحالية) منذ حوالي القرن الحادي عشر الميلادي.

الهوامش

* بحث مستخلص من مخطوط لنا بعنوان: «منطقة آسفي - الصويرة» من أغنى مناطق المغرب، ولعل هذا هو ما حدا ببعض ملوكنا إلى دمجها في ولاية واحدة. - راجع فهرس هذا المخطوط آخر هذا البحث.

1) الذي اكتُشف بألمانيا ويعتبر أصل السلالة الأولية للرجل العاقل بأوربا وآسيا وإفريقيا.

المراجع

- «الاستقصا» : تأليف خالد بن أحمد الناصري.

- «تاريخ تطوان» : محمد داود.

- «آسفي وما إليه قديماً وحديثاً» : للكانوني، مطبعة مصطفى محمّد، مصر 1953، جزء 1. «بيوتات آسفي»، له أيضاً (مخطوط)، وله «تنوير بصائر الأبرار بتاريخ زاوية تيطْ وآل أَمْغارْ» و «علاقة آسفي ونواحيها بملوك المغرب» (مخطوط).

- أحمد الصبيحي 1363هـ/1946م.

1) «صلحاء آسفي وعَبْدة»، مخطوط، الخزانة الصبيحية رقم 418.

2) «باكورة الزبدة في تاريخ آسفي وعَبْدة»، خع 1503د.

3) «فضائح القائد عيسى بن عمر»، خح 2423، مخطوط الخزانة الصبيحية.

- زاوية تيط : شيوخها من آل أَمغار، راجع «ممتع الأسماع»، ص 69، طبعة فاس.

- الحسن المعدني : «الروض اليانع الفائح في مناقب سيدنا ومولانا أبي عبد اللّه محمد المدعو بالصالح»، (خع 1835د).

- تقييد على مدينة آسفي لأحمد بن الحاج السلمي المرداسي.

- مصطفى فنيتر، «قواد الجنوب الكبار» : نموذج عيسى بن عمر العبدي (1914/1879). دبلوم تاريخ، الرباط 1989.

- «المراكز البرتغالية بالمغرب» : المشاكل الناتجة عن التخلّي عن آسفي وآزمّور وأصيلا والقصر الصغير (دوكاستر ق. 1، السعديون- البرتغال، م. 4، ص 335).

- Bouquerel J. : *Le port de Safi : de l'Antiquité aux Temps Modernes* R.C.C. n° 35 Janv. 1969.

- Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzzen* pp. 109 et 351.

- Michaux- Bellaire : *Santa-Cruz de Pequena et le port d'Asaka*, Revue du Monde Musulman T. XV, 1911.

- Sources inédites de l'histoire du Maroc - Decastries, série 1, Les Saadiens T.1 P. 183, (1936), p.51 (1934), T.3. p.358, (1935)/(Portugal)/ 5 vol. Paris 1934-1953).

- Godard, *Description et histoire du Maroc* - 2 volumes.

- A. Autona - *La région des Abda* - Rabat, Resid. Gle, 1931.

- J. E. CASARIEGO - *El Periplo de Hannon de Cartago* - Madrid, 1947 (95 p.)

- أسقفية آسفي - قرار بابوي عام 1499 (دوكاستر ق 1، السعديون- البرتغال، ص 48)

- دير الفرنسيسكان في آسفي (دوكستر ق1، السعديون، ص 649).

- الكنيسة والأدْيرة في آسفي، (السعديون، س. أ. م 3، ص 95).

- الحكّام البرتغاليون، س. أ. م 3، ص107-508 آسفي (راجع سرنو وهو مكان مرساها اليوم).

- الاتفاقات الدولية في عهد سيدي محمّد بن عبد الله. كايّي Caillé، (ص 280).

- ثورة ثمانية من الدواوير ضدّ البرتغال (دوكاستر ق1، السعديون- البرتغال، ص 512).

- حصار السكان لآسفي المحتلّة، ص 284.

- آسفي في أيام البرتغال القديمة Joseph Goulven 1928.

- نقوش آسفي 1908. Dr. G. Kampfmeyer, 1908

- آسفي أگادير وأرباضهما Paul Bory, 1941.

- آسفي ومنطقتها - نشر الدار البيضاء Inter-presse

- الكثدرائية البرتغالية بآسفي Hespéris IX, 1929 (1-27)

- البرتغال ومقاطعة حمايتها بمراكش (دوكاستر ق 1- السعديون، (البرتغال، ص 687).

- البرتغال ولجوء ملوك السعديين إليها (دوكاستر ج 2، ق 1(ص 446) (فرنسا).

- البرتغال والسواحل المغربية (حسب مارمول) («الإعلام» للمراكشي، ج 4، ص 139 الطبعة الأولى)

- البرتغال في شواطئ المغرب (دوكاستر - السعديون س. أ. - م 1، ص 508-55/م 3 المقدمة وص 62-578).

- المغرب البرتغالي (1415-1769).

- Periale Marise, 1928.

- Damias de Gois, Félix Moncho, Rabat, 1927.

- Denise Valero - "*Petite histoire des ruines portugaises au Maroc*", vol. 1 Casablanca, 1952 (128 p.).

- R. Gonnard - *La conquête portugaise. Découvreurs et économistes.* Ed. pol. écon. et sociales- Libr. de Médicis (162 P.)

- E. Pelissier- *Expéditions et Etablissements des Portugais dans l'Empire du Maroc*, *in* Exploration Sientifique de l'Algérie, T, VI, 1844 (121-173).

- A. Peretié - *Aperçu historique de l'occupation portugaise au Maroc*, *in* Revue du Monde Musulman T. XII, 1910.

- R. Ricard - *Documentos sobre las relaciones de Andalucia con las plazas portuguesas de Marruecos (1541)*, Al-Andalus, XIII, fasc., 2, 1948, (275-292)

- R. Ricard - *Les places portugaises du Maroc et le commerce d'Andalousie*, Annales de l'I. E. orientales, IV (1938) (129-156).

- R. Ricard - *Les Portugais et l'Afrique du Nord sous le règne de Jean III (1521-1557)*. D'après la chronique de Fransisco de Andrade, Hespéris,

T. XXIV, 1937 (259-345).

– البرتغاليون في الشمال الإفريقي (من 1521 إلى 1557).

- Soussa (Luis de) - *Extraits des Annales de Jean III*, trad. par Robert Ricard.

- Soulange - Bodin, *Recherches sur les contrées méridionales du Maroc, Le pays du Sous et du Tafilalet ; Les caravanes de Tombouctou ; Les provinces de Chiadma et de Haha*, Arch. des Aff. Etrangères, Mémoires et documents, Maroc 4, 1630 à 1853 - Manuscrit datant de 1947.

فهرس

«منطقة تنسيفت»

«بين آسفي والصويرة من أغنى مناطق المغرب» (مخطوط جاهز للطبع)

- «آسفي والصويرة دعم قوي لثراء منطقة تنسيفت»، (81).
- «أرجان والفوسفاط قوام الاقتصاد الحاحي»، (82-87).
- «الصويرة جوهرة الجنوب»، (88-88 (4)).
- «اقتصاديات»، (88(5)-108).
- « الصـيد» ، (109-110).
- «أصناف الأسماك في مياه آسفي»، (111-112).
- «اجتماعيات»، (113-123).
- «ثقافيات»، (124-127).
- «الرباطات»، (128).
- «الآلة الأندلسية»، (129-137).
- «الجيش المغربي والعتاد البحري»، (138-148).
- «ميناء آسفي والانطلاق لاكتشاف أمريكا»، (145-151).
- اليهود والحركة العبرية في المنطقة»، (152-157).
- «الإنسان الأول المستحجر بآسفي» (جبل الرهود) (158-159).
- «المراجع» (160-162).

A poesia, no entanto, foi de longe a área onde os naturais de Silves se tomaram famosos. Entre eles, Abu-L-hasan Sallam ibn'Abdallah ai Bahili al-Isbili, o já citado Muhammad ibn'Abbab al-Mutamide, depois rei de Sevilha ou Abu-I-Qasim Ahmad ibn Muhammad ibn al-Milhe ainda hoje são citados na cultura islâmica.

Nos séculos XV e XVI seria a vez dos cristãos tentarem a conquista de Marrocos, embora em termos estratégicos diferentes, optando pela conquista de pontos chaves das rotas marítimas e comerciais. As campanhas começaram por se aproveitar de um certo vazio de poder na área e, em 1415, o rei de Portugal e os seus filhos conquistam Ceuta. Seguiu-se no reinado seguinte a tentativa da ocupação de Tânger, em 1437, mas que se saldou por uma profundo fracasso, vindo os Infantes a serem cercados e tendo deixado como refém o jovem infante D. Fernando. A campanha continuou entretanto em 1450, com a ocupação de Alcácer Seguer e depois de Tânger e de Arzila, em 1471.

por volta do ano 42 d. C., no reinado do imperador Cláudio. A queda do império romano do Ocidente não altera a cultura latina desta vasta área e, em breve, Marrocos estabelecia relações com o império bizantino, que no reinado de Justiniano passava a controlar as costas marroquinas.

A romanização e depois a cristianização irão manter-se até à chegada dos primeiros raids árabes, o primeiro dos quais, sob o comando de Sidi Oqba, entre 670 e 681, inicia a conversão de Marrocos ao Islão. A partir de 710 e até 713, contínuas hordas islâmicas passam o Estreito e instalam-se na Península Ibérica, sem grandes dificuldades. Entretanto a Península sofreria ainda mais três grandes invasões islâmicas, então já com características verdadeiramente militares: a invasão comandada por Al-Mansur nos finais do século X, a Almorávida, entre 1094 e 1103 e a Almoháda, entre 1184 e 1191, esta última já como resposta à reconquista cristã na área do que viria a ser Portugal.

Na Península e, especialmente, no Algarve, no que diz respeito a Portugal, floresceriam importantes cidades islâmicas, ainda hoje patentes na sua contribuição para as Ciências ou para a Literatura e Poesia. Aglomerados até então de somenos importância, como Silves, a antiga Cilpes dos Fenícios e dos Romanos, tomam-se com a cultura muçulmana centros internacionalmente reconhecidos.

Silves, por exemplo, amuralhou-se a partir do século IX e ficou com uma área urbana de oito hectares, a que haveria de acrescentar mais uns cinco hectares de arredores igualmente amuralhados, que a prolongavam até ao rio Arade. Os cronistas antigos exaltaram-lhe a beleza, os bons edifícios, os estaleiros navais e os centros de comércio. Nesta cidade e no seu palácio das varandas (sarajib) viveu no século XI o poeta Al-Mutamide, que depois foi rei de Sevilha.

O papel de Silves na cultura islâmica ultrapassou a Península Ibérica. Nomes como Abu Muhammad'Abd ibn Muhammad ibn al-Sid al-Batalyawsi (1052-1127), que peregrinou por várias cidades hispânicas, como Badajoz e viria a falecer em Valência, escreveu, entre uma vintena de trabalhos, o famoso Kitab al-Hada'iq (o Livro dos Círculos), onde postulou uma interessante relação entre filosofia e teologia, que aliás se não afasta muito da escrita pelo cristão São Tomás de Aquino. Também pelo século XI, Muhammad ibn Mozaine, da família real de Silves, escreveu uma História do Andaluz, tal como Muhammad ibn Yusuf, também silvense, que redigiu uma História dos Abbádidas, dinastia reinante em Sevilha.

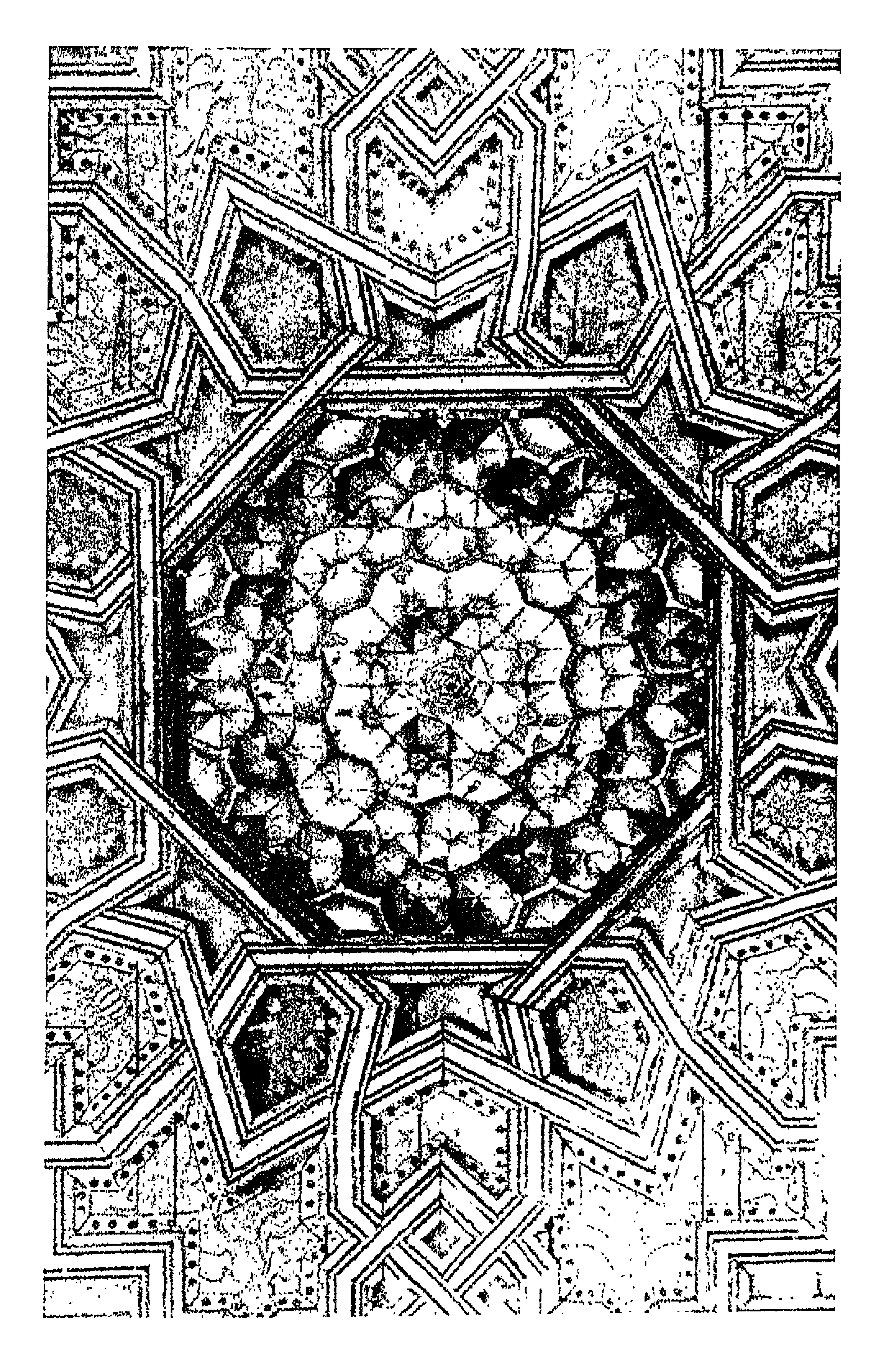
A IMAGEM ISLÂMICA EM PORTUGAL E NA MADEIRA

Rui Carita

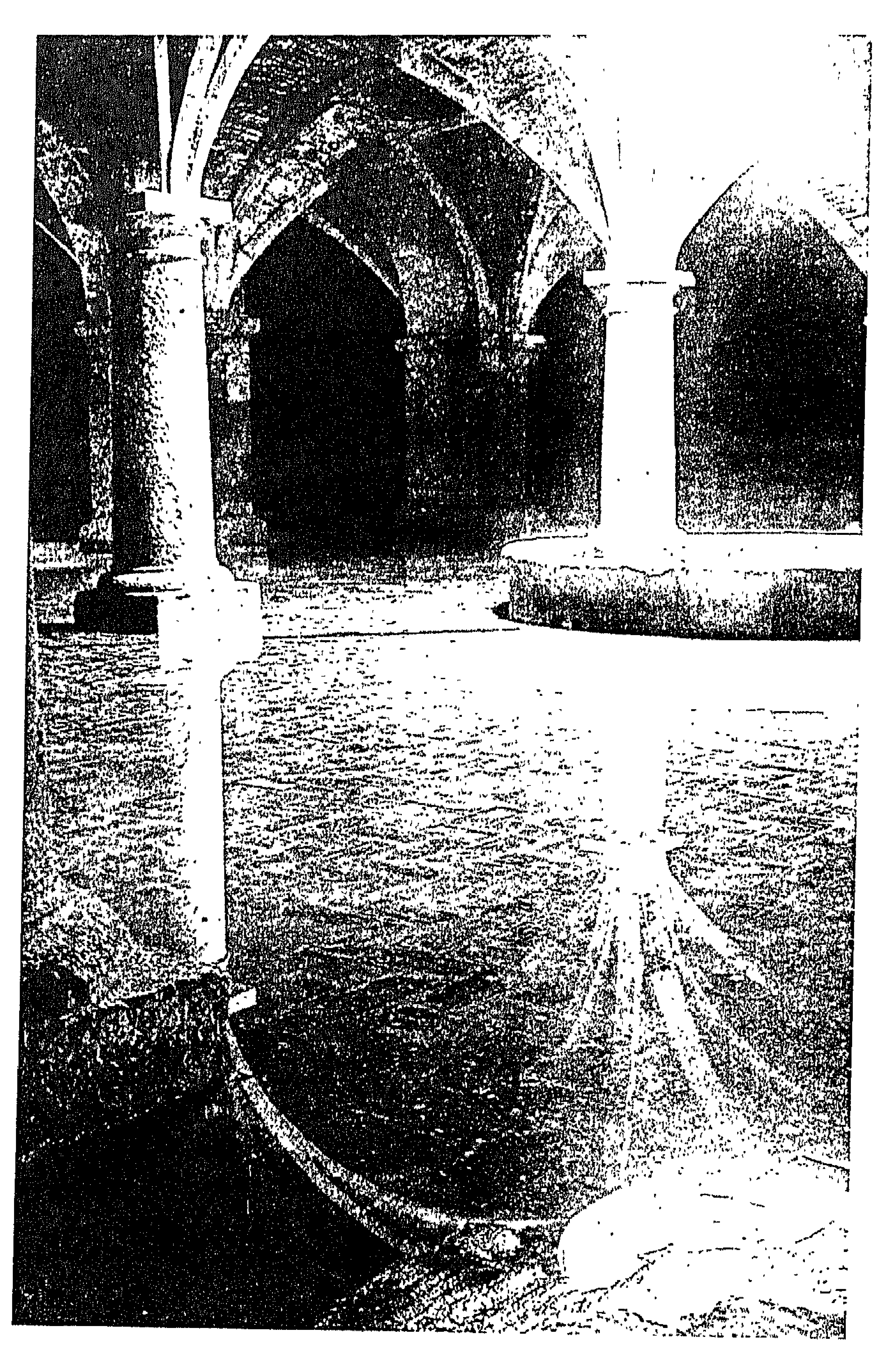
A presença islâmica na Península Ibérica deixou marcas profundas que perduram até aos nossos dias. Do vocabulário e todo um conjunto de lendas, até às próprias técnicas construtivas, ficou um importante património que, num momento muito particular da História do Mediterrâneo e da Confluência Internacional de Culturas daí resultante, interessa ressalvar e analisar de uma forma mais profunda e desapaixonada. Por outro lado, a presença Ibérica no Al Garbe de Além África é igualmente muito antiga e produto dos inúmeros contactos das costas de África e da Europa. Ainda hoje, na praia de Rabat se levanta a capela de Sidi El Y Ebori, o Senhor que nasceu em Évora. Este célebre Marabu, um dos fundadores da Escola Sufista de Évora, voltaria a leccionar em Tetuão e depois em Rabat. O culto dos Marabus em Marrocos, culto considerado herético pêlos ortodoxos islâmicos, pode de certa forma denotar influência Ibérica.

As relações históricas do território de Marrocos

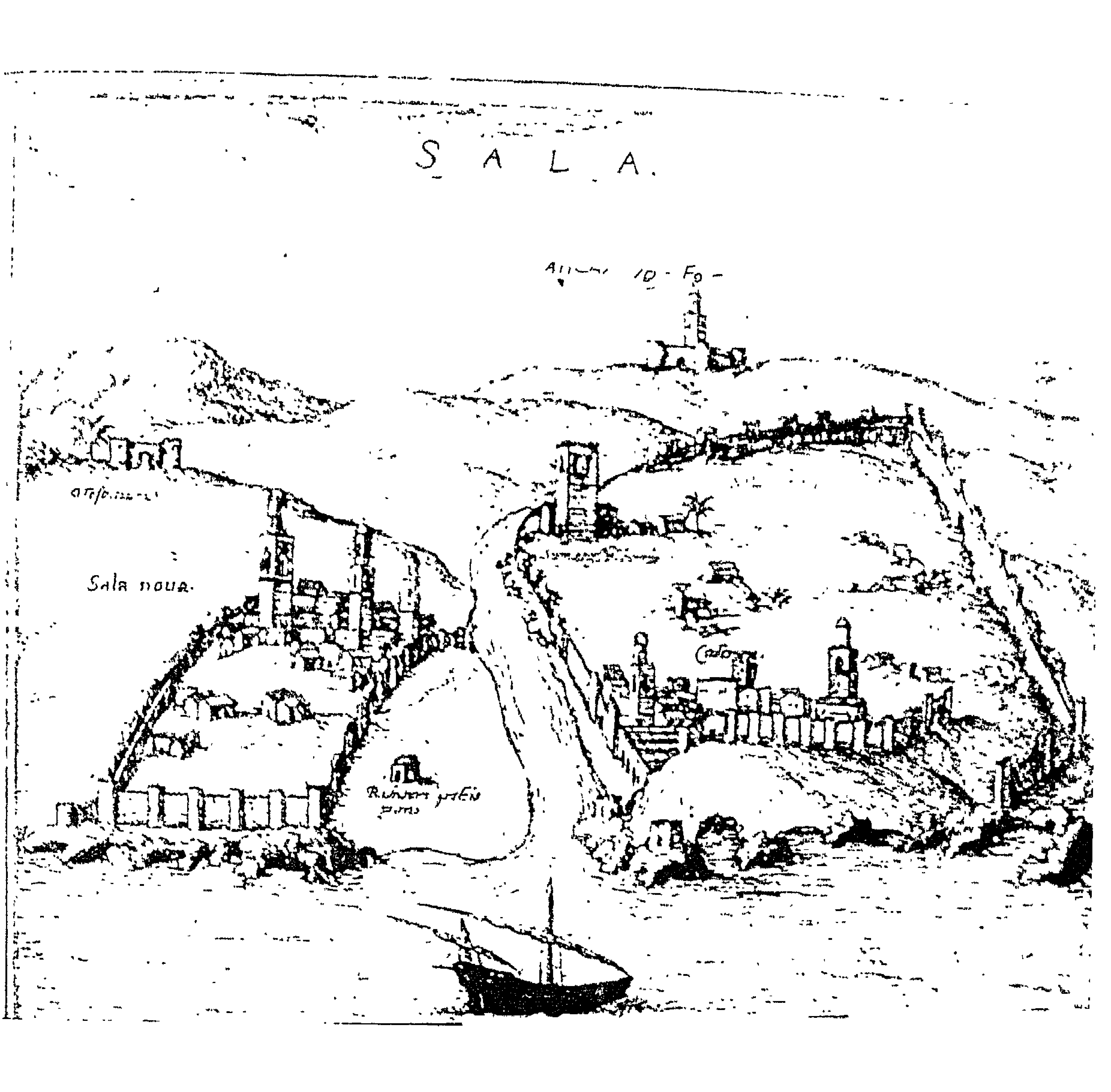
Desde o séculos XII antes de Cristo que as costas de Marrocos eram visitadas pêlos fenícios, que teriam mesmo estabelecido uma feitoria na costa Atlântica, em Lixus, perto da actual Larache. Alguns séculos depois toda a região ficava sob a influência de Cartago, que viria a ocupar a antiga Lixus e a fundar novas feitorias nas áreas de Melilla, Tânger a Arzila. Com a queda de Cartago, em 146 a. C., a região de Marrocos entra progressivamente em contacto com a cultura romana, vindo a transformar-se numa sua província, sob o nome de Mauritânia Tingitana,



سقف أحد القصور بلشبونة ويظهر فيه تأثير المعمار المغربي



خزّان ماء برتغالي بمدينة الجديدة



رسم لمدينة سلا في القرن الخامس عشر للميلاد

صورة الإسلام
في البرتغال وجزيرة ماديْرا

رُوي كاريطا Rui Carita

ترك الحضور الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية بصمات لا تزال واضحة المعالم إلى يومنا هذا. وتشكّل اللغة، وعدد كبير من الحكايات الشعبية، وحتى تقنيات البناء، تراثا متميزا يتعين علينا، في هذه المرحلة الدقيقة التي نعيشها من تاريخ البحر الأبيض المتوسط، وفي زمن امتزاج ثقافات العالم، إنقاذه ودراسته بشكل أعمق ومجرد من كل انفعال. كما أن الحضور الإيبري في الضفة الأخرى، «في غرب ما وراء البحر بإفريقيا» قديم جدا وأسفر عن اتصالات لا حصر لها بين الضفتين، الأوروبية والإفريقية، للبحر. ولا يزال إلى يومنا هذا بشاطئ الرباط ضريح الولي سيدي اليَبوري، وليد يَابُرة (Evora) بالبرتغال. كان ذلك الولي الشهير أحد مؤسسي المدرسة الصوفية بيابرة قبل أن ينتقل للتدريس بتطوان أولا، ثم بالرباط ثانيا. وعليه يمكن أن نعتبر أن المكانة التي يحظى بها الأولياء والمتصوفة في المغرب تعكس نوعا من التأثير الإيبيري.

العلاقات التاريخية لبلاد المغرب

اعتاد الفنيقيون منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد، الإقبال على سواحل المغرب. وربما يكونون قد شيدوا في الساحل الأطلسي، في لِكْسوس، القريبة من العرائش الحالية، مركزا تجاريا. وقد أصبحت المنطقة كلها بعد بضعة قرون تحت تأثير قرطاجنة التي ربما احتلت لكسوس القديمة وأنشأت مراكز تجارية أخرى في منقطة مليلية وطنجة وأصيلا. وبعد سقوط قرطاجنة، سنة 146 ق.م.، دخلت منطقة المغرب الحالي تدريجيا تحت تأثير الثقافة الرومانية، وتحولت حوالي 42 ب.م. إلى إقليم خاضع لروما يعرف ب : موريطانيا الطنجية في عهد الإمبراطور الروماني كلوديس (Cláudio). لم تندثر الثقافة اللاتينية من تلك المنطقة بسقوط الإمبراطورية الرومانية، وسرعان ما ربط المغرب علاقات مع البيزنطيين الذين استطاعوا في عهد جوستينيانوس (Justiniano) التحكم في السواحل المغربية.

استمرت رومَنَة المنطقة وتنصيرها إلى حين وصول الفاتحين العرب الذين كانت أولى مجموعاتهم تحت قيادة عُقْبة، فيما بين 670 و681، والذين شرعوا في نشر الإسلام بالبلاد. ومن 710 إلى 713 عبرت المضيق أفواج متتالية من المسلمين استقرت بسهولة في شبه الجزيرة الإيبيرية. وستعرف المنطقة نفسها ثلاث حملات إسلامية كبرى، كان يغلب عليها آنذاك الطابع العسكري الواضح : الحملة التي قادها المنصور في نهاية القرن العاشر، والحملة المرابطية فيما بين 1094-1103، وأخيرا الموحّدية فيما بين 1184-1191. ومعلوم أن هذه الحملة الأخيرة كانت ردا على استرداد المسيحيين للمنطقة التي ستُعرف فيما بعد بالبرتغال.

ففي شبه الجزيرة الإيبيرية، وفي منطقة «الغرب» (Algarve) على وجه الخصوص، إذا اقتصرنا على البرتغال، ازدهرت مدن إسلامية مهمة، أسهمت في

تطور العلوم والأدب، شعرا ونثرا. لقد تحولت مدن متواضعة كشلب، أو Cilpes الفينيقية والرومانية، بفضل الثقافة الإسلامية إلى مراكز معروفة خارج البلاد. كان سورها الذي بني في القرن التاسع يحيط بمساحة حضرية تغطي ثمانية هكتارات، هذا فضلا عن الخمسة الأخرى التي تشمل رَبَضها المسوّر كذلك، والذي كان يوصلها حتى نهر Arade. وقد نوه الإخباريون القدامى بجمالها وحسن عمارتها، وبمعامل بناء السفن بها، وكذا بمراكزها التجارية. ففي تلك المدينة، وفي قصرها ذي «السراجيب»، عاش الشاعر المعتمد، الذي أصبح ملك إشبيلية فيما بعد.

لقد تجاوز الدور الثقافي لشلب حدود شبه الجزيرة الإيبرية. إذ كتب أبو محمد عبد بن محمد بن السيد البطليوسي (1052-1127)، الذي انتقل بين عدد من المدن الأندلسية كبطلْيوس، قبل أن تختطفه يد المنون ببلَنسية من بين ما يناهز العشرين مؤلفا، «كتاب الحدائق» الذي اقترح من خلاله نوعا مفيدا من العلاقة بين الفلسفة والشريعة، وهي مقاربة شديدة الشبه بما سبق للقديس طوما الإكويني (São Tomás de Aquino) أن اقترحه. كما ألف في القرن الحادي عشر محمد بن مزين من الأسرة المالكة بشلب، «تاريخ الأندلس» على غرار ما قام به محمد بن يوسف، الذي كان شلبيا كذلك، والذي ألف كتابا خصصه لأسرة بني عبّاد بإشبيلية.

غير أن الشعر غلب على باقي الفنون التي تفوق فيها الشلبيون. ومن أشهر شعراء المدينة نذكر أبا الحسن سلام بن عبد الله البهيلي الإشبيلي، ومحمد بن عباد المعتمد الذي سبقت الإشارة إليه، وأبا القاسم أحمد بن محمد بن الملح. ولا تزال أسماء هؤلاء تذكر إلى يومنا هذا ضمن المساهمين في تشكل الثقافة الإسلامية.

وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حاول المسيحيون بدورهم هذه المرة احتلال المغرب، وإن تم ذلك في إطار مقاربة إستراتيجية مخالفة،

اقتصرت على احتلال مراكز تتحكم في الطرق البحرية والتجارية. وقد استغل الملك يوحنا الأول وأبناؤه الفراغ السياسي الذي كانت تعاني منه المنطقة واحتلوا سبتة سنة 1415. وفي عهد خلفه، كانت محاولة احتلال طنجة سنة 1437 انتهت بهزيمة كبيرة، بعد أن حوصر الأمراء واضطروا إلى ترك الأمير الشاب (دونْ فِرْنانْدو) رهينة. إلا أن المحاولات البرتغالية لم تتوقف، واحتُلَّ القصر الصغير سنة 1458، قبل أن تُحْتَلْ كل من أصيلا وطنجة سنة 1471. وبعد ذلك بسنوات، تقرر احتلال وتحصين الموانئ الموجودة في الجنوب. وهكذا احتُلَّت أكادير سنة 1505، لتتلوها في السنة التالية موغادور، ثم آسفي التي سقطت سنة 1508. وفي سنة1514 دخل الدوق (دو بْرَغانْصا) أزمّور عنوة، قبل أن يحتل في السنة التالية مازيغَنْ.

وسرعان ما تغيرت الأوضاع في المغرب. ففي البداية اندلعت ثورات محدودة قادها رجال الزوايا، الذين أضحوا بمثابة قواد محليين، والذين قلصوا من نفوذ الحاميات البرتغالية في المناطق الداخلية، وذلك قبل أن يضرب ملك السوس، محمد الشيخ السعدي، حصارا على أگادير تمكن من خلاله من تحريرها، ومن أسر عدد كبير من البرتغاليين. وسرعان ما تخلى البرتغاليون عن آسفي وأزمّور، بينما تمكن محمد الشيخ من دخول فاس وإعادة توحيد البلاد سنة 1554.

وبعد إخلاء المراكز الجنوبية، تم التركيز على الأخرى الموجودة في الشمال، وخصوصا سبتة وطنجة، وكذا مازيغَنْ، التي عرفت تحصينات مهمة. وقد تمكنت هذه الأخيرة من الصمود في وجه الحصار الطويل الذي تعرضت له. وبعد أن اضطربت الأوصاع السياسية في المغرب، أقحم الملك (دون سِبَسْتيان) نفسه في الخلاف بين الأمراء السعديين، وهو ما نتجت عنه معركة وادي المخازن التي

انتهت بهزيمة برتغالية كبرى. وبفضل ذلك الانتصار، استطاع السلطان أحمد المنصور الذهبي التحكم في المنطقة الممتدة من الأبيض المتوسط إلى السوس.

استمر الوجود البرتغالي بالساحل الأطلسي المغربي في الجديدة إلى نهاية القرن الثامن عشر. وقد يعود استمرار الاحتلال حتى ذلك التاريخ إلى الدور التجاري الذي كانت المدينة تلعبه بالنسبة لباقي الموانئ الأطلسية الأخرى، والذي توقفت عن القيام به في أواسط القرن الثامن عشر. وبعد إخلاء ذلك المركز وانتقال سكانه إلى البرازيل، وقّع البلدان معاهدة للصداقة والتجارة بينهما سنة 1774.

الجذور الإسلامية لجنوب البرتغال

مكنت حروب الاسترداد المسيحية البرتغال من التحكم في الجذور الإسلامية للبلاد، ومن إضعاف مكانتها خلال القرون الوسطى. غير أنه في مطلع العصور الحديثة، بعد مبايعة إمَنُويل، بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، بدت بوضوح بعض معالم إحياء التراث الإسلامي في ما يسمى ب «الفن المعماري الإمنويلي». قد يكون الملك المذكور، الذي كان «دوقْ» مدينة باجة قبل اعتلائه العرش، اصطحب معه إلى لشبونة وإلى المدن التي مر منها بلاطه بنائين ومهندسين ينتمون للجنوب البرتغالي. وبذلك شاع استعمال السقوف المزخرفة في البرتغال لمدة قرنين، وجلب الزليج (azulejos) والمواد الخزفية التي كانت تحمل زخارف إسلامية من منطقة الأندلس ؛ وهي لا تزال إلى اليوم حاضرة في بنايات تعود للقرن السادس عشر.

وتجدر الإشارة إلى أن العناصر الفنية الإسلامية المعروفة ب «المستعربة» (moçarabes)، سبقت بكثير حروب الاسترداد قبل أن تعاصرها، وأنها عرفت مع «المدّجنين» (mudéjar) نوعا من الانبعاث. وهكذا، فإذا كانت إلى ذلك الحين

مـعـالم ثقـافـة الشـمـال، المـتـمـركـزة بمنطقـتي غـاليس وواد الدورو (galaico-duriense)، تحظى بكل الاهتمـام، بتوجيـه من البـلاط البـرتغـالي، وإذا كانت معالم الثقافة الإسلامية قد تم تجاهلها تبعا لذلك، فإننا نلاحظ، ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر، وبداية القرن التالي، ظهور فلسفة حياة أكثر ارتباطا بالجنوب، وبالجذور الإسلامية. وبذلك برز اهتمام متزايد بالماء وبأماكن النظافة، وتمت محاولة التكيف بحرية أكبر مع المجال، وتم الرجوع – وإن بشكل متأخر– إلى طريقة البناء القديمة بالطين والآجر، مع الاعتماد أكثر فأكثر على النقش بالجبس والجير في المنشآت الجديدة.

وإذا كانت بعض البناءات، كمـا هو الشـأن بالنسـبة لكنيسـة ميـرتلة (Mertola)، قد استغلت المسجد الذي كان بعين المكان، فإن تلك التي شيدت من أساسها، ككنيسة São Brás بيابُرة، كانت شديدة التأثر بتقنيات البناء والزخرفة الإسلاميين. ونقف على نفس التأثير في بناءات أكثر تواضعا تسمى «المرابطية» (morabitinos)، كما هو الشأن في كنيسة São Pedro بمدينة Alvor المشيّدة في بداية القرن السابع عشر.

إن عهد الملك إمَنْويل موثق بصفة جيدة في عمل مشهور للرسام Duarte de Armas الذي كلفه الملك المذكور برسم قلاع البلاد. يوثق الكتابان اللذان وصلانا بشكل جيد نمط العيش في كل من شمال وجنوب البلاد. فإذا كان الشمال أكثر تقشفا في العيش، وكان سكن جلّ القواد (alcaides) يقتصر على برج من القلاع التي كانت تحت مسؤوليتهم، يضم غرفتين أو ثلاثاً، الواحدة منها فوق الأخرى، نلاحظ بالجنوب نمط عيش مخالف. لقد كانت بعض الدّور تشمل عشراً إلى عشرين مقصورة يعلو بعضها البعض، وتتجه كلها صوب فناء داخلي توجد به عين ماء، أو على الأقل بئر، وكان بالفناء المذكور حديقة، غالبا ما كانت أشجار الليمون حاضرة فيها.

لقد انتقل Duarte de Armas المذكور كذلك إلى المغرب بأمر من الملك إمنويل في بداية 1508، لرسم القلاع البرتغالية الموجودة هناك، إلا أن رسومه لم تصلنا. غير أنه إذا ما عُدنا إلى النّسَخ التي نشرها George Braunius سنة 1572 في مدينتي أنفيرس وكلونيا، تحت عنوان Civitates Orbis Terrarum، سنلاحظ أن رسوم المدن المغربية تعود إلى بداية القرن السادس عشر، وأنها تتضمن معلومات تتعلق بتلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرسم الخاص بآسفي على سبيل المثال، يعود إلى الفترة السابقة لاحتلالها الذي تم سنة 1508. ومن بين مفاتيح ذلك الرسم نقف على العبارة التالية التي كتبت باللاتينية بشكل محاذٍ لدرع المدينة، والتي يمكن ترجمتها على هذا الشكل: «قلعة شيدها الملك (دونْ يوحنّا)، ملك البرتغال، والثاني الذي يحمل ذلك الاسم». ويتعلّق الأمر بالتأكيد بأسوار إسلامية، ذلك أننا لا نعلم بوجود بنايات تعود إلى عهد ذلك الملك، رغم أنه أمضى مع المدينة معاهدة أصبحت تدين له بمقتضاها بالولاء. وبناء على ذلك المفتاح، وعلى غيره، ونظرا للشبه الكبير للرسم مع الرسوم المنجزة من قِبَل Duarte de Armas في البرتغال، يبدو أن نُسَخ سنة 1572 قد اعتمدت العمل المنجز في بداية سنة 1508. وبذلك تكون تلك الرسوم قد غادرت البرتغال في أواسط القرن السابع عشر، وأنها لم تصلنا إلا من خلال الرسوم التي اعتمدتها.

دَوْر الجزر الأطلسية

انتشر في بداية القرن السادس عشر الذوق المنسوب ل «المُدَجَّنين» ليصل إلى المناطق الجديدة التي استقر البرتغاليون بها. ويمثل سقف كتدرائية مدينة فونشال (Funchal) الرائع، المشيد سنة 1514، أحسن مثال على ذلك، كما يمثله سقف دار الجمارك المشيدة في السنة التالية، أو سقف دير (سانْتا كْلارا)، وتمثله

بنايات أخرى. لقد تطور الذوق الجديد للأصول الإسلامية من خلال فنون الزخرفة بالجزر الأطلسية ؛ وهو ما حدث كذلك مع الزلّيج المصنوع بإشبيلية الموجود بجزيرة ماديرا، وحتى بجزر الرأس الأخضر. ومن جهة أخرى، من المحتمل أن تكون بعض المنشآت البرتغالية بالمغرب قد توصلت بدورها بعناصر الزخرفة من منطقة الأندلس. ونشير هنا على الأقل إلى الحالة التي نعرفها، والتي تخص القصر الصغير. وهنا يكمن إسهام الوجود البرتغالي بالمغرب في هذا الميدان، وهو إسهام شاركت فيه كذلك جزيرة ماديرا التي مثلت إلى جانب ذلك الدعم الرئيسي للوجود البرتغالي في المغرب، ولمدن جنوبه على وجه الخصوص. لقد أسهمت الجزيرة بالرجال والمال ومواد بناء حصون مُدن أگادير، ومُغَادُور وآسفي. ومن جهة أخرى، كانت شبيبة الجزيرة تقوم بخدمتها العسكرية، إذا صح التعبير، في المغرب. وقد أسهم كل ذلك في ربط علاقات تجارية استمرت حتى بعد قرار التاج البرتغالي بإخلاء تلك المدن. وقد تعود مكانة تلك الثغور لدى سكان ماديرا أساسا إلى الأولوية التي كان السكّر يحظى بها لديهم، لأنه كان أهم منتجات جزيرتهم.

قد يعود إدخال فلاحة قصب السكّر بالمجال الأطلسي المغربي إلى القرن الثامن أو التاسع، وقد تكون زراعته بالمناطق المتوسطية أقدم. وفي هذا الإطار، عرفت فلاحة قصب السكر بماديرا تطورا ملحوظا فيما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ونظرا للعلاقة الوطيدة التي احتفظت بها مع بعض المناطق المغربية، يبدو شِبْهَ أكيدٍ أن بعض التقنيات التي جربت هنالك انتقلت بسرعة إلى المغرب حيث شُرِع فورا في استعمالها.

كان السكّر المغربي يُصنع فيما بين القرنين الثامن والتاسع بمنطقة شيشاوة، -المشهورة كذلك بزرابيها-، وكان يصدّر من موانئ كثيرة من بينها موغادور القديمة، أي الصويرة الحالية، وآسفي، وأكادير، وهي موانئ أصبحت

في مطلع القرن السادس عشر تحت سيطرة البرتغاليين. وسرعان ما تطور الإنتاج التقليدي ابتداء من القرنين الحادي عشر والثاني عشر ليعرف ازدهاره في الفترة الانتقالية من القرن الخامس عشر إلى القرن التالي. إنَّ الحفريات المنجزة فيما بين ماي 1957 ونونبر 1960 بمنطقة شيشاوة، والتي تُعرض بعض مستخرجاتها الأثرية الآن في المتحف الأثري بالرباط، تدلّ على الاستعمال الواسع لتقنية توظيف الماء على شاكلة ما كان يستعمل بجزيرة ماديرا.

لقد عرف انتقال تقنية زراعة قصب السكر من ماديرا إلى المناطق المَدارية والاستوائية أوْجَه خلال إعمار جزيرة (ساوْ طومي). هناك، يقف المرء على بقايا «زحف» زراعة قصب السكّر التي انتقلت من ماديرا لتصل خلال الربع الأخير من القرن السادس عشر سواحلَ الشمال الشرقي البرازيلي. وبما أن إنتاج السكر بجزيرة (ساوْ طومي) أصبح مهما، فقد تعيّن تبعا لذلك إصدار «قانون بيع السكر» سنة 1517.

أسهمت الجزر الأطلسية، وماديرا منها على وجه الخصوص، في استمرار تجارة التهريب مع المغرب، إذ ضاعف عدد من سكانها تأثيرهم في ميدان صناعة السكر وإنتاجه باستقرارهم في المغرب لخدمة الشرفاء السعديين. ففي رسالة تعود إلى سنة 1537، هدد الملك يوحنّا الثالث النجارين وصناع معاصر السكر الذين يقومون بذلك بعقاب صارم يصل إلى الإعدام ومصادرة الأملاك لكون ذلك يتعارض مع مصالح الدين والدولة. لم يتخذ الملك ذلك الموقف المهدد إلا لأنه شعر بالمنافسة الكبيرة التي كانت تمثلها تلك المنشآت لصناعة السكر بجزيرة ماديرا. وعليه لم يكن من باب الصدفة أن تكون قوالب السكر المنقب عنها بشيشاوة شبيهة بالقوالب المستعملة بماديرا.

استمرت العلاقات بين الجزر الأطلسية والسواحل المغربية بالرغم من تقلبات السياسة الرسمية للبرتغال، وإعادة توحيد المغرب على يد الشرفاء

السعديين. فحتى بعد طرد البرتغاليين من أگادير في مارس 1541، وبعد التخلي عن آسفي وأزمّور بعد ذلك، استمرت الاتصالات بين الطرفين كما يتجلى ذلك من شهادة المغامر الألماني الشهير Han Staden التي تعود لصيف 1547 في مؤلفه «تاريخ البرازيل». لقد مر المغامر المذكور من (فونشال) بسفينة كان يقودها Penteado، وكانت ترافقها سفن أخرى. وعند الوصول إلى الجزيرة، كلف مرافقيه بالذهاب إلى السواحل المغربية لأسر السفن التي قد تكون هناك تتاجر مع المسلمين. وبالفعل استولوا على مركب قشتالي من بلَنْسية حاملاً السكّر والتمر واللوز وجلود الماعز والصمغ العربي، وهو ما عُدّ حسب تعبير الألماني المذكور «حمولة جيدة وكاملة». وقد أُسِر المركب في ساحل أگادير، الذي سماه المؤلف «إغير أوفراني» Ighir Ufrani ونقل إلى ماديرا حيث بيع هو وحمولته.

نتج عن أزمة إنتاج السكر بماديرا، منذ بداية القرن السادس عشر، تزايد الحاجة إلى الاتصال بالمغرب وإلى تقديم طلبات رسمية من قبل السكان للسماح لهم بالالتحاق به. ومن تلك الطلبات، نذكر الطلب المقدم إلى الكردنال (دونْ هَنْريك)، وارث العرش بعد هزيمة وادي المخازن، والذي سمح بموجبه ل : «سكان وعامة جزيرة ماديرا بتوجيه سفينتين كل سنة إلى أكادير وآسفي محمّلتين بالسلع غير المحرّمة لبيعها هناك أو لشراء مواشي وسلع أخرى».

وقد استمرت العلاقات طَوال القرن السابع عشر كما يشهد على ذلك المُخبر الإنجليزي S. Scott في تقرير يعود إلى سنة 1638 يخبرنا فيه بأن زراعة قصب السكّر بالساحل المغربي تمكّن إنجلترا من استيراد سكّر أجْوَدَ مما كان ينتج في البرازيل. غير أنه أضاف أن أجود سكر هو سكّر ماديرا، وإن كان أغلى ثمنا. وتبقى هذه الإشارة مفيدة لأنه في التاريخ المذكور، كان إنتاج السكر بالجزيرة قد توقف وأصبحت تعتمد على السكر المستورد من البرازيل، وربما من الساحل المغربي، حيث كان يصفّى ويعبّأ للتصدير.

لقد تراجع إنتاج السكر تدريجيا بماديرا خلال القرن السادس عشر، وعوضته زراعة الكروم. من الناحية الرسمية، ومن خلال سجلات الجمارك، توقف تقريبا تصدير السكر في نهاية القرن السادس عشر. إلا أن مصادر أخرى تشير إلى العكس. فعلى سبيل المثال، وصلت إلى ميناء (فونشال) سنة 1629 سفينة إنجليزية تحمل علَم دوق فلورانْسا الكبير، قادمة من ميناء Liorne لنقل السكر. وقد كانت جنسية ملاحي السفينة مشكلا، ذلك أن جلهم كان من إنجلترا، وكانوا يعتنقون الديانة البروتستانتية. وبعد التأكد من صحة الجوازات المسلمة من قبل الدوق، تم الترخيص بشحن السفينة. يبقى أن نضيف أنه إذا كان السكر قد شحن من هناك، فإنه لا يوجد ما يؤكد أنه كان من إنتاج ماديرا، وأنه قد يكون إما من البرازيل أو المغرب.

استنتاجات

نلاحظ أن العلاقات المغربية البرتغالية تتجاوز كثيرا ما تتضمنه المعاهدات الرسمية، وأن ذلك حدث منذ بداية محاولات غزو الثغور المغربية. فحوالي 1490 مثلا، اعتُقل قبطان جزيرة Machico، من أرخبيل ماديرا، ونقل إلى لشبونة لموافقته على لعب القمار بداره والحصول من ذلك على أموال، هذا فضلا عن مجونه. وكعقاب له، نفي إلى مدينة سبتة لمدة تسعة أشهر على أن يصطحب معه رجالا يقيمون هناك على نفقته، وأن يحرر أسيرين مسيحيين من «بلاد المسلمين، وأن يجلب من هناك شهادة تثبت ذلك». وهذا ما نفذه فعلا، إلا أنه لم يعد إلا بالشهادة التي أثبتت أنه أسَر مرتين مسيحيين معروفين كانا يعيشان مع المسلمين وعاد بهما إلى سبتة، إلا أنهما تمكنا من الفرار والعودة للعيش بين المسلمين حيث كانا قد تزوجا وكوّنا أسرتيهما.

واستمرت الوضعية إلى سنة 1530 حين منع الملك يوحنا الثالث النجارين من مساعدة الشريف السعدي على بناء معامل السكر. من الأكيد أن صنّاعاً من ماديرا كانوا آنذاك في خدمة ملك المغرب. ولم تنقطع الصلات حتى بعد سقوط أكادير، إذ استمرت سفن ماديرا في الإقبال على تلك المدينة، وعلى كل السواحل الجنوبية حتى أرغين (Arguim) الموجودة بالساحل الموريطاني. وإلى حدود أواسط القرن العشرين، كانت بعض المراكب تحمل اسم «أرغين» سواء بميناء فونشال او ب Machico، وإن كان مُلاَّكها يجهلون المكان. ولما سألناهم أجابونا بأن الاسم كان مستعملا من قبل، وأنهم احتفظوا به.

دوافع الغزو البرتغالي
لمدينة سَبْتَة عام 818 هـ/1415 م

محمّد الشريف

في صبيحة يوم الأربعاء 14 جمادى الثانية من عام 818 هـ (21 غشت 1415م) غزت البرتغال مدينة سبتة، الثغر التاريخي في علاقات المغرب ببلدان شبه جزيرة إيبيريا، وبوابته الرئيسية على عالم البحر الأبيض المتوسط، مستغلة ما كان يعانيه المغرب آنذاك من تفكك واضطراب وأزمات في أواخر عصر بني مَرين. ولم يكن ذلك الغزو حدثا بسيطا، بل إنه شكل منعرجا في تاريخ المغرب، تولدت عنه نتائج سياسية واقتصادية ما نزال نعاني من انعكاساتها حتى الوقت الراهن.

وقد أولَت الكتابة التاريخية المعاصرة اهتماما خاصا بحدث احتلال سبتة. فالمؤرخون المعاصرون يقفون مَلياً عند هذا الحدث، سواء في تأريخهم للتطور السياسي للبرتغال، أو في تتبعهم لحركة الاسترداد بالأندلس، أو في تأريخهم للكشوفات الجغرافية والتوسع الاستعماري وتكوين الإمبراطورية البرتغالية ما وراء البحار.

ولعل أكثر المواضيع التي أثارت نقاشات ساخنة لدى المؤرخين (برتغاليين ومغاربة وغيرهم) هي المتعلقة بالأسباب والدوافع التي حَدَت بالملك البرتغالي جُواوْ الأول، إلى غزو مدينة الزقاق. ومع توالي السنين وتطور البحث التاريخي، قُدمت مجموعة من التفسيرات والفرضيات، معظمها ترى أن ثمة دواعي دينية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية، منفصلة أو مجتمعة متداخلة، وراء مشروع الغزو البرتغالي لسبتة.

وقبل تفصيل القول في هذه التفسيرات والفرضيات يجدر بنا الإشارة إلى أن معظم الكتابات المعاصرة الباحثة في أسباب هذا الحدث التاريخي تخلط بين أسباب غزو سبتة ودوافعه سنة 1415، ودوافع الكشوفات والتوسع البرتغالي فيما وراء البحار. إذ غالبا ما اعتُبر غزو سبتة والاستيلاء عليها نقطة انطلاق الكشوفات الجغرافية[1]. وهذا الرأي بحاجة إلى تعديل كما سنرى.

I – مصادر دراسة الحملة البرتغالية على سبتة سنة 1415 م

على الرغم من الأهمية البالغة التي كان يكتسيها سقوط سبتة بيد النصارى، فإن المصادر المغربية كادت تجهل هذا الحدث، وتلك التي اكتفت بذكر سقوط المدينة تفتقر إلى الدقة، أو تورد معلومات خاطئة[2]، وقد اكتفى محمد الأنصاري، ابن المدينة، والمعاصر للحملة البرتغالية، بذكر تاريخ الاستيلاء على المدينة وفداحة خسارتها بالنسبة للمغاربة والمسلمين[3].

1 – المصادر العربية

وصلتنا روايات مختلفة في كيفية استيلاء البرتغاليين على سبتة، فالرواية المغربية نجدها على لسان محمد بن الطيّب القادري (ت. 1187هـ/ 1773م) الذي

يروي في «نشر المَثاني» قصة، قال عنها صاحب «الاستقصا» إنها تشبه قصة قصير مع الزبّاء، وتلك هي قصة الصناديق المملوءة بأربعة آلاف رجل التي أنزلت بمرسى سبتة، والناس منشغلون بصلاة الجمعة. ونجد صدى هذه الرواية في أبيات شعرية يقال إن أهل سبتة خاطبوا بها السلطان عبد الحق المريني(4).

أما الرواية «المشرقية» فنجدها في «إنباء الغُمر» لابن حَجَر، وفي «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي. يقول ابن حجر، بعد أن عرض للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة بالمغرب، وانتشار الوباء به، وسُوء إدارة حاكم سبتة وظلمه لأهلها : «وبلغ ذلك الفرنج فعمّروا عليهم عدة مراكب، فجمع صالح أهل الجبال وأنزلهم على البلد، فرجع الفرنج إلى جزيرة بين سبتة وجبل الفتح، تُسمّى طرف القنديل، فأقام بها، فطال الأمر على أهل الجبال، وظنوا أن الفرنج رجعوا إلى بلادهم، وقلّت على أهل الجبال الأزْواد، فتفرقوا، فبلغ ذلك الفرنج، فنازلوا أهل سبتة، فقاتلوهم، فغلبوهم بالكثرة، وملكوا منهم الميناء، فخرج المسلمون بأهلهم وأموالهم وما قدروا عليه، فدخل الفرنج البلد في سابع شعبان من هذه السنة [يقصد 816 هـ]، ونقلوا ما كان بها حتى الكتب العلمية، وكان بها منها شيء كثير إلى الغاية، ونقلوا ما وجدوا بها من الرخام والآلات والأمتعة حتى الأنوال، وتركوها قاعا خرابا، ومع ذلك فهي بأيديهم، فلا قوة إلا بالله»(5).

وفي «شذرات الذهب» يقول ابن العماد الحنبلي في صدر أحداث سنة سبع عشرة وثمانمائة ما نصّه : «في سابع شعبانها دخل الفرنج مدينة سبتة من بلاد المغرب، وخربوها، وأخذوا ما كان بها من الأموال والذخائر حتى الكتب العلمية، وتركوها قاعا خرابا، ومع ذلك فهي بأيديهم، فلا قوة إلا بالله. كان أهلها وهم محاصَرون، أرسلوا قصيدة طنانة يستنجدون فيها أهل الإسلام، من أهل مصر وغيرها، مطلعها :

حماة الهدى سَبْقا وإن بعُد المدى فقدْ سألتكُم نصرها ملّة الهدى

فلم تُفِدهم شيئا، غير أن أجيبوا بقصيدة من نظم ابن حجّة، ويا ليتها مثلها»[6].

أما وجهة نظر الغرناطيين، فيقدمها لنا ديوان ابن فرْكون الذي يتطرق لظهور الأسطول البرتغالي بمضيق جبل طارق، ووقوفه أياما بمرسى الجزيرة الخضراء، واستيلائه بعد ذلك على سبتة. ويدعي ابن فركون أن الملك النصري، يوسف الثالث، لم يخرج لمواجهة البرتغاليين على السواحل الأندلسية بسبب «مرض شديد ألمّ به»، ويلقي بالتهمة على أبي سعيد في ضياع سبتة، ويشير في قصائد كثيرة، إلى أن يوسف الثالث سيغزو سبتة ويستردها، وأن أهلها ما انفكوا يتوجهون إليه بالرسائل طلبا للإغاثة، ومن جهة أخرى فإننا نجد في هذا الديوان كيف أسهمت معاهدة قَشْتالة وأرَغون في التفريق بين بني مَرين وبني نَصر[7].

2 – المصادر الأجنبية

هذا كل ما يستفاد من المصادر العربية، وهي كما يتبين مصادر متأخرة جداً عن حدث 1415م. وعلى عكس هذا الفقر في المصادر العربية، فإن الوثائق الأوربية تقدم معطيات هامة عن ملابسات الاستيلاء على سبتة واستقرار البرتغاليين بها، وتهتم بردود الفعل الصادرة عن مختلف البلدان المسيحية. إنها وثائق مستمدة من أرشيفات برتغالية وأرَغونية وغيرها، أغلبها متعلقة بالاستيلاء على سبتة وبالتوسع البرتغالي عموما. ولعل أهم الأرشيفات التي تضم هذه الوثائق هي : «الأرشيف السري للفاتيكان» Archivo Secrito Vaticano بروما، والأرشيف الوطني بِـ طوريّ دو طومْبو Archivo Nacional de la Torre do Tombo بلشبونة، والأرشيف العام بسيمانْكاسْ Archivo General de Simancas. ولقد جمعت هذه الوثائق في خمسة عشر مجلداً، بعنوان : Monumenta Henricina[8] وهي تشكل أداة لا غنى عنها لدراسة مختلف أوجه التاريخ البرتغالي على عهد الأمير دون إنْريكي، بما فيها الحملة على سبتة.

أما المصادر الأجنبية فإنها أولت اهتماما بالغا لهذا الحدث، وأرّخت للحملة البرتغالية على المدينة المغربية، سابغة عليها هالة من القدسية والتمجيد. وعلى رأس هذه المصادر نجد مؤلفات الإخباري البرتغالي گوميسْ إينيسْ دي زورارا، والإيطالي ماتيو دي پيزانو، والفرنسي أنطوانْ دولاصالْ، والإسباني خيرونيمو ماسْكَرِنْياسْ، فضلا عن «يوميات» الإيطالي أنطونيو موروزيني.

«يوميات أنطونيو موروزيني» Antonio Morosini

عاش أنطونيو موروزيني في النصف الأول من القرن 15م، وينحدر من أسرة أنجبت عددا من المفكرين ورجال القانون والتجار الكبار ورجال السياسة لجمهورية البُنْدُقية. وترك لنا موروزيني «يوميات» Diario تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لموضوع الاستيلاء البرتغالي على سبتة، لأنه يؤرخ فيها للأحداث المحصورة ما بين 1404 و1433، وضمنها أحداث الاستيلاء على سبتة. ولقد حرص موروزيني على تسجيل المعلومات المتعلقة بالحملة البرتغالية التي كان يبعثها سراً جواسيس البندقية بشبه الجزيرة الإيبيرية، ما بين شهر يونيو وشهر نوفمبر من سنة 1415. وهذه اليوميات تعكس جو القلق والترقب الذي ساد جمهورية البندقية من الاستعدادات التي كانت تقوم بها البرتغال، خاصة وأن الملك جُواوْ الأول كان قد أحاط هدف حملته بالسرية التامة. ولو أن معلومات موروزيني عن أهداف الحملة تنقصها الدقة، فإنها تقدم لنا تدقيقات كرونولوجية، لا نجدها في الكتابات البرتغالية[9].

على أن الرواية الأكثر تفصيلا حول الاستيلاء على سبتة هي التي نجدها في كتابات الإخباري البرتغالي گوميسْ إيانِسْ دي زورارا، وبصفة خاصة في كتابه «تاريخ احتلال سبتة من قِبَل الملك دون جُواوْ الأول».

مؤلفات كوميسْ إيانيس دي زورارا

Gomes Eanes de Zurara

ترك لنا زورارا، أربعة مؤلفات تدور حول موضوع احتلال البرتغال لمدينة سبتة، ووقائع أخرى لاحقة، لها علاقة بنفس الموضوع[10]، وهذه المؤلفات هي :

- "Crónica da tomada de Cepta" (فرغ من كتابته سنة 1450)[11]

- "Crónica da conquista de Guiné" (فرغ من تاليفه سنة 1453)[12]

- "Crónica do conde don Pedro de Menezes"(فرغ من تأليفه سنة 1453)[13]

- "Crónica do Conde don Duarte de Menezes" (فرغ منه سنة 1468)[14].

لقد حظي كوميس إيانيس دي زورارا (ولد حوالي 1412 وتوفي سنة 1474)[15]، برعاية الملك ألفونسو الخامس (الإفريقي)، الذي حماه وشجعه على التكوين والدراسة، تحت إشراف المؤرخ فيرناوْ لوپيش Fernao Lopes، المحافظ الأكبر لبُرْج دو طومْبو Torre do Tombo والمكتبة الملكية كذلك. وفي يوم 29 مارس 1451، عين زورارا فارساً بالقصر الملكي ومؤرخاً للملك. وبعد ذلك بقليل، عُيّن محافظاً للخزانة الملكية. وفي 6 يونيو 1453 عينه الملك ألفونسو الخامس أمينا عاما للأرشيفات الملكية في برج دو طومبو (Torre do Tombo) بقلعة لشبونة، وقد خلف زورارا في هذا المنصب أستاذه فرناو لوبيش.

وفي سنة 1448 أسند الملك ألفونسو الخامس مهمة كتابة حوليات جده، الملك دون جُواوْ الأول، إلى زورارا، وكان قد بدأها فرناو لوبيش، وتوقف عن كتابتها سنة 1411، وبالضبط في الفترة التي بدأ يتبلور فيها مشروع احتلال سبتة. وقد تابع زورارا كتابة حوليات تلك الفترة من الحكم، وانتهى سنة 1450 من كتابة Crónica da tomada de Septa por el Rei d. Joao I «تاريخ احتلال سبتة من قبل الملك دون جواو الأول». وكان هذا أول عمل كبير يقوم به، مما فتح له أبواب

القصر، ومكنه من الحصول على التقدير الملكي، وبوأه مكانة مرموقة بين نبلاء القصر وحاشيته.

لقد أنهى زورارا كتاب «تاريخ الاستيلاء على سبتة» بمدينة شِلْب Silves يوم 25 مارس 1450، أي بعد 35 سنة على وقوع الاحتلال. فالكتاب لا يمكن اعتباره وثيقة «موضوعية» بخصوص الاستعدادات التي قامت بها البرتغال، لأن مؤلفه لم يشارك شخصيا في الحملة المنظمة ضد المدينة المذكورة، ففي سنة 1415 كان عمره ثلاث سنوات، ولم يثبت أنه أقام بسبتة في الفترة اللاحقة، وفي سفره الوحيد إلى المغرب خلال السنة التي قضاها بالقصر الصغير بين سنتي 1467 و1468.

لقد استعان زورارا في كتابه هذا بالشهادات الشفهية للعديد من الذين شاركوا في تلك الغزوة، ومن بينهم – كما يشير إلى ذلك المؤلف نفسه في الفصل الثالث من كتابه – الأميران دونْ إنريكي وَ دونْ بيدرو. ومن البديهي أن تُبرز روايات الأميرين البرتغاليين البطولات البرتغالية، وتضفي عليها طابعا أقرب إلى الأسطورة منه إلى التاريخ. ومع ذلك ففي الكتاب المذكور توجد معطيات لم نجدها عند غيره من المؤرخين البرتغاليين المعاصرين للأحداث، وتزداد أهميتها أمام فقر المصادر العربية. ونظرا لقيمته التاريخية فقد أصبح مرجعا هاما لكل الكتابات اللاحقة، أو أهم مرجع جامع عن تاريخ احتلال سبتة.

وفي سنة 1452 عبّر الملك ألفونسو الخامس لزورارا عن آماله في تأريخ الأحداث والأعمال البطولية لعمّه، الأمير دون إنريكي. ومما لا شك فيه أن زورارا اعتمد على المعلومات التي قدمها له دونْ إنْريكي نفسه، وقد انتهى «المؤرخ الرسمي للبلاط» في فبراير 1453 من كتابة Crónica do descobrimento e conquista de Guiné (تاريخ اكتشاف غينيا واحتلالها)، وتحتوي هذه الرواية على أخبار مهمة حول الأسباب والدوافع التي شجعت مملكة أڤيشْ Avis على الشروع في مغامرة احتلال مدينة سبتة.

ونزولا عند رغبة الملك ألفونسو الخامس، بدأ زورارا سنة 1458 في كتابة «تاريخ الكونْت دونْ پيدرو دي مـينْيسيسْ» Crónica do Conde Don Pedro de Menezes، أول حاكم لمدينة سبتة بعد الغزو البرتغالي. ويروي فيه الأحداث التي وقعت في فترة حكمه الممتدة من سنة 1415 إلى 1437. وقد أكمل هذا العمل في 23 يونيو 1463، وهو يعتبر – كما أشار إليه زورارا في عنوان الكتاب – تتمة لكتابه «تاريخ الاستيلاء على سبتة».

وفي نهاية سنة 1463 قام ألفونسو الخامس بحملته الثانية على إفريقيا قصد احتلال مدينة طنجة. وبعد فشله في هذه العملية قام بغارة إلى الجبال المجاورة، بحماية موكب دونْ دوارْتي دي مينيسيس، ابن حاكم سبتة. وفي كمين نصب لهم في منطقة أنْجرة يوم 20 يناير 1464، كاد ألفونسو الخامس أن يفقد حياته لولا تدخل دون دوارتي الذي لقي مصرعه في سبيل نجاة ملكه.

وتقديرا لما بذله دون دوارتي وامتنانا له، كلف ألفونسو الخامس زورارا بكتابة «تاريخ الكونت دون دوارتي دي مينيسيس». وفي سبيل القيام بذلك على أحسن وجه، انتقل زورارا إلى القصر الصغير حيث بقي هناك سنة كاملة – من غشت 1467 إلى غشت 1468 – يجمع فيها الأخبار والمعلومات الشفاهية، معتمدا في ذلك على ما يرويه له رفاق الكونت. وقد كتب هذه الأخبار بمعية هؤلاء الرفاق. وقد بدأها بالقصر الصغير، وانتهى منها عند عودته إلى البرتغال.

وكما يتضح مما سبق، فكل هذه الروايات تضم مادة تاريخية عن احتلال البرتغال لمدينة سبتة، ووقائع أخرى لاحقة، لها علاقة بنفس الموضوع. إلا أن موقع زورارا كمؤرخ بلاط، جعله يقدم رواية شبه رسمية لأخبار الحملة بعد مرور أكثر من 35 عاما، بما يعنيه ذلك من إعادة بناء تراجعي لأحداثها، على ضوء نتائج الحملة، ومتطلبات مرحلة حُكم ألفونسو الخامس.

«كتاب حرب سبتة»[16] Livro da guerra de Ceuta

لـ ماتيو دي بيزانو Mateo de Pisano

كتب ماتيو دي بيزانو هذا الكتاب باللغة اللاتينية سنة 1460، ولم يُعثر على المخطوط القديم الأصلي[17] إلا بعد مرور 330 سنة ظل فيها طي النسيان، حينما قام خوسّي كورّيا دا سيرا José Correa da Serra كاتب الأكاديمية العلمية بلشبونة، بنشر النص اللاتيني[18] تحت عنوان : «كتاب حرب سبتة»، وهذا النص اللاتيني هو الذي استخدمه العقيد روبيرطو كوريا بينطو لإعداد ترجمته إلى البرتغالية في طبعة 1915.

كان ماتيو دي بيزانو – كما يذكر عن نفسه – مبَرّزاً في الآداب وشاعرا مارس خدماته في بلاط ملك البرتغال بصفته مربٍّ للأمير الصغير ولي العهد دونْ ألفونسو، الذي سيحكم البرتغال بعد ذلك باسم ألفونسو الخامس، حيث ظل بيزانو بجانبه كاتبا ومستشارا ذا مكانة عالية.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو اطلاعه الكبير ومعرفته الواسعة باللغة اللاتينية التي كانت من المعارف الهامة والمتداولة بين الأوساط الأرستقراطية في تلك الحقبة.

إن «كتاب حرب سبتة» كتب سنة 1460 أي 45 سنة بعد احتلال المدينة، وهو لا يقدم لنا من المعلومات الجديدة حول تاريخ سبتة إلا القليل، ويبدو في الواقع أنه نسخة مختصرة من كتاب زورارا السالف الذكر[19]. إنه – كما يقول مترجمه إلى البرتغالية – طبعة موجهة بالأساس إلى الأجانب، حول أخبار احتلال سبتة.

بدون شك، كان هذا هو الهدف الذي يتوخاه الملك ألفونسو الخامس عندما كلف بيزانو بترجمة الكتاب المذكور،(وكتاب آخر، هو «تاريخ الأمير دونْ بيدرو»، خاله ووصيّه، إلى اللاتينية)، وذلك من أجل تعريف الأمم الأخرى بالمنجزات الحربية للبرتغاليين.

إن بيزانو ينقل لنا نفس الأخبار التي أوردها زورارا مقتفيا أحيانا خطاه خطوة خطوة، مع إدراج بعض الأبيات الشعرية النابعة من مزاجه الشعري، وبعض التحريفات. كما أنه يدرج بعض استنتاجاته من جعبته وحصاده، كثيرا ما تفتقد الأساس التاريخي[20].

"Le Réconfort de Madame de Fresne"

لـ أنطوان دولاصال Antoine de la Salle

يُعتبر أنطوان دولاصالْ (توفي سنة 1461) الشاهد العيان الوحيد الذي شارك في عملية الإنزال بشاطىء سبتة، وخاض حرب احتلالها بجانب البرتغاليين[21]. وقد ترك رواية كتابية بخصوص هذا الحدث، توجد ضمن كتاب مترجِمه جوزيف نيف «أنطوان دولاصالْ : حياته وأعماله»،[22] وهي مجموعة من أعماله الأدبية، ومن بينها حكاية «مواساة السيدة دو فْرينْ» Le Réconfort de Madame De Fresne التي تتضمن شهادة أنطوان دولاصالْ عن الغزو البرتغالي لمدينة الزقاق[23].

ولقد تطرق عالم برتغالي آخر، وهو بْرامْكامب فرِيْير - قبل ذلك - إلى مؤلف دولاصالْ، وذلك في رسالة عنوانها «مغامر في مشروع سبتة»[24] (الشبونة، 1913)، وقد قام هذا العالم بمقارنة بين رواية دولاصالْ ورواية زورارا، وانتهى إلى وجود توافق بين الروايتين.

وُلد أنطوانْ دولاصالْ في منطقة بروڤانْس بفرنسا سنة 1387، ودخل منذ صغره في خدمة أسرة أنْجو Anjou، حيث كاد أن يبقى مرتبطا بها إلى الأبد. وغلبت عليه روح المغامرة منذ صغر سنه. ففي سنة 1406، أي في التاسعة عشرة

من عمره، شارك في الحملة التي شنها لويس الثاني دي أنْجو على صِقِلّية. وفي سنة 1415م، عندما بلغ الثامنة والعشرين، أغوتْه التحضيرات والاستعدادات الكبرى التي كان يقوم بها دون جُواوْ الأول، ملك البرتغال، وتطوّع في الحملة البرتغالية رئيسا لفرقة الأجانب، دون أن يعلم في الحقيقة الجهة التي سيتوجه إليها. وعندما وقف أسطول لشبونة في ميناء لاغوس، إذ ذاك فقط علم الناس أن الهدف من الحملة هو الهجوم على مدينة سبتة.

ومع مرور الوقت استبدل أنطوانْ دولاصالْ القلم بالسلاح، حيث تحول إلى رجل مثقف، وفي حدود سنة 1458 كتب عمله الأدبي «مواساة السيدة دو فْرينْ Le Réconfort de Madame De Fresne»، الذي يصف فيه احتلال سبتة من قبل البرتغاليين.

لقد ألّف دولاصال هذا الكتاب من أجل مواساة أمٍّ هي – كاطالينا دو نو ڤيل، سيدة فْرينْ – التي كانت تبكي موت أحد أبنائها المبكر، وكان محبوباً جداً لديها.

قدّم الكاتب لهذه الأمّ نموذجين عن الصبر والخضوع للقَدَر، ومروءة النفس أمام مواقف مماثلة : النموذج الأول تمثله سيدة فرنسية هي دوكاستيل، والنموذج الثاني تجسده أمّ برتغالية هي ميتيا ڤاز كوتينْيو Mecia Vaz Coutihno، أمّ ڤاسْكو فِرْنانْديز دي أطايِدي V. F. de Atayde الذي فقد الحياة في معركة سبتة. وهو ذلك الفارس البرتغالي الذي حطمته حجرة كبيرة ألقتها امرأة مغربية عليه، وهو يحاول اقتحام باب أحد الأبراج السبتية[25].

كتب دولاصالْ هذه الحكاية عن سبتة في حدود سنة 1458، أي بعد مرور حوالي 43 سنة على وقوع أحداث الاحتلال. و يعترف دولاصال نفسه بأن الذاكرة قد خانته في بعض ما يورده من ذكريات الحرب السبتية. إلا أن أهمية روايته تكمن في كونه الشاهد العيان الوحيد الذي ترك لنا شهادة كتابية عن احتلال سبتة من طرف البرتغال، وعن المعارك التي دارت في أزقتها.

"Historia de la ciudad de Ceuta"(26)

خيرونيمو دي ماسْكارينْياسْ Jeronimo de Mascarenhas

وُلد بلشبونة في مطلع القرن السابع عشر، عندما كانت البرتغال قد قضت ربع قرن تحت سلطة التاج الإسباني.

وفي سنة 1640، وعقب حدوث الانفصال البرتغالي عن إسبانيا، اختار خيرونيمو دي ماسكارينياس البقاء وفيا للتاج الإسباني، لذلك ذهب ليستقر في إسبانيا، حيث رُحّب به في قصر فِليبي الرابع (تولى الملك من سنة 1621 إلى سنة 1665) كما رُحّب بجميع البرتغاليين الآخرين الذين أعلنوا ولاءهم للعاهل الإسباني.

وقد أصبح ماسكارينياس في إسبانيا فارسا ومقررا عاما في مجلس قلعة رَباح Calatrava ومستشارا لِـ فليپي الرابع، وعضوا في المجلس الأعلى للتنظيمات العسكرية في قشتالة، كما عين أسقفا لمدينة سيغوفيا Segovia وقد بقي ماسكارينياس في هذا المنصب ثلاث سنوات إلى أن توفي سنة 1671م.

لقد كان ماسكارينياس صاحب إنتاج أدبي واسع، إذ ألف حوالي أربعين كتابا. ومن بين هذه الكتب التي تهمنا : «تاريخ مدينة سبتة» الذي ألفه سنة 1648.

يُعتبر هذا الكتاب أول تاريخ شامل لمدينة سبتة. ويبدو أن صاحبه قد جال في أماكن كثيرة من شمال إفريقيا واستطاع أن يحصل على وثائق كانت محفوظة في الكنائس. واستطاع – كما يشير إلى ذلك في «تاريخ مدينة سبتة» – أن يزور أرشيف الكونْتات والمارْكيزات والدوقات بِـ بيلاّ رِيال بكل ما تحتويه من وثائق غنية متعلقة بتاريخ سبتة.

يقع كتاب ماسكارينياس في 76 فصلا، خصص الفصول الخمسة عشر الأولى لوصف «جمال المدينة وخصوبة جبل المينا» ولتواريخها القديمة، ولروايات عن أخبار مختلفة، وللسلطنات التي توالت على حكمها حتى الاحتلال البرتغالي.

أما الفصول الإحدى عشر التالية (من الفصل 16 إلى الفصل 26) فقد خصصت للكلام عن الاستعدادات لحملة سبتة واحتلالها من طرف البرتغاليين، وهي فصول مستوحاة من زورارا بكل وضوح. أما الفصول المتبقية (من الفصل 26 مكرر إلى نهاية الكتاب) فإنها خصصت للحديث عن الحكومات المتعاقبة على المدينة منذ الحاكم الأول دونْ پيدْرو دي منيسيسْ.

تطغى النفحة الدينية على كثير من المعلومات التي يقدمها ماسكرينياس. فلا غرابة إن وجدناه يعطي أهمية قصوى للعامل الديني في تفسير أحداث تاريخ سبتة، مما يتمشى وتكوينه اللاهوتي.

II – الحملات الإيبيرية على سبتة قبل الاحتلال البرتغالي

إن الشروع في التخطيط للاستيلاء على المدينة المغربية يرجع إلى بداية القرن 15م، إلا أن نوايا الاستيلاء على هذه المدينة تعود إلى فترات أقدم بكثير. فهناك حملات سيّرتها مختلف القوى الإيبيرية على الساحل المغربي قبل الحملة البرتغالية على سبتة. ويكفي التذكير ببعضها فقط[27].

فمصادرنا تسجل عدة اصطدامات بين الأسطول البرتغالي والأسطول السبتي في نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر للميلاد، والمغرب الموحدي في أوج قوته. ففي شهر محرم 576هـ/ يونيو 1180 هاجمت «أرمادا» برتغالية بقيادة فُواسْ روبينْيو Fuas Roupinho ميناء سبتة، واستحوذت على جميع السفن الراسية به وساقتها إلى لشبونة[28]. وبعد مرور سنة واحدة أحرز الأسطول السبتي على انتصار مدوٍّ على البرتغاليين في مياه شِلب في يونيو 1182[29]، وفي نفس السنة هاجم الأسطول البرتغالي سبتة مرة ثانية، إلا أن قائده لقي حتفه في المعركة، وأسر المغاربة فيها 1800 من الجنود البرتغاليين

واستولوا على أكثر من عشرين سفينة[30]. ويرجع إخفاق هذه المحاولات إلى أن الأسطول المغربي كان أقوى من الأسطول البرتغالي في ذلك العهد.

وفي فترة الانحلال الموحدي هاجم القَطَلانيون – على ما يرجّح – المدينة سنة 1234م[31]، وفي السنة الموالية حاصرتها سفن جنوة ولم ترفع عنها حصارها إلا بعد الحصول على تعهد المدينة بأداء فدية نقدية سنوية ضخمة[32].

وفي نفس السنة (1260م) هاجم القشتاليون مدينة سَلاَ – بعد أن كانت سبتة هي المستهدفة – بأسطول مكوّن من 37 سفينة واحتلوا المدينة أحد عشر يوما[33]. وبعد سنتين من حملة سلا، شرع الملك القشتالي في الإعداد لحملة أخرى، لا نعرف هدفها، إلا أن «ش. إ. دوفورك» يؤكد أن سبتة كانت وجهتها[34]. وعموما فإن مدينة سبتة لم تزل تقع في صميم مشاريع ألفونسو العاشر الحربية، وهو الذي يقول في ملحمته المشهورة المعروفة بالأنشودة (Cántigas) : «سوف أقوم بغزو المغرب، وسبتة، وأصيلة»[35]. وظل التهديد القشتالي جاثما بكلكله على سبتة[36].

وفي سنة 1279 قام الأميرال الأرَغوني كونْرادْ لانْسِيا Conrad Lancia بهجوم على مرسى سبتة، وأسر عددا من السفن الراسية به. وفي تعليقه على هذا الحدث يقول «دوفورك» إن هذا الهجوم لا يجب اعتباره «حدثا شاذا ومعزولا»، وإنما يندرج في سياسة مخطط لها يقودها الملك بيير الثالث الأرَغوني، وهو «تدخل محسوب ضد أهم مركز لانطلاقة المرينيين المغيرين على شبه الجزيرة الإيبيرية»، أي سبتة[37].

ومنذ سقوط طَريفة سنة 1292م وتمكّن القشتاليين من الضفة الشمالية للزقاق، أصبحت سبتة مهددة أكثر فأكثر من عمل حربي نصراني ضدها.

وفي سنة 1341، بعد الانتصار القشتالي البرتغالي على المرينيين في معركة طريف (رِيو صالادو)، حصل الملك البرتغالي على صكٍّ بابَوي للقيام بحملة

على المسلمين، وهو الصك الذي جدده أربع مرات، سنة 1345 و 1355 و1377، دون أن تُنظم أية حملة.

وعلى الرغم من أن أية حملة صليبية لم تر النور آنذاك، فإن مطالبة ألفونسو الرابع المتكررة للبابا تعتبر دليلا على إرادة ملوك البرتغال الاستيلاء على الأراضي الإسلامية، سواء من خلال مهاجمة غرناطة، أو عن طريق تسيير حملة ضد المغرب.

وبمقارنة حدث الاستيلاء على سبتة سنة 1415م مع هذه الأحداث، يتضح أن فشل الحملات المسيحية السابقة، وبالتالي اختلاف نتائجها عن نتيجة حملة سبتة، ناتج عن عدم «وجود دول مسيحية مستقرة وقوية بما فيه الكفاية للقيام بسياسة غزو منظمة»[38].

والجدير بالذكر أن سياسة الكنيسة الرومانية وفكرة الاستيلاء على سبتة وتمسيحها التي صاغها الساسة المسيحيون في شبه الجزيرة الإيبيرية، ستلتقي بعضها مع بعض. ولم يقتصر العالم النصراني «رامون لول» في نظرته التوسعية المسيحية ذات البعد المتوسطي على البلاد الحفصية التي كان يتردد عليها بكثرة فقط، بل جعل من سبتة الهدف الأول عندما اختمرت في ذهنه فكرة غزو المسيحيين لبلاد المغرب[39]. فقد قدّم إلى مؤتمر ڤيينْ Vienne بفرنسا في عام 1210، أي قبل أكثر من قرنين من غزو البرتغاليين سبتة، اقتراحا بتشكيل منظمة تضم كافة الفرسان النصارى، وعليها أن تعمل – دون انقطاع – لاحتلال الأراضي المقدسة (فلسطين) ويكون أول مهامها «احتلال سبتة والقسطنطينية لاتخاذهما قاعدتين لشنّ الهجمات ضد المسلمين»[40]. وحوالي 1260م تمت ترقية «الأخ» لورِنْزو البرتغالي، وهو من جماعة الفرانسيسْكانّيين، وأحد المتحمسين للحملة الصليبية ضد الشمال الإفريقي، إلى مرتبة عليا في التراتُبِية الكنسية، وأعْطِيَ له مقرّ كَنَسي في أرض in patribus يجب انتزاعها من المسلمين، ولم تكن تلك الأرض سوى مدينة سبتة[41].

ومن خلال هذه الأمثلة التي أتينا على ذكرها، يتبين أن سبتة كانت دائما هدفا للقوى الإيبيرية، وأن الخطر الذي يهددها كان يأتي من جهة البحر. ومنذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر للميلاد كانت الغلبة البحرية قد استلقت بيد الأمم النصرانية، ومن بينها البرتغال بالذات التي نهج ملكها فِرْناندو الأول (1367-1383) نهج سياسة ترمي إلى فتح إمكانيات جديدة للتطور الاقتصادي وتطوير الملاحة والتجارة البعيدة المدى. وقد ساهم في وضع هذه السياسة مستشاروه، وممثلو «البرجوازية المِرْكانتيلية»[42].

III – الظروف المساعدة على غزو سبتة

في سنة 1383/785م اعتلى عرش البرتغال الملك جُواوْ الأول (حكم 1384-1433م). وبعد سنتين انتصر على ملك قشتالة، خْوانْ الأول، في معركة ألبوخاروطا Albujarrota (يوم 7 رجب 14/787 غشت 1385)، وهي المعركة التي مكنت البرتغال من استكمال وحدتها الترابية واستقلالها التام، قبل غيرها من الممالك النصرانية الأخرى بشبه الجزيرة الإيبيرية. واعتبر انتصار ألخوباروطا انتصارا للطبقة البرجوازية النامية بالبرتغال.

وبعد أربع سنوات تهيأت الظروف لعقد اتفاقية هدنة بين البلدين لمدة عشر سنوات، تلتها معاهدة سلام بينهما يوم 31 أكتوبر 1411م[43]. ويتحدث زورارا[44] عن أجواء الفرحة التي عمت البرتغال في هذه الفترة نتيجة عودة السلم للبلدين الجارين. وخلال عهد الملك جُواوْ الأول، بدأت البرتغال – بدعم من برجوازيتها– تطمح للتوسع خارج أراضيها، وتبحث لها عن امتداد خارج البحار[45] فعقب الحروب التي حتمت على مملكة البرتغال التركيز أساسا على الحدود مع قشتالة، بدأت الآن تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات الجديدة التي توفرها التجارة والاستيلاء على المناطق البعيدة. فبرمجت حملات عسكرية مهمة مباشرة

عقب توقيع معاهدة السلم مع قشتالة. وأولى هذه الحملات كانت تستهدف الاستيلاء على غرناطة، إلا أنها لم ترَ النور[46]. آنذاك قرر الملك جُواوْ الأول توجيه حرابه نحو سبتة[47].

ومع ذلك، وحسب زورارا، ظلت البرتغال تتوجس من خطر الهجوم القشتالي على أراضيها في حالة تراخيها في تحصين الحدود. وكان هذا التوجس أحد الانشغالات الكبرى للعاهل البرتغالي قبل الإقدام على احتلال سبتة[48].

ولقد استغل جواو الأول ما كان يعانيه المغرب الأقصى آنذاك من تفكك واضطراب واقتتال داخلي، وما صاحبها من طاعون، أواخر أيام دولة بني مرين[49]، وكذلك المنازعات القائمة بين سلاطين فاس وسلاطين بني الأحمر في غرناطة[50]. واستغل بالدرجة الأولى غياب أسطول بحري يدافع عن المدينة.

ومن المعلوم أن هزيمة الأسطول المغربي في معركة طريف (ريو صالادو) البحرية سنة 1340 كانت كارثة بالنسبة للقوى البحرية المغربية. وبعد وفاة أبي الحسن المريني، سيغدو انحطاط القوة البحرية المرينية متسارعا رغم بعض المحاولات التي قام بها السلطان أبو عنان لتقوية الأسطول. وعلى الرغم من الضعف العام الذي ميز البحرية الإسلامية في هذه الحقبة، «إذ صار المسلمون فيه [البحر] كالأجانب»، فإن ذلك الانحطاط لم يشمل بعضا «من أهل البلاد الساحلية» التي بقي «لهم المران عليه» حسب رؤية ابن خلدون الذي كان يستحضر مثال مدينة سبتة ولا شك في تنظيراته لتطور القوى الإسلامية. فأسطول مدينة سبتة لم يكن قد اضمحل بالكامل، لأننا نجده يشارك في استرجاع الجزيرة الخضراء سنة 770هـ/ 1368م من القشتاليين في فترة كانت سبتة خاضعة للنصريين[51]. ويظهر الآن أن نصريّي غرناطة، هم الذين أعطوا الضربة القاضية للأسطول السبتي عندما أفرغوا ميناء المدينة من السفن الحربية، سنوات قليلة قبل احتلالها من طرف البرتغاليين[52].

4 – مسار الحملة على سبتة

إن كتاب زورارا «تاريخ الاستيلاء على سبتة» – كما يقول فرانسيسكو ماريا إيستبيس بيريرا، في مقدمة طبعته لهذا الكتاب – هو رواية غزو الملك البرتغالي دون جواو الأول لهذه المدينة في 21 غشت 1415. وتعتبر هذه الرواية من الروايات الأكثر تفصيلا والأقرب إلى الواقع، ومنها انبثقت جميع البحوث والأخبار التي كتبها المؤلفون اللاحقون. وإن كنا نسلم بأن ما كتبه زورارا هو «الأكثر تفصيلا»، فإن روايته تبقى في بعض تفاصيلها أقرب إلى حكايات الفروسية منها إلى الواقع التاريخي، مما يستوجب تطعيمها وتعديلها بروايات أخرى.

ويمكن القول إن ملك البرتغال شرع في التفكير في حملة عسكرية كبيرة ضد المسلمين منذ سنة 1411 [53]. وفي سنة 1415 قرر أن يكون هدف الحملة هو مدينة سبتة، مفتاح مضيق جبل طارق، وذلك تحت تأثير أبنائه الأمراء : دُوارْتي، وبِيدْرو، وإنْريكي، الذين كانوا مدفوعين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل المشرف على الخزينة. وفي هذه الحقبة كان المغرب يعيش انهيارا، ولم تكن سلطة مخزنه تتجاوز أبواب فاس.

وبعد قرار الاستيلاء على سبتة أرسل الملك وفدا ليطلب يد ملكة صقلية للأمير دون بيدرو، وكانت مهمة الوفد الحقيقية في رحلة ذهابه وإيابه، هي معاينة النظام التحصيني لمدينة سبتة. وعند عودة الوفد إلى لشبونة قدم تقريرا للملك، يؤكد فيه أن الانتصار مضمون، وأوضح ذلك عن طريق مجسّم للمدينة يبرز للملك تحصيناتها وأبوابها، وأبراجها...إلخ

وبعد موافقة المجلس الملكي على المشروع، بدأت الاستعدادات الرامية إلى حشد الإمكانات البشرية والمالية للحملة. وتم كراء عدة سفن من قشتالة وبسكاية وغاليسية وفلاندرة وبروطانيا وإنجلترا وألمانيا. ومن المحتمل أن تكون الأسلحة قد اشتريت من إنجلترا كذلك[54].

وحسب الإخباري القشتالي ألْبار گارْسِية دي سانْطا ماريا، أجبر الملك جواو الأول جميع الرجال القادرين على المشاركة في الحملة. وأمر بشراء السلع (الخمر والقمح والسمك) من التجار البرتغاليين بثمن الكلفة، وبعث يبيعها ببلاد فلاندرا، محققا بذلك دخلا مهما من الذهب والفضة والنحاس، استعمله في تجهيز الحملة[55].

ولقد أحاط الملك هدف حملته بالسرية التامة، مما أثار مخاوف الممالك الإيبيرية. وعرفت الاستعدادات البرتغالية لتقوية الأسطول زخما قويا خلال سنة 1414 في مختلف مناطق البرتغال، وعاشت الدول الإيبيرية بما في ذلك غرناطة في قلق كبير من نوايا الملك جواو الأول. وإذا كان السر الذي غلف به هدف الحملة هو أصل القلق والتوجس، فإن هناك أيضا حجم الأسطول الذي كان عدد وحداته في ارتفاع مطرد. ثم إن البرتغال لم يكن لها عدو معلن، ولم تكن تعرف تأزما في علاقاتها الخارجية، ليُعتقد أن الهجوم سيوجَّه ضد دولة ما. ويشير زورارا إلى حالة الترقب والخوف والحيطة في شبه الجزيرة الإيبيرية من هدف الحملة[56].

وبعثت قشتالة سفارة إلى البرتغال لتأكيد معاهدة السلم المبرمة بينها وبين البرتغال، وشرعت إشبيلية في تحصين أسوارها. وانتشرت نفس التخوفات في مملكة أراغون التي اعتقدت أن قرارات السياسة الخارجية للبرتغال، بعد توقيع معاهدة السلم بينها وبين قشتالة، يمكن أن تضر بمصالح الأراغونيين، وهو ما يتردد بكثرة في الوثائق الأراغونية لهذه الفترة. ويصف ماتيو بيزانو في كتابه حالة القلق التي كان يعيشها الملك الأراغوني، ورغبته في معرفة نوايا الملك جواو الأول. وفي الأخير قرر الملك فرناندو أن يبعث سفراءه مباشرة إلى البرتغال للاستفسار عن أهداف الحملة[57]، خاصة بعد الإشاعات القوية التي تقول إنها ستستهدف صقلية. وفي 9 يناير 1415م، أبلغت الملكة فيليبا السفارة الأراغونية بأن زوجها لا ينوي مهاجمة الأراضي الأراغونية.

وإذا كانت للدول المسيحية أسباب تجعلها تتوجس من الحملة البرتغالية على أراضيها، فإن الدولة النصرية كانت لها مبررات إضافية لتتخوف من حملة يمكن أن تكتسي طابعا صليبيا. وتوجه السلطان الغرناطي يوسف الثالث للملك البرتغالي بنفس السؤال، كباقي ملوك شبه الجزيرة الإيبيرية[58] ولم يفصح جواو الأول لأعضاء السفارة الغرناطية عن أي شيء بخصوص هدف الحملة. وفي نفس الاتجاه بعث السلطان الغرناطي زوجته (ريكافورا Ricaforra) التي التقت بالملكة فِيليپا على أمل الحصول على معلومات عن الحملة. وعلى الرغم من الهدايا الثمينة التي أهديت إليها[59]، فإن الملكة فيليپا لم تقدم أية معلومات للملكة الغرناطية. وكذلك كان مصير المبعوثين الغرناطيين الذين أعادوا المحاولة مع الأمير دونْ دوارْتي بعد ذلك.

وقد ازدادت الإشاعات حول الضحية المحتملة للهجوم البرتغالي بتزامن مع المراحل الأخيرة للاستعدادات. وانتشرت بالبرتغال ذاتها إشاعات كثيرة حول هدف الحملة. فالبعض كان يرى أن وجهتها هي القدس، لشكر الربّ على الانتصار على القشتاليين. وأشاع البعض أن الأسطول البرتغالي سيرافق إلى إنجلترا الأميرة إيزابيلاّ التي كانت ستتزوج الملك الإنجليزي[60]، وأن هذا الأسطول سيساعد هنري الخامس ابن أخ الملكة فيليپا في السيطرة على نورمانديا، إن لم يكن سيستعمل للسيطرة على إنجلترا ذاتها وإخضاعها للبرتغال[61]. وأشاع آخرون أن الأسطول البرتغالي سيوضع رهن إشارة البابا للقضاء على الحركات البدعية، والسماح للكنيسة بأن تكون لها قيادة واحدة[62].

وسط جميع هذه التكهنات المتباينة، نجد يهودياً واحداً (جوداس الأسْود Judas Negro)، خادم الملكة دون فيليپا، يعتقد أن الحملة ستسير ضد سَبْتة، مبيِّناً أن حسابات فلكية قد أوحت له بذلك[63].

والرواية الوحيدة التي قدمها التاج البرتغالي لهدف الحملة هي أنها ستسير ضد دوقْ هولندا، (غيوم دو باڤْييرْ) بسبب الأضرار التي ألحقها

قراصنته بالسفن البرتغالية. ولإبعاد الأنظار عن سبتة، ولعدم خلق أجواء توتر مع الحلفاء الإيبيريين، بعث ملك البرتغال سفيرا إلى دوقْ هولندا لطمأنته بأن الحملة ليست موجهة ضد هولندا، وأن الأمر يتعلق بإبعاد شكوك المنافسين الإيبيريين، وعدم إيقاظ المغاربة من سباتهم[64].

في غضون ذلك كانت الاستعدادات في الأسطول تجري على قدم وساق. ويحكي زورارا بتفصيل عن النشاط الكبير الذي كان يعرفه ميناء أوبورْتو. ويُقدّر "الأرمادا" التي جُمعت هناك بحوالي 70 قطعة، بالإضافة إلى عدد من المراكب الصغيرة (Fustas) التي كانت تحت قيادة الأمير إنْريكي، واتجهت في ماي 1415 إلى ميناء لشبونة. ولا نعرف بالتدقيق عدد القطع البحرية التي يتكون منها الأسطول البرتغالي، ولا عدد المحاربين. ويمكن القول إنها كانت تضم ما بين 100 و270 مركَبا، حسب روايات المؤرخين[65]. وعدد كبير من هذه السفن كانت مكتراة من مختلف مناطق أوربا[66].

وحسب رُوي دْياشْ دي ڤيگا Ruy Dias de Vega الجاسوس الأرغوني، كان المجندون من المملكة يتكونون مما يلي :

4685 مجنداً من حمَلة السّلاح من أتباع الملك.

700 حامل سلاح من أتباع الملك الجدد.

1900 من الرُّماة بالسلاح والسهام.

3000 من الرماة من دون سلاح.

4000 راجل بالخوذات.

5000 رجل بالرماح.

في المجموع كان الجيش يتكون من 19.285 رجلا ينضاف إليهم 1.700 متطوع أتوا من مختلف البلدان الأوروبية. وهذا العدد (20.985) يمكن الاطمئنان

إليه، لأن السفير الجاسوس لملك أراغون يؤكد أنه استقاه من سِجلات التجنيد البرتغالي، الذي اطلع عليه شخصيا[67].

كما كانت الحملة تضم محاربين أجانب من فرنسا وبولنيا وإنجلترا وألمانيا وفلاندرا، وغيرها من المناطق الأوربية[68].

أما مصاريف الحملة فقد قدرت بـ 28.0000 قطعة نقدية ذهبية، وهذا الرقم هائل إذا قارناه بمصاريف الحملة التي أرسلت للدفاع عن سبتة سنة 1419 والتي لم تكن مصاريفها تتجاوز 80 ألف قطعة نقدية؛ وحملة طنجة سنة 1437 التي كلفت فقط 57 ألف وحدة نقدية ذهبية[69]. وبذلك يتضح المجهود المالي الكبير الذي تطلبتْه حملة سبتة. وبعد مرور عشرين سنة على احتلال المدينة، لم تكن الديون التي صرفت في شراء الآلات والمعادن والمواد الغذائية، قد سُدّدت بعد[70].

وفي أواخر شهر ربيع الأول 818/ أوائل شهر يونيو 1415م، كانت الحملة على أهبة الانطلاق من الموانىء البرتغالية الكبرى ؛ غير أن الملكة فيليبا ألمّ بها مرض ماتت على إثره يوم 29 ربيع الثاني/ 8 يوليوز، الأمر الذي تسبب في تأخير موعد انطلاق الحملة من ميناء لشبونة.

وبعد عشرة أيام من وفاتها استدعى الملك أعضاء مجلسه الخاص للاجتماع يوم 10 جمادى الأولى /18 يوليوز، حيث تقرر أن يكون يوم انطلاقة الحملة هو 17 جمادى الأولى/25 يوليوز.

وفي اليوم المحدد غادر الأسطول ميناء لشبونة، وكان يرأسه الملك جواو الأول. وقد وصف المؤرخون المعاصرون هذا الخروج بالاستعراض الذي طغت عليه الألوان والأصوات. ويتحدث ماتيو دي بيزانو عن «الاحتفال البديع» الذي أثار إعجاب كل الذين وقفوا في الأماكن العالية، أو في الشاطىء، لمراقبة خروج الأسطول[71].

واتجهت الحملة نحو الجنوب، وفي 26 يوليوز اجتازت الحملة رأس سانْ قِسينْطي. ووصلت إلى ميناء لاگوس Lagos يوم 19 جمادى الأولى/27 يوليوز، حيث انضمت إليها السفن التي جهزت في مناطق الغرب البرتغالي.

وعند نزوله بأرض لاگوس، أمر الملك بالإعلان عن الغرض الحقيقي من الحملة، حيث تلى الأسقف خوان دي شيرا Juan de Xira نصّ الصكّ الذي أصدره البابا خوان الثالث والعشرون، يبارك فيه الحملة، ويغفر ذنوب كل من شارك فيها، «لأن الأمر يتعلق بحملة صليبية مقدّسة». والواقع أن (رُوي دياث دي ڤيگا) يؤكد أنه في يوم خروج الأسطول، كان الكل على علم بأن هدف الحملة هو سبتة أو غرناطة[72].

وفي يوم 23 من نفس الشهر/30 يوليوز توجه الأسطول إلى ميناء الفارو Faro حيث ظل إلى أن غادره ليلا يوم 30 جمادى الأولى/7 غشت باتجاه بوغاز جبل طارق.

وتوقف الأسطول في قادِس وطريفة، وفي يوم 3 جمادى الثانية /10غشت وصل إلى ميناء الجزيرة الخضراء حيث بات ليلة واحدة. وخشية هجوم برتغالي، خرج الغرناطيون لاستقبال الملك جواو، محمّلين بالهدايا[73].

وفي اليوم التالي، عندما تأهب للخروج من الميناء، هبت عاصفة شديدة شتتت السفن لدرجة أن الرياح ذهبت ببعضها إلى ميناء مالقة.

ويحكي دونْ دوارْتي في كتابه، أنه خلال هذه الفترة نُصِح الملك بالعدول عن مهاجمة سبتة، نظرا لسوء الطالع الذي يصاحب الحملة (وفاة الملكة فيليپا، ظروف جوية متقلبة)[74].

وفي 12 غشت توجهت السفن نحو سبتة، لكن ضباباً كثيفاً عرقل الرؤية وجرت التيارات البحرية السفن حتى مالقة. ولم تصل إلى مياه سبتة سوى سفينة

صغيرة[75]. وفي ذلك الوقت دخلت السفن البرتغالية في مناوشات مع سفن غرناطية. وفي 14 غشت جمع جواو الأول مجلس الحرب وقرر الهجوم على بحر أبي سول (جنوب سبتة)، وفي الأيام التالية قرر مهاجمة المدينة من الجنوب، لكن عاصفة أخرى هبت وشتّتت الأسطول، وذهبت ببعض قطعه حتى مالقة، وبعضه حتى الجزيرة الخضراء. وهكذا ظلت سفن الأسطول مشتتة في عرض البحر، خاصة في بوغاز جبل طارق، من يوم 4 إلى يوم 11 جمادى الثانية/14-18 غشت، إلى أن استطاعت أن تجتمع من جديد يوم 12 جمادى الثانية/19 غشت، حيث رست بالقرب من رأس الكبش، وهناك نزل الملك ورؤساء جيشه إلى اليابسة حيث عقد مجلساً عسكرياً للنظر فيما يجب القيام به : العودة إلى البرتغال أم متابعة الحملة.

وارتفعت عدة أصوات منادية بالرجوع إلى البرتغال، واقترح البعض الآخر مهاجمة جبل طارق[76]، إلا أن الآخرين تشبثوا بفكرة الهجوم على سبتة. ومن بينهم الأمراء الثلاثة.

وفي منتصف ليلة اليوم التالي (20 غشت) غادر الأسطول رأس الكبش متوجها نحو مياه سبتة، فكان وصوله إليها صبيحة اليوم المشؤوم، يوم الأربعاء 14 جمادى الثانية 818 هـ (21 غشت 1415م) حيث تم احتلال المدينة بعد حرب غير متكافئة، جرت في شوارعها، وهي حرب تصفها المصادر المعاصرة بكثير من الدقة، ومن أهمها كتابا زورارا وَ پيزانو. ويعيد أنطونْيو دولاصال تركيب الأحداث بصفة مختصرة في كتابه الذي يكمل ما ورد في الكتابات البرتغالية. يبرز أصحاب الحوليات الارتباك الذي أحدثه الهجوم المباغث على المدينة. ويبدو أن سكان سبتة تُركوا يواجهون مصيرهم، لأن حاكم المدينة صالح بن صالح فُوجِىء بالهجوم، ووقف عاجزا عن صد الأمواج البشرية البرتغالية. ويتمثل رد فعله الوحيد في محاولة صد القوات البرتغالية وحصرها في المنطقة الضيقة من

المدينة التي يحميها سور مضاعف. وكان يطمح في تأخير تدفق البرتغاليين، طمعا في وصول النجدات إليه من القبائل. وكان المغاربة – وهم أكثر عددا وأقل سلاحا– يقومون بالهجوم على المغيرين وحتى بدون سلاح. ويذكر زورارا أن «السبتيين قاتلوا دفاعا عن منازلهم حتى النهاية، موثرين الموت على الفرار، وكانوا – وهم عزّل من السلاح – يرمون أنفسهم على الجند المسلحين، مستميتين في القتال ولم يستسلموا حتى أمام الكثرة من الجند. وكان من يسقط منهم جريحا يواصل القتال ويلوّح بيده على أعدائه»[77].

وتعرضت المدينة لأعمال النهب والسلب بحثا عن الغنائم، وذهبت طعمة النيران محتوياتُ المتاجر والمخازن من التوابل والثياب الرفيعة والزرابي الشرقية. وقتل سكانها، ونزح من نجا منهم خارج المدينة، لتبدأ معركة تحريرها[78] ... وما تزال مستمرة.

دوافع الاحتلال البرتغالي لسبتة سنة 1415 م

تحظى الحملة البرتغالية على سبتة باهتمام بالغ عند المؤرخين البرتغاليين، حتى إنها أفْرزت ما يسمى بـ «مسألة سبتة» (Questao de Ceuta) في الإستوغرافية البرتغالية المعاصرة. فالحملة تؤرخ للحظة من أهم لحظات التطور السياسي والاقتصادي للبرتغال. ولعل أسباب الاهتمام التي يحظى به هذا الحدث التاريخي كامنة في كونه يعتبر لحظة الانطلاقة لتأكيد الهوية البرتغالية، والمحرك الذي نجده وراء أصل صيرورة الاكتشافات لسواحل إفريقية الغربية، والتي سمحت بالوصول إلى مناطق لم تكن معروفة آنذاك في الغرب المسيحي.

والقضية التي أسيل حولها مداد كثير هي المتعلقة بالأسباب والأهداف التي دفعت بالملك جُواوْ الأول – وأبنائه الثلاثة – للإقدام على تنظيم تلك الحملة

وتنفيذها. وتباينت التفسيرات والفرضيات المقدمة بهذا الخصوص، وتعطى الأولوية لهذا العنصر أو ذاك لتفسير قرار التاج البرتغالي بغزو مدينة الزُّقاق.

– التفسير الفروسي – الاجتماعي

يدافع زورارا في كتابه «تاريخ الاستيلاء على سبتة» عن فرضية، ستصبح لاحقا – ولقرون عدة – إحدى مسلمات البحث التاريخي في البرتغال، وهي أن حملة سبتة كانت تحركها رغبة الأمراء البرتغاليين الثلاثة : دون دوارْتي، ودونْ پيْـدرو، ودونْ إنْريكي، أبناء الملك جُـواوْ الأول، في أن يُرَسّـمـوا فـرسـانـاً، بعـد المشاركة في عمل حربي كبير يليق بمقامهم، وأكثر تشريفا لهم من إطار مبارزة عادية بالبرتغال. ولقد وجدوا ضالتهم في اقتراح جُواوْ ألْفونسو، المُشرف الملكي على المالية، القاضي بغزو سبتة. وتحمس الأمراء للاقتراح، وضغطوا على أبيهم لكي يتيح لهم وسيلة لإظهار شجاعتهم، وتمكينهم من تسلم رتبة «الفُرسان».

ولئن كان بعض الباحثين يرون أن احتلال مدينة سبتة كان لغاية بسيطة مثل ترسيم الأبناء، «يبدو أقل بكثير من مستوى المشروع نفسه»، مما جعلهم يرتبون الفكرة ضمن نتائج الحملة، لا ضمن الدواعي والأسباب الرئيسية[79]، فإن الآخرين اتخذوا الفكرة منطلقا ليبرزوا بعض الأسباب الاجتماعية المرتبطة بموقع النبلاء والفرسان داخل المجتمع البرتغالي، ودورهم في اختيار سبتة هدفا للغزو. ويتبنى هذا الطرح بعض المؤرخين البرتغاليين المحدثين، أمثال ماريْو دي ألْبوكيرك M. De. Alburquerque.[80] الذي يذكرنا بروح الفروسية وبالمثل الدينية لفارس العصور الوسطى، وبـ"خمول" طبقة النبلاء البرتغاليين، وعدم انشغالها بمشروعات حربية بعد إمضاء معاهدة السلم مع قشتالة سنة 1411. وفي نفس المعنى يرى (باربر) أن ما دفع إلى القيام بحملة سبتة الطموح من جهة، والرغبة

من جهة أخرى في إيجاد منفذ للمغامرين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد أن تم إبرام السلم مع مملكة قشتالة[81]. وبدوره يؤكد بالْتَزارْ أُوْصورْيو B. Osório[82] على أن الاستيلاء على سبتة كان عملا فروسيا يتوخى «الحفاظ على الروح العسكرية» لدى النبلاء والفرسان البرتغاليين.

ومن المعلوم أن غزو المغرب كان وسيلة لتخطّي الأزمة التي أصابت ذوي المداخيل القارة في المجتمع البرتغالي، وفرصة أمام الفرسان للحصول على المكافآت المالية والإقطاعية، وعلى مناصب أو رواتب تُتيحها الحروب بالمغرب[83]. وبهذا الصدد يري طومازْ Thomaz أنه «بالاستيلاء على سبتة، كانت البرتغال تتخلص من أفراد طبقة النبلاء المشاكسة والمتحمسة للغزو، عن طريق إرسالهم إلى المغرب، حيث الوظائف الإدارية وآفاق الاغتناء السريع متوفرة، وفي نفس الوقت كانت تجنب البلاد بؤر توتر محتملة»[84]. وفي نفس السياق يدافع جُواوْ لوسْيو أزِڤيدو Azevedo[85] عن فكرة «إلهاء» طبقة النبلاء وشغلها عن التطلع إلى السلطة في حروب خارجية.

ويدافع أليكْسَنْدر لوباطو A. Lobato عن كون الروح الفروسية في شِقَّيْها الانتهازي والنبيل، كانت دافعا أساسيا لحملة سبتة، ويكتب قائلا : «ليس هناك أي دافع وطني، ولا جهوي ولا دولي للاستيلاء على سبتة. يتعلق الأمر بفخفخة كبيرة، لم تكن ضرورية، مثلها مثل بناء مارفا Marfa في القرن 15م»[86].

- الأطروحة الدينية

يُبرز زورارا، مثله مثل باقي الإخباريين البرتغاليين المعاصرين لغزو المغرب والكشوف الأخرى[87]، أهميةَ العامل الديني في غزو سبتة، ويؤكد أن فكرة «خدمة الرب»، كانت مسيطرة على مخططي المشروع. ولا غرابة إن وجدناه يختم كتابه «تاريخ الاستيلاء على سبتة» بتسجيل مدى ارتياح البرتغاليين بعد

«تحقيق مهمة لا مثيل لها ... لأنهم الأوائل من بين كل شعوب إسبانيا ... الذين نزلوا بإفريقيا، وعملنا على نشر الإيمان بين الكفار»[88].

وقد أثّر هذا الإخباري في رعيل من المؤرخين اللاحقين، الذين لم يستطيعوا التخلص من التفسير الذي أعطاه لأسباب الحملة على سبتة. ففي القرن التاسع عشر، نجد أن كاردينال سَرايِّيبا Saraiva يقول إن الهجمات المستمرة للقراصنة المسلمين على الساحل البرتغالي، بالإضافة إلى «العداوة الأبدية مع الإسلام»، هي الأسباب التي دفعت البرتغاليين للقيام بحملتهم على سبتة[89].

لقد تم تقديم الحملة على سبتة على أنها حملة صليبية، لكننا لم نعثر على الصكّ البابوي الخاص بها، والذي تلاه الأسقف (جُواوْ دي شيرا J. de Xira) بمدينة لاغوس يوم 19 جمادى الأولى (27 يوليوز 1415)، والأسطول البرتغالي على أهبة الهجوم على سبتة[90]، ولكننا نتوفر على نص الصك الذي أصدره البابا مارتين الخامس يوم 4 أبريل 1417 (16 صفر 820) والذي بمقتضاه أنشئت بصفة رسمية كاثيدرائية سبتة[91]، ووضعت تحت إشراف ملوك البرتغال، لتكون رأس الكنيسة بإفريقيا، فكانت أول كاثيدرائية أقيمت بأرض المغرب.

ومنح البابا مارتين الخامس في 4 أبريل 1418 المغفرة التامة لكل من ساهم شخصيا أو ماليا في الاستيلاء على سبتة، مثلهم في ذلك مثل الصليبيين بالقدس. وفي ربيع 1419، وأمام تزايد المقاومة المغربية للوجود البرتغالي بسبتة، طلب الملك جُواوْ الأول من البابا أن يغفر خطايا المدافعين عن المدينة، رجالا ونساء، وهو ما استجاب له البابا يوم 9 مارس[92].

إن الأطروحة الدينية الصرفة[93] تركز على الروح الصليبية التي كانت متغلبة على الملك جُواوْ الأول وعلى زوجته فيليبا، وأبنائه الذين قرروا تسيير

الحملة العسكرية ضد «الكفار» استجابة لدعوات الكنيسة المتكررة. وكان من الطبيعي أن يفكر ملك البرتغال جواو الأول في احتلال سبتة قبل غيرها من المناطق، نظرا للدور الطلائعي الذي قامت به في فتح الأندلس، وتعزيز دولة الإسلام هناك[94].

ويُنسب إلى الأمير إنْريكي قوله لوالده، وهو يحاول إقناعه بالموافقة على حملة سبتة، إنه لا وجه للمقارنة بين عداء قشتالة المسيحية للبرتغال وبين عدائها «للكفار الذين هم أعداء لنا بالسليقة». ولما استشار الملك جواو الأول أحد كبار مستشاريه بشأن الحملة المقترحة ضد سبتة أجابه قائلا : «يبدو لي أن هذه الخطة ليست من بنات أفكارك، وإنما هي بوحي من الله»[95].

ومن المعلوم أن أول عمل قام به العاهل البرتغالي بعد الاستيلاء على سبتة هو تحويل مسجدها الجامع إلى كنيسة، أقيم فيها أول قدّاس بحضور الملك. بل إن جميع مساجد المدينة قد حُولت إلى كنائس عقب سقوط المدينة. فـ «أنطوان دولاصال» الذي شارك في الحملة البرتغالية على المدينة يذكر سانْ ميشال، وسانْ جاك، وسانْ جورج، «وغيرهم من القديسين الذين أطلقت أسماؤهم على باقي مساجد المدينة»[96].

والجدير بالإشارة أن الملكة (فيليبا)، كان لها دور كبير في إذكاء الروح الصليبية في نفوس أبنائها الأمراء، وبصفة خاصة في نفس الأمير إنريكي[97]، الذي أصبح رئيسا لنظام المسيح الديري العسكري Ordre de Christ وهو أقدم الجماعات العسكرية وأقواها، ووريثُ تقليد صليبي طويل. ومع استكمال البرتغال لوحدتها الترابية، وطرْد المسلمين من أراضيها في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، فإن الأمير إنريكي أراد مواصلة هذا التقليد الصليبي في ديار الإسلام في المغرب، لمحاربتهم بل والعمل على تنصيرهم[98].

وقد اعتمد دِياشْ دينيسْ Dias Dinis على الصكوك الخاصة بالحملات الصليبية التي منحها البابوات لملوك البرتغال قبل سنة 1415، ليؤكد أن الاستيلاء على سبتة هو مجرد استمرارية لحروب الاسترداد وللروح الصليبية التي عمّت شبه جزيرة إيبيرية مع تقدم حركة «الاسترداد» ونجاحها، وبذلك فإن الهدف من الاستيلاء على سبتة هو إضعاف المغرب تفاديا لمساهمته في تقوية الجانب الغرناطي[99]. ومن جانبه يعتقد أنْطونْيو بايزا هيرازْتي A. Baeza Herrazti – وهو يعتمد على نفس الصكوك البابوية – أن الاستيلاء على سبتة كانت تحركه الحمية الدينية للبرتغاليين الذين كانوا قد انتهوا من طرد المسلمين من أراضيهم، ونقلتهم تلك الحمية إلى الجانب الآخر من المضيق، لاسترداد أراضي اغتُصبت قهراً من المسيحية في السابق[100]. وهذا الفهم ليس غريبا عن وصية إيزابيلا الكاثوليكية (1504) التي أوصت بمحاربة المسلمين في عقر دارهم، والعمل على تمسيحهم. ونجد الباحث الإسباني لاريدو كيسادا يؤكد أنه : «على الرغم من أهمية التجارة، فإن ما يثير أكثر انتباهَ ووعيَ المعاصرين هو جاذبية الحرب ضد «الكفار» ومشاريع الاستيلاء على أراضيهم»[101].

وبعد انتزاع المدينة من يد «الكفّار» سمح البابا مارتين الخامس بربط علاقات تجارية معهم بصك بابوي مؤرخ بـ 3 يوليوز 1418 [102]. ففي الإيديولوجية التوسعية الصليبية لدول شبه جزيرة إيبيرية كانت المكاسب المادية والحَمِية الدينية مترابطة ومتلازمة في أغلب الأحيان[101]. وما أن عاد الملك البرتغالي إلى بلاده في ثاني شتنبر 1415م، حتى كتب لملك قشتالة، فيرناندو الكاثوليكي، يقول له : «ليست البرتغال هي التي قامت بهذه الحملة المباركة، وليس أميرٌ برتغالي هو الذي فتح مدينة سبتة، بل هي دولة مسيحية صاحبة الملحمة، وهو أمير مسيحي يضع هذا النصر في صحيفة النصرانية، وبخاصة ملوك شبه الجزيرة الإيبيرية»[104].

وعلى الرغم من حرص البرتغاليين على التوكيد بأن استيلاءهم على سبتة لم يكن باسم البرتغال فحسب، بل باسم العالم المسيحي بأسره، فإن دراستنا لمجموع مسار الحملة البرتغالية حتى وصولها إلى أسوار سبتة، وانعكاساتها الدولية، تؤكد أنه سواء في مرحلة الإعداد أو في السنوات الأولى للاحتلال البرتغالي للمدينة، كانت البرتغال تتحرك وحدها، دون دعم من باقي القوى المسيحية الأخرى، من أجل تحقيق مشروع «وطني» صرف. وعلى الرغم من أن بعض المشاركين في الحملة كانوا من الأجانب، فإن هؤلاء لم يكونوا سوى فَيْلَق صغير مسلح في خدمة البرتغاليين.

في مرحلة تالية، وبعدما أصبحت قشتالة تطالب بِـ «حقوقها»، وعندما قرر البرتغاليون الهجوم على طنجة (1437)، أحاطوا أنفسهم بجميع الاحتياطات القانونية اللازمة. فقد استشاروا رجال القانون المشهورين، وكانت المسألة تطرح على الشكل التالي : هل يجوز لملك مسيحي، لا يُعترَف به أعلى مكانة، [أي ملك البرتغال] ويودّ محاربة المسلمين الذين لا يحتلون أراضيه، وإنما أراضٍ في بلاد المغرب كانت في السابق مسيحية، هل يحق له القيام بالحرب؟ من جهة أخرى حينما أصدر البابا أوجين الرابع صك الحرب الصليبية أوضح أن هذه الحرب لا يجب أن تضر بحقوق قشتالة[105].

التفسير الاقتصادي للحملة على سبتة

بموازاة هذا التفسير الذي يعطي الأسبقية للعامل الديني ويبرز الحماس الصليبي والرغبة في تحقيق الأمجاد والبطولات الحربية، نجد تياراً إستوغرافياً يرى أن العوامل الاقتصادية كان لها دور كبير في دفع البرتغاليين لاختيار سبتة هدفا للحملة. ويركز هذا التيار على رغبة البرتغال في إيجاد مكان لها بين الدول

التي كانت تهيمن على المبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد سمح هذا التيار الإستوغرافي بإعطاء تأويل أكثر اتساعا للمعطيات المتضمنة في المصادر التاريخية، نظرا للتمفصُلات العديدة التي تربط بين مختلف جوانب الظاهرة التاريخية.

فالحاجة إلى بعض المنتجات التي كان يحتاجها المجتمع البرتغالي (كالذهب والقمح والعبيد)، والاستجابة لمتطلبات الطبقات البرجوازية النامية في مدن البرتغال، والجاذبية التي كانت لبعض مناطق الإنتاج، وتعزيز تجارة البرتغال في منطقة البحر لأبيض المتوسط، والرغبة في الحصول على ذهب السودان الغربي عن طريق سبتة، والطمع في ثروات المغرب ذاته، والرغبة في الاستيلاء على الجزر الأطلسية، وتقدم المعارف البحرية والملاحية والجغرافية، هي بعض المواضيع التي درست في إطار أبحاث شاملة، وأرست أسس معرفة أكثر عمقا للأحداث.

ويرجع الفضل إلى أنْطونْيو سيرْجيو Antonio Sérgio في مراجعة التفسير الفروسي والديني للحملة البرتغالية على سبتة، وذلك في دراسة صدرت له سنة 1919م. فقد رأى هذا المؤرخ أن جواو ألفونسو دي ألينْكير، «متصرف الخزينة»، يبرُز من خلال كتابات زورارا، كمدافع عن مصالح البرجوازية البرتغالية المهتمة بالتجارة في ما وراء البحار، وبالسيطرة على الأسواق الخارجية التي من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام الاقتصاد البرتغالي. ومن المعلوم أن أسرة أڤيشْ Avis جاءت إلى الحكم سنة 1385م بفضل مساندة الطبقة البرجوازية من تجار المدن، وهي طبقة احتلت مصالحها التجارية المقام الأول في سياسة المملكة. وكان تجار لشبونة وأُبورْتو لا ينظرون بعين الرضا لاحتكار الإيطاليين والأراغونيين للتجارة مع أسواق شمال إفريقيا ومدنه المرفئية، وعلى رأسها سبتة.

ولقد لَفَت سيرْجيو الانتباه إلى الأهمية التي يكتسيها الاستيلاء على سبتة من وجهة نظر اقتصادية، خاصة وأن المدينة المغربية كانت على امتداد تاريخها الإسلامي، نقطة تجارية أساسية، حيث تَرِد سلع الشرق وحبوب المغرب، وهي المنفذ الرئيسي لصادرات المغرب، وأحد المراكز التي تنتهي إليها تجارة ذهب السودان الغربي عبر الصحراء. ومن المعلوم أن استيراد الحبوب الموجهة للاستهلاك كانت لها أهمية كبيرة، خاصة مع نقص القمح في البرتغال[106].

وبهذا الصدد، نجد أن بعض المؤرخين لم يترددوا في ربط احتلال سبتة (والسواحل المغربية الأخرى) بمحاولة البرتغاليين ضمان هذه المادة الأساسية لبلادهم[107]. ويدعم روبير ريكار R. Ricard بدوره فرضية الدور الأساسي للحبوب في قضية سبتة، ويعتقد أن الحبوب مرتبطة كذلك بالمبادلات التجارية التي ستتم لاحقا مع غينيا[108]. ويؤكد بيطورينو ماغالهايس گوديْنيو Godinho من جانبه على أن سبتة كانت مركز تخزين كبير للحبوب التي كانت تَرِدُها من السهول المغربية، وكان يوجد بها عدد هام من الطواحين والمخبزات، ويشير في هذا الصدد إلى الفندق الكبير بسبتة الذي يصفه الأنصاري في كتابه «إختصار الأخبار». ويؤكد هذا المؤرخ أن البرتغال كانت تستورد القمح من سبتة قبل حملة الملك جواو الأول عليها، سنة 1415 [109]. وبذلك فإن الاستيلاء على سبتة كان يهدف – في نظره – إلى تسهيل الانفتاح على عالمين : العالم المغربي– المتوسطي، والعالم المغربي–الأطلسي. ومنهما كان في مستطاع التجار البرتغاليين التزود بذهب السودان وبحبوب المغرب، والاستفادة من مجالات الصيد البحري، كما رأى فيهما التجار البرتغاليون قاعدة لشراء العبيد[110].

ولئن كان دافيد لوبيش D. Lopes يشكك في أن يكون لمادة الحبوب دخل في مشروع الاستيلاء على سبتة، بدعوى أن المدينة لم تكن منطقة منتجة للحبوب، ولا سوقا للسلع الشرقية[111]، فإن رغبة البرتغال في الحصول على الذهب لا

يمكن التقليل منها أو استبعادها كعنصر رئيسي في دفع البرتغاليين للاستيلاء على سبتة. فقد عرف القسم الجنوبي من أوربا «مجاعة نقدية» في القرن 14م لم يسبق أن عرفها من قبل، مرتبطة بأزمة الحصول على الذهب[112]. وبسبب النقص في هذه المادة توقفت البرتغال عن سكّ عُملة ذهبية خاصة بها منذ عام 1383م. كما أن الأزمة الطويلة التي كانت تعاني منها البرتغال قبيل حملة سبتة نتيجة النقص الكبير في موارد الدولة، دفع بالملك جواو الأول إلى العبث بالعملة، وتخفيض قيمتها، لتسديد ديونه[113]. فقد أصبحت قيمتها سنة 1409 أقل من قيمة العملة القديمة الذهبية بخمسين مرة، ونزلت إلى 700 مرة سنة 1435. وكانت فئة التجار على رأس المتضررين من هذا الانخفاض، فلا غرابة إن وجدناهم وراء اختيار سبتة كأول هدف لكونها آنذاك أهمَّ أسواق التِّبْر بالمغرب[114].

وخلاصة القول : لقد كان للعامل التجاري دور كبير في دفع البرتغاليين إلى استهداف سبتة، وبذلك تصح مقولة (پيير شونو) الذي يصف حملة سبتة بكونها «قضية بورجوازيين... يقودها نبلاء»[115].

إلا أن احتلال سبتة أدى إلى أُفول نجمها بعدما كانت نافذة المغرب على البحر الأبيض المتوسط، ومحج تجار أوربا [116]والعالم، وتحولت المدينة إلى مجرد ثكنة عسكرية، تعيش على نفقة البرتغال، وأصبحت مصاريف تحصينها والدفاع عنها تثقل كاهل الخزينة البرتغالية[117].

عامل القرصنة

وارتباطا بالعامل التجاري، يرى بعض المؤرخين أن إرادة التخلص من القرصنة السبتية كانت دافعا أساسيا وراء احتلال سبتة من قِبَل البرتغاليين سنة 1415م [118].

ومنذ القرن التاسع عشر، اعتبر كاردينال سَرايّيڤا Saraiva أن الهجمات المستمرة للقراصنة المسلمين على الساحل البرتغالي، بالإضافة إلى العداوة الأبدية مع الإسلام، هي الأسباب التي دفعت البرتغاليين للقيام بحملتهم على سبتة(119). ويرى دافيد لوبيش David Lopes أن الاستيلاء البرتغالي على سبتة باعتبارها قاعدة بحرية هامة كان يمثل نهاية السيطرة الإسلامية على مضيق جبل طارق، ونهاية القرصنة الإسلامية بالمنطقة(120).

وتتبنّى إلينْ سانْصو Elaine Sanceau بقوة في مقدمة كتابها «الحصون في إفريقيا» هذا التفسير، وتستعرض الغارات البحرية الإسلامية على سواحل البرتغال، وتقف عند الهجوم الذي تعرضت له مدينة لاغوس سنة 1385 والذي أدى إلى نهب المحتويات الثمينة لكنيستها (كنيسة القديسة مارية) وتهريبها إلى سبتة. وبما أن سبتة كانت «وكرا نشيطا للقراصنة»، فمن الطبيعي أن تكون هدفا للحملة البرتغالية من أجل حماية سواحل البرتغال، خاصة وأن هذه القرصنة كانت تعرقل تصدير منتجات الغرب البرتغالي إلى المغرب، وهي مصدر دخل أساسي للذهب بالنسبة للبرتغال(121).

ويؤكد المؤرخ البرتغالي خايمي كورْتيساوْ Corteśáo أن أسباب الاحتلال البرتغالي للمدينة المغربية يجب البحث عنها في الرغبة في القضاء على النشاط القرصني الإسلامي(122)، الذي ضاعف من نشاطه - حسب رأيه - خلال مطلع القرن الخامس عشر، والذي تسبب في اختناق واردات البرتغال ودول شمال المحيط الأطلسي، من السلع القادمة من المشرق، ومن غيره من الأسواق المتوسطية.

ولتدعيم رأيه، يحيل كورتيساو على ثمن التوابل، خاصة الفلفل، الذي تضاعف في انجلترا ما بين النصف الأول من القرن 15 ونصفه الثاني. هكذا قفز ثمن 12 لبرة من 12 إلى 32 شيلين. ويضيف هذا المؤرخ أن ثمن الفلفل لم يصل

إلى هذا المستوى المرتفع جدا منذ القرن 13م. ويرجع ارتفاع ثمن هذه السلعة إلى النقص في استيراد التوابل نتيجة عرقلة القرصنة الإسلامية (السبتية) للملاحة في مياه مضيق جبل طارق، وبالتالي تزويد الأسواق الأطلسية بالسِّلع.

إن الاستيلاء على سبتة، والقضاء على القرصنة جعل حدا – حسب كورتيساو– للحصار المضروب على تدفق السلع، وفتح المجال أمام ميناء لشبونة ليستقبل السفن والمراكب من البحر الأبيض، وما يتبع ذلك من مردود التجارة وأرباحها[123]. وخلال الثلاثين سنة التالية للاستيلاء على سبتة عرف ثمن الفلفل بإنجلترا انخفاضا متتاليا من 16 إلى 13 ثم 9 شيلين، نظرا لتزايد عدد السفن المتوسطية التي كانت ترسو بميناء لشبونة[124].

وفي نفس السياق ينفي طورْكاطو دي سوزا شواريس Torquato de Sousa وجود مشروع شامل لغزو المغرب والاستيلاء عليه، ويرى أن الهدف الرئيسي لحملة جواو الأول هو القضاء على النشاط البحري والقرصنة الإسلامية، المسؤولة عن أسر عدد كبير من المسيحيين[125].

وترى المؤرخة الإيطالية أنَّا أونالي Anna Unali أن الهدف الأساسي من الحملة البرتغالية هو الحصول على قاعدة استراتيجية تسمح بمراقبة الأوضاع بالمضيق على مستويين : منع القرصنة المسيحية بهذه المياه، والقضاء على الأعمال القرصنية للمسلمين الذين يعرقلون التجارة الآتية من الشرق. وتضيف الباحثة أنه بعد الاستيلاء على المدينة أصبحت البرتغال تتمتع بحرية تحرك كبيرة بمياه الزقاق، وحولت القرصنة لصالحها[126].

والواقع أن البرتغال أحيت نشاطا كانت تدّعي أنها أتت للقضاء عليه. فقد أصبحت القرصنة البرتغالية سيدة منطقة الزقاق. فـَ «زورارا» يؤكد أن الأمير دونْ إنْريكي لم يتوقف عن تسليح السفن ضد «الكفار» منذ سقوط المدينة[127]. ويقدم لنا هذا الإخباري معلومات دقيقة عن القرصنة البرتغالية بالمضيق. فبعد

مغادرة الملك جواو الأول سبتة يوم 2 شتنبر 1415 ترك وراءه سفينتين لحماية المضيق. وكانت السفينتان كبيرتان، فعمد حاكم المدينة، دونْ پيدْرو دي مينيسيسْ، إلى إنشاء سفينة سريعة، ذات عشرة صفوف تجديفية، وضعها رهن إشارة سانْتياگو سي دي پْراطا Santiago See de Prata الذي كان متمرسا في الحرب البحرية ضد المغاربة، وسبق أن كان أسيرا لديهم. وأول سفينة استولى عليها كانت من نوع «الغراب»، كانت محملة بالقمح والشعير والفواكه، وكانت متجهة من القصر إلى غرناطة. والسفينة الثانية التي أسَرها كانت متجهة من مالقة إلى طنجة وعلى متنها شحنة تقدر قيمتها بعشرة آلاف كورونة، وكانت مكونة من النسيج والحرير والأنسجة الرفيعة. واستولى كذلك على سفينة مغربية في ميناء جبل طارق[128].

وجلبت الغنائم المتأتية من القرصنة أشخاصا آخرين - يورد زورارا أسماءهم. كما جلبت سبتة قراصنة من المناطق الإيبيرية الأخرى (قطلانيين، قشتاليين..) وحتى من فرنسا[129]. وإذا كان نطاق القرصنة البرتغالية غربا يصل حتى العرائش وسلا، وشرقا حتى المَرْس الكبير، فإن أكبر غنائمهم كانوا يحصلون عليها في مياه المضيق[130].

كيفما كان الحال، فالملاحظ أن القرصنة السبتية لم تأخذ أبعادا مهمة إلا في القرن 8 هـ/14م. فالشهادات التي نتوفر عليها من المصادر العربية ومن الوثائق اللاتينية على حد سواء ترجع كلها إلى هذا القرن، وتصادف فترات الاستقلال الذاتي للمدينة. ويمكن افتراض أن هذا النشاط لم يكن غريبا عن الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر منها المدينة آنذاك، وهي أزمة مرتبطة بتقلص نشاط المدينة التجاري مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذلك نجد أن مجال نشاط القراصنة السبتيين يقع في المناطق التي نافست المدينة المغربية تجاريا (بَلَنْسِية، تونس، بِجاية، جُزُر البَلْيار، مَيورقة...) وكادت تخنقها بقطع شريانها الحياتي الأساسي، أي التجارة[131].

ولا بد من الإشارة إلى أن مصادرنا التاريخية لا تذكر أن التجارة أو السفن البرتغالية قد تعرضت لأذىً من سفن سبتة. وقد عارض ملك البرتغال بادئ الأمر فكرة الهجوم على سبتة، بحجة أن الهجوم سوف يؤدي حتما إلى قيام المغاربة بالثأر من السفن البرتغالية في مضيق جبل طارق، مما سيعرض للخطر تجارة البرتغاليين المجزية بزيت الزيتون والنبيذ مع موانئ البحر المتوسط. بل إن الملك جواو الأول كان يحبذ القيام بهجوم مشترك مع القشتاليين ضد مملكة غرناطة أملاً في أن تستحوذ البرتغال على أراض جديدة في شبه الجزيرة الإيبيرية[132].

أما في بداية القرن الخامس عشر فلم تكن سبتة تتوفر على قوة بحرية تمكنها من مزاولة النشاط القرصني، وهناك شهادات تثبت عدم وجود الأسطول السبتي ما بين سنوات 812 هـ/ 1409 و818 هـ/1415، أي خلال المدة التي كانت فكرة احتلال سبتة قد شقت طريقها نحو التنفيذ. ومن تلك الشهادات ما جاء في تقرير الوفد البرتغالي المكلف باستطلاع حال المدينة سنة 1413/816 من كون مرسى المدينة كان خاليا من السفن السبتية، وهذا هو الملاحظ أيضا أثناء حرب أبي سعيد عثمان لأخيه محمد السعيد. والحجة الدامغة على كل هذا عدم وجود ولو مركب واحد وقت انتصاب الأسطول البرتغالي بمياه سبتة بين 12 و 21 غشت 1415م. «وتبعا لذلك، فإن ساسة الحملة حينما أثاروا مسألة القرصنة ليدرجوها ضمن العوامل، كانوا قد تراجعوا زمنيا إلى الوراء لحشد مبررات الغزو، بالاستناد إلى أدوار سبتة الجهادية السالفة. وبناء على ذلك يتبين أن عامل القرصنة لا يمتُّ بأية صلة إلى العوامل المباشرة»[133]. ومما يؤكد أن عامل القرصنة لم يكن حاسما في الاستيلاء على سبتة هو أن البرتغاليين لم يعملوا قط على احتلال مدن مغربية كان مجاهدوها نشطين، كتطوان والعرائش وسلا[134].

الدوافع الاستراتيجية والسياسية

لقد كان الهدف المباشر للحملة البرتغالية هو سبتة، ولكن الاستيلاء على هذه المدينة وثيق الارتباط بالسيطرة على مضيق جبل طارق. ونعتقد أن تنحية القوتين الإيبيريتين (الأراغونية والقشتالية) من مياه مضيق جبل طارق كان يمثل الانشغال الأكبر للتاج البرتغالي في مطلع القرن 15م. لقد كانت البرتغال حريصة على ألا تقع سبتة في أيدي منافسيها، إذ كانت المدينة قبل ذلك قد اجتذبت أنظار قشتالة وأرغون، وحتى جِنَوَة، التي حاول تجارها الاستيلاء – عبثا – عليها عام 633 هـ.

ومن المعلوم أن الاتفاقيات الأولى التي كانت تحدد مجال نفوذ كل من قشتالة وأراغون ببلاد المغرب (خاصة اتفاقية مونتياغودو Monteagudo لسنة 1291م) لا تعترف للبرتغال بدور في هذا التوزيع، وتقصيها من مشروع التوسع المسيحي بالأراضي المغربية.

فالقوى المؤثرة في الحوض الغربي للبحر المتوسط آنذاك كانت متعددة. وبالاستيلاء على سبتة، مفتاح المضيق، والمدينة الأكثر قربا من شبه الجزيرة الإيبيرية، كان الملك البرتغالي يحاول – عن طريق عمل حربي واستراتيجي– أن يُدخل تغييراً جذريا على التوازن السياسي والاقتصادي بمنطقة الزُّقاق، والحصول على قاعدة استراتيجية تسمح بمراقبة الأوضاع بالمضيق.

كان الأمر يتعلق بمواجهة – غير مباشرة– مع دول مسيحية مسيطرة، ومحاولة أخْذِ مكانها في المضيق وفي البحار المجاورة، دون أن تضطر البرتغال إلى الدخول في صراع مسلح معها. ولم يكن من السهل تحقيق هذا الهدف، نظرا لقوة الحضور التجاري الأرَاغوني والجِنَوي في أهم المدن الساحلية للمغرب الأقصى. ومن هنا كانت السيطرة على سبتة تدخل ضمن مخطط يرمي إلى إعطاء دفعة نوعية لدولة البرتغال للارتقاء سياسيا واقتصاديا، ولتجاوز التأخر الذي راكمته في الميدان التجاري، مقارنة مع منافسيها[135].

لقد كانت سبتة مركزا تجاريا هاما بالنسبة للأراغونيين وللجنَويين وللقشتاليين ولتجّار المناطق الأندلسية المجاورة. إن وضع المدينة تحت السيطرة البرتغالية كان يعني في المقام الأول القضاء على تجارة باقي الأمم المسيحية بها. من جانب آخر، وعلاقةً بمضيق جبل طارق، فإن الحامية البرتغالية التي ستستقر هناك كان ينبغي أن تحدث تغييرا كاملا في التوازنات القائمة : تجاه القراصنة المسيحيين الذين كانوا يعملون في المنطقة، وكذا تجاه القرصنة والتجارة الإسلامية. وفي هذا السياق يقول أضاوْ دا فونْسيكا Fonseca Adao [136] إن «دافع الاستيلاء على سبتة كان هو الرغبة في السيطرة على مضيق جبل طارق، وهو موضوع كان يهم البرتغاليين والجنويين. وبالفعل، منذ سنة 1415 أصبحت المدينة قاعدة للبحرية البرتغالية ضد الإسلام وضد البحر المتوسط الغربي».

كان الملك الأراغوني فِرْنانْدو الأول قد متّن علاقات الصداقة مع فاس[137] في أفق الاعتراف بسيادته على جبل طارق[138]. وكان من شأن ذلك أن يوطد السيطرة الأراغونية على مياه المضيق، أو على الأقل يضمن مراقبتها. فالاستيلاء على سبتة، ذات الموقع الاستراتيجي المقابل لجبل طارق، كان خطوة على غاية من الأهمية لإفشال مشروع التاج الأراغوني[139]، وعرقلة هيمنته بالمنطقة. إن البرتغال لن تتدخل في أراضي مملكة أرغون مباشرة، وإنما ستعمل على محاصرة مصالحها الأساسية بمياه المضيق.

الهدف الاستراتيجي الثاني للحملة على سبتة مرتبط بالسباق مع قشتالة للسيطرة على مضيق جبل الزقاق[140]. إن مبادرة ملك البرتغال ومستشاريه إلى اتخاذ القرار الخاص بتجهيز حملة لأخذ سبتة كان ردّاً على البوادر السياسة البحرية القشتالية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، عقب قبولها تبعية جزر الكناريا س لها[141]، وعلى التوجهات الحربية لقشتالة بالضفة الجنوبية للمضيق،

كما أبانت عنها غارتها على تطوان سنة 1400م. فقد كان يمكن أن تكون سبتة هدفا للتوسع القشتالي بعد القضاء على مملكة غرناطة. لقد كانت سبتة ومضيق جبل طارق يمثلان – في نظر ساسة قشتالة – امتداداً لسواحلها، وكل حضور برتغالي في هذه السواحل سيكون غير طبيعي في نظرها. وإن لم يكن هناك رد فعل قشتالي على الاستيلاء البرتغالي على سبتة سنة 1415، فإن ذلك راجع إلى الوضعية الصعبة التي كانت تمر منها المملكة، بسبب خضوعها للوصاية الأراغونية. ومع ذلك لم تعترف قشتالة بالاحتلال البرتغالي لسبتة إلا في سنة 1423م [142].

وبتحليل الادعاءات القشتالية المقدمة سنة 1435، والتي تناقش المشاريع البرتغالية للاستيلاء على شمال افريقيا، يمكننا أن نفهم أنّ مهمة جواو الأول، بما في ذلك حملاته السابقة للاستيلاء على سبتة، كانت تعتبر اغتصابا للحقوق القشتالية في هذه المناطق. وللبرهنة على شرعية المطالب القشتالية، يتم الاستناد على كون ملوك القوط تركوا إرثا للملوك القشتاليين كل المناطق التي كانت تشكل موريتانيا الطَّنْجِية التي كانت ضمن ممتلكاتهم[143]. ولم تستأنف قشتالة هجماتها على المغرب إلا بعد القضاء على غرناطة (1492).

ويلخص خورْخي بورْخيسْ دي ماسيدو Jorge Borges de Macedo الأبعاد الاستراتيجية في حملة سبتة قائلا : «إن العوامل والدوافع التي كانت تسود مجتمع ذلك الوقت هي عوامل ودوافع لا تشكل الأسبقيات بالنسبة لنا حاليا [...] إن أسباب الاستيلاء على سبتة تكمن في البحث عن التوازن بين القوى الدولية آنذاك. فالعملية العسكرية هي نتاج استراتيجية نابعة مباشرة من عدم نجاعة الدعم الإنجليزي المحتمل للبرتغال في القرن 15م، وهذا الهدف كان يضمن للبرتغال فرصة مواتية للتدخل في فضاء التوازن الإيبيري، ويعطي للبرتغال وسيلة ضغط على قشتالة»[144].

الاستيلاء على سبتة : بداية مشروع الكشوفات

هناك تيار إستوغرافي واسع يعتقد أن احتلال المدينة المغربية كان الخطوة الأولى في مسيرة مشروع سياسي بعيد المدى. والموضوع الرئيسي في هذا التيار هو تاريخ الاكتشافات البرتغالية خلال قرن من الزمن.

وحسب هذا التيار فإن غزو سبتة واحتلالها هو مرحلة أولى في مخطط سياسي هدفه الوصول إلى الشرق الأقصى، منبع السلع الثمينة، وإيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي كانت تعاني منها التجارة الأوربية وماليتها[145]. وبذلك فإن الأحداث التي طبعت التوسع البرتغالي على السواحل الإفريقية الأطلسية طيلة القرن 15م يجب أن تفهم كتتمة لمشروع الاستيلاء على سبتة.

وفي مواجهة هذا التأويل للحدث السبتي باعتباره جزءاً من مشروع يجد نهايته في فترة لاحقة، والذي وسع مدلوله في اعتبار أن البرتغال كانت «مختارة بعناية إلهية» لتحقيق عمليات اكتشافية كبرى، فإن الاستيلاء على سبتة يمكن أن يُنظر إليه كذلك باعتباره محصلة لمسيرة طويلة تجد جذورها في الماضي. وإذا نظرنا إلى القضية من هذه الزاوية فإن هناك تغييرا في قراءتنا للإشكالات المتعلقة بالحملة على سبتة. فحملة الملك جواو الأول – حسب هذه القراءة – لا يمكن اعتبارها تدشينا لفصل جديد في التاريخ البرتغالي، وإنما كحدث يجد جذوره في القوى التوسعية للبرتغال في القرن 14م، والمتجسدة في حروب الاسترداد التي سيّرها المسيحيون ضد الوجود الإسلامي بالأندلس[146]. وفي هذا السياق تقول أُليڤيرا ماركيشْ Oliviera Marques : «إن دواعي الحملة وأهدافها وبنيتها التحتية لا يجب أن تختلط مع تلك التي كانت وراء التوسع وراء البحار، إنها دواعي ترتبط بحركة الاسترداد خلال القرنين 12 و 13 أكثر مما هي مرتبطة بتمظهرات التوسع الأوربي في البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الرابع عشر والسادس عشر. ولذلك فإن الحملة البرتغالية على سبتة سنة1415

تشبه الهجمات القشتالية على طرابلس سنة 1434 أو على مليلية سنة 1497، أكثر مما تشبه اكتشاف جُزر مادِيْرا، أو اجتياز رأس بوجْدور»[147].

ويقرر جاك پاڤْيو J. Paviot أنه ليس هناك أية علاقة بين الاستيلاء على سبتة والكشوفات. ويصف الحملة على سبتة بأنها «شاذّة» و«مفارقة» : شاذّة لأن الملك جواو الأول أراد إحياء روح حرب الاسترداد التي كانت البرتغال قد استكملتها منذ نهاية القرن 13م، ومفارقة لأن البرتغاليين قد ولجوا مجالاً يُفْترض أنه كان من نصيب قشتالة. من جهة أخرى، وعلى مستوى الإمكانيات، كان نطاق تحرك الأسطول الصغير المتمركز بسبتة لا يسمح له بالمساهمة في الكشوفات. إلا أن الاستيلاء على سبتة له علاقة غير مباشرة بحركة الكشوفات. فقد سمح للأمير إنريكي أن يهتم جيدا بجزر الكَنارْياسْ التي أراد طيلة حياته الاستيلاء عليها، وأرسل أول حملة إليها سنة 1425. فالحملات التي سيّرها نحو هذه الجزر هي التي أطلقت شرارة الكشوفات، وليس الاستيلاء على سبتة. فغزو المدينة هو شهادة على الاستمرار القوي لمبدأ حرب الاسترداد والحرب الصليبية في نهاية العصر الوسيط[148].

عوامل أخرى

إن دوافع الغزو البرتغالي لمدينة سبتة معقّدة، تجمع بين التحمس الديني والأمل في فتح أراض جديدة وتكديس غنائم ثمينة والرغبة في التخلص نهائيا من القراصنة المسلمين، وإيجاد قاعدة استراتيجية في مدخل البحر الأبيض المتوسط، بل هناك من المؤرخين من يصف الاستيلاء على سبتة بـ «المبادرة المعزولة» – إذ لم يكن للبرتغال عدوٌّ يهدد حدوده، ولا خطر محدق به. وأن مبرر تسيير هذه الحملة لا يعدو أن يكون رغبة للملك جواو الأول وأسرة أڤيشْ، لتأكيد

ذاتهم على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي، للتصدي لخطر الاجتياح القشتالي، وللحصول على بركة البابا ودعم المسيحية بصفة عامة(149).

سقطت سبتة في يد البرتغاليين سنة 818 هـ/1415م، وبسقوطها بدأت صفحة جديدة من تاريخ هذه المدينة. ويذكّرنا زورارا بالموقع الاستراتيجي للمدينة بالنسبة للعالم الإسلامي، والآلام التي خلفها هذا الاحتلال في نفوس ساكنتها، حيث يقول واحد منهم :

«آه مدينةَ سبتة، أين سيجد سكّانُكِ أرضاً مماثلة لبناء مدينة أخرى مثلك ؟ أين سيجد شعوب البلدان الذين أتوا إليك من إثيوبيا والإسكندرية ومن أراضي سوريا وبلاد البربر، ومن أراضي أشير حيث توجد مملكة الترك، مدينةً مثلك ؟ وكذا أولئك المشارقة الذين يعيشون في الجانب الآخر من الفرات ومن بلاد الهند الذين كانوا يأتون إليك محمّلين بالسِّلع المتنوعة والمختلفة ؟»

تعكس هذه العبارات ارتياح البرتغاليين نتيجة تحقيقهم مهمة لا مثيل لها، بما أنهم «من بين كل شعوب إسبانيا... الأوائل الذين نزلوا بإفريقيا، وعملنا على نشر الإيمان بين الكفار»(150). إلا أنها تعكس كذلك الآلام التي خلفتها نهاية المدينة الإسلامية نتيجة احتلالها. في الحقيقة كان سقوط سبتة مأساة كبرى بالنسبة للمغاربة، ما زالت لم تدرس في كل أبعادها.

الهوامش

1) P. Chaunu, "*L'expansion européenne du XIII^e^ au XV^e^ siècle*", P.U.F., 1969, p. 125 (Ceuta. point de départ traditionnel de l'expansion portugaise...)

2) مثلا، ذكر المقري خطأً، أن سقوط سبتة كان سنة 819هـ («أزهار الرياض»، ج 1، ص 46) وجعله ابن حَجَر سنة 816 («إنباء الغمر»،151/7) ويقول الناصري (ت. 1897) في كتابه «الاستقصا» إن سقوط سبتة تم «بعد حصار طويل» («الاستقصا»، ج 4، ص 92) يتبعه في ذلك محمد ابن تاويت قائلا : «بدأت المرحلة البرتغالية لاحتلال سبتة سنة 818 هـ وكان ذلك بعد حصار طويل» («تاريخ سبتة»، الدار البيضاء، 1982، ص 175) ونفس المعطيات الخاطئة يوردها عبد الهادي التازي في : «التاريخ الدبلوماسي للمغرب»، المجلد السابع (عهد بني مرين والوطاسيين)، 1988، ص159).

3) محمد بن القاسم الأنصاري، «اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار»، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط 2، 1983، ص27, 57.

4) الأنصاري، «اختصار الأخبار»، ص 77 ؛ «الاستقصا»، 92/4 : «وذكر صاحب «نشر المثاني» في كيفية استيلاء البرتقال على سبتة قصة تشبه قصة قصير مع الزباء، قال : «رأيت بخط من يظن به الثبت والصدق أن النصارى جاءوا بصناديق مقفلة يوهمون أن بها سلعا وأنزلوها بالمرسى كعادة المعاهدين وذلك صبيحة يوم الجمعة من بعض شهور سنة ثمان عشر وثمانمائة، وكانت تلك الصناديق مملوءة رجالا عددهم أربعة آلاف من الشباب المقاتلة، فخرجوا على حين غفلة من المسلمين واستولوا على البلد، وجاء أهله إلى سلطان فاس مستصرخين له، وعليهم المسوح والشعر والوَبر والنعال السود رجالا ونساء وولدانا، فأنزلهم بملاح المسلمين ثم ردهم إلى الفحص قرب بلادهم لعجزه عن نصرتهم، حيث تفرقوا في البلاد، والأمر لله وحده».

قال : «وسمعت من بعضهم أن الذي جرأ النصارى على ارتكاب تلك المكيدة هو أنهم كانوا قد قاطعوا أمير سبتة على أن يفوضوا إليهم التصرف في المرسى والاستبداد بغلّتها ويبذلوا له خَراجاً معلوما في كل سنة، فكان حكم المرسى حينئذ لهم دون المسلمين، ولو كان المسلمون هم الذين يلون حكم المرسى ما تركوهم ينزلون ذلك العدد من الصناديق مقفلة لا يعلمون ما فيها، والله أعلم بحقيقة الأمر».

5) ابن حَجَر العسْقلاَني، «إنباء الغمر»، ج 7، ص 151 (نفس المعطيات يوردها – نقلا عن ابن حجر– مصطفى بن الحسن الجنبي ت. 1590/999، في كتابه «البحر الزخار والغيلم التيار». الذي توجد نصوص مترجمة منه في كتاب :

Fagnan, "*E. Extraits inédits relatifs au Maghreb*", Alger, 1924, pp. 285-359

والمقاطع الخاصة بسبتة توجد بالصفحتين 298-300.

6) «شذرات الذهب»، 7/124 (وعن أصداء احتلال سبتة في الشعر العربي، انظر : عبد الله بنّاصر العلوي، «أصداء سبتة وتحريرها في الشعر العربي»، مجلة كلية الآداب، تطوان، عدد 3، خاص بندوة : سبتة : التاريخ والتراث، 1989، ص 163-168).

7) ديوان ابن فَرْكون، تقديم وتعليق محمد بنشريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة التراث، 1987، ص 87-88 من مقدمة التحقيق.

8) Monumenta Henricina, vol. II, Coimbra, 1960. (vol. XV, Coimbra, 1975).

9) أورد النصوص المتعلقة بالحملة البرتغالية على سبتة كل من بايزا هيرازْتي، والمؤرخ البرتغالي خواكين سيراو :

Alberto Baeza Herrazti, "*La conquista de Ceuta en el Diario veneciano de Antonio Morosini*", Transfretana (Revista del Instituto de Estudios Ceutíes), n°5, 1993, pp. 9-15 D. Joaquim Verissimo Serráo, "*A conquista de Ceuta no diario veneziano de Antonio Morosini*", Actas do Congresso Internacional de Historia de Descubrimientos, vol. III, Lisboa, 1961, pp. 543- 550.

10) Alberto Baeza Herrazti, "*Gomes Eanes de Zurara y sus Crónicas sobre Ceuta*", in Ceuta hispano-portuguesa, Instituto de Estudios Ceutíes, Ceuta, 1993, pp. 45-86.

11) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", Introducción de Trancisco Maria Esteves Pereira, Lisboa, 1915 (p 315 + 15).

وصدرت هذه الطبعة بأمر من أكاديمية العلوم بلشبونة، تخليدا للذكرى المائوية الخامسة لاحتلال سبتة. وهي الطبعة الثالثة له. إذ تعود الطبعة الأولى لسنة 1644، برعاية دونْ رودريگو داكونيا Don Rodrigo da Cunha أسْقُف مدينة أوبورطو، في 283 صفحة، متبوعة بمقالات مهمة حول وفاة دون جواو الأول ووصيته. وصدرت الطبعة الثانية سنة 1899-1900 في ثلاثة مجلدات، تحت إشراف لوسيانو كورديريو Luciano Corderio وميلو دي أزيڤيدو Melo de Azevedo، وهي طبعة معادة لطبعة 1644.

12) "*Chronique de Guinée*" (1453), trad. L. Bourdon, intr. J. Paviot, Paris, 1994.

صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1841 بباريس على يد J. P. Aillaud (p. 472)

13) "*Crónica do conde Pedro de Meneze*", intr. J. A. De Freitas Carvalho, Porto, 1988

صدرت الطبعة الأولى سنة 1792 بإشراف Abad José Correa da Serra

ضمن سلسلة : Collecçao de livros inéditos de historia portugueza dos reinados de D. Joáo I...

14) "*Crónica do Conde D. Duarte de Meneses*", por Larry King, Universidade Nova de Lisboa, 1987.

15) A. Baeza Harrazti, "*Gomes Eanes de Zurara y sus Crónicas sobre Ceuta*", in "*Ceuta Hispano portuguesa*", Instituto de Estudios Ceutíes, Ceuta, 1993, pp. 43; R. Ricard, "*Le Maroc septentrional au XV^e^ siècle d'après les chroniques portugaises*", in "*Etudes sur l'histoire des portugais au Maroc*", Lisboa, 1955, pp. 6-8.

16) "*Livro da Guerra de Ceuta*", escrito por Mestre Mateus de Pisano em 1460, publicado por ordem da Academia das sciencias de Lisboa e vertido em portugues por Roberto Correa Pinto, Lisboa, 1915.

17) كان يحمل العنوان التالي : Incipiunt gesta Illustrissimi Regis Johannis De Bello Septensi acta per Reverendum Matthaeum de Pisano, Artium Magistrum Poetamque laureatum.

18) De bello Septensi "*Livro da guerra de Ceuta*", n° 1 de la "colleçao de livros ineditos de Historia portuguesa", Lisboa, 1790, p. 50.

19) Calapez Correa F., "*Propaganda Europeia da Tomada de Ceuta*", (O "*Libro da Guerra de Ceuta*" de Mateus de Pesano) *in*, A; Baeza Herrazti éd., Ceuta Hispano-Portugaesa, Instituto de Estudios Ceuties, Ceuta, 1993, p. 113.

20) Calapez Correa F., "*Propaganda Europeia da Tomada de Ceuta*", pp. 101- 120.

21) انظر . محمد الشريف، «صليبيّ فرنسيّ يصف سقوط سبتة سنة 818 هـ/1415»، ملتقى الدراسات المغربية الأندلسية السادس حول موضوع . المغرب والأندلس في القرن التاسع الهجري، كلية الآداب تطوان، ماي 2000 (أعمال تحت الطبع).

22) Joseph Neve, "*Antoine de La Salle, sa vie et ses ouvrages*", Paris Bruxelles, 1903 (1ère édition 1881), pp. 142- 147

وقد أعيد طبع «مواساة السيدة دي فْرِينْ» طبعة مستقلة على يد إيانْ هيلْ :

Antoine de La Salle, "*Le réconfort de madame de Fresne*", édité d'après les mss. 10748 et II 7827 de la Bibliothèque Royale de Bruxelles, par Ian Hill, University of Exeter, 1979 pp. 27-33.

23) ولقد صدرت ترجمة لهذا العمل باللغة البرتغالية بقلم الجنرال كارلوس دوبوكاج ووضع مقدمتها المؤرخ داڤيد لوبيش.

General Carlos Du Bocage, Consolaçaóes dirigidas a Catharina de Neufville Senhora de Fresne por Antoine de la Salle, Publicadas por ordem da Academia das Ciencias de Lisboa, prefacio de David Lopes, Lisboa, 1933

24) Anselmo Braamcamp Freire, "*Um Aventureiro na Empresa de Ceuta*", Lisboa, 1913.

25) وهذه الحادثة هي أصل الحكاية الرومنسية لبُرج المرأة المغربية Torre de la Maura، (أو برج الشمعة، أو برج الزوايا الخمس)، وهي أسماء اشتهر بها البرج نفسه إلى غاية هدْمه سنة 1902.

26) D. Jeronimo de Mascarenhas, "*História de la Ciudad de Ceuta*", publicada por ordem da Academia das sciencias de Lisboa, dir. Alfonso de Dornelas, Lisboa, 1918 (p. 360)

صدرت طبعة جديدة من هذا الكتاب سنة 1995 عن منشورات الغزارة editorial Algazara ومعهد الدراسات السبتية . Instituto de Estudios Ceutíes بتقديم Alberto Baeza Herrazti.

27) انظر كتابنا : "*Ceuta aux époques almohade et mérinide*", L'Harmattan, Paris, 1996, pp. 52- 53

28) Mascarenhas, "*Historia de la ciudad de Ceuta*", op. cit. , p. 45.

29) ابن عذاري ، «البيان المُغرب»، قسم الموحدين، 145.

30) Mascarenhas, op. cit., p. 46; H. Miranda, "*Historia politica del imperio almohade*", p. 280

31) Maria del Carmen Mosquero Merino, "*La señoria de Ceuta en el siglo XIIIe*", Ceuta, 1994, p. 99-107.

32) Dufourcq, Ch. E., "*La question de Ceuta au XIIIe siècle*", p. 75

33) ابن عذاري، «البيان المُغرب»، 418.

34) Ch. E. Dufourcq, "*Un projet castillan du XIIIe siècle. La croisade d'Afrique*" Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb, n° 1, 1966, p. 41.

35) Idem , p. 37.

36) انظر : «رسائل ديوانية من سبتة في العهد العَزَفي»، إنشاء خلف القبتوري، تقديم وتحقيق د محمد الحبيب الهيلة، 1979، الرسالة الثامنة، ص 121-117 (تهديد قشتالة لسبتة في حال عدم تجديد الهدنة بين البلدين التي شارفت على الانتهاء)

37) Ch. E. Dufourcq, "*L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIIIe et XIVe siècles*", PUF, 1966, p. 202.

38) Thomaz L. F. , "*Le Portugal et l'Afrique au XVe siècle*",... p. 7.

39) محمد الشريف، «سبتة الإسلامية، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، تطوان، 1996، ص 126.

40) E. Allison Peers, "*Ramon Lull : A Biography*", London, 1929, p. 351.

41) Ch. E.- Dufourcq, "*Un projet castillan du XIII[e] siècle : La croisade d'Afrique*", Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb, I, 1966. 34.

42) J. Corteśáo, "*Os descobrimentos portugueses*" ,4e éd. Vol. II, 1984, p. 229 O. Martins, "*Portugal nos mares*", Guimaraes, Ed., Lisboa, 1994 , p. 23- 33.

43) F. de Almeida, "*Historia de Portugal*", op. Cit., 20- 22.

44) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada da Ceuta*", cap. VI, p. 53.

45) Thomaz L; F., "*Le Portugal et l'Afrique au XVe siècle*", op. cit., 15-16.

46) كان ينبغي لحملة البرتغاليين ضد غرناطة أن تكون بتنسيق مع قشتالة، لكن ملك أرَاغون رفض المشاركة فيها. انظر :

G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada da Ceuta*", cap. VII, p. 54

ثم إن ملك أرغون كانت تربطه اتفاقية هدنة مع سلطان غرناطة.

47) A. Baeza Herrazti, "*Ceuta lusitana*", in "*Portugal y Ceuta : Una historia común*", 1415-1668, Instituto de Estudios Ceutíes, Ceuta, 2001, p. 35.

48) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada da Ceuta*", cap XII., p. 69

49) الحسن الوزّان، «وصف افريقيا»، بيروت، 1983، 1/317-318؛ ابن حَجَر العسْقلاني، «إنباء الغمر»، ج 7، ص 151؛ «الاستقصا»، 4/80-94.

50) ديوان ابن فَرْكون، م. س. ص 69-87 (من مقدمة التحقيق).

51) «العبَر»، 7/327

52) د. محمد الشريف، «الغرب الإسلامي، نصوص دفينة ودراسات»، ط 2، 1999، ص 158-159.

53) "*Livro dos Arautos*", Lisboa, 1977, p. 262- 264 cité par I. Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*", Instituto de Estudios Ceutíes, Ceuta, 1998, p. 27.

ويرجع دياش دينيش فكرة غزو سبتة إلى سنة 1410م على الأقل.

A. J. Dias Dinis, "*Antecedentes da expansáo ultramarina portuguesa. Os diplomas pontificios dos séculos XII a XV*", Revista Portuguesa de História, vol. X, Coimbra, 1962, pp. 92- 93.

54) I. Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*", op. cit., p. 18.

55) Idem.

56) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", op. cit. cap. 33, p. 128.

57) M. de Pisano, "*Livro da guerra de Ceuta*", op. cit. P. 19.

58) يؤكّد ماتيو دي پيزانو أن سلطان غرناطة كان قد توجه عند فرناندو الأول للحصول على معلومات حول الأسطول البرتغالي قبل أن يبعث بسفرائه إلى البرتغال :

M. de Pisano, "*Livro da guerra de Ceuta*", op. cit., 21- 22.

59) M. de Pisano, "*Livro da guerra de Ceuta*", op. cit., 23.

60) Anna Unali, "*Ceuta 1415, Los orígenes de la expansión eurropea en Africa*", Ceuta, 2004., p. 216- 217.

61) Roma de Bocage, "*Etude préliminaire sur la prise de Ceuta par les Portugais*", Sociedad de georaphia de Lisboa, Boletim comemorativo do V° Centenario da Tomada de Ceuta, 1915, . p. 25.

62) Idem.

63) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", op. cit. cap. 39, p. 93.

64) G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", op. cit. cap. 39, pp. 114-115.

65) 204 جفناً حسب ابن فَرْكون (ديوان، ص 331)

242 حسب ماتيو دي بيزانو ("*Livro da guerra de Ceuta*", op. cit. p. 25)

212 حسب خيرومينو زوريتا.

190 حسب ألبار غارسيا سانطا ماريا.

انظر دراسة :

Joáo Veloso, "*A Armada de D. Joáo I para a Conquista de Ceuta*", *in*, A. Baeza Herrazti (ed.), "*Ceuta Hispano-portuguesa*", Ceuta, 1993, pp. 340-342.

66) P. Chaunu, "*L'expansion européenne*", op. cit. p. 126, "*L'armada comprend des navires achetés aux quatre coins de la chrétienté atlantique.*"

67) Monumenta Henricina, vol. II, p. 136 cité par J. Salas, "*Dos cartas sobre la expédicion a Ceuta en 1415*", O Instituto, vol. 81, Coimbra, 1931, pp. 317- 388 (pp.327- 330) "*Et estos ciertos, que non a otra dubda, porque lo se yo çierto por los libros*".

68) Antoine de la Salle, op. cit. pp. 142- 143.

69) J. Faro, "*Receitas e despensas da Fazenda real de 1384 a 1481*", publicaçoes do Centro de Estudios Economicos , Lisboa, 1965, pp. 66- 69.

70) Idem, p. 66.

71) M. de Pisano, "*Livro da guerra de Ceuta*", op. cit. p. 33.

72) Javier de Salas, op. cit., pp. 337- 338.

73) G. E. dz Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", op. cit., p. 166.

74) D. Duarte, "*Leal Conselheiro*", Lisboa, 1942, p. 50 Cité par, I. Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*", op. cit., p. 22.

75) هي سفينة سْتيباو شْواريس دي ميلو.

G. E. de Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", cap. 56, p .192.

76) I. Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*", op. cit., p. 22.

77) الطيبي، «دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس»، الدار العربية للكتاب، ج 2، 1997، ص 278 -279.

78) د. حسن الفكيكي، «سبتة المحتلة : ذروة وعينا الوطني»، م. س. نفسه، «سبتة المغربية : صفحات من الجهاد الوطني»، م. س.

79) حسن الفكيكي، «سبتة المحتلة»، م، س، ص 55.

80) Alburquerque L. de, "*Introduçao a Historia de Descubrimentos*", Coimbra, 1962.

81) Barbour, *Marocco*, London, 1965, p. 98.

82) Osório, B., "*Ceuta e a capitania de D. Pedro de Meneses (1415- 1437)*", Lisboa, 1933.

83) أحمد بوشرب، «دكّالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمّور»، الدار البيضاء، 1984، ص 157؛ توفيق الطيبي، «احتلال البرتغاليين مدينة سبتة المغربية (818 هـ/1415م) : مقدماته ودوافعه ونتائجه»، ضمن كتابه : «دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس»، ج 2، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1997، ص 276.

84) Thomaz L. F. , "*Le Portugal et l'Afrique au XV^e siècle : Les débuts de l'expansion*", Instituto de Investigaçao Cientifica Tropical, Lisboa, 1989.

85) Azevedo, J. L. de, "*Epocas de Portugal economico*", Lisboa, 1988, pp. 57-67.

86) A. Lobato, "*Ainda em torno da conquista de Ceuta*", Lisbonne, 1985 (1ère éd. Clio, 5 1984-1985, pp. 21-28).

87) «لقد أعطى الإخباريون البرتغاليون المعاصرون لغزو المغرب وللكشوف (زورارا مثلا) أهمية قصوى للعامل الديني، وجعلوا منه المحرك الرئيسي، وسار على نهجهم من درسوا موضوع الغزو قبل استغلال الوثائق البرتغالية، أي قبل العقد الثالث من القرن الماضي... وقد يدفع إلى الاعتقاد بأهمية هذا العامل ما أجمعت عليه المصادر من حرص ملوك البرتغال على محاربة المسلمين بالمغرب والعمل على محو الإسلام منه، وتعويضه بالمسيحية، وتحويل المساجد إلى كنائس، وإنشاء الأسقفيات بالمغرب، وإرسال الكهان للعمل بها... كما تتجلى هذه الروح في الشعائر والطقوس الدينية التي تسبق كل هجوم على المغرب، وفي محاولة الملوك البرتغاليين دفع ملوك المسيحية الآخرين إلى الاقتداء بهم". أحمد بوشرب، دكالة، 148 نفسه، 149؛ المخططات البرتغالية خلال القرنين 15 و16، ضمن كتاب : «في النهضة والتراكم»، الدار البيضاء، 1986، ص 208-209.

88) Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", cap. XCIII, p. 186.

89) ذكرته إيزابيل دروموند بْراغا :

I. Drumond Braga , "*Ceuta portuguese (1415- 1656)*", op. cit., p. 27.

90) G. E. Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", op. cit. , cap. 52, p. 1566.

هناك من الباحثين من يشكك في وجود هذا الصك البابوي الخاص بالحملة الصليبية على سبتة، ويقول إن الملك جواو الأول استخدم صكا بابويا بخصوص حملته الصليبية ضد المسلمين بصفة عامة، دون تحديد. وهناك من يذهب إلى أن الإبقاء على سر هذا الصك البابوي يتمشى والكتمان الذي أحاط به جواو الأول هدف حملته، فلم يكن من الممكن الإعلان عن الصك البابوي، وإلا فشا سرّ هدف الحملة :

Alberto Baeza Herrazti, La Cruzada de Ceuta, Monografias Grupo Aleo, Ceuta, 1987, p. 12.

91) Alberto Baeza Herrazti, "*La Cruzada de Ceuta*", p. 16.

92) J. Paviot, "*Les Portugais et Ceuta 1415-1437*", in, "*Le partage du monde : Echanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale*", Paris, 1998, pp. 427- 428.

93) من المدافعين عن هذه الأطروحة خواكين بنساودي. فهو يبرز فكرة «مشروع الهند» الذي تبناه الأمير دون إنريكي الذي كان يطمح – حسب بنساودي – إلى تحطيم الخطر التركي الذي يهدد المسيحية، ويفتتح هذا الحلم بالاستيلاء على سبتة بالذات.

Bensaude J., "*Origem do plano das Indias*", in, Boletim da Agéncia Geral das Colonias, 1931.

94) ابن عزّوز حكيم، «المغرب في مواجهة الحملات الصليبية»، تطوان، 2003، ص 60.

95) Bell, C. "*Portugal and the Quest for the Indies*", London, 1974, p. 35.

مذكور في : الطيبي، دراسات، م. س.، ص 269.

96) "*Le réconfort de Madame de Fresne*", op. cit., p. 147.

97) A. Baeza Herrazti, "*Ceuta Lusitana*", in "*Portugal y Ceuta : Una historia común*", Instituto de Estudios Ceuteís, Ceuta, 2001, pp. 33-34.

98) الطيبي، دراسات، م. س.، ص 269.

99) A. J. Dias Dinis, "*Antecedentes da expansao ultramarina portuguese, os diplomas pontificios dos séccs. XII a XV*", Revista Portuguese de História, vol. X, 1962, pp. 86- 106.

100) Alberto Baeza Herrazti, "*La cruzada de Ceuta*", op. cit , 1987, p. 8.

وانظر كذلك :

Fernando Calapez Corréa, "*Causas da tomada de Ceuta*", "Cuadernos del Archivo Municipal de Ceuta", n° 6-7, 1990, pp. 27-29.

101) M. A. Ladero Quesada,"*Castilla, Gibraltar y Berbéria (1242- 1516)*", *in* Actas del Congreso Internacional "El Estricho de Gibraltar", t. II, Madrid, 1988, p. 55.

102) Alberto Baeza Herrazti, "*La cruzadu de Ceuta*", op. cit, 1987, p. 18.

103) توفيق الطيبي، دراسات، 270.

104) ذكره : ابن عزوز، «المغرب في مواجهة الحملات الصليبية»، م. س. ص، 69.

105) J. Paviot,"*Les Portugais et Ceuta 1415-1437*", op. cit. p. 437.

106) Sérgio A., "*A conquista de Ceuta*" (Ensaio de interpretaçáo náo romantica do testo de Zurara), Lisboa, 1920, I, pp. 255 (2 éd., Coimbra, 1949) Id. Repercussaes duma hipotese : Ceuta ,as nagaçoes e genese de Portugal, in, Ensaios, IV, p. 193 Id., Ensaios, vol. I, Rio de Janeiro, 1919.

وقد أثارت فرضية أنْطونيو سيرْجيو في حينها، نقاشا وجدلا حادا بين المؤرخين البرتغاليين.

107) أحمد بوشرب، دكّالة، 154.

108) R. Ricard, "*Le commerce de Berbérie et l'empire portugais*", Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger, t. II, 1936, pp. 10- 11.

109) Godinho Magalhaes V., "*Les grandes découvertes*", Coimbra Editora, Coimbra, 1953, p. 32Id.; "História económica e social da expansao portuguesa", T. I, Lisboa, 1947, pp. 87-89.

110) Godinho Magalhaes V., "*A economia dos descobrimentos henriquinos*", Lisboa, 1962, pp. 109-127.

111) Lopes D., "*Os Portugaeses em Marrocos : Ceuta e Tanger*", *in,* "Historia de Portugal, Portucalense" Editora, vol. 3, Barcelo, 1931, pp. 385-432 Id., "A Conquista de Ceuta, A sua importancia politica e economica", *in* "Historia da Expansao Portuguesa", Lisboa, 1936.

112) انظر التفاصيل في : أحمد بوشرب، «المخططات البرتغالية...» م.س.، 186-189.

113) توفيق الطيبي، دراسات...م.س.، ص 272.

114) أحمد بوشرب، «المخططات البرتغالية خلال القرنين 15 و16»، ضمن كتاب : «في النهضة والتراكم»، ص 188، 196؛ نفسه، دكالة، ص 155.

115) P. Chaunu, "*L'expansion*"., p. 126.

ومن المؤرخين القائلين بالعامل الاقتصادي في مشروع الاستيلاء على سبتة هناك ڤيڭا سيمويْش Veiga Simoes التي صاغت إطارا لدوافع مختلف المجموعات الاجتماعية بالبرتغال، وخلصت إلى أن الأزمة الاقتصادية التي كانت تسود آنذاك دفعت بالبرتغاليين إلى «التوسع الترابي»، وَ ڤيسكوندي دي لاڭوا Vizconde de Lagoa يؤكد على «الدافع الاقتصادي» في حملة سبتة، وبالتحديد الرغبة البرتغالية في إقامة مركز للمبادلات التجارية على الساحل الإفريقي حيث يتوافد الذهب والسلع الشرقية الثمينة الأخرى. وخايمي كورتيساو J. Cortesáo الذي يرى أن الاستيلاء على سبتة كان الغرض منه تحسين التجارة مع شمال افريقيا، والحصول على الذهب الضروري لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كان يعرفها عصر الملك جواو الأول (انظر Paulo Drumond Braga Isabel, Paulo Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*" (1415-1656), Instituto de Estudios Ceutfes, Ceuta, 1998, pp. 17- 32 ; Drumond Braga Isabel "*Ceuta en el suglo XV*", op. cit. p. 72.

116) أحمد بوشرب، دكالة، 113 ؛ المخططات البرتغالية، 214.

117) J. Paviot, "*Les Portugais et Ceuta 1415-1437*", op. cit., 428-432.

118) Nowell, Ch. E., "*Histoire du Portugal*", Paris, 1953, p. 39; Chantal, S., "*Histoire du Portugal*", Paris, 1965, p. 80.

119) Cardenal Saraiva, "*Memoria sobre a expediçao de Tanger, no anno 1437*"

مذكور في :

I. Drumond Braga - P. Drumond Braga, "*Ceuta portuguesa*", op. cit. , p. 27.

120) Lopes D., "*Os Portugaeses em Marrocos : Ceuta e Tanger*", in "*Historia de Portugal*", Portucalense Editora, vol. 3, Barcelo, 1931.

Id., "*A Conquista de Ceuta, A sua importancia politica e economica*", in "*Historia da Expansao Portuguesa*", Lisboa, 1936.

121) Sanceau, Elaine, "*Castelos em Africa*", s. d., Porto, Livrana Civilizaçáo.

122) Cortesáo J., "*A Tomada e Occupaçao de Ceuta*", Boletim da Agéncia Geral das Colonias, n° 5, 1925.

Id. "*A génese da expansao ultramarina*", in "*Historia de Portugal*", dir. De D. Peres, vol. III, Barcelos, 1931.

123) J. Cortesáo, "*Os Descobrimentos Portugueses*", t. II, p. 288.

124) Idem, t. II, pp. 289-290.

وانظر كذلك لنفس المؤرخ

"*A génese da expansao ultramarina*", in "*Historia de Portugal*", dir. D. Peres, vol. III, Barcelos, 1931, p. 350.

125) Torquato de Sousa Soares, "*Algunas observaçaoes sobre a politica marroquina da monarquia portuguesa*", Revista portuguesa de Historia, vol. X, Coimbra, 1962, pp. 512- 518.

126) A. Unali, "*Ceuta 1415*", op. cit., p. 200.

127) "*Chronique de Guinée*" (1453), trad. L. Bourdon, intr. J. Paviot, Paris, 1994, p. 53.

128) "*Cronica do conde Pedro de Meneze*", intr. J. A. De Freitas Carvalho, Porto, 1988, pp. 309-315.

129) Jacques Paviot, "*Les Portugais et Ceuta 1415-1437*", in "*Le partage du monde. Echanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale*", Paris, 1998, pp.432- 433.

130) Paviot, op. cit., p.

131) انظر : محمد الشريف، «الأسطول السبتي بين الجهاد والتجارة في القرنين 12-14 م» مجلة البحث العلمي، العدد 45، 1998، ص 38-39.

132) توفيق الطيبي، دراسات، م. س.، ص 274.

133) حسن الفكيكي، «سبتة المحتلة»، م. س. ص 56.

134) أحمد بوشرب، دكالة، 153.

135) Anna Unali, "*Ceuta 1415*", op. cit., 197.

136) Fonseca Adao L. de, "*Navegación y corso en el Mediterraneo occidental, Los Portugaeses a mediados del siglo XV*", Universidad de Navarra, Pamplona, 1978.

137) M. Arribas Palau, "*Intercambio de embajadas entre Abu Said Uthman III de Marruecos y Fernando de Aragon*", Tétuan, 1956 M. Arribas Palau, "*Cartas de recomendacion cursadas al sultan Abu Said Uthman III de Marruecos por el rey de Aragon, Fernando I de Antequera*", in, *Hespéris Tamuda*, 1969 ; "*Cartas de Fernando I de Aragon*", in, *Tamuda*, 1956.

138) M. Arribas Palau, "*Intercambio de embajadas*", op. cit., 37- 38.

139) Anna Unali, "*Ceuta 1415*", op. cit., p. 199.

140) حسن الفكيكي، «سبتة المحتلة»، م. س.، 57؛ نفسه، «سبتة المغربية»، م. س. ص 72.

141) توفيق الطيبي، دراسات، 273.

142) I. Drumong Braga, "*Ceuta portuguese*", op. cit., p. 23.

143) M. Gordillo Osuna, "*Analisis sobre la 'tomada' de Ceuta por Portugal*", *in.* A. Baeza Herrazti (éd.), "*Ceuta hispano portuguesa*", Instituto de Estudios Ceuties, Ceuta, 1993, pp. 160- 161.

144) Jorge Borges de Mecedo, "*História diplomatica portuguesa. Constantes e linhas de força*". Estudios de Géopolítica, vol. I, Lisboa, 1987, pp. 39- 43.

145) يعتقد أنطونيو سيرجيو أن «غزو سبتة واحتلالها هو مرحلة أولى في مخطط سياسي هدفه الوصول إلى الهند وإيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي كانت تعاني منها التجارة والمالية الأوربية» انظر :

Antonio Sergio, "*Repercussoes duma hipotese : Ceuta, as navegaçoes e a genese de Portugal*", Ensayos, T. IV, Lisboa, 1934, pp. 236- 237.

146) Thomaz L. F. , "*Le Portugal et l'Afrique au XVe siècle : Les débuts de l'expansion*", Instituto de Investigaçao Cientifica Tropical, Lisboa, 1989, pp. 5-7.

ينتقد توماز الإستوغرافية البرتغالية التقليدية ويرى أن أصل الحُلم السَّبتي يكمن في التجسيد البطيء والمرحلي للمشروع التوسعي للبرتغال في الفترة السابقة.

147) Oliviera Marques A. H., "*Historia de Portugal. Das origens as Revoluçoes Liberais*", Palas Editores, 4é éd., vol. I, Lisboa, 1997, pp. 217- 218

148) J. Paviot, "*Les Portugais et Ceuta 1415-1437*", op. cit., p. 438.

149) Dias Farinhas A., "*Portugal e Marrocos no Século XV*", vol. I, Lisboa, 1990, pp. 96-109. Id., "A questáo de Ceuta na historiografia portuguesa", *in* "Actas del Congreso Internacional "El Estrecho de Gibraltar", T. II, Madrid, 1988.

150) Zurara, "*Crónica da tomada de Ceuta*", cap. XCIII, p. 186

تأمّلات في ظروف ودواعي احتلال سَبْتة

حسن الفِكيكي

لا ريب أن سقوط سَبْتَة لم يكن من الخسائر الهيّنة على مغرب القرن التاسع الهجري (15م)، خسارة لا يوازيها إلا ما يحزّ في نفوسنا من جراء بقاء الوجود الأجنبي بها إلى اليوم. فرغم تعرض المدينة المغربية في عدة مناسبات للتهديد الأجنبي ووقوعها بيد غرناطة بني الأحمر مرتين خلال القرن الثامن الهجري، فإن الاحتلال الجديد دل على أن دولة إيبيرية كانت قد توصلت إلى تحقيق أولى خطواتها التوسعية باقتطاع جزء نفيس من التراب الوطني لأول مرة في تاريخنا الإسلامي.

لقد أثبت الحدث أن سنة 1415/818 كانت نقطة فصل بين مغرب ظلت بيده مبادرة التحكم في ميادين خارجة عن حدوده الجغرافية، ومغرب وجد نفسه ملزما أشد ما يكون الإلزام بتعبئة المتوفر لديه من الإمكانات المحدودة للدفاع عن نقط من سواحله، في أدق الظروف وأحلك الأزمات، مما يذكّرنا بفترات الغزو الأجنبي لمغرب ما قبل العهد الإسلامي ببلادنا.

فهل هناك موضوع يستحق إغراق فقراته بالعديد من التساؤلات أكثر من هذا ؟ سنبني طرح هذا الموضوع على محاولة الإجابة قدر المستطاع عن بعض تلك التساؤلات، وسنوجه البعض منها بالدرجة الأولى إلى مصادرنا، وإلى مثيلتها البرتغالية في المقام الثاني.

فإذا تساءلنا في البداية عن رأي مصادرنا الوطنية الخاص باحتلال سبتة فستتبادر إلى ذهننا ملاحظتان :

– ما جرى من عادة إخباريّي العصر الوسيط المتأخر بالإعراض الشامل والنفور المريب عن الحديث كلما تعلق الأمر بمسألة الاحتلال الأجنبي لثغورنا . ولا نرى سبب هذا الإعراض والنفور إلا في أبعاد الانتكاسة وعمق الصدمة، مما يجمّد الألسن عن كل تعبير ويحجب البصائر عن كل تعبير. ولهذا السبب فإن المعلومات المستمدة من مصادرنا عن المدينة المحتلة تتوقف عند مجرد الإخبار عن سنة الغزو الإيبيري في أحسن الأحوال. فحتى محمد الأنصاري المعاصر لغزو سبتة تحاشى إخبارنا بمصير المدينة، عدا ما يُفهم من ثلاثة أسطر خاصة بتاريخ الاحتلال[1].

- أما عن الدواعي وكيفية الاحتلال فلم يحدث الإخبار بها إلا بعد قرنين كاملين. إذ إن الموضوع ظل غامضا في أذهان المؤرخين بسبب الوقع المفاجئ مثلما سنتأكد منه. وحينما رغب المؤرخون معرفة ماذا حدث لم يخرج تعليلهم عن النطاق الأسطوري[2]. هذا ما حدث أيضا بالنسبة للقصر الصغير المحتل سنة 1458/862 ولأصيلا وطنجة المحتلتين سنة 1471/876.

لكننا لو توقفنا عند بعض الإشارات التاريخية المتناثرة عند هذا الكاتب أو ذاك عن تلك الدواعي، لعلمنا أن أعظم الأسباب لما حدث لم يكن قصده من الجانب البرتغالي سوى الاعتداء على حرمة تراب إسلامي. هذا ما يمكن استنتاجه من أقرب الإشارات إلى حدث احتلال سبتة، وذلك في أواخر القرن التاسع

الهجري عند ابن يجبش التازي، المعاصر لغزو طنجة وأصيلا وعند المجاهد محمد العياشي المتجول في ساحات ثغور الساحل الأطلسي ومدينة سبتة نفسها[3]، وما علمناه أيضا من ساحة مدينة سبتة على عهد السلطان المولى إسماعيل، في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري (17م.)[4].

أما الأسباب المفصلة التي نبحث عنها فلن نجدها في غير ملفات الدولة الغازية. فما هي ظروف ودواعي احتلال المدينة حسب المصادر البرتغالية ؟

اهتمت الكتابة التاريخية البرتغالية المعاصرة بحدث احتلال مدينة سبتة اهتماما كبيرا، بدءا من الاعتماد على تسجيلات الإخباري «إيانش كومش دي أزورارا»[5] ورديفه الإيطالي «ماتيوس دي بيزانو»[6] وما ردده «فيرنان لوبيس»[7].

إن إلقاء نظرة على تلك التآليف، سواء تلك التي نال احتلال سبتة حيّزاً هاما في صفحاتها، أو تلك التي اضطرها الموضوع إلى مجرد إدراج الحدث استجابة للتسلسل الكرونولوجي، ثم التأمل في مجموع تلك التآليف هو الذي أوحى لنا كبداية بالملاحظتين التاليتين :

1) إن الكتابات التاريخية عن هذا الحدث بقيت إلى غاية سنة 1915 مقتصرة على مجرد النقل تارة، وتمجيد قواد الغزو تارة أخرى. وقد أكد هذا الاهتمام ظهور هذا الموضوع بالكتب الجغرافية ومصنفات التاريخ العام وسِيَر الملوك والأمراء والأبطال الحربيين، وكذا في أخبار الكشوف الجغرافية والتوسعات الاستعمارية[8].

2) وإلى غاية سنة 1915 كان حدث احتلال سبتة قد بلغ مرحلة التشبع بما عرفه من السرد والترديد، جاء بعدها طور التحليل والنقد، نتيجة تقدم منهجية البحث التاريخي. فظهرت آنذاك التساؤلات عن الأسباب التي قادت الملك جُواوْ الأول لاحتلال المدينة المغربية. ولقد تصدى للبحث والجواب عدد من الباحثين

البرتغاليين، فنقلوا ما توصلوا إليه من النتائج في إصداراتهم وفي المجلات المتخصصة، والأمثلة عديدة على ذلك[9].

استفدنا من آراء أولئك الباحثين المعاصرين لترجيح ما توصلنا إليه بدورنا من قراءة المصادر الأصلية، فتأكد لدينا أن الغاية العامة الرئيسية التي يمكن طرحها تكمن فيما كان راسخا بذهن ساسة لِشْبونة منذ تأسيس الدولة البرتغالية في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي من ضرورة التسابق إلى اختراق مياه المضيق لربح موقع استراتيجي بالممر المتوسطي. وتحت تضاعيف تلك الغاية اندرجت باقي الدواعي، السياسية منها والاقتصادية. وهذا، كما نرى، لا يتناقض مع المستنتج من تواريخنا.

غير أن البحث التاريخي لا يكتفي بتقديم مثل هذه النتائج العامة. فمن طبيعته التمسك بالفضول لاستقصاء الأسباب والعلل الممكنة وتصنيفها. وأولى النتائج المستخلصة هي أن لمسألة الغزو جذورا تاريخية. يتضح هذا الاتجاه منذ نشأة الدولة البرتغالية الأولى سنة 533هـ/1139م إلى سنة 818/1415 أي أن احتلال مدينة سبتة بقي في الذاكرة البرتغالية نحوا من مائتين وستّ وسبعين سنة.

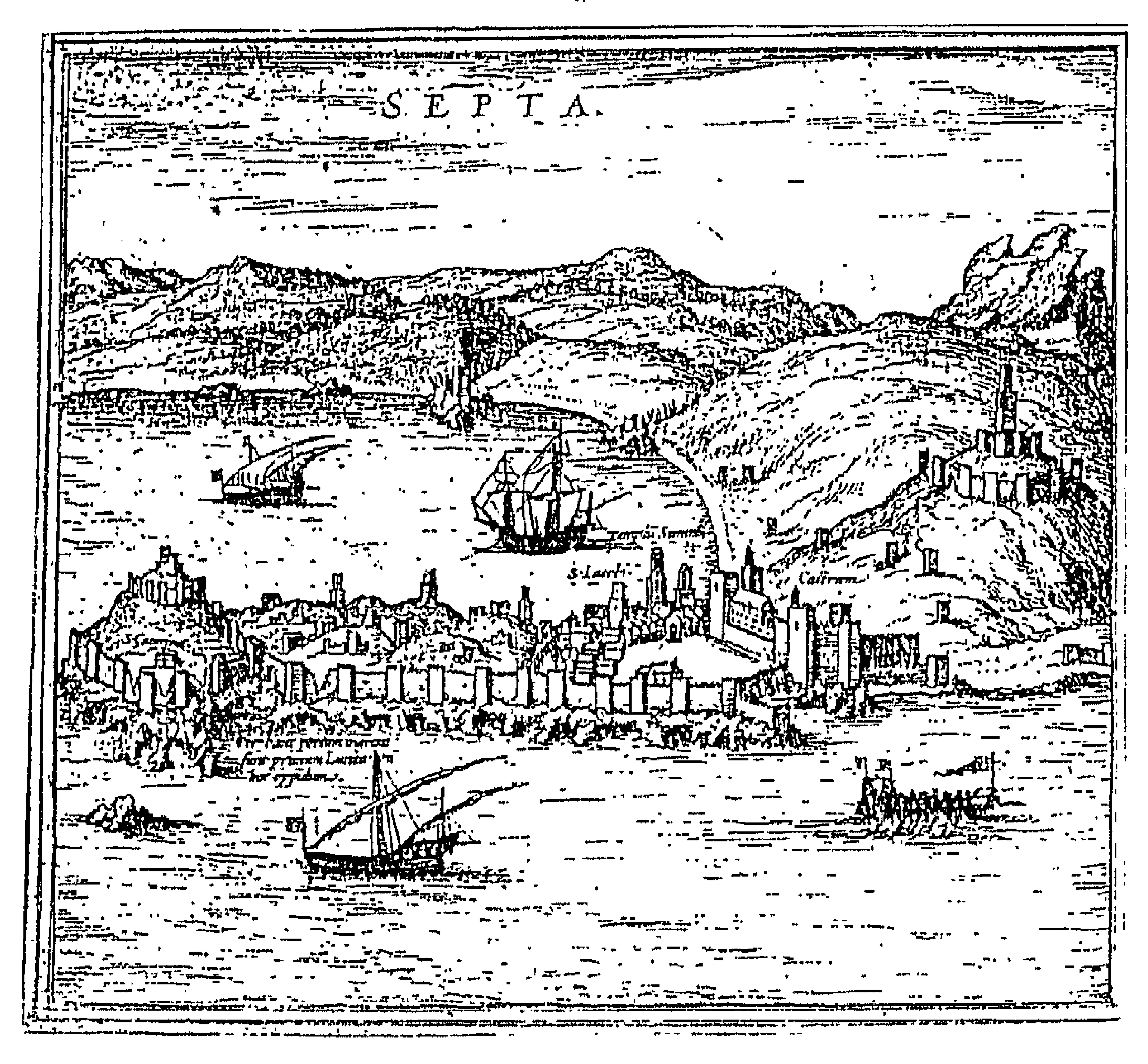
وسوف نجزّئ اهتمام الدولة البرتعالية بالمدينة إلى التطلعات السابقة للقرن الخامس عشر كمرحلة أولى، وإلى الأطماع التي أدت إلى احتلالها كمرحلة ثانية.

تطلّعات سابقة لاغتصاب الموقع الاستراتيجي

لدينا بعض الشهادات على سبق اهتمام لشبونة بمدينة سبتة. وهذا الاهتمام لم يفرضه القرب الجغرافي فقط، وإشراف الشمال الغربي المغربي على منطقة الغرب البرتغالي فحسب، بل استلزمته مكانة المدينة المغربية وموقعها بباب المضيق بالنسبة لبلدان غرب البحر المتوسط كافة.

لنستمع إلى ابن عذاري المرّاكشي[10] عن مزايا المدينة، والشعارات المتداولة عنها آنذاك : فهي «نظام باب المغربَيْن ومفتاح باب المشرقين، وهي على ما قيل مجمع البحرين وقاعدة البر والبحر واللؤلؤة الحالة من الدنيا بين السحر والنحر»[11].

وأقدم تلك الشهادات ما عاد منها إلى بداية الربع الأخير من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، على يد أسرة بورْگونْيا التي دشنت سنة 1139 عهد الدولة البرتغالية الأولى. هذا مما كشف عنه مؤرخنا ابن عذاري المراكشي، حين أعلن عن الضربة القاضية التي تلقاها الأسطول البرتغالي سنة 1182/578 على يد البحرية السّبتية[12]، وهو ما ردده وأكده جيرونِمو ماسْكارنْهاس أحد المؤرخين الإسبان في القرن السابع عشر (11هـ.)[13].



سبتة، صورة برونيو المطبوعة سنة 1572

والملاحظ أن لشبونة عبّرت من حين لآخر عن تناسيها للخلافات المزمنة القائمة بينها وبين جارتها قشتالة حول الحدود البرية للزحف غربا نحو مياه المضيق. فبعد مشاركة البرتغال في معركتَي الأرك (592هـ.) والعقاب (1212/609)، ساهمت إلى جانب قشتالة للاستيلاء على أشْبيلية المرينية وشاركت في حرب طرِيف سنة 1341/748، تاريخ نهاية الأسطول المريني بمياه المضيق[14].

ويظهر أن هذا التاريخ أصبحت له أهمية في تاريخ الغزو الإيبيري للسواحل المغربية. فلأول مرة يظهر بالمصادر البرتغالية اسم «إفريقيا» الذي لم يكن يعني سوى المغرب[15]، والأهم من ذلك تلك المناسبة التي ذكر الاسم بسببها. لقد ورد الاسم في قرار البابا بينتو الثاني عشر الموجه إلى الْفونْص الخامس بتاريخ 30 أبريل 1341، حاثّاً إياه على التفكير في تنظيم حملة صليبية ضد سلطان بني مَرين أبي الحسن المريني[16]. كانت تلك الدعوة بمثابة وضع أسس سياسة التوسع البرتغالية، التي لم تظهر بوادرها إلا في الربع الأخير من القرن الرابع عشر.

فالثابت لدينا أن فكرة غزو مياه المضيق كانت موطّدة بصورة أكثر على عهد الدولة البرتغالية الحديثة القائمة منذ سنة 786هـ/1385م على يد أسرة أفيسْ وملكها جُواوْ الأول. وآنذاك كانت دولة البرتغال على موعد مع نهضة اقتصادية متشوّفة إلى ضرورة اقتحام البحار، إذ إنها رأت في ذلك الوسيلةَ الملحةَ لكل محاولة هادفة للتغلب على الركود التجاري الجاثم آنذاك على البلاد، مؤملة من وراء ذلك التوصل بسرعة إلى التخفيف من حدة الأزمة الفلاحية والضغط السكّاني[17].

كانت تلك التطلعات بارزة خلال الربع الأخير من القرن الرابع عشر الميلادي (8 هـ.) ؛ ويشهد بذلك تهييء أسطول تجاري هام بلشبونة وتأسيس

معهد للدراسات البحرية، غاية كل ذلك مراقبة التحركات البحرية القشتالية في مياه طريف والجزيرة الخضراء وتتبع تطور نتائج صراعها مع غرناطة[18].

وفي ذات الوقت لم يتغافل البرتغاليون عن الأحداث الجارية، سواء بسبتة التي كانت منذ أكثر من نصف قرن محور السياسة المغربية، أو بمملكة فاس التي كانت بدورها قد ودّعت حياة الاستقرار منذ فترة غير قصيرة.

وإلى جانب عنصر التطلع الخارجي للسياسة البرتغالية انضاف عامل آخر جديد بعث في الدولة المزيد من الأمل للمضيّ بمشروع غزو مضيق جبل طارق. يتعلق الأمر بالهدنة البرتغالية المبرمة مع قشتالة، منذ أن رسمت أحرفها الأولى سنة 801هـ/1399م، ليتم توقيعها بصفة شبه رسمية سنة 813 هـ/1411م[19].

كان لتلك الهدنة الأثر الكبير على السياسة الخارجية البرتغالية إلى حد أن الملك جُواوْ الأول جعل من عنصر الهدنة، أثناء البحث عن مبررات الغزو، أحد الدواعي الأساسية. ولا ريب أن المناخ الجديد الذي عمّ البلاد نتيجة الإعلان عن الهدنة هو الذي أوحى إلى الساسة بتصور المشاكل العديدة التي واجهت السير نحو الحل العاجل[20]. فكيف برزت فكرة الاحتلال ؟

الدواعي التأسيسة للغزْو

على الرغم من أهمية الدواعي المعبّر عنها من طرف أزورارا، فإننا نعتقد أنها لا تعكس سوى صوَر معدّلة لما جرى فعلا في البلاط البرتغالي قبيل الغزو. ذلك أن تلك الدواعي لم تبرز إلا بعد احتلال سبتة حسبما أدلى به الإخباري البرتغالي إيانشْ گومِشْ دي أزورارا، بعد خمس وثلاثين سنة. وكيفما كان الأمر فإننا إذا تتبعنا ما سجله الإخباري بحثا عن ميلاد فكرة الاحتلال، نجدها في أبسط صورها بالعبارات التالية :

إن متصرف الخزينة جُواوْ ألونصو Joao Alonso استغل الكتاب الصادر إليه من الملك جُواوْ الأول سنة 811هـ/1409م آمرا إياه بالشروع في إعداد حفلات ترسيم أبنائه الأمراء الثلاثة دوارْتي، وهِنْريكي، وفِرْنانْدو في مرتبة الفروسية التقليدية لدى ملوك لشبونة، ليقترح على عاهله تحويل نفقات الترسيم لصالح الحملة العسكرية ضد سبتة[21].

وللتوصل إلى تلك الغاية عمل المتصرف في نفس الوقت على إثارة حماس أبناء الملك وعلى رأسهم هينْريكي الذي سيُعرف في كتب الحركة الاستكشافية بـ «الملاّح»، لقبول الفكرة المقترحة، على أساس الجمع بين احتلال المدينة وإقامة حفلات الترسيم بعيْن المكان في آن واحد. فكانت النتيجة إيجابية اقتضت دخول فكرة احتلال سبتة في طورها الأول[22]. ولا بد من مناقشة الفكرة. فهل يمكن قبول هذا سببا من أسباب الحملة العسكرية الضخمة الموجهة ضد سبتة ؟

لا يَغرُب عن البال أن التفكير في احتلال مدينة سبتة لغاية ترسيم أبناء الملك يبدو أقل بكثير من مستوى المشروع لعدة أسباب واعتبارات. فالمشروع حربي توسعي وسياسي لا يمكن ربطه سوى بالتطلعات والطموحات السابقة.

ينبغي إذن تخطِّي فكرة الترسيم وقبولِها سببا من أسباب غزو سبتة. وما ينبغي البحث عنه هو أصل ومنبع الفكرة وحقيقتها من ذهن متصرف الخزينة، لا لكونه عضوا من الجهاز الحكومي فقط، بل بوصفه من دعاة البورجوازية التجارية التي كانت تعاني من عواقب الحرب البرتغالية القشتالية.

والظاهر من القرائن أن المتصرف، حينما اقترح فكرة احتلال سبتة، كان بصدد التخطيط لمشروع التوسع خدمة للبورجوازية المتحكمة آنذاك في تجارة كل من مدينتَيْ لشبونة وبُورْطو، بحثا عن وسائل التخلص من الركود التجاري. فقد كانت الأزمة في آخر القرن الرابع عشر حقيقة وواقعا. وبالفعل كان أمر سبتة في بداية القرن الخامس عشر قد شغل بال أرباب تلك التجارة[23].

فالتفكير في احتلال سبتة كان حلاّ اقتصاديا ضروريا في نظر متصرف الخزينة. وسواء كان المتصرف جُواوْ ألونْصو على دراية بضآلة جدوى مشروع سبتة من الوجهة الاقتصادية أم لا، فإن المهم لدينا هو أنه كان قد تمكن من ترسيخ مشروعه التوسعي. يظهر هذا من مجموع مبررات الحملة التي شحذ بها المتصرف عزيمة الأمراء بغاية إقناع والدهم بحيوية المسألة ودفعه أخيرا لإعطاء المشروعية لفكرة الغزو، وهذا هو ما تم سنة 814هـ/1412م[24].

وبتلك الخطوة وابتداء من تلك السنة دخلت فكرة الغزو في مسارها الرسمي الجديد. لا يبدو هذا من مجرد قبول الملك جُواوْ الأول الفكرة فقط، بل بتجاوزها إلى أن تحولت إلى مشروع وخطة حربية تستوجب التعبئة والإعداد والإجماع.

هذا هو السبب الذي أدى إلى إبراز هدف جديد للحملة يوافق التوجهات السياسية الجديدة. يتمثل هذا الهدف الجديد فيما حددته عبارة أزورارا «خدمة العرش والبلاد والدين المسيحي»[25].

يتبين من هذا الهدف المركب من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية أن المشروع كان تمهيدا للحصول على الإجماع الوطني وموافقة الكنيسة الكاثوليكية والبحث عن المساندة الأوربية[26]. سيخضع هذا الهدف بدوره للمناقشة.

وضمن ما قيل عن خدمة الحملة للعرش والبلاد والدين المسيحي كهدف عام أبرزت الكتابة التاريخية عاملا أكثر تحديدا ووضوحا، فقد ورد في نص أزورارا أن جُواوْ الأول أشار في أحد اجتماعاته إلى أن الحملة موجهة لمحاربة «المسلمين أعداء المسيحيين الطبيعيين»[27].

لقد وضعت عدة تساؤلات بحثا عن الدلالة التاريخية لهذا الهدف الجديد المنتقى، والنتيجة أننا لسنا في حاجة إلى تأكيد أن المراد من محاربة المسلمين

هو غزو المغرب عامة، وأن بوابة المضيق، (مدينة سبتة) عادت إلى الذاكرة لتصبح المستهدفة بالدرجة الأولى.

فهل شكلت مدينة سبتة مركز التهديد لنظام لشبونة ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن أن يكون هذا التهديد في مستهل القرن التاسع الهجري (15م.) إلا من جهة البحر. هذا ما أوحت به كتابة أزورارا حينما تقدم بسلسلة دواعي الاحتلال خطوة إلى الأمام، ليدرج ضمنها مسألة محاربة القرصنة المغربية. فهل يعني هذا أن سبتة كانت آنذاك مثلما كانت في السابق مركزا للبحرية المغربية الموجهة ضد السواحل الإيبيرية ؟

يتضح مما أسفر عنه البحث حول التهديد البحري أن القوة البحرية بسبتة في بداية القرن الخامس عشر (15م) كانت برّية صرفة. فأمر أسطول سبتة كان قد انتهى منذ منتصف القرن الرابع عشر في معركة طريف البحرية 742هـ/1341م، وما تبقى منه كانت غرناطة النصْرية قد صادرته أثناء احتلالها للمدينة في أواخر القرن[28].

وهناك شهادات تثبت انعدام الأسطول السبتي ما بين 1409 و1415 بمياه مرسى المدينة، أي خلال المدة التي كانت فكرة احتلال سبتة قد شقت طريقها نحو التنفيذ. ومن تلك الشهادات ما جاءنا سنة 1413 حينما مر الوفد البرتغالي المكلف باستطلاع حال المدينة. فمرسى سبتة كان خاليا من السفن[29]. فهذا هو الملاحظ أثناء محاربة السلطان أبي سعيد عثمان لأخيه محمد السعيد[30]. والحجة الدامغة على ذلك عدم توفر مرسى سبتة ولو على مركب واحد أثناء ظهور الأسطول البرتغالي أمام المدينة على التوالي يومي 12 و 21 غشت 1415م.

وبناء على ذلك فإن مدبري الحملة على سبتة، حينما أثاروا مسألة القرصنة لإدراجها ضمن عوامل الاحتلال، كانوا قد تراجعوا زمنيا إلى الوراء لحشد مبررات الغزو، استنادا إلى الأدوار التي كانت للمدينة قبل حرب طريف سنة 1341. ونذكّر هنا بنتائج حملة الأسطول البرتغالي على المدينة سنة

1182/578. والرأي الصائب من كل هذا أن عامل القرصنة لا يمت بأي صلة إلى العوامل المباشرة. وإذا كنا على علم من جهة أخرى أن سبتة كانت محطة مرور البضائع الشرقية على ظهر السفن الأجنبية (جِنَوِيَة وبُنْدُقِية وإنجليزية وفِنَلانْدية)، فلماذا قامت البرتغال وحدها باسم القرصنة برد فعل ضد سبتة ؟

إن الحملة الغازية المنظمة ضد سبتة تختلف تمام الاختلاف عن الحملات القرصنية المعروفة. وهذا واضح في نص أزورارا الخاص بمناورات الملك جُواوْ الأول يوم 20 غشت أمام مياه سبتة، قبل الاحتلال بيوم واحد فقط، حينما رد على قول بعض مستشاريه محاولاً إقناعه بالعدول عن خطة الغزو: «إنني لم آت من أجل عمل قرصني»[31].

وأُدمِج ضمن هذا الهدف هدف آخر شغل حيّزاً في المصادر البرتغالية، وهو طرح مشكل طائفة من النبلاء المعروفين بالهيدالْكوسْ، كانوا قد أسْدوا الخدمة أثناء الحرب البرتغالية الإسبانية الأخيرة[32].

غير أن قيمة هذا العامل تتضاءل أمام البحث الجدّي. فلم يكن يمثل عدد الهيدالْكوسْ المُراد استخدامهم في الغزو والبحث عن مكان للتمتع بامتيازات أكثر سوى نسبة الرّبع من مجموع عدد الحامية، إلى جانب المنفيّين وفِرَق الملك ورجال الكنيسة، مما يوحي بأن تلك الطائفة لم تشكل درجة الأزمة التي نقلها أزورارا[33].

يبدو من استعراض مختلف عوامل الاحتلال أن العنصر الوحيد الذي يفرض نفسه ويرتّب لحدّ الآن في المقام الأول هو الهدف السياسي من الحملة. هذا ما لمسناه في نص أزورارا أيضا جوابا على سؤال : ألم تكن دولة آفيس قد نظمت حملة سبتة لدواعي سياسية قوية مرتبطة بسلسلة الطموحات القديمة، انضافت إليها التطورات الجديدة الطارئة في حوض مضيق جبل طارق ؟

إن المتتبع لتاريخ الصراع الإيبيري - المغربي على مضيق جبل طارق سيدرك أن الوضع العام كان قد طرأ عليه تحوّل بارز في بداية القرن التاسع

الهجري (15م.)، إلى درجة أنه أصبح جدّ مُغرٍ للشبونة، خاصة بعد تخلي المغرب المريني وانسحاب غرناطة النصرية عن المجال البحري وتراجُع أطماع قشتالة، مما أتاح لجُواوْ الأول أخذ زمام المبادرة تجاه المغرب لأول مرة في تاريخ البرتغال التوسعي.

فالظاهر منذ الربع الأخير من القرن الرابع عشر أن قشتالة كانت مستبدة بالهيمنة البرية والبحرية معا على مياه المضيق[34]، ولهذا طُرح سؤال : ما ذا سيكون مشروع التوسع الخارجي البرتغالي في اتجاه مضيق جبل طارق إذا ما تم احتلال القشتاليين لجبل طارق والانقلاب إلى سبتة وطنجة ؟

لم يكن هذا من جانب لشبونة تخيّلاً بعيدا عن الحدس السياسي، سيما وأن نفس الأطماع المتعلقة بالقسم الساحلي من جنوب المضيق كانت قد تولدت منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي (7هـ.) على يد الملك الإسباني فيرنانْدو الثالث (1228-1229)، وتكررت إثر الاحتلال القشتالي لأشبيلية المرينية، وقد تابع نفس السياسة الملك ألفونصو العاشر[35].

وإذا كنا قد لجأنا إلى الحصول على شهادات أطماع قشتالة بساحل المضيق المغربي، فلأننا وجدنا لدى الإسبان في مستهل القرن الخامس عشر الميلادي انتعاش نفس الأطماع ما بين 1400 و1406م. وعلاوة على ذلك فقد دل تتبع أخبار الدولتين الإيبيريتين على استحالة إبعاد عنصر التنافس بين الجارتين في كل مرحلة من مراحل الغزو الإيبيري لسواحلنا. وبناء على ذلك يمكن اعتبار سنة 1400م بحق بداية التنافس الدقيق بين قشتالة والبرتغال على السواحل المغربية.

ولا شك أن الحملة القشتالية بأمر من الملك هينْريكي الثالث على مدينة تطوان سنة 1399/802م قد قرّبت هذا المعنى إلى ذهن الساسة البرتغاليين[36].

ومن حسن حظ لشبونة ما جدّ أولاً من وفاة الملك القشتالي وانشغال القشتاليين ثانياً بالحرب الأهلية، وما ترتب عن ذلك من جمود حركة التوسع الإسبانية، مما كان كافيا لإثارة حماس لشبونة للسبق إلى جني ثمار السياسة القشتالية[37].

ويمكن تلمّس حُمّى التنافس وهي تهدأ في صدر جُواوْ الأول من خلال العرض الذي قدمه ابنه الأمير هينريكي، حين أكد له أن الإقدام على احتلال مدينة سبتة لن يترتب عنه أي ردّ فعل من طرف قشتالة، مثلما كان متوقعا على عهد الملك هينركي الثالث[38]، إذ إنها كانت حتى سنة 1412 تحت وصاية مملكة أراغون[39].

قادنا هذا العرض إلى استنتاج أن الدولة البرتغالية الجديدة غدت في مستهل القرن التاسع الهجري (15م.) القوة الإيبيرية الوحيدة المهيأة للفوز بموقع استراتيجي بساحل المضيق المغربي، مثلما هو موقع مدينة سبتة، مستغلة الظروف التي كان المغرب المريني يتخبط فيها في نفس الفترة ومنذ أزيد من نصف القرن. وهذا سبب آخر من دواعي الاحتلال.

تدهور الوضع المَريني الداخلي طرف من عوامل الاحتلال

من البديهي أن ترتبط طموحات البرتغاليين بدرجة تدهور الوضع السياسي ببلادنا في آخر العصر المريني، إذ إنهم كانوا يعلمون أن نجاح المشروع متوقف كل التوقف على ما سيتاح لهم من إيجابيات فُرَص التدخل العسكري. ولم يكن من الصعب على البرتغاليين الحصول على المعلومات الكافية لاستكمال أسس تلك الفرص. فقد كانت مدينة سبتة نفسها مصدر تلك المعلومات، نتيجة مرور السفن الأوربية بها أولاً، ولأن جُواوْ ألونْصو متصرف الخزينة، صاحب مشروع احتلال المدينة، كان له جواسيسه المترددون عليها[40].

والنتيجة أن الإيبيريين كانوا على علم بالمشاكل المرينية العاملة على تفكيك السلطة المركزية، وعلى اطّلاع أيضاً بالتيارات التي تتجاذب السياسة الخارجية. لقد عاصرت أسرة آفيس في مستهل القرن التاسع الهجري الكثير من تلك الاضطرابات وتابعت أطوارها ومنتهى حدتها.

فمن المعلوم أن الظروف الصعبة التي واجهها المرينيون خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري من جراء التنافس على العرش لم تحُل دون تمسك السلطة المركزية بمغربية تِلِمْسان، وكان عليهم في نفس الوقت أن يستمروا يقظين تجاه تحرشات سياسة الغرناطيين ضد المغرب وإذكاء نار النزاع الأسري المريني.

وواقع الأمر أن تاريخ بداية القرن التاسع الهجري بالمغرب شبيه بحلقات سابقة انطلقت أولاها إثر وفاة أبي عنان. فسيرى دارس تلك الفترة أن المغرب كان فعلا قد ودّع أسباب الاستقرار السياسي، وكانت مدينة سبتة وإقليمها مجالا واسعا لنتائج ذلك التدهور[41].

فقبل نهاية القرن تعاقب على العرش المريني ثلاثة من أحفاد أبي الحسن المريني(42)، وكانت مدينة سبتة نتيجة قربها من غرناطة النصرية الجسر الذي عبرت عليه تلك النزاعات التي أذكت نارها القرابة المرينية المغتربة بالأندلس لمناهضة أختها الحاكمة بالمغرب[43]. ونتصور الظرف المناسب لتحرك لشبونة في تأزم العلاقات المغربية الأندلسية وتدخل القرابة المرينية ما بين سنوات 1409 و1415م. ومن حسن الحظ أن أمكن لنا الاعتماد على ما سجله مصطفى الجنابي[44]، وعلى بعض الربائد الأراغونية، لنتصور نتائج الأزمة من خلال الصراع المحتدم بين السلطان أبي سعيد عثمان وأخيه أو قريبه محمد السعيد منذ شعبان 813/ماي 1410[45].

والواقع أنه ما كانت لتخفى نتائج الحرب على البلاط البرتغالي، نتيجة المدة المستغرقة وآثارها العميقة بالشمال الغربي المغربي خاصة. وليس من الصدفة

أن يبعث جُواوْ الأول لجنة لاستطلاع أحوال سبتة سنة 815 هـ/1413م، والتي بلغ الصراع أثناءها حدته، والحجة على ذلك الجواب الذي عاد به رئيس الوفد[46]، وهو يقول للملك : «إن سبتة ستكون من نصيبك»[47].

ولا يمكن أن نفهم العلة الخفية وراء هذا الجواب القصير، ولكننا من جهة أخرى نستطيع إبعاد المدينة عن نتائج الصراع، بسبب الضبط الحازم الذي قام به وزير أبي سعيد عثمان وحاكم المدينة المشهور صالح بن صالح الياباني.

لا نعرف بالضبط متى أسندت إليه قيادة سبتة، ونرجّح أنه كان بها سنة 1411م، حينما كانت حرب محمد السعيد في مستهلها، وهو الوقت الذي كانت فيه المباحثات جارية بين أبي سعيد عثمان ومملكة أراغون في محاولة للحصول على عدد من السفن الكافية لمراقبة ساحل الشمال الغربي المغربي. ولكننا متأكدون من أنه كان بتلك الصفة سنة 1413، ولم يظهر أنه كان حديث العهد بها[48].

وإذا جزمنا بنجاة سبتة من عواقب حرب بني مرين على العرش، فهذا لا يعني بتاتا أنها كانت في موقع القوة الحربية، البحرية منها والبرية. فهذا مناقض تماما لما علمناه من سقطتها السريعة بيد القوات البرتغالية سنة 1415. هذه الحقيقة التاريخية هي التي دفعتنا إلى البحث عن الوضعية الدفاعية التي كانت عليها المدينة وتوضيحها في ثلاث نقط :

1 – تحصينات المدينة

فالبرتغاليون كانوا متأكدين من مَواطن ضعف أسوار المدينة. نعرف ذلك من المعلومات التي عاد بها الوفد الاستطلاعي المبعوث إلى سبتة سنة 1413م، فالتعليمات التي زوّد بها رئيس البعثة كانت خاصة باختبار المرسى والأسوار والأبواب وكل مداخل ومخارج المدينة، إلى جانب تقديم ما يخص القصبة من

البيانات. وقد جُمعت تلك المعلومات في رسم خاص أصبح المرجع الأساسي للحملة المدبَّرة.

ولا نعرف تفاصيل تقرير رئيس الوفد إلا من خلال إجمال أزورارا في تعبيره على لسان الرئيس وهو يخاطب الملك : «إن سبتة واقعة لا محالة بيدك، وما عليك سوى التوجه إليها»، مشيرا إلى ما التقطه من الأخبار عن الوضع الداخلي[49]. ويدل اختبارنا لحصانة المدينة على أمرين اثنين :

– إن الحصانة البرية من العناصر الدفاعية التي ارتاحت إليها المدينة مع توالي العصور، وهي بارزة في عقبة حفير السهاج العملاق الذي يفصل المدينة من ناحية الغرب عن الربَض البرّاني وأفراك المريني، أو ما تسميه المصادر البرتغالية بالجزيرة. وقد زاد اهتمام حكام الدول بتحصين ذلك الجانب بعلوّ السور المشرف على الحفير وإقامة الأبراج لحراسة البرزخ الوحيد الرابط بين المدينة والأرباض الغربية[50].

– إن الحصانة البحرية هي التي كانت دائما وراء أمن سبتة من الخطر الخارجي، بسبب موضع المدينة وامتداده الطولي مسافة كيلومترين، مما جعل أراضيها مفتوحة من الجهات البحرية الثلاث. ولا يمكن للحصانة البحرية الاستناد إلى محيط الأسوار وعلوّه وما تضمنه من الدروب والأبراج والأبواب، فهذه علاوة على مرتبتها المتواضعة تجاه الغارات البحرية المباغتة كانت متضررة من جراء أحداث القرون السابقة[51].

ويبقى أن نشير إلى أن حصانة سبتة مرتكزة أساسا على قوة الأسطول. والأمثلة المستقاة من تاريخها عديدة. فالبرتغاليون حاولوا اقتحام مياه سبتة خلال العصر الموحدي سنة 1180/575 [52]. ومثل ذلك الاقتحام قام به القطلونيون سنة 1274/673، فلم يوفقوا[53].

وإذا كنا على علم بأن سبتة كانت قد فقدت كل قوتها البحرية في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (14م)، فإننا ندرك أهمية الثغر الذي كان سنة 1413 أمل لشبونة. ومن ذلك يتبين أن كل مقاومة من داخل المدينة ومن وراء الأسوار غير مجدية، ولن تسمح سوى بربح الوقت إلى حين وصول الإمدادات، فهذا هو ما فهمه البرتغاليون، لذا اقتضى تكتيكهم الحربي أخذ المدينة بأقصى ما يمكن من السرعة.

2 ـ انشغال سبتة بالحرب الداخلية

إذا كان هذا الانشغال أمرا بديهيا، فإن الأمر الذي نريد إثارته هنا بنوع من الاندهاش هو تجاهل السَّبْتيين للمناورات البرتغالية الموجهة ضد المدينة. كان هذا التجاهل عنصرا بارزا في حدث سقوط سبتة بتلك السرعة المفاجئة.

على الرغم من السرّية التامة التي أراد بها جُواوْ الأول قيادة الحملة، فإن عددا من الدول المجاورة، باستثناء المغرب المريني على ما يبدو، عبَّرت عن توجّساتها من تلك الاستعدادات. هذا ما عبّرت عنه قشتالة وأراغون وحتى غرناطة النصرية[54].

ومن الطبيعي أن يتضاعف استغرابنا بعد وقوفنا على عدد من السفارات المتبادلة بين تلك الدول ولشبونة بغية المزيد من التوضيحات والتأكيدات من صدق نية جُواوْ الأول وحقيقة اتجاه استعداداته. فكيف نصدّق أن المرينيين لم يعلموا ذلك من غرناطة ومدينة سبتة بوابة المضيق؟ فهل وضعت سبتة وحاكمها المريني صالح بن صالح اليابان ثقتهما في كل الإشاعات المفتعلة القائلة إن الحملة كانت موجهة ضد هولندا ؟[55].

وعلينا أن نتساءل أيضا: إذا كان من المتعذر أن يشعر المغرب المريني بما كان يدبَّر ضده سنة 1413، فلماذا لم يتفطن في السنة الموالية حينما أعلن جُواوْ

الأول عن توجيه الحملة نحو البلدان الإسلامية ؟[56]. وأكثر من هذا لماذا لم يتفطن المرينيون حينما قطع العاهل البرتغالي علاقاته التجارية مع المغرب[57].

وواقع الأمر أننا لا نعرف أي شيء للرد على تلك التساؤلات. وكل ما يمكن قوله الآن أنه لا يمكن الفهم من بعض الإشارات الخفية الواردة بالحوليات البرتغالية أن السبتيين كانوا على علم بتحرك أسطول لشبونة ولا بزحفه أثناء انحرافه يوم السبت 27 يوليوز 1415 من رأس سانْ فيسينْتي San Vicente في اتجاه الشرق ووصوله إلى مدينة لاغوس Lagos، فآنذاك كان قد بقي عن ظهور الأسطول أمام سبتة ستة عشر يوماً فقط، حين بدا للعيان يوم السبت 12 غشت من تلك السنة[58].

وما يؤكده أزورارا أن السبتيين علموا بالزحف فقط يوم 7 أو 8 غشت، أي بمجرّد وصول الأسطول إلى مياه مدينة طَريف واستقباله لطنجة[59]. ويؤكد ما توصلنا إلى استنتاجه ما أضافه أزورارا من أن صالح بن صالح الياباني كان يوم 12 غشت على استعداد لمواجهة البرتغاليين، بعد أن بذل جهوده خلال ثلاثة أيام أو أربعة لجمع الرجال من جبل مجكسة[60].

كل هذا يبين حقيقة جهل سبتة وحاكمها بالمصير الرهيب الذي كان في انتظارهما صبيحة يوم 21 غشت 1415، في وقت كان من المتعذر تدارك الموقف. والنص المقتبس من أزورارا يوضح هذا، وهو جواب أحد المغاربة للإخباري البرتغالي عن سؤال في الموضوع، إذ كان جوابه :

«قال بعض المسلمين إنهم كانوا على علم بالحملة، غير أن الوقت لم يسمح لهم بتحصين المدينة والتأهب للحرب. إن ذلك من قدر الله ومشيئته»[61].

والقول الفصل الأخير في مسألة تغافل سبتة عن الحملة البرتغالية المدبَّرة، مما لا يمكن تفسيره إلا بانشغال المدينة بالأحداث الداخلية التي استوعبت اهتمام حكم أبي سعيد عثمان خلال السنوات الخمس السابقة لموعد احتلال المدينة.

3 ـ ضعف الإمكانات الحربية

الواضح لدينا من تتبع العمليات الدفاعية عن سبتة أن الإمكانات الحربية المتوفرة كانت جد ضعيفة. وهناك بهذا الصدد جواب آخر حصل عليه أزورارا أثناء مقامه بسبتة وهو بصدد استقصاء أخبار الحملة يوضح ما ذهبنا إليه في النقطة السالفة وهذه التي نحن بصددها. والجواب يمكن اعتباره تعقيبا لأزورارا عن سؤال سابق : «بما أنكم كنتم عالمين بالزحف، فلماذا لم تضاعفوا الحراسة ؟ فكان جواب المغربي : نعم قد بلغتنا أنباء الزحف، وكان في إمكاننا خلال ثلاثة عشر يوما التي بقي أثناءها الملك يطوف بأسطوله حول المدينة أن نزيد في تحصين المدينة وصناعة ما نحتاج إليه من آلات الحرب لو توفرت لدينا إمكانات ذلك. لقد كانت أيدينا مقيّدة، فبقينا جامدين غير قادرين على أي حركة»[62].

وإذا كنا قد أثرنا ضعف الإمكانات الحربية فإننا لا نقصد مجرد مقارنتها بأختها البرتغالية، بل لنؤكد على أنها كانت فعلا تمثل أدنى مراتب الضعف. وبذلك بدا عدم التوازن بين القوتين كبيرا جدا.

وإذا تذكّرنا أن القوة البحرية السبتية كانت منعدمة فإن القوة المعنية هي المؤلفة من الجيش البري، وهذا كان دوره الحربي الفعال بسيطا، وكان مما عوّل عليه حاكم سبتة صالح بن صالح اليابانى مقتصرا على المستمَدّ من رجال البادية المجكسية المجاورة، مثلما حدث قبل ذلك سنة 1234/632م حينما استنجد بهم الحاكم السبتي اليانشتي لصد الغارة الجنَوِية على المدينة[63].

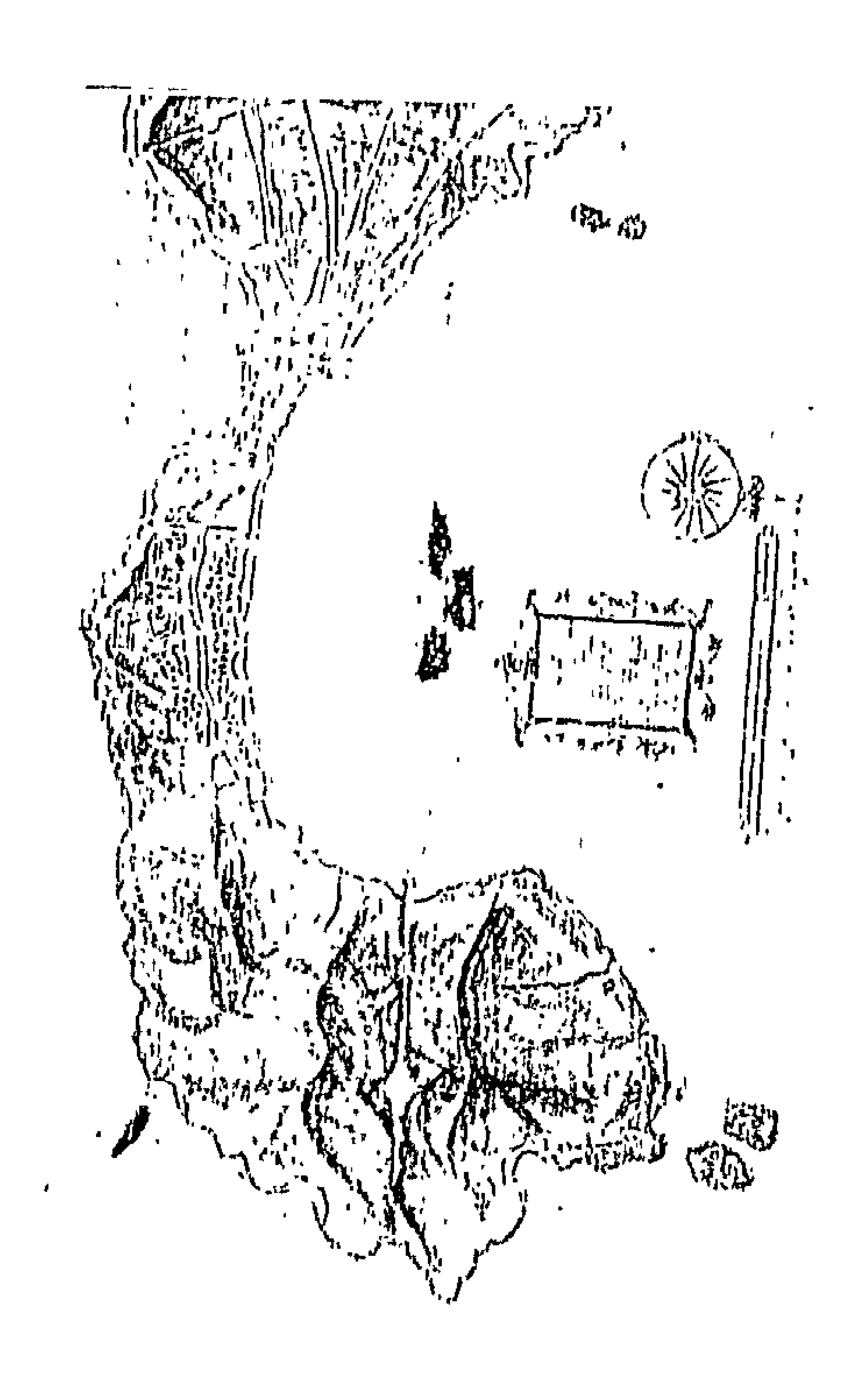
ويشعرنا تتبع قراءة عمليات الغزو أن عدد الجنود كان قليلا، مؤلّفاً فقط ممن كانوا بمعية صالح اليابانى، وهي الفرقة التي تكبدت الخسائر الأولى حينما ارتكب خطأ فتح باب الميناء، مما فسح الطريق أمام البرتغاليين للتسرب نحو الداخل. والظاهر أن فرقة أخرى تراجعت نحو القصبة وتحصنت بها بمعية حاكم المدينة. وما عدا ذلك فإن بقية المقاومين تألفت من عامة سكان المدينة[64].

ورغم استدعاء صالح بن صالح الياباني لمحاربي أهل مجكسة فإن ذلك لم يُفِد كثيرا رغم وصول تقديرات أزورارا المبالغة إلى مائة ألف محارب. غير أن هذا العدد مهما كانت تقديراته الحقيقية ودرجة كفاءته الحربية، فإن إقامته لم تطل بأفرك المريني، خارج أسوار المدينة، إذ إن صالح اليابانى أمر بالانسحاب من الميدان يوم 12 غشت الذي اضطر فيه الأسطول البرتغالي بسبب قوة الرياح للالتجاء إلى الجزيرة الخضراء[65].

لقد دلَّت كل مَواطن ضعف مدينة سبتة بالقدْر الذي أمدّنا به الإخباري أزورارا على أنها المسؤولة عن ذلك الانهيار السريع المفاجئ أمام غزو لشبونة العتيد. ويمكن أن نكون متأكدين من ذلك، إذ إن مدة المقاومة لم تستمر سوى ساعات الصباح، شعرنا من خلال النصوص أثناءها سريان الاضطراب بين أهل المدينة وهم يقاومون بما كان بأيديهم من السلاح الخفيف وبما تمّ جمعه من الحجارة[66]. فمتى علم أبو سعيد بهذا الغزو ؟

حلّت كارثة مدينة سبتة حسب الظروف والدواعي المتقدمة يوم الأربعاء 14 جمادى الثانية عام 818 هـ، مثلما حدده محمد الأنصاري، وكان هو نفسه من جملة الناجين[67]. وهذا التاريخ موافق لما عينه أزورارا بيوم 21 غشت 1415م.

لا ريب أن حدث احتلال سبتة قد وضع المغرب المريني خاصة أمام مسؤوليات جِسام. وإذا كان البحث عن النتائج من عمل المؤرخ فإن أولى تلك النتائج أن الغزو قد وضع حدّاً نهائيا لمسيرة تاريخ البلاد وحضارة المدينة. غير أن الاحتلال من جهة أخرى فتح المجال لمرحلة جديدة. ومن أجل ذلك سنعد سنة 1415/818م ميلاد تاريخ المقاومة المغربية للغزو الأجنبي.



سبتة خريطة شبه الجزيرة. رسم منجز سنة 1585.

الهوامش

1) قال : «وفي هذا العام (818 هـ.) يوم الأربعاء منتصف جمادى الأخرى دخل (النصراني) ثغر سَبتة وحَوْزها عنوة واستولى عليها الطاغية». محمد الأنصاري، «اختصار الأخبار»، ص. 27

2) محمد بن الطيب القادري، «نشر المثاني»، 1/156.

3) حسن الفكيگي،

4) حسن الفكيگي، «سبتة المحتلة، ذروة وَعْينا الوطني»، الرباط 2003، ص. 165.

5) Gomes Eanes de Azurara ترك ما بين 1450 و1564م ثلاثة تآليف تُغَطّي أحداث الاحتلال البرتغالي بالشمال الغربي المغربي خلال الفترة الممتدة بين 1415 و 1564م. فبعد تعيينه مؤرخا للبلاط البرتغالي شرع سنة 1449 في كتابة الأحرف الأولى من حولياته الخاصة باحتلال سبتة، فظهرت بعنوان: "*Crónica da Tomada de Ceuta por el Rei D. Joao I.*"، تم نشرها بلشبونة سنة 1916 مؤلفة من مائة وأربعة فصول.

6) كلّف الفونْص الخامس كاتبه الإيطالي الأصل «ماتيوس دي بيزانو» Mateos de Pizano بترجمة جزء من حوليات أزورارا الخاصة باحتلال سبتة إلى اللغة الإيطالية، وهو ما تم بالفعل سنة 1460، وظهرت الترجمة باسم «عن الحرب السبتية» (De Bello Septense) ثمّ أعيد النص إلى البرتغالية.

7) Fernao Lopes, "*Cronica de Don Joao I*", Porto 1949.

8) J. Farmhouse, "*Subsidio Bibleografico para a Historia da conquista*"، جمع المؤلف في فهرسته نحوا من اثنين وخمسين مصدرا ومرجعا.

9) Oliveira Martins, "*Os filios de D. Joao I*"; Jaime Cortisao, "*A toma e ocupaçao de Ceuta*", Lisboa 1925; David Lopes, "*Os Potuqueses em Marrocos*", Barcelos 1932; Damiao Peres, "*Ceuta, um problema cronologico*", Coimbra 1969; Alexandre Lobato, "*Ainda em torno da conquista de Ceuta*"

10) صاحب «البيان المغرب»، بيروت 1950، 284/1.

11) «البيان المغرب»، 283/1.

12) «البيان المغرب»، 116/3، تطوان 1960.

13) هاجم في تلك السنة نحو عشرين سفينة، وتصدى لها نحو من خمسين سفينة سبتية، ولم يعد من سفن لشبونة سوى إحدى عشرة سفينة. Jeronimo Mascarenhas, "*Historia de Ceuta*", p. 45

14) الإشارة إلى المعركة البحرية ريو صَلادو Rio salado (الوادي المالح) على عهد أبي الحسن المريني.

15) Antonio Joaquim Dias Denis, *Antecedentes de Tanger*, Anais, 2 sri, vol. 13, Lisboa 1963, p. 6.

16) Silva Marques, "*Descobrementos Portuqueses*", Lisboa 1944, vol. 1, p. 72; Baron Ed. de Septenville, "*Fastes militaires et maritimes du Portugal*", Paris 1879, p. 16. 18; Fernao Lopes, "*Cronica de D. Joao I*", Porto 1949, vol. II, p. 196.

17) المراجع السابقة.

18) Fortonato de Almeida, "*Historia de Portugal*", Coimbra 1923, t. 2, p. 428.

19) Fernao Lopes, "*C. de el Rei D. Joao I*", p. 11; Soares da Silva, "*Memorias para a Historia do reinado de el Rei D. Joao I*" , t. 2, pp. 190. 192.

20) Zurara, "*Cronica da tomada de Ceuta*", p. 38; M. de Pezano, "*Guerra de Ceuta*", p. 4.

21) مارمول كاربخال، إفريقيا، 218/2. Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p. 27; M. de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 7.

22) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", pp. 38-39; M. de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 8.

23) Antonio Sergio, Ensaios, 1/281; Agostino de Campos, Fernao.D. Fernando, t. 1; Jaime Cortisao, O descobrimentos.

24) Zurara, "*C. da toma de Ceuta*", pp. 28. 257; M. de Pisano "*Guerra de Ceuta*", p. 8; Damio de Peres, "*Historia de Portugal*", Lisboa 1931. 3/ 400

25) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", pp. 28. 257; Mateos de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 10. 12.

26) Alejandro Crea de Franca, "*Historia de la mui noble y fidelisima ciudad de Ceuta*", p.111.112.

27) المصدر السابق، ص. 41-42.

28) مارمول كاربخال، 405/2.

29) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p. 50

30) نعرف هذا من طلب السلطان من ملك أراغون إمداده بالسفن لحراسة مدن الشمال الغربي من وصول الإمدادات الغرناطية لخصمه.

31) "*Cronica da tomada de Ceuta*", p. 182.

32) تتألف طبقة الهيدالْگوسْ Hidalgos من الكتّاب والشعراء ورجال الحرب، وهؤلاء هم المعنيون هنا، وكانوا قد أسدوا الخدمة الحربية أثناء الحرب مع قشتالة. ويتشكل مشكل الطائفة في إيجاد الحلول لاستخدامهم بعد توقف الحرب مع القشتاليين.

33) Zurara, "*C. da tomada d Ceuta*", p.35.

34) "*Iberos y Bereberes*", Madrid 1935, t. 1, pp. 232-234; Jaime Cortisao, "*Toma e ocupaçao de Ceuta*", pp. 8. 27-28.

35) Douforques, "*Quistion de Ceuta*", Hespéris 1957, pp.75. 78; "*L'Espagne Catalane et le Maghreb*", Paris 1966, p. 466; Ballesteros, "*La toma de Ceuta*", p. 120.

36) الحسن الوزّان، «وصف إفريقيا»، ص. 247 ؛ مارمول كارباخال، إفريقيا، ص. 222.

37) Jaime Cortisao, "*A toma e ocupaçao de Ceuta*", Separata de Bolitin da Agencia Geral da tomada.: de Ceuta, pp. 8. 27-28

38) Azurara , "*C. da Tomada de Ceuta*", pp. 28. 29; J. Mascarenhas, "*Historia de Ceuta*", p. 64.

39) Esteban Hernandez y Fernandez, "*Historia General de Espana y sus Colonias*", Madrid 1878, 570.

40) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p. 27; M. de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 7; Texera de Sampaio, "*Antes de Ceuta*", Coimbra 1923, p. 26.

41) أنظر تأليف Mohamed Kabli, "*Société, pouvoir et relegion au Maroc a la fin de Moyen Age*", Paris 1987, pp. 199-218.

42) عبد العزيز بن أحمد (1397/800-1420/823) عبد الله بن أحمد (1396/799-1397/800) أبو سعيد عثمان (1397/800-1420/823) إسماعيل بن الأحمر، «روضة النسرين»، ص. 39-40 ؛ ابن القاضي، «جذوة الاقتباس»، 417/2.

43) يقدم الأمثلة على ذلك ابن خلدون، في «العبَر»، 1040-727/7 وابن الخطيب في «نُفاضة الجراب»، دار النشر المغربية، البيضاء، ص. 179-215. كانت غرناطة قد وضعت في حسابها التشويش على فاس المرينية للحيلولة بينها وبين التفكير في استعادة الثغور الساحلية الجنوبية، وفي مقدمتها جبل طارق.

44) المتوفى عام 999/1590، صاحب «البحر الزخار والعيلم التيار». اعتمدنا النص الفرنسي المترجم المنشور بالجزائر سنة 1924 من قِبَل Fagnan, E. بعنوان *"Extraits Inédits relatifs au Maroc"*. أنظر صفحات ما بين 297 و299.

45) الحسن الوزّان، «وصف إفريقيا»، ص. 166: مارمول كاربخال، «إفريقيا»، 1/106. 2/153-156.

46) برشلونة في 7 يناير 1413 Archivo de la Corona de Aragon, (A.C.A) N 2401, fol. 542, L. 26 - R. 2382, fol. 10 r.

47) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", pp. 58-59 ; M. de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 14.

48) المصدر السابق.

49) Zurara, "*Cronica da tomada de Ceuta*", pp. 58. 59. 66; Posa Mon, "*Datos para la archeologia Musulmana de Ceuta*", Hespéris 1960, p. 157.

50) Mohamed Chérif, "*Contribution à l'Histoire de Ceuta aux époques Almohade et Mérinide*", *Thèse de Doctorat 3° cycle, Toulouse, 1987, pp. 82. 91.*

51) الحسن الوزّان، «وصف إفريقيا»، ص. 246.

52) ابن عذاري، «البيان المُغرب»، تطوان 1960، 3/ 113. 116. J. Mascarenhas, "*Historia de Ceuta*", p. 45.

53) Mohamed Chérif, "*Contribution..*", p. 132.(54) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", pp. 93. 101. *105.*

(55) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p. 83; M. de Pisano, "*Guerra de Ceuta*", p. 13.

(56) Damiao de Peres, "*Historia de Portugal*", 3/ 405.

(57) Luis Albuquerque, "*Introduçao a Historia dos Descobrimentos*", p. 77.

(58) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p.176.

59) المصدر السابق، ص. 164.

60) نفسه، ص.169.

61) المصدر السابق، ص. 174.

62) المصدر السابق، ص. 175.

63) Mohamed Chérif, "*Contribution*", .. p. 126.

64) Zurara, "*C. da tomada de Ceuta*", p. 198

65) المصدر نفسه، ص. 169.

66) نفسه، ص. 189.

67) «اختصار الأخبار»، ص. 271.

الاحتلال البرتغالي وهاجس التحكّم في المجال من خلال مقاربة أثرية لمدينتَيْ آسفي وأزمّور

عبد العزيز توري/عز الدين كَرا

تقديم عام :

عرفت منطقة دكالة في مجالها التاريخي – الممتد بين نهر أمّ الربيع وواد تانسيفت – الاستقرار البشري منذ أقدم العصور. و تشهد على ذلك المواقع ما قبل التاريخية التي عثر عليها بالمنطقة، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال كلاّ من موقعي إيغودْ والخنزيرة. فالأول ينتمي إلى العصر الحجري الوسيط وبالضبط إلى الحضارة الموستيرية، حيث ُقدّر تاريخ البقايا العظمية البشرية التي عثر عليها فيه بحوالي 130 ألف سنة. وتُعدّ بذلك إحدى أقدم بقايا جنس الإنسان الحديث Homo Sapiens في العالم[1]. أما الثاني (موقع الخنزيرة) فهو عبارة عن مغارتين توجدان شمال ميناء الجرف الأصفر بإقليم الجديدة، حيث عُثر بهما خلال أبحاث أجريَتْ في الثلاثينات من القرن الماضي على أدوات حجرية تنتمي أيضا للحضارة الموستيرية[2].

وبخصوص فترة التاريخ القديم بالمنطقة، فإن المؤشرات تتعدد حول استيطان بعض المرافئ بها خلال الفترتين الفينيقية والقرطاجية. ويمكننا أن نذكر في هذا الإطار وعلى سبيل المثال كذلك بقايا المدافن المكتشفة قرب رباط «تيطْ» شمال مدينة الجديدة، إضافة إلى رِجْل لتمثال عُثر عليها بجرف اليهودي جنوب مدينة آسَفي والتي رجح بعض الباحثين انتماءها إلى هذه الفترة[3].

وإذا كانت المنطقة قد ظلت خارجة عن نطاق السيطرة الرومانية المباشرة، فإنها على عكس ذلك برزت بشكل واضح خلال فترة الفتح الإسلامي للمغرب الأقصى، وذلك من خلال روايات شهيرة، ارتبط بعضها بقبيلة رَكْراكة، ومسألة سَبْقهم للإسلام وصُحبتهم للرسول ﷺ أو لبعض الخلفاء. فيما ارتبط بعضها الآخر بفتح عُقْبة بن نافع للمغرب الأقصى ووُصوله إلى المنطقة، سواء بوقوفه عند شاطئ البحر بآسفي، أو ببنائه لمسجد بأزمّور. وكيفما كانت درجة مصداقية هذه الروايات، فإنها تعكس بشكل لافت أسبقيةَ انتشار الإسلام بالمنطقة. وربما يؤكد هذه الأسبقية الموقع الموجود بها المسمى بـ «سيدي شيكَرْ» والذي يُنسب إلى شاكرٍ أحد أصحاب عُقبة[4].

ويبدو أن المنطقة خضعت فيما بعد للسيطرة البُرغواطية، حيث ظل الحديث عنها مغيّباً في المصادر التاريخية. ولم تظهر على الساحة بوضوح كبير إلا خلال العهدين المرابطي والموحدي، مع بروز العديد من المراكز الحضرية والقروية بها، حيث ازدهر العمران بالمنطقة، وهو أمر تؤكده الإشارات التي وردت ضمن كتاب «التشوّف» والتي تبرز كثرة القرى والمواقع بالمنطقة، بالإضافة إلى انتشار أشهر الرباطات المغربية بها (رباط شاكِر، رباط أَكوزْ، رباط تيطْ، رباط أبي شُعيْب السارِية بأزمّور ورباط أبي محمد صالح الماجري بآسفي).

في هذا السياق العام، برز كل من موقِعَيْ آسفي وأزمّور كمِيناءيْن نشيطين، ارتبطا بداية بالعاصمة الجديدة مرّاكش، ثم سرعان ما ازدهرت بهما

حركة العمران، خاصة بعد أن استقر بهما على التوالي كل من الشيخ أبي محمد صالح، والشيخ أبو شعيب السارية، وهما من أكبر رموز التصوف في المغرب الوسيط. وقد كان لتكاثف كل من الازدهار التجاري والإشعاع الديني الصوفي أثر كبير على تطور عمران وتعمير المدينتين، حيث تم تسوير مدينة أزمور وأنشأت بها عدة مؤسسات(5). ونفس الشيء وقع بمدينة أسفي التي زودت خلال العهد الموحدي بسور واسع(6)، بالإضافة إلى المسجد الجامع وغيره من المؤسسات.

وقد عرفت المدينتان أوْجَ ازدهارهما خلال العهد المريني. تدل على ذلك الأوصاف التي تركها لنا عنهما ابن الخطيب(7). كما وصف ابن خلدون خلال هذه الفترة مدينة أسفي بكونها «حاضرة البحر المحيط»(8). وقد تواصل هذا الازدهار إلى نهاية القرن 15م، برغم التصدع السياسي الذي طرأ على السلطتَيْن المرينية ووريثتها الوطّاسية، هذا في وقت تكالبت فيه الأطماع الإيبيرية على السواحل المغربية.

وترصد لنا الأوصاف التي تركها الحسن الوزّان للمنطقة خلال هذه المرحلة، جانبا مهما من عمرانها وازدهار مراكزها الحضرية والقروية، وذلك قبيل سقوطها تحت السيطرة البرتغالية المباشرة، حيث تحدث بها عن عشرات المدن والقرى، منها مدينة أسفي التي قُدّر عدد سكانها بأربعة آلاف كانون، كما أرجع بناءَها إلى الأفارقة الأقدمين، ووصف بدقة النزاعات التي كانت دائرة بين زعاماتها المحلية قبل سقوطها في يد البرتغاليين. وذكر شمال مدينة أسفي موقع «قنط»، حيث وصفه «بالمدينة الصغيرة»، وأرجع بناءَه إلى القوط. وذكر أيضا موقع «تيطْ»، حيث وصفه أيضا «بالمدينة الصغيرة من بناء الأفارقة». وذكر مدينة «الغربية» التي سماها «بالمدينة» وجعلها حاضرة دكّالة. وذكر كذلك موقع «بولَعْوان»، و وصفه «بالمدينة الصغيرة على ضفة أم الربيع». وأرجع بناء مدينة

أزمور إلى الأفارقة على مصبِّ أمّ الربيع، ووصف غناها وثراء أهلها الذين قدر عددهم بحوالي خمسة آلاف كانون[9].

أما من الناحية السياسية فقد تميز الوضع العام بمنطقة دكّالة خلال هذه الفترة – وعلى غرار العديد من مناطق المغرب – بخروج أهم المراكز الحضرية فيها عن سيطرة السلطة المركزية، لتخضع للسيطرة البرتغالية بطريقتين : من خلال اتفاقيات تجارية ولائية وقّعت عليها مدنها الكبرى (آسفي قبل سنة 1481 وأزمّور سنة 1486م)، ومن خلال سيطرة عسكرية مباشرة، أسقطت آسفي سنة 1508 م، وبعدها أزمّور سنة 1513 م.

وقد شكل هذا الاحتلال مرحلة تحول عميق على مستوى تعمير وعمران المنطقة عموما، و مركزيها الكبيرين – آسفي و أزمّور – على وجه الخصوص. وهما الحالتان اللتان سنتطرق لهما خلال هذه الدراسة، محاولين التركيز على مظاهر التحول المجالي والمعماري الذي طرأ عليهما مع عرض لنتائج أولية لأبحاث أثرية ترصد جوانب من المظهر العمراني الأصلي للمدينتين قبل الاحتلال ثم بعده.

I – الاحتلال البرتغالي لآسفي وأزّمور وتأثيره على مجالهما العمراني

قام البرتغاليون سنة 1508 بشن هجوم عسكري على مدينة أسفي تمكنوا به من السيطرة عليها بعد مقاومة شديدة من سكانها. وقد حاول البرتغاليون قبل ذلك الاستيلاءَ على مدينة أزّمور، إلا أن محاولتهم هذه باءت بفشل ذريع أمام شدة مقاومة السكان. ولم يفلحوا في السيطرة عليها عسكريا إلا سنة 1513م، بعد محاولة ثانية انطلقت من ميناء مازاغان أو مازيغَنْ (الجديدة الآن)، الذي أنزلت به قوات عسكرية كبيرة قبل توجهها إلى أزمور. وعلى إثر هذا الاحتلال،

غادر معظم سكان المدينتين مساكنهم متجهين إلى البوادي والمرتفعات الأكثر أمناً، ليشكّلوا بتحالف مع قبائل المنطقة حركة للمقاومة، اتخذت في بدايتها طابعا قبليا محليا، قبل أن تأخذ بعدا رسميا، من خلال الحملات التي قام بها الوطاسيون وبعدهم السعديون على المنطقة، انتهت بإخلاء المدينتين مباشرة بعد اقتحام السعديين عنوة لحصن رأس غِيرْ (أگادير) سنة 1541 م.

ويمكن القول إنه برغم المدة القصيرة نسبيا التي ظل فيها البرتغاليون بالمدينتين، فإن إنجازاتهم المعمارية بهما كانت كبيرة، غيّرت بشكل كلي ولارجعي وجههما العمراني، سواء من حيث تغيير مساحتهما أو استحداث مباني جديدة «ودخيلة» على نسيجها الأصلي ؛ أبرزُ ملامح هذه التغييرات تتضح فيما يلي :

1-1 – تقليص مساحة المدينتين

كانت مدينة أسفي قبل دخول البرتغاليين محاطةً بسُور واسع يرجع إلى العهد الموحدي[10]، رجّح الفقيه الكانوني أن يكون بُني في عهد يعقوب المنصور[11]. ولا نعلم هل أدخلت على مساره وشكله إضافات خلال العهد المريني، وهو العهد الذي عرفت فيه المدينة أوج ازدهارها العمراني بإنشاء المدرسة والمارستان وغيرهما من منشآت التمدّن[12]. وقد تكون الإشارة إلى توفر هذا السّور على أحد الأبواب المسمى «باب المدينة»[13] نسبة إلى مدينة «الغربية»، مؤشرا على حصول إضافة فيه خلال هذه المرحلة[14]. وتظل معظم المعطيات التي وصلتنا عن شكل وحجم هذا السور مقتصرة على المصادر البرتغالية، حيث تتعدد الإشارات إليه ناعتة إياه بالجدار «المبني بالتراب على الطريقة المغربية». وتبقى أدقّ هذه الإشارات و أكثرها تفصيلا ما أورده «دوكويشْ» بشكل عابر أثناء حديثه عن توزيع القادة البرتغاليين على أسوار

وأبراج المدينة بعد حصارها من طرف جيش من قبائل المنطقة بتاريخ 13 دجنبر 1510 م، حيث يذكر توفُّرَ السّور على 87 برجاً فيما يصل مداره إلى 1327 باعا (حوالي 3 كلم). وكانت تخترقه الأبواب التالية : باب أكوزْ، وباب كرْنيز، وباب المدينة، وباب المجاذيم بالقرب من الشاطئ جهة البحر، ثم باب البحر[15].

ويعطينا رسم تخطيطي لمدينة آسفي، أُنجز قبل الاحتلال البرتغالي نظرة واضحة عن شساعة السّور الذي كان يحيط بها، وتظهر فيه الأبراج الصغيرة المربعة الشكل، مع بعض الأبواب التي تخترقها. كما يظهر جليا من خلال هذا الرسم المجهود الخاص الذي بذله مصمّمو هذه المعلَمة في التعامل مع طبوغرافية الموقع بحرصهم على ضم كل المرتفعات المحيطة بالمدينة داخل مدار الأسوار (أنظر اللوحة 1).

لقد كان الدافع العسكري هو الموجّه الأساسي لتحجيم البرتغاليين لمساحة مدينة آسفي، فقد شكّل الحصار الذي تعرضت له المدينة سنة 1510 م، أول امتحان عسكري حقيقي للقوة البرتغالية التي يظهر أن أفرادها كانوا قليلي العدد بالنظر إلى شساعة مساحة الأسوار المراد الدفاع عنها، هذا فضلا عن كون الأسوار في حد ذاتها مَصدرَ قلق للقادة البرتغاليين، الذين شككوا في قدرتها على الصمود أمام الحصار والهجمات المغربية، بالرغم من الإصلاحات التي أدخلوها عليها ابتداء من سنة 1508 م[16]. وقد نتج عن الحصار المذكور ارتباك كبير في صفوف القوات البرتغالية وصل إلى حد مطالبة بعضهم بالتخلي عن المدينة والاقتصار على التحصن بكل من «القصبة والحِصن البرتغالي» الذي بنوه على مقربة من الميناء[17]. لذلك ومباشرة بعد رفع هذا الحصار اتجه تفكيرهم إلى تحصين المدينة من جديد، حيث حرصوا على التقليص من مدار سورها ليحيط بمساحة داخلية أصغر مع تغيير هندسة السور ومواد بنائه بشكل يتوافق مع التطور الذي عرفته الأسلحة النارية في تلك الفترة، ولكون المغاربة تمكنوا من الحصول على قطع متطورة منها.

أما مدينة أزمّور، فقد كانت – على غرار مدينة آسفي – محاطة بسور واسع قبل دخول البرتغاليين، حيث تشير الكتابات التاريخية إلى أنها سُوّرت مرتين زمن المرينيين، كان آخرها في عهد السلطان أبي عِنان، بعد أن أنشأ بها ثلاثة مساجد[18].

ويصف لنا «دوكْويشْ» وضْع المدينة قبل دخول البرتغاليين بقوله : «في الوقت الذي احتل فيه الدوق المدينة كانت مُدارة بسور واسع مربّع الشكل، وقد كانت مزدهرة التجارة، يقطنها كثير من النبلاء والتجار والعامة بحيث يمكن أن نقّدر تعداد سكانها بأكثر من خمسة آلاف كانون، دون احتساب اليهود الذين كانوا في حدود أربعمائة ...»[19].

كلام «دوكويش» هذا عن وضع المدينة قبل الاحتلال يرمي إلى شكل من المقارنة ما بين حجمها الأصلي السابق، وحجمها خلال فترة الاحتلال الذي تقلص كثيرا، وهي التي كان عدد سكانها يفوق 27 ألف نسمة، هي ساكنة تفترض التوفر على مجال واسع للسكن وممارسة مختلف الأنشطة اليومية. وينسجم هذا الوصف والتحليل مع رسم تخطيطي للمدينة وُضِع قبل احتلالها، يظهر فيه حجم المدينة المتسع، كما تعلو فضاءها 11 صومعة، مما يؤشر على اتساع المجال العمراني وكثرة السكّان فيها. (أنظر اللوحة 2).

وتزخر الوثائق البرتغالية من جهة أخرى بإشارات عابرة تخص أحياء المدينة الأصلية واتساع مجال سورها، حيث نجد ابتداء من سنة 1516 م، جدلا بين المسؤولين البرتغاليين حول الوضعية المستقبلية لهذا السور الواسع، ومن خلاله لجزء من المدينة القديمة لأزمّور. ففي رسالة وجهها «سيماوْ كورْيا» إلى الملك «إيمّانْويل الأول» مؤرخة ب 3 أكتوبر 1516 م، نجده يطلب من الملك أن يقرر في مسألة الحفاظ على بعض الأحياء القديمة بأزمّور «ببعث ساكنة لتقطنها وبالتالي تدافع عنها لأن السور واسع جدا ويتطلب الدفاعُ عنه قوات كبيرة». وفي

نفس هذه الوثيقة نجد القائد «سيماوْ» يقترح على الملك تفكيك أبراج هذا السور من الجهة المشرفة على المدينة مع غلق الأبواب، باستثناء الباب المسمَّى «باب المعركة».[20]

ويظهر أن هذا السور كان يضم عدة أبواب كان من بينها بالإضافة إلى «باب المعركة» «باب الواد»، كما كان يضم عددا من الأبراج أبرزها المسمّى «برج الكنيسة» الذي كان عاليا بحيث اقترح «سيماو» على الملك الحفاظ عليه وتوظيفه كبرج للمراقبة[21].

أما بالنسبة للأحياء التي كانت بداخل السور القديم، فقد بُنيت بها في البداية منازل جديدة، لكن عددها ظل محدودا وذلك نتيجة لضعف وهشاشة السور الذي كان يحصّنها. مما جعل السكان يفضلون الاحتماء داخل القصبة. غير أن الحديث عن التخلي النهائي عن أحياء المدينة القديمة لم يبدأ إلا سنة 1519م، وذلك بعد تقدم الأشغال في بناء البرتغاليين المحرز الثاني للمدينة، حيث نجد في بعض الوثائق حديثا عن «هدم للمنازل والأحياء القديمة وتسوية الأرض التي بنيت عليها لكونها كانت مصدر خطر على المحرز البرتغالي خاصة في حالة الحصار...»[22].

2-1 – إنشاء بناءات جديدة

تزامن تقليص البرتغاليين لمساحة مدينتي أسفي و أزمور، مع إنشائهم لعدة مباني مدنية وعسكرية بخصائص معمارية وتقنيات جديدة وغريبة عن فضاء هاتين المدينتين الإسلاميتين، مما أدخل تغييرات هيكلية على نسيجهما الداخلي الأصلي، انضافت لعملية التخريب التي أصابت الكثير من المباني التي كانت موجودة قبل الاحتلال وخاصة الدينية منها.

وهكذا بنى البرتغاليون بآسفي سورا جديدا[23]، وهو على خلاف السور الموحدي، مبني بالحجر الرملي من الواجهتين. فيما مُلئ من الداخل بخليط من

الأحجار والجير المركّز، ويصل ارتفاعه إلى 9 أمتار وسمْكُه إلى 5 أمتار من القاعدة، كما دعّم أسفله بأحْدور (talus) بارز وقوي. ويختلف شكل الأبراج فيه بين دائرية ونصف دائرية ومستطيلة القاعدة، وهي مجهّزة بفتحات ومساحات لحمل المدافع النارية. وقد كان السور مُداراً بخندق يدعم تحصينه[24].

على ساحل المدينة بنى البرتغاليون كذلك قلعة عسكرية بقصد تحصين البناية التجارية التي كانت لهم هناك قبل شن هجومهم العسكري. وقد ظلت هذه البناية المسماة حاليا «بقصر البحر» تتعرض للإضافات والترميمات طيلة مدة احتلالهم للمدينة.

أما قصبة المدينة التي نُرجّح أن تكون بُنيت خلال العهد الموحدي، فقد أدخل عليها البرتغاليون عدة إصلاحات وتغييرات، من ذلك تدعيمها بأسوار وتحصينات جديدة، أهمها البرج الكبير الذي يحصّنها من جهة الشمال والمسمى حاليا «برج الدار» والذي يُعدّ آخر مشروع كبير أنهاه البرتغاليون بمدينة آسفي حيث انتهت أشغال بنائه سنة 1540م [25] (أنظر اللوحة 3).

إلى جانب المباني العسكرية، قام البرتغاليون ببناء أدْيِرة وكنائس بآسفي، أبرزها كاثدرائية المدينة التي بنيت في جزء منها على أنقاض المسجد الجامع الذي كان بالمدينة قبل الاحتلال. وما تزال قاعة الصلاة (chœur) قائمة إلى اليوم، يطبع بناءها، ضخامة الأحجام والتزيين بالأقواس والحوامل المفتولة (tor-sadées)، وهي سِمات مميزة للفن الذي انتشر زمن الملك البرتغالى «إمانْويل» والذي يُسمّى بالفن «المانْويلي».[26]

أما بمدينة أزمّور، فقد اعتمد البرتغاليون كثيرا على التحصينات التي كانت قائمة قبل الاحتلال والمبنية بالتراب والجير، قبل بنائهم لأسوار وأبراج جديدة، حيث نجد في الوثائق البرتغالية المتعلقة بسير أشغال التحصين والترميم حديثا

مطوّلاً عن معاناة المعماريين البرتغاليين مع الأسوار الترابية التي بذلوا من أجل ترميمها مجهودات مضنية، وذلك مباشرة بعد احتلال المدينة. وقد وقع تركيزهم بالأساس على مجال القصبة، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن بناء القصبة كان في حالة جيدة بعد دخول البرتغاليين للمدينة، وقد تكون إما بُنيت أو رُممت خلال الإصلاحات التي قام بها أبو عِنان المريني. وكيفما كان الحال، فقد كانت القصبة المكان الأكثر أمناً لتحصنهم، ولذلك لا نستغرب أن أعمال المهندسين الشهيرين «ديوغو وَ فرانسيسكو دي أرودا» تركزت على هذا الجزء من المدينة، حيث قاما بوضع تصميم الأبراج الأربعة الأساسية المدعمة لتحصين القصبة من الخارج[27]. وقد يكونا أيضا أشرفا على بناء المحرز الأول الذي حصنها من الداخل جهة المدينة. ولم يتم توسيع مجال السور البرتغالي بأزمور إلا في مرحلة لاحقة، حيث تم بناء سور المحرز الثاني، وهو الذي يشكل السور المحيط بالمجال الحالي للمدينة القديمة. ويؤكد ذلك ما ورد في إحدى الرسائل البرتغالية المؤرخة ب 22 يوليوز 1518م، والتي يستنكر كاتبها تصرف حاكم أزمّور لقيامه «ببناء محرز ثانٍ لأزمور بدون استشارة الملك، فضلا عن كون المحرز الجديد بدون جدوى لكون القديم والقصبة لم يتم بعدُ تعميرهما»[28]. ويظهر أن الملك إيمانْويل قد أعطى موافقته بعد ذلك على بناء المحرز الثاني الذي انتهت الأشغال فيه سنة 1520 [29]. وقد ظلت المدينة على الأقل إلى حدود سنة 1530م بدون خندق كامل، حيث اقتصر وجود هذا الأخير على المجال المحيط بالقصبة أو جزء منها[30]. بالإضافة إلى الأسوار والأبراج البرتغالية، تبقى البناية التي كان يقطنها حاكم المدينة أبرز المعالم البرتغالية بأزمور، وقد بنيت بالزاوية الشمالية الشرقية من القصبة القديمة للمدينة، وزُوّدت بسور يفصلها عن القصبة، وباب حصين يغلق بعوارض حديدية تنزل من أعلاه (Porte à herse)، كما تميزت نوافذها المفتوحة بأقواس من الطراز المانْويلي. (أنظر اللوحة 4)

3-1 – الخصائص المعمارية للمنشآت البرتغالية بآسفي و أزمّور

عكست جودة وحجم المنشآت البرتغالية بمدينتي آسفي وأزمّور فترات المد والجزر السياسي والعسكري اللذين عرفهما احتلال البرتغاليين للمنطقة. فمدة احتلال المدينتين تزامنت مع فترة رخاء وازدهارٍ برتغاليّين امتدت من 1508 إلى 1521م، ثم فترة انتكاس وتراجع بعد ذلك. وقد تجلت مفارقات هاتين المرحلتين في جودة وحجم المنشآت العسكرية والمدنية، حيث تميزت المرحلة الأولى من الناحية المعمارية بإدخال أساليب جديدة في التحصين والإنشاء، ارتبطت بتطور هندسة التحصينات في علاقتها بتطور الأسلحة المدفعية. وقد تجلى ذلك بالخصوص في استعمال مواد البناء المرتكزة على الحجر والجير المركّز، مع التزيين بالأسلوب المانْويلي الذي – كما ذكرنا – يعتمد الضخامة في الأحجام مع استعمال الزخارف والأشكال الموظفة في أدوات وآليات البحر كالحبال والعقد. أما من الناحية الهندسية، فيمكن اختزال مميزات هذه المرحلة في الاعتماد الكبير على الأسوار المتوسطة الارتفاع المزودة بأبراج قليلة الارتفاع كذلك، ذات فتحات واسعة للمدفعية (Casemates) مع سطح واسع فوق الأبراج لتسهيل وضع المدافع وتحريكها. كما دعمّت الأبراج والأسوار من الخارج بخندق وأحْدور يدعم أسسها، فيما اعتمد في الأبواب على تقنية الغلق العلوي (Porte à herse).

جاءت معظم هذه التقنيات مختلفة عن تلك التي عرفتها الأسوار المغربية التي وجدها البرتغاليون بالمدينتين، حيث ظلت وسيطية في أسلوبها ومواد بنائها.

أما المرحلة الثانية، فتزامنت مع تولي الملك جوان الثالث الحكم، حيث وضع هذا الأخير أمام مسؤولية تدبير منطقة مأزومة وبتكاليف وأعباء كثيرة

ضاعف من حدتها تنامي نفوذ السعديين. في هذه المرحلة، تبقى بناية «برج الدار» بمدينة أسفي التي انتهت أشغال بنائها سنة 1540، أبرز معلمة يمكن الاستشهاد بها، وذلك من خلال أسلوب إنشائها المعتمد على ضخامة وقوة البناء، وهو أسلوب معماري يجسد بداية مرحلة جديدة في المعمار البرتغالي في المغرب، ستتضح معالمها بشكل واضح في بناء أسوار وأبراج قلعة مازيغَنْ (الجديدة) ابتداء من سنة 1541م.

II – معطَيات أثرية حول المجال الأصلي للمدينتين.

1 – مدينة أسفي

لقد كان مؤرخ المدينة الفقيه الكانوني أوّل من حاول إجراء تحريات ميدانية لتتبع آثار السور الموحدي لمدينة آسفي في بداية القرن العشرين. يقول في وصفه للمسار الذي تتبعه : «وهو الذي في غالب ظني توجد آثاره بأطراف البلد، يبتدئ جنوبا من وسط تراب الصيني من زنقة القنيطرة، وعليه أساس الدار التي تحت عدد – 19 – و يمر شمال المستشفى الأهلي، ثم يمر أمام رحَى الريح الأثرية، وعليه أساس الجدار القبلي من أوتيل «كومْباني باكيت»، ثم أمام القصبة العليا، ثم وسط بياضة شمالاً من آسفي حتى يبلغ البحر في سمت قبلة الولي سيدي ابّيهْ من الشمال»[31].

وإذا كان اتساع مجال العمران بالمسار الذي ذكره الكانوني يجعل من الصعب في الوقت الراهن تتبع آثار هذا السور، فإننا مع ذلك تمكّنّا دون اللجوء لاستبارات ميدانية، من العثور –وخلال فترات زمنية متقطعة – على بعض الأجزاء التي نعتقد انتسابها له (أنظر اللوحتين 5 و6).

ذلك أنه في سياق معاينتنا لبعض الأضرار التي لحقت بالسور البرتغالي وباستحضار إشكالية السور الموحّدي، قمنا في شهر مارس من سنة 2001 بمعاينة إحدى الحفر التي ظهرت تحت السور البرتغالي الممتد من القصبة إلى برج «خزنة البارود» حيث كانت تخترق عرض السور بأكمله، وقد لاحظنا بداخلها بالإضافة إلى الجدران البرتغالية جدارا من التراب والجير يمر وسط السور، يفوق عرضه المِتْر الواحد، نعتقد أنه من بقايا السور الموحدي الذي يمتد بهذه الجهة تحت السور البرتغالي الحالي انطلاقا من القصبة في اتجاه حي الفخارين. وتؤكد امتداد السور الترابي أسفل برج «خزنة البارود» آثاره المتبقية على طول حوالي 30 مترا خارج الأسوار البرتغالية، حيث يصل عرضه إلى 1.70 متر، وهو مبني أيضا بخليط من التراب والجير مع بعض الأحجار الصغيرة.

وتنضاف هذه الأجزاء من السور إلى أخرى سبق أن وقفنا عليها خلال شهر نونبر من سنة 2000 أثناء قيامنا بأعمال ترميم بالواجهة الغربية لسور المدينة المطل على البحر، حيث عثرنا على أجزاء متقطعة من سور ترابي يمتد أسفل السور الحالي بهذه الجهة.

في نفس هذا الإطار عثرنا على بقايا جدران ترابيةٍ مكوّنة من نفس مواد البناء المكتشفة بالأسوار المذكورة، وذلك بالجانب الشمالي الشرقي للبناية الحالية للقصبة، نرجّح انتماءها لبناية القصبة الأصلية التي ترجع إلى الفترة ما قبل البرتغالية. (أنظر اللوحتين 7 و8).

وتبقى البنياتُ المكتشفة في سنة 1994 خارج أسوار أسفي البرتغالية بالجهة الجنوبية، أبرزَ المعطيات الأثرية التي نتوفر عليها بخصوص العمران القديم للمدينة خارج الأسوار البرتغالية. ويوجد الموقع المكتشف داخل المدار الافتراضي للسور الموحدي، وقد كان في الأصل عبارة عن مقبرة تسمى

ب «مقبرة لَلاّهْنيِة الحَمْرية» توقّف الدفن فيها خلال الخمسينات من القرن الماضي قبل أن تُحوّل إلى تجزئة سكنية، وقد اكتشف الموقع الأثري بشكل فجائي بالمكان أثناء أشغال التهيئة، حيث أجريت فيه بعد ذلك حفريات إنقاذ خلال شهري أكتوبر و نونبر من سنة 1994. و تم التدخل على الشكل التالي :

في البداية تم التعامل مع البنيات التي تعرضت للتخريب خلال عملية التهيئة، وقد كان من بينها ولحسن الحظ مقطع طولي بلغ طوله حوالي 20 مترا، وعرضه حوالي ثلاثة أمتار، حيث كان يختزل معظم مراحل استيطان الموقع. بعد تنظيف المقطع وتحليل معطياته، تم إجراء حفريات بالمساحة الموجودة أمامه والتي سبق تخريبها جزئيا أثناء عملية التهيئة.

ومكّنت إزالة طبقة هدم مكوّنة من بقايا جدران وسقف من القرميد من الكشف عن بقايا غُرَف منها غرفة صغيرة مستطيلة الشكل، وعُثر في شرق إحدى الغرف السالفة بعد إنهاء الحفر، على أرضية استيطان مكونة من قطع من الآجر المطهي. ومن أجل تحديد اتجاهات ومساحة الموقع تم فتح استبارين شمال وجنوب البنيات المكتشفة، إضافة إلى توسيع مجال الحفر خلف المقطع في اتجاه الشرق. وقد كان الاستبار الأول جهة الشمال سلبياً، حيث لم نعثر فيه تحت طبقة المقبرة إلا على الأرض الطبيعية. بينما تم العثور في الاستبار الجنوبي على بنية للتخزين، وهي عبارة عن «مطمورة» مبنية بالحجر.

أما الحفريات خلف المقطع، فقد مكّنت من الكشف عن بنيات أثرية تُشكّل امتدادا لمساحة الحفر الأول، وهي عبارة عن غُرف ضيقة يصل ارتفاع أسس أسوارها المتبقية إلى حوالي 1.20م. بُني بعضها بالتراب والجير وبعضها الآخر بالحجارة، وعليها من الداخل لياط من الجير. وتمّ داخل غرفتين العثورُ على خزّاني ماء في حالة جيدة أحدهما مغلق بإحكام. (أنظر اللوحة 9).

وإذا كانت هذه الحفريات لم تكشف النقاب عن مواد للتأريخ المطلق، فقد كان اللاّفت للنظر فيها هو كثرة المواد الخزفية المكتشفة وغناها. وقد مكنتنا الدراسة المقارنة لبعض القطع المستخرجة من تحديد تأريخ تقريبي للموقع بين القرنين 13 و14م. أما بالنسبة لوظيفة الموقع، فإذا كان من الصعب الجزم في حقيقتها اليوم، فإننا، واستناداً إلى اكتشاف كميات كبيرة من بقايا احتراق الخزف وكذلك قطع من الخزف غير المكتمل الشيّ أو المكسّر، وأدوات تستعمل داخل أفرنة الشيّ توضع وتُرتّب عليها الأواني والقطع الخزفية التي يراد شيّها[32]، يمكننا التأكيد أن صناعة الخزف المزجج كانت تمارَس في الموقع أو بالقرب منه، وهي صناعة عُرفت بها مدينة آسَفي على الأقل منذ القرن 12 م حسب ما تؤكده إشارة وردت في هذا الصدد في كتاب «المنهاج الواضح»[33]. وتبقى هذه الحفريات أبرز شاهد على امتداد التعمير بمدينة أسفي خارج الأسوار البرتغالية في إطار مدار السور الموحّدي. وإذا كانت هناك محدودية ملحوظة على مستوى استيطان الموقع لكونه ضيّق المساحة وتحيط به فراغات كبيرة، فيمكن تفسير ذلك بكونه معزولاً نسبياً عن التجمع العمراني نظرا لقربه من مكان لصناعة ملوّثة كصناعة الخزف، أبعدت عن مناطق السكن كما هي القاعدة في معظم المدن الإسلامية. كما أن فراغ الاستيطان في الموقع ينسجم على الأقل مع الفراغ الذي لاحظناه في هذا المكان في الرسم التخطيطي لآسفي قبل دخول البرتغاليين (أنظر اللوحة 1). لكن الجزم في هذا الموضوع لن يكون ممكنا في غياب دراسة أثرية شاملة للمنطقة على أساس استبارات وحفريات دقيقة، وهو ما لم يتأتّ إلى اليوم.

2 – مدينة أزمّور

لا تُعرف مدينة أزمّور عند جل الدارسين إلا في شكلها الحالي، أي المدينة المحاطة بأسوار معظمها برتغالية، ولم يسبق لأية دراسة أن تناولت موضوع

المجال الأصلي لهذه المدينة، فلم يُشر إلى بقايا أسوارها القديمة من الدارسين سوى «دوتيل» في العشرينات من القرن الماضي، حيث تحدث عن بقايا أسوار خارج المدينة في المنطقة التي تسمى «أزمّور لَحْضر»، رجّح أنها من بناء روماني[34] و«ميشو بِيلّير»، في دراسته المفصلة عن المدينة في كتاب «مُدن وقبائل المغرب». هذا الأخير اكتفى بالإشارة إلى وجود آثار تدعى «أزمّور لحضر» جنوب الأسوار الحالية لأزمور على بعد 500 متر، وهي «آثار مازالت بادية للعيان، ويظهر حسب الرواية الشفوية أنها بقايا الموقع الذي كانت تحتله مدينة أزمور العتيقة الأصلية»[35].

لقد دفعنا هذا الغموض في المعطيات وقلة التفصيل فيها إلى إجراء تحرّيات أثرية ميدانية بالموقع خلال شهر أبريل من سنة 2004، مكنتنا من اكتشاف بعض البنيات الأثرية بالجهة الجنوبية خارج السور الحالي، وهي عبارة عن مطاميرَ وخزّانات (نْطافِي)، مكّنتنا من خلال تتبع مجالها من العثور على بقايا السور القديم للمدينة، حيث لازالت تظهر ببعض جوانبه آثار أبراج مربعة الشكل على النمط الوسيطي. ويمتد هذا السور المبني بالتراب والجير مع خليط من الأحجار الصغيرة خارج السور البرتغالي على الواجهة المطلة على وادي أمّ الربيع، حيث تمتد آثاره إلى أن تتجاوز القنطرة القديمة، ثم تمتد في اتجاه ضريح أبي شُعيب الدكّالي غربا لتختفي على مقربة من الأحياء السكنية الحديثة هناك. ويصل سمْك السور إلى 90 سنتمتراً، وقد كان مدعما بأبراج صغيرة مربعة الشكل، لازال أحدها قائماً يصل طول ضلعه إلى حوالي 4 أمتار. وتمتد داخل المساحة المدارة بهذا الجزء من السور آثار لأسُس جدران مختلفة غير محددة الوظيفة وبنيات للتخزين (نطافي و مَطامير) مع كميات مهمة من الخزف المنتشرة فوق سطح الأرض. (أنظر اللوحتين 10 و11).

أما في الجهة الشمالية للمدينة، حيث يمتد السور الشمالي للقصبة المبني بالتراب والذي يشكل في اعتقادنا جزءاً من السور الأصلي، فقد لاحظنا بجانب

البرج البرتغالي المسمى برج «سيدي وَعْدود» في تقاطعه مع السور الترابي، آثارا لامتداد السور في اتجاه الغرب، وقد كانت أكثر وضوحا قبل خضوع السور لعملية ترميم كما توضح ذلك صورة قديمة لهذا الجزء من الجدار (أنظر اللوحة 12).

ويمكننا – اعتمادا على هذه الملاحظات الميدانية، وبالاستناد إلى ما ذكره «دوكويش» من كون السور الأول لأزمور مربعَ الشكل –[36] وضع خريطة تقريبية للمجال الذي كان محاطا بالسور، تبرز فيها الأجزاء المكتشفة، و الأخرى المفترضة والتي لا يمكن تدقيق مسارها إلا بواسطة استبارات أثرية لاحقة. (أنظر اللوحة 13).

أما من الناحية التأريخية، فيظهر من خلال دراسة العيّنات الخزفية الملتقطة من أماكن مختلفة من بنية السور، أن معظمها يرجع إلى حدود القرن 13 - 14 م. مما يعني أنه بُني بعد هذه الفترة. ويتوافق ذلك مع ما أشارت إليه الكتابات التاريخية من أن المدينة سُوِّرت زمن السلطان أبي عِنان المريني[37]. كما يؤكد ذلك أيضا التشابه الكبير الذي لمسناه بين مكونات هذا السور، ومكونات سور مدينة «الغربية» الذي بُني أيضا زمن السلطان أبي عِنان، حيث يبدو التشابه واضحا في طريقة البناء وكذلك في شكل الأبراج وحجمها، إذ يصل طول أضلع أبراج مدينة «الغربية» إلى 3 أمتار و90 سنتمتراً، كما بُنيت هي الأخرى على قاعدة مستطيلة مشابهة للبرج الذي ذكرناه والذي لازالت آثاره بارزة بسور أزمور الأصلي[38].

خاتمة

هذه إذن بعض المعطيات الأولية عن مظاهر التحول المجالي الذي طرأ على أهم حاضرتين بمنطقة دكّالة طَوال فترة الاحتلال البرتغالي، وهو تحول لم

يقتصر على حواضر المنطقة، بل تعداه إلى البوادي والقرى. وكان وقعه عليها أكبر بكثير، حيث أخليت معظمها ولم تعمّر رغم جلاء البرتغاليين. كما نتج عن تقليص مساحتي أسفي وأزمور وحصر مجالهما العمراني في مساحة ضيقة، أثرٌ كبير على مستقبلهما، أعاق تطورهما المجالي لمدة طويلة. كما نتج عنه بتر لأحياء مهمة من نسيج المدينتين، ويكفي أن نذكر هنا فصلَ حيّ رباط الشيخ أبي محمد صالح عن مجال آسفي، وهو أمر نلمسه بوضوح من خلال رسمٍ وُضع للمدينة في نهاية القرن 18 م من قِبَل القنصل الدَنْمَركي «هوسْت» Host، حيث يبرز بجلاء وضعية العزلة التي ظل عليها هذا الحي (أنظر اللوحة 14). وقد تكرر نفس الشيء بالنسبة لأزمّور، حيث فُصِل رباط الشيخ أبي شعيب السارِية عن المجال العمراني للمدينة، وظل موقعه خارجا عنها. (أنظر كذلك اللوحة 14). وقد كان لعزل هذين الموقعين وتدميرهما خلال مدة الاحتلال البرتغالي أثر كبير على تراجع الإشعاع الديني للمدينتين.

أما من الناحية العسكرية، فإن تسوير المدينتين من جديد وإنْ بُذِل فيه مجهود هندسي و معماري كبير ووظّفت فيه أحدثُ التقنيات الحربية في ذلك العصر، فقد خضع لمعايير تقنية ظرفية، سرعان ما تُجووزَت بتطور الأسلحة المغربية. كما كان للنقص العددي للبرتغاليين واضطرارهم لتقليص حجم الأسوار، أثر في إهمالهم لأخذ طبوغرافية الموقعيْن بعين الاعتبار، وهذا ما نلمسه بحدّة بمدينة آسفي، حيث تحيط المرتفعات بجوانب كثيرة من السور مما يضعف دفاعه. كما طبع تحصين أزمّور كثير من الارتباك نتج من جهة عن عدم وضوح في الرؤية بالنسبة لمستقبل الموقع. ذلك أن الاهتمام انصبّ في البداية على تحصين القصبة قبل أن تتم إضافة محرز ثانٍ للمدينة وهو الذي يشكل السور الحالي لأزمّور. وقد خضعت هذه الإضافة في حقيقة الأمر لمضاربات عقارية، أكثر منها لاعتبارات استراتيجية عسكرية[39]. ونتيجة لذلك فإن الأبراج والأسوار التي أحيط بها هذا الجزء من المدينة، لم تكن في مستوى جودة ما

خطّط له الأخوان «فرانْسيسْكو وَ ديوغو دي أرودا». فعند أول تماسّ حقيقي مع قوات مغربية منظمة ومسلحة بشكل جيد بقيادة الشريف السعدي سنة 1530، نجد السكان يهرعون للالتجاء إلى داخل القصبة، هذا في الوقت الذي تصف لنا فيه إحدى الرسائل البرتغالية التأثر البالغ الذي ظهر على قائد المدينة «أنطونيو ليطي» آنذاك، والذي اكتفى بالبكاء مع إصدار أمر بإغلاق باب القصبة ببنائه من الداخل، حيث ظل الباب مقفلاً رغم ابتعاد الشريف بأكثر من عشرة مراحل عن المدينة، مما اضطر السكان إلى القفز من الأسوار لإغاثة مواشيهم التي ظلت بدون أكل وشرب بمكان خارج الأسوار[40].

وقد تكرر نفس الارتباك خلال الحصار الذي تعرضت له مدينة آسفي سنة 1534م. مما دفع بالملك «جُواوْ الثالث» - مباشرة بعد هذا الحصار - إلى إصدار دورية موجّهة إلى كافة النبلاء يطلب منهم المشورة في إمكانية إخلاء مدينتي آسفي وأزمّور، أو حصر الوجود فيهما على القلاع والقصبات، نظرا للتكاليف الباهظة التي أضحت تنفق على الحفاظ عليهما. كما حاول إقناع مستشاريه بأن هذا الإخلاء لن يكون إلا مرحليا، ريثما تستقر الوضعية المالية للدولة وحينها سيقوم بغزو المغرب بأكمله، لأن هذا الحل في نظره هو السبيل الوحيد للحفاظ على المدن والمواقع المحتلة[41]. وقد كانت أجوبة المستشارين متباينة ومختلفة، مما جعل إخلاء المدينتين مسألة وقت فقط، حيث صدر القرار مباشرة بعد اقتحام السعديين عنْوة حصنَ «كابْ غِير» ربيع سنة 1541م.

وخلاصة القول إن التحريات والاكتشافات الأثرية المحدودة التي قمنا بها في الموقعين تقدّم دليلا ملموسا على اتساع مجالهما الحضري وتنوّع مكوّناته المعمارية قبل مرحلة الغزو البرتغالي التي قُلّص فيها حجم المدينتين بشكل كبير. كما يتضح من خلال هذه الأبحاث الاختلاف الواضح بين تقنيات البناء العسكري التي كانت متداوَلة في المدينتين قبل الاحتلال والمعتمدة في موادها أساسا على

التراب والجير مع استعمال الأبراج المربعة أو المستطيلة الشكل، والتقنيات التي أدخلها البرتغاليون والمعتمدة من حيث مواد بنائها على الحجر الرملي والجير مع اعتماد أبراج واسعة مُعَدّة لحمل المدافع، وأسوار قليلة الارتفاع ولكنها سميكة ومدعّمة بأحدور وخندق خارجي.

الهوامش

1) يقع هذا الموقع على بُعد حوالي 55 كلم جنوب شرق مدينة أسفي. أنظر : عبد الواحد بن نصر «ما قبل التاريخ بمنطقة أسفي، إنسان العصر الحجري الوسيط لإيغود ومحيطه نموذجا». ضمن تاريخ إقليم أسفي من الحقبة القديمة إلى الفترة المعاصرة. منشورات مؤسسة دكّالة ـ عَبْدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء، 2000. ص 64.

2) SALIH A, "*Recherches sur le moustérien et l'atérien au Maroc*". Thèse de doctorat, Université de Provence, septembre 1990, (inédite) p .136.

3) CINTAS P, "*Contribution à l'étude de l'expansion carthaginoise au Maroc*", Paris ,1954. pp. 23-31.

4) ابن الزيات، أبو يعقوب، «التشوّف إلى رجال التصوّف...» تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، 1984، ص 52.

5) DARLET J, "*Monographie de la ville et de l'école franco-musulmane d'Azemmour*", in *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, N° 225, janvier .1954. p. 25.

6) الكانوني، «آسفي وما إليه قديماً وحديثاً»، القاهرة، 1933 .ص 89.

7) ابن الخطيب، «معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار»، دراسة وتحقيق محمد كمال شبانة، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1977 .ص 76.

8) ابن خلدون، «كتاب العبَر...» ج .6، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959. ص.201.

9) الحسن الوزّان، «وصف إفريقيا»، ترجمه عن الفرنسية محمد حجّي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت، 1983. ص. 147-162.

10) أحمد بن إبراهيم الماجري، «المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح»، تحقيق السايحي عبد السلام، أطروحة الدارسات العليا. كلية الآداب بالرباط، 1993. ص 333، (غير منشورة).

11) الكانوني، سبق ذكره، ص 89.

12) ابن الخطيب، سبق ذكره، ص 76-77.

13) De Gois Damiao. "*Les Portugais au Maroc de 1495 à 1521*", trad. Robert Ricard, Ed. Félix Moncho, Rabat , 1937, pp .62-63.

14) بُنيت مدينة الغربية، حسب ابن الخطيب، زمن السلطان أبي عِنان المريني. انظر ابن الخطيب، المرجع نفسه، ص 151.

15) De Gois, op.cit .p 63.

16) S.I.H.M, Portugal. TI.P .284.

17) S.I.H.M, Portugal. TI.P. 284.

18) DARLET J, op. cit., p.2.

19) De Gois, op.cit. p.104.

20) S.I.H.M, Portugal, TII. p .37.

21) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

22) S.I.H.M, Portugal, TII p.240.

23) كان هذا السّور يضم 20 برجا، أنظر : الكانوني، سبق ذكره، ص 89.

24) BEAUMIER (A), "*Excursion de Mogador à Saffy*", extrait du *Bulletin de la Société de Géographie*. Avril, 1868, p. 1.

25) بيدرو دْياشْ، «البرتغاليون في المغرب، عِمارة وعمْران»، ترجمه أحمد محفوظ، دار غرافيكا، كويمْبرا، 2000، ص 178.

26) الملك البرتغالي إمانْويل الأول (1495-1521)، عاشت البرتغال تحت حكمه أوْج امتدادها وغناها حتى لُقّب بـ «إمانْويل الثّري».

27) بيدرو دْياشْ، نفسه، ص 120.

28) S.I.H.M, Portugal, TI. p. 202.

29) S.I.H.M , Portugal, TI. p. 273.

30) S.I.H.M , Portugal, TI. p. 509.

31) الكانوني، آسفي، ص 89.

32) تُسمى هذه الأدوات عند الفخارين بـ «الشوكة». (Pernette)

33) أحمد بن إبراهيم الماجري. سبق ذكره، ص 333.

34) J. Dutheil, *Azemmour*, cité par J. DARLET, Op. cit. p. 16.

35) Michaux Bellaire, "*Villes et tribus du Maroc, région des Doukkala*", T. II, Paris, 1932, p. 22.

36) De Gois, op. cit. p. 104.

37) DARLET J , op. cit. p. 206.

38) عزّ الدين كَرا، «المواقع الأثرية الإسلامية بمنطقة عَبْدة بين النص التاريخي والدراسة الميدانية، مساهمة في وضع خريطة أثرية للمنطقة»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط. 2001، ص 98. (غير منشور).

39) S.I.H.M. Portugal, T. I, p. 202

40) S.I.H.M 1ère série, Dynastie saadienne, T. II, p. 509


41) S.I.H.M 1ère série, Dynastie saadienne, T. II, p. 640



رسم لمدينة أسفي وضع قبل الإحتلال البرتغالي

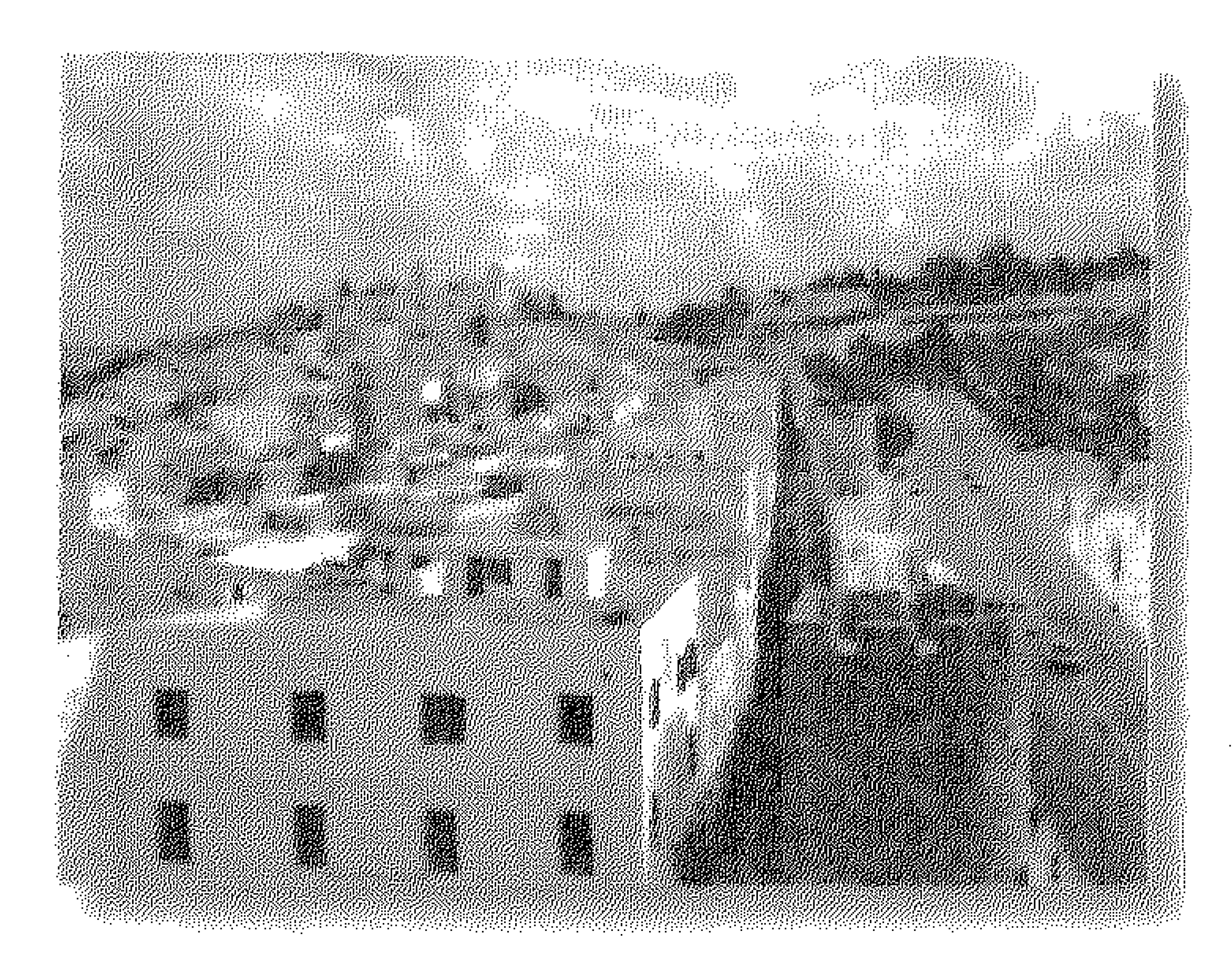
رسم لمدينة أزمور وضع قبل الاحتلال البرتغالي

اللوحة 2

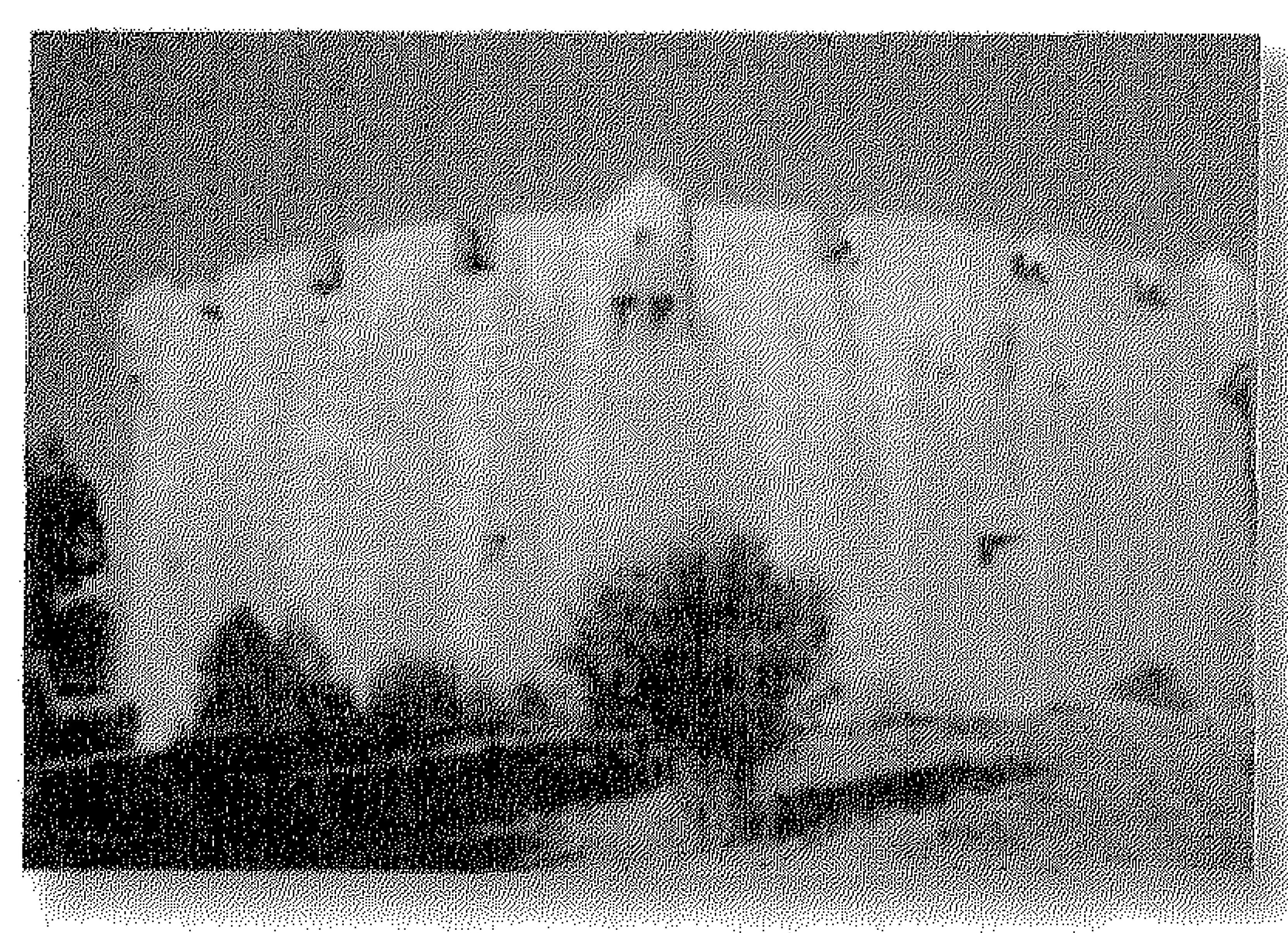




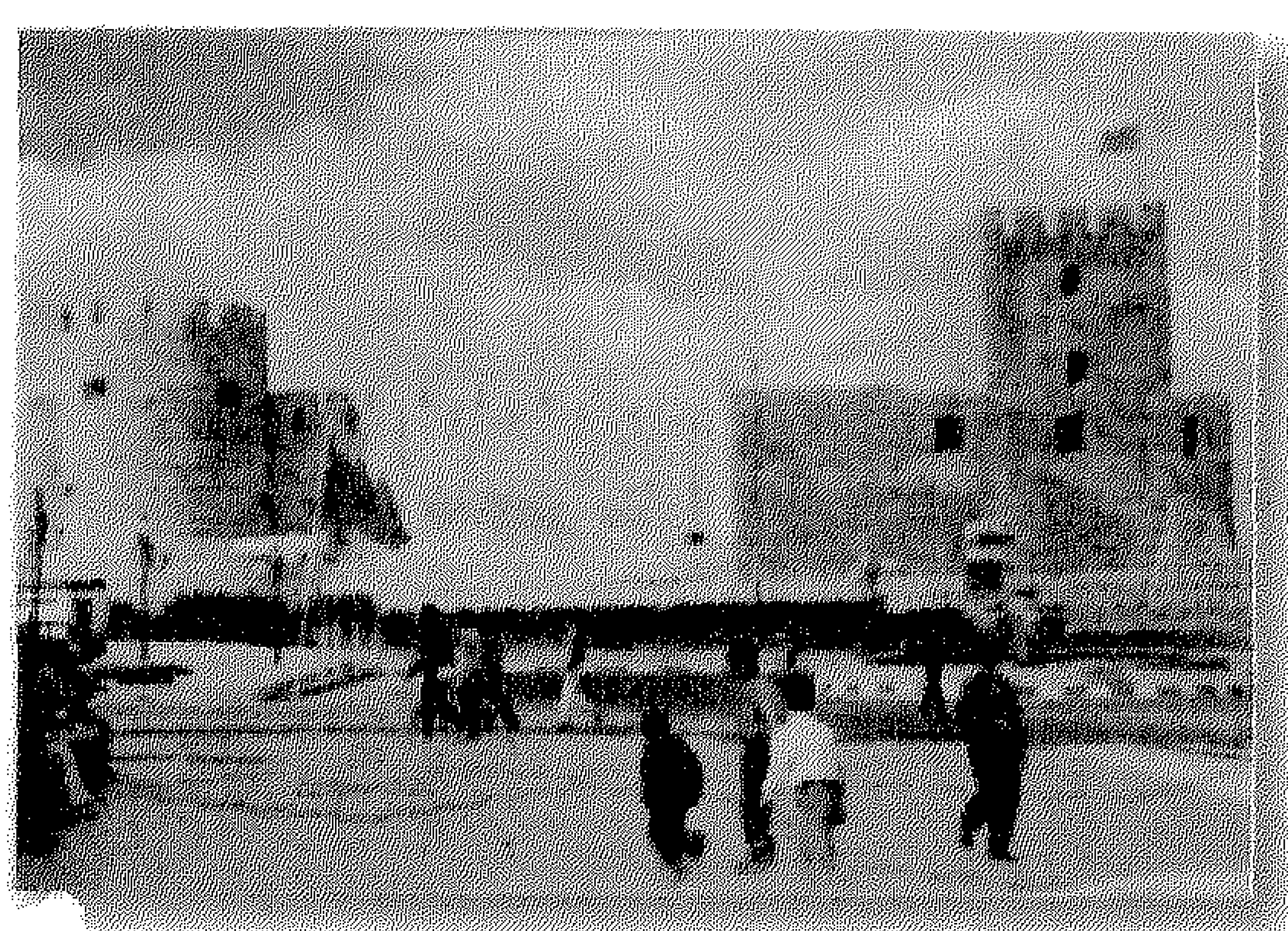
صور لبعض المنشآت العسكرية البرتغالية بأسفي



جانب من السور الجنوبي للمدينة



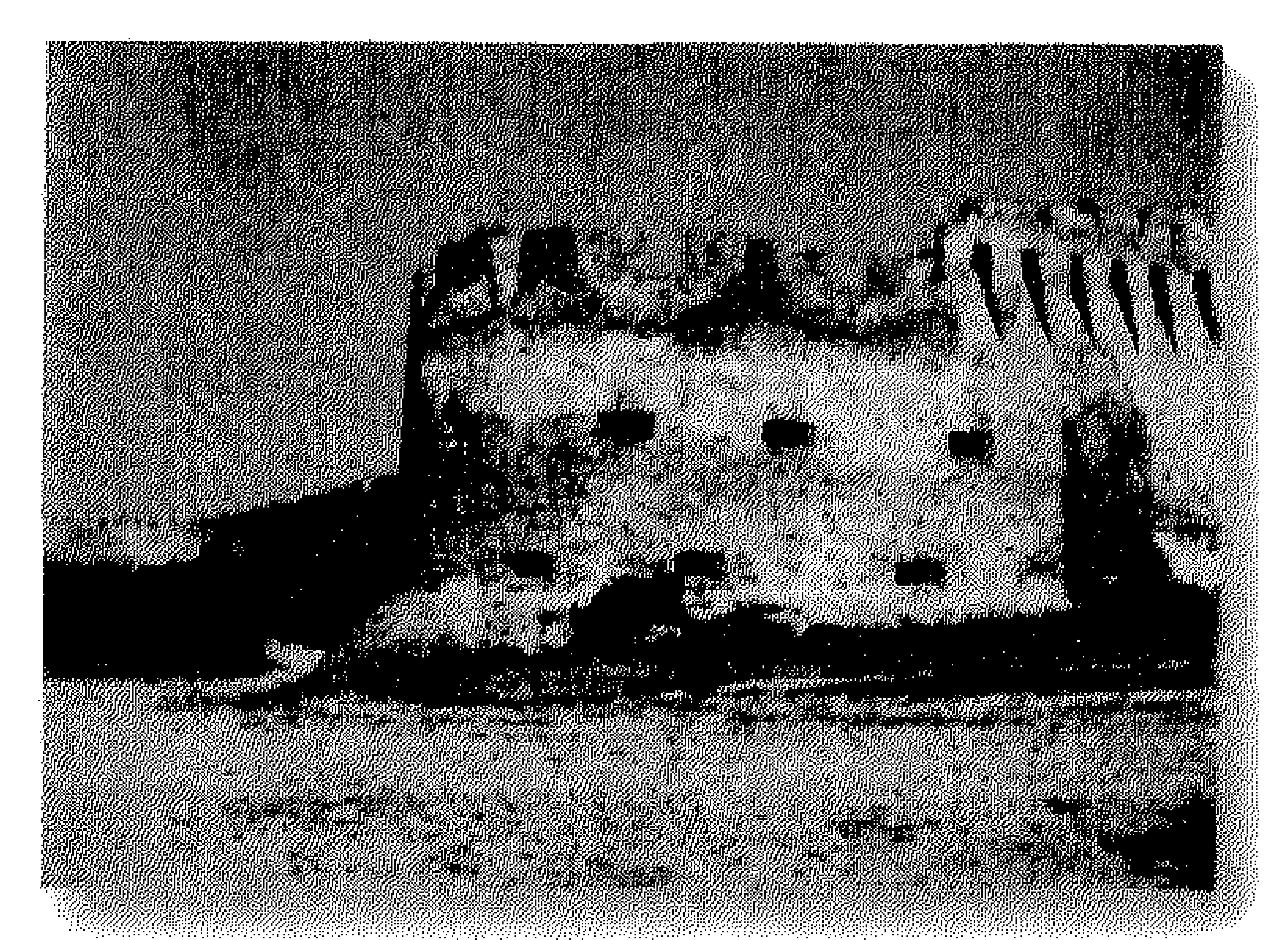
برج الدار



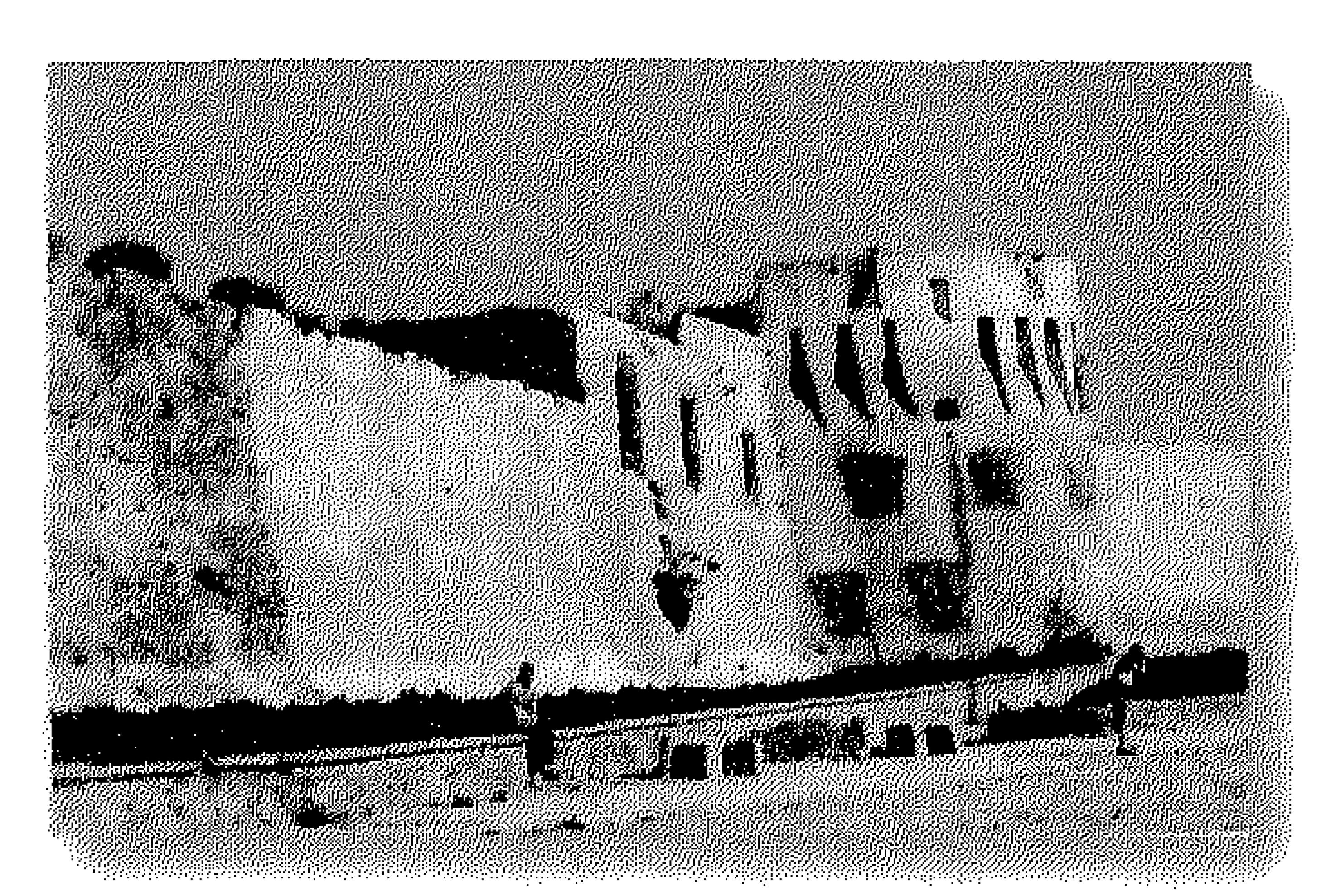
قصر البحر



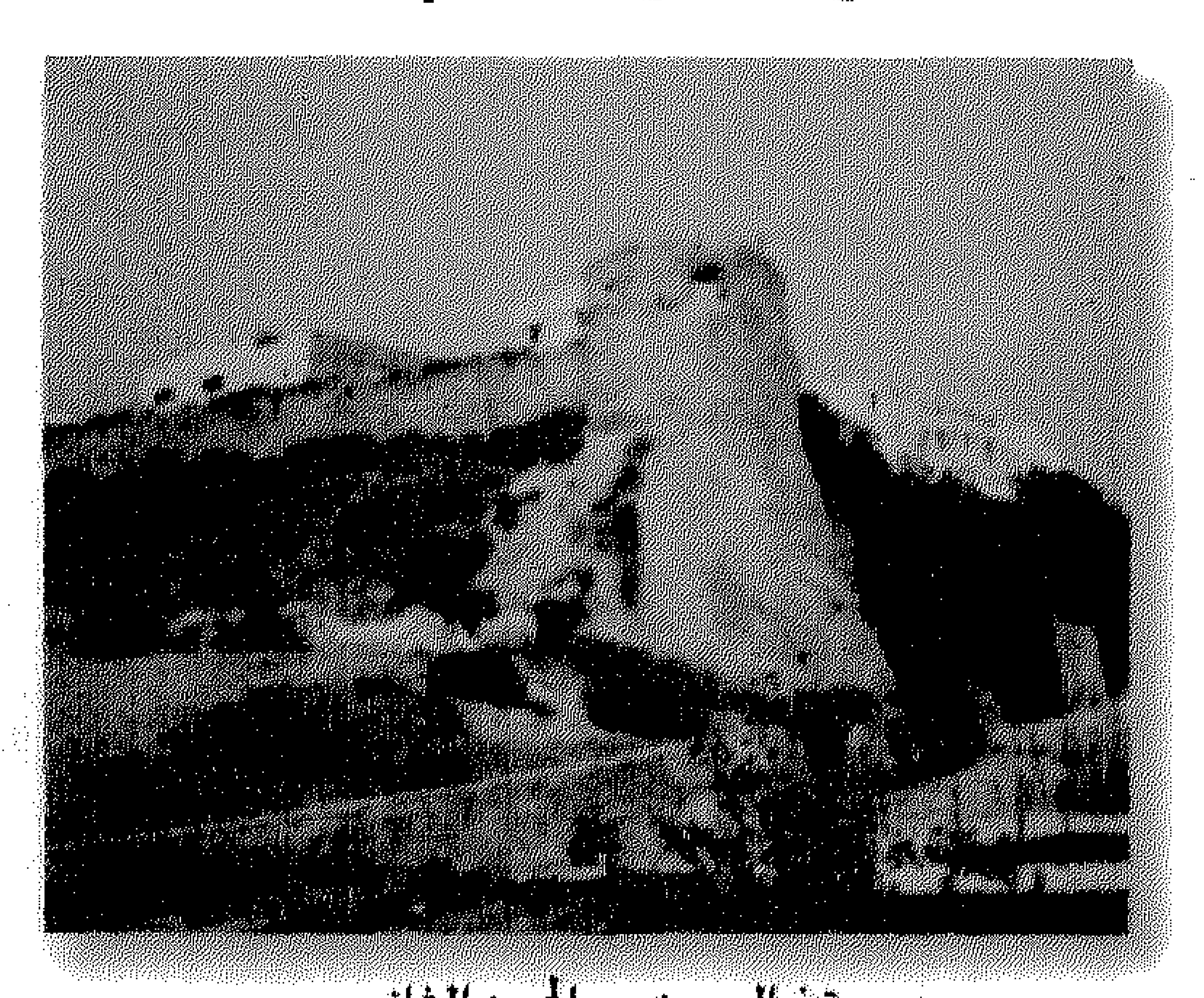
صور لبعض المنشآت العسكرية البرتغالية بأزمور



برج الشعاع البرتغالي



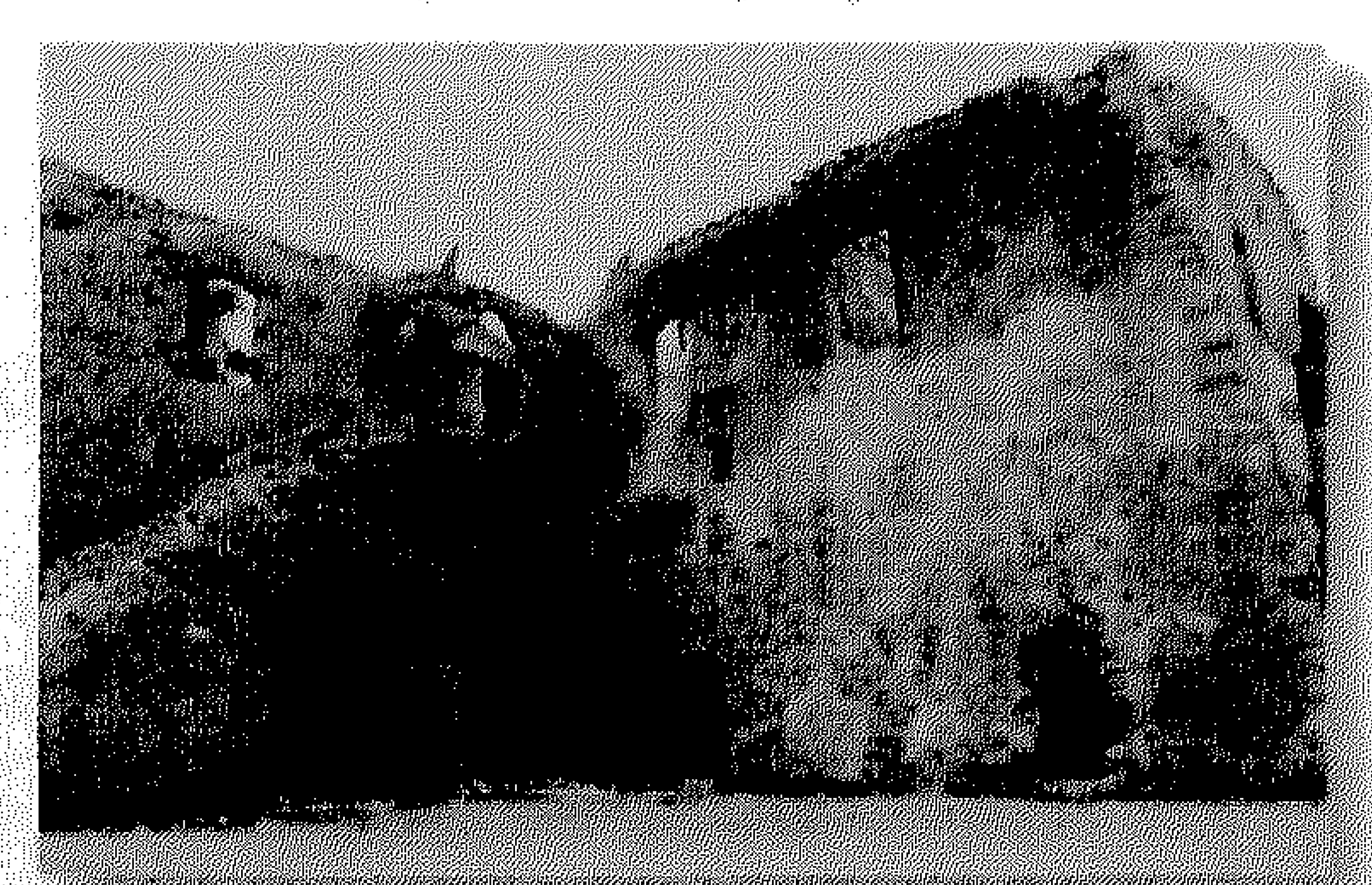
برج القديس كريسطوف البرتغالي



برج برتغالي بني بالمحرز الثاني



باب المحرز الأول



بناية مقر حاكم أزمور



قبة الولي
سيدي أبيه

آثار السور المكتشفة

مسار السور حسب الكانوني

المدينة وسط الأسوار
البرتغالية

حي الرباط

رحى الريح

المنزل رقم 19
بزنقة القنيطرة

Ech : 1/10.000

مسار السور الموحدي استنادا إلى أوصاف الكانوني و بعض المعطيات الميدانية



باب المدينة
باب المجاديم
باب البحر
Océan Atlantique
Madina
Rbat
باب كرانيز
باب أكوز
Ech : 1/10.000

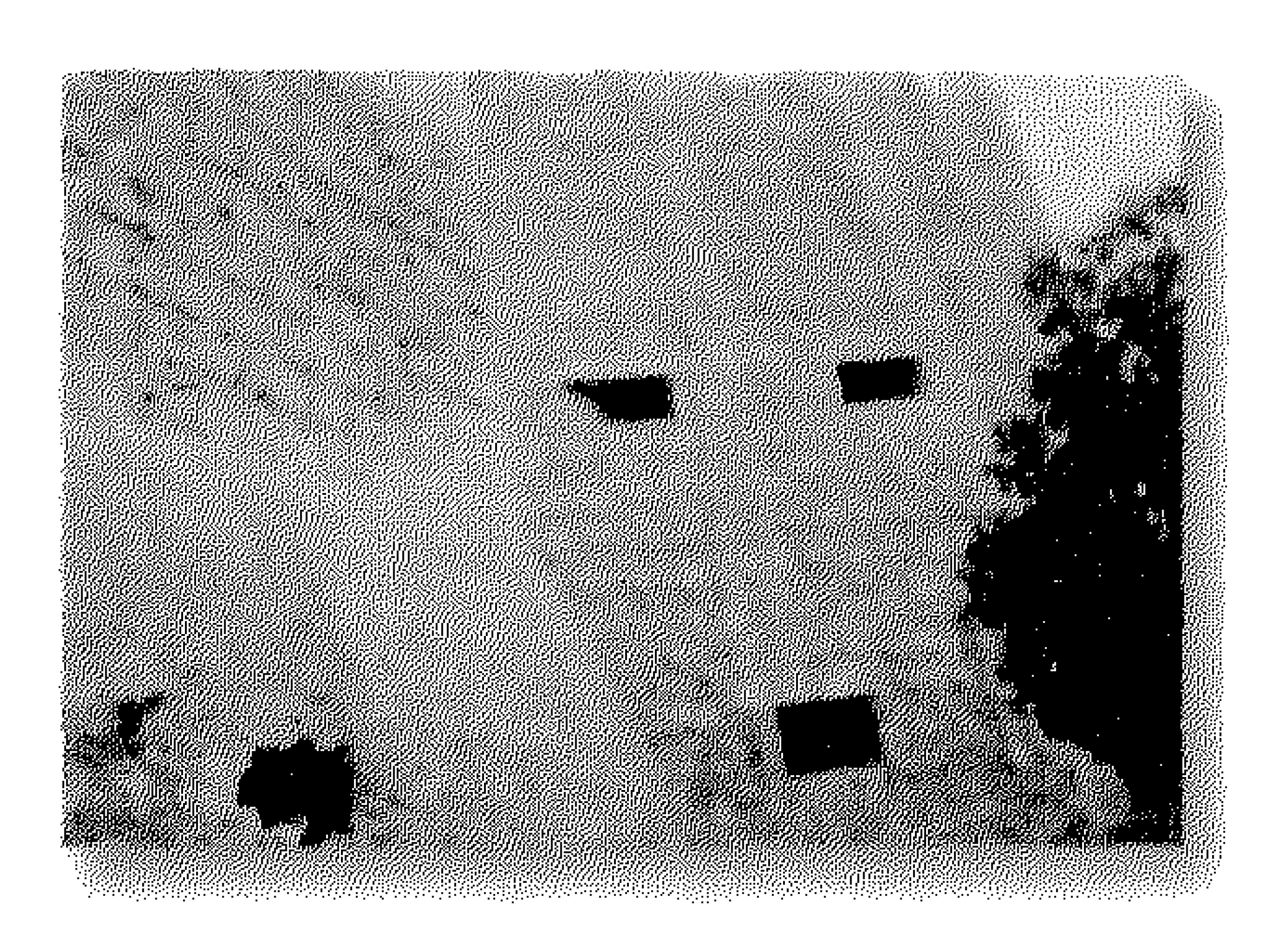
وضعية الأبواب الأصلية لأسفي حسب رواية دوكويش



آثار السور الموحدي بأسفي حسب المعطيات الميدانية



السور البرتغالي أسفل القصبة



مكان الحفرة المكتشفة قرب برج خزنة البارود

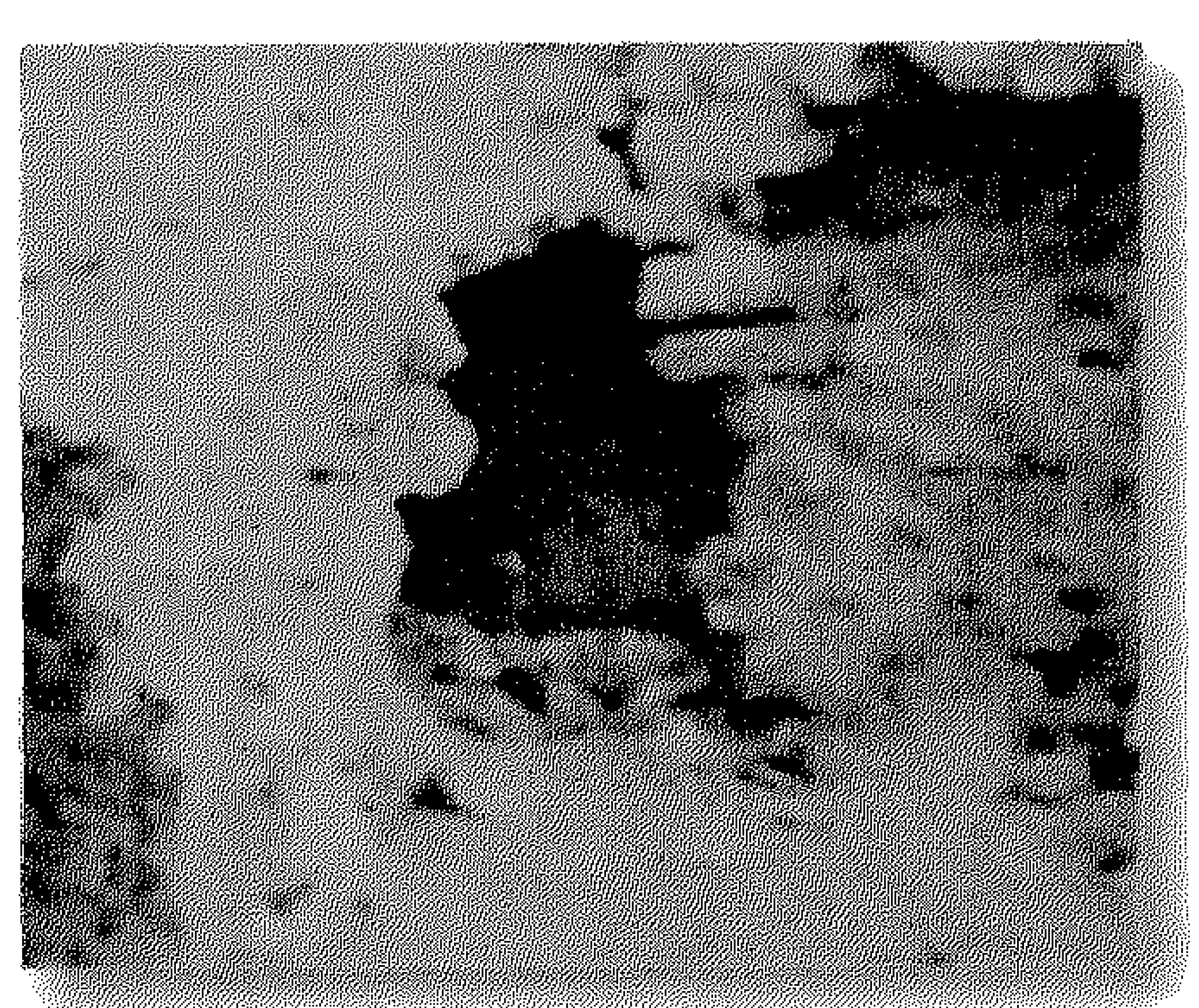
آثار السور الموحدي تحت السور البرتغالي أسفل القصبة



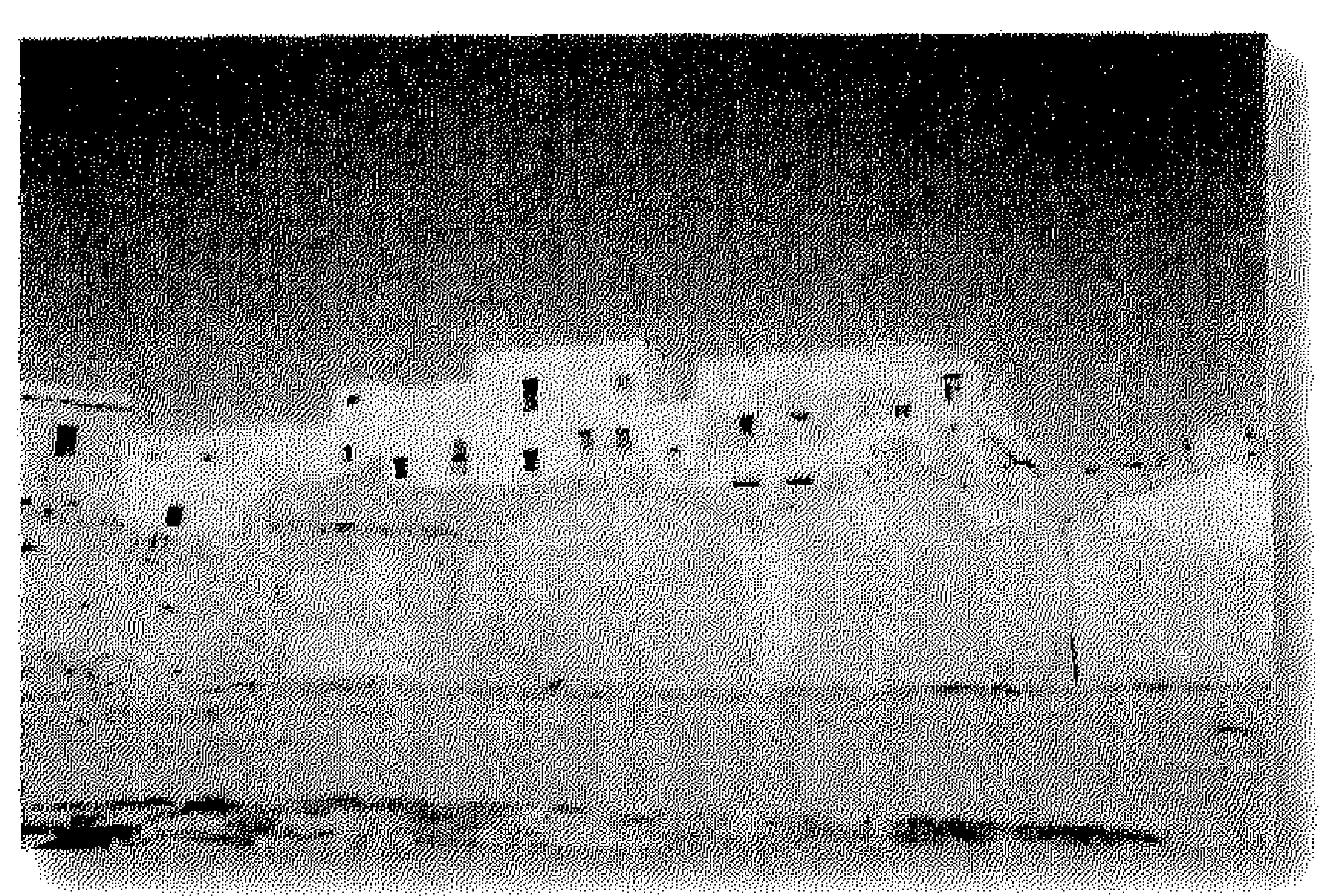
جانب من السور الموحدي الممتد خارج مدار السور البرتغالي أسفل القصبة



آثار السور الموحدي بأسفي حسب المعطيات الميدانية



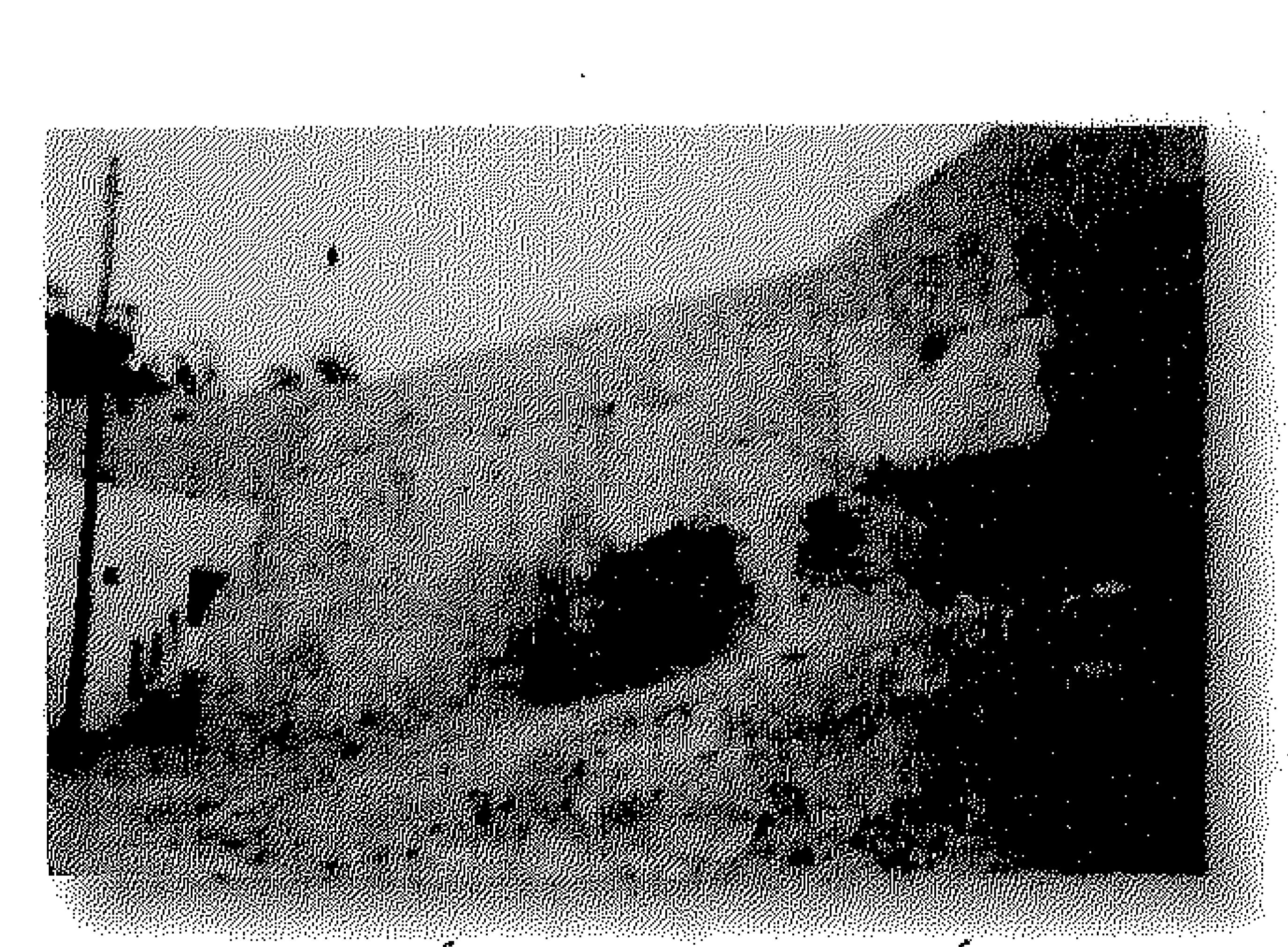
بقايا سور من الطابية قد يرجع للبناية الأصلية للقصبة



الصور الغربي لمدينة أسفي



آثار السور الموحدي تحت السور الغربي للمدينة



أسوار قرب قصبة أسفي



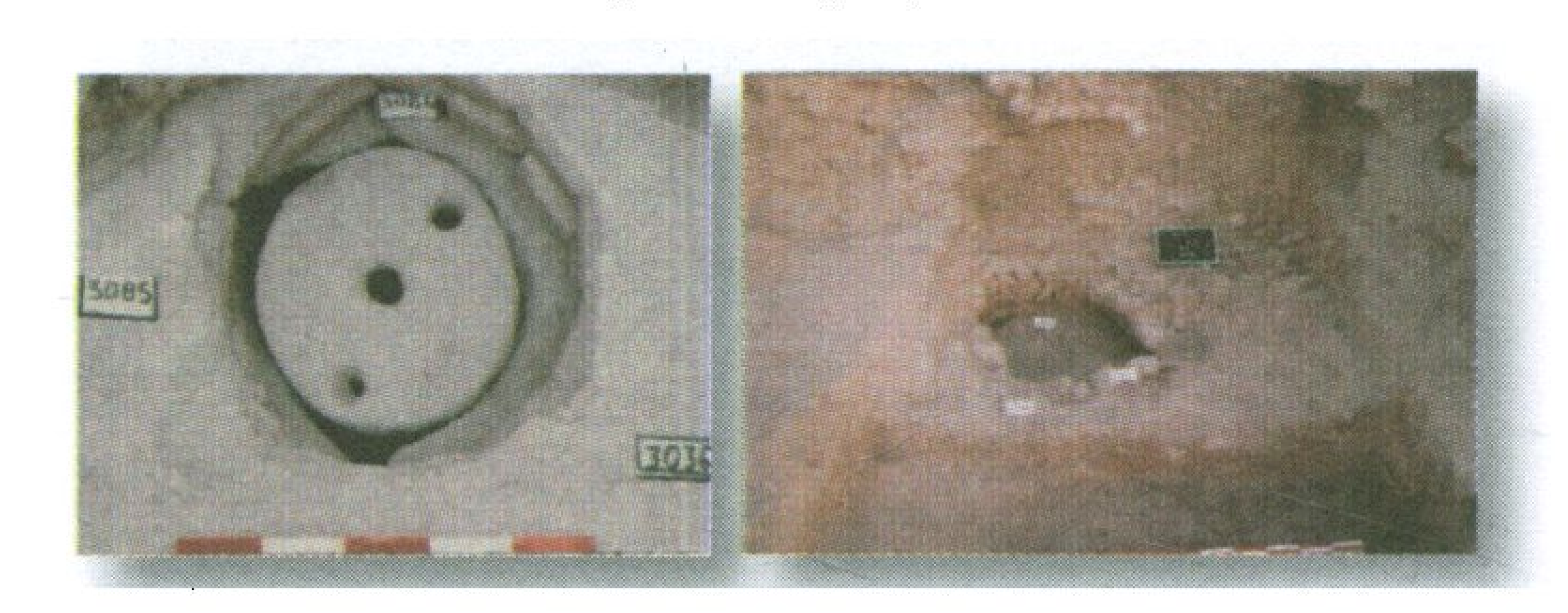
بقايا أثرية لموقع اكتشف خارج السور البرتغالي سنة 1994



صورة لغرفة صغيرة
اكتشفت بداية الحفريات



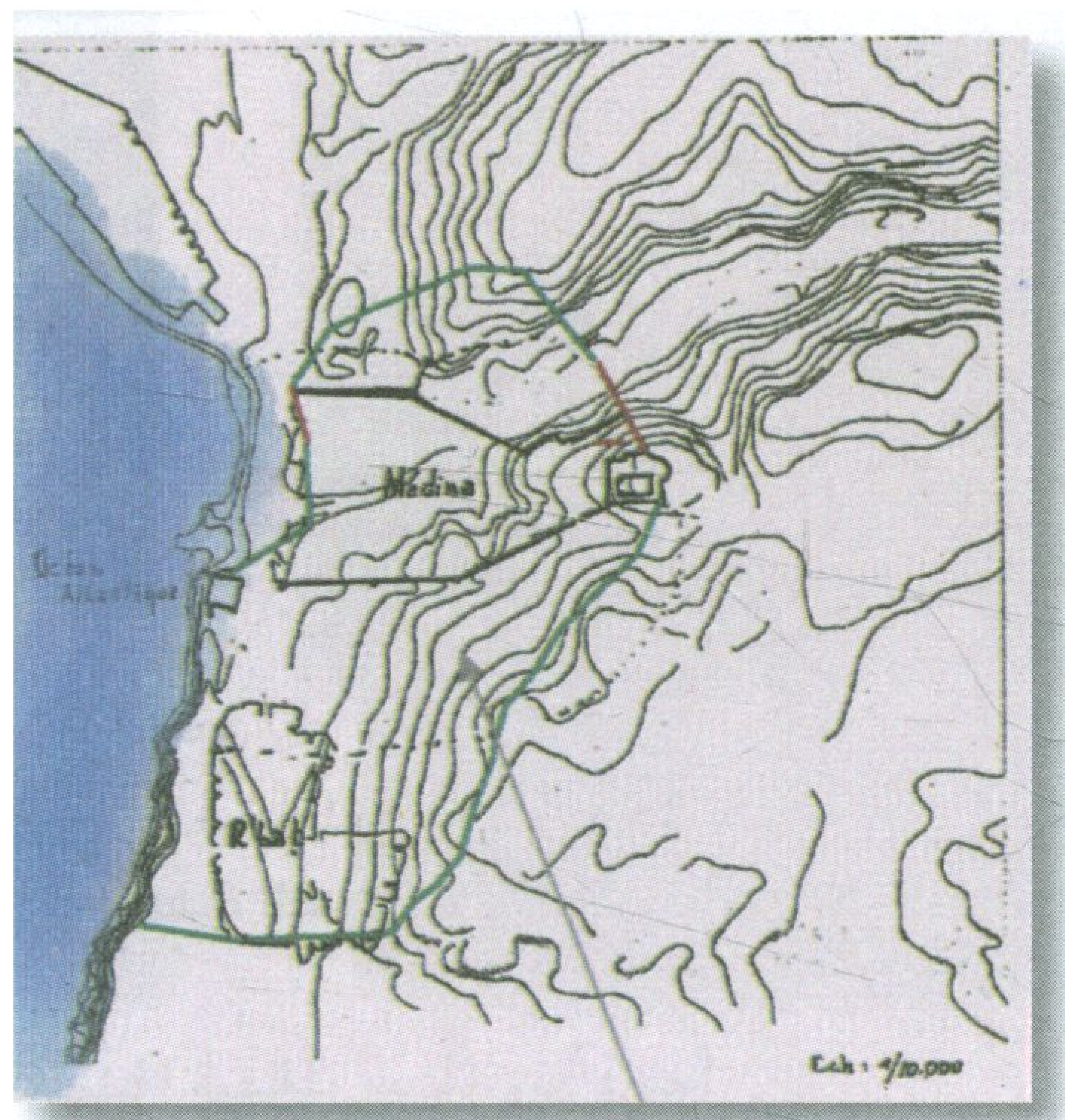
منظر للمقطع الطولي للموقع



بنيات للتخزين عثر عليها بالموقع



بنيات اكتشفت خلف المقطع



وضعية الموقع بالنسبة لمدار أسوار المدينة

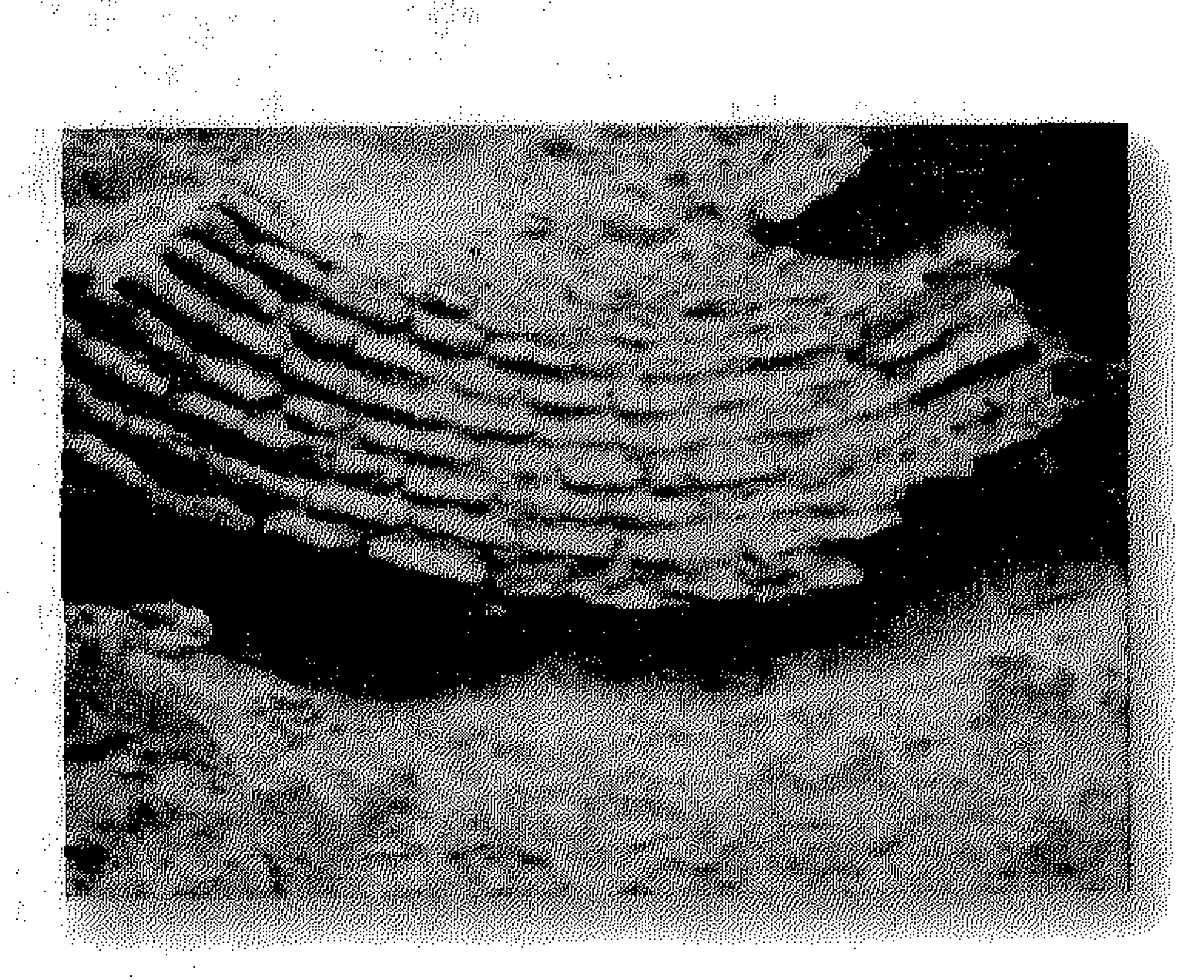


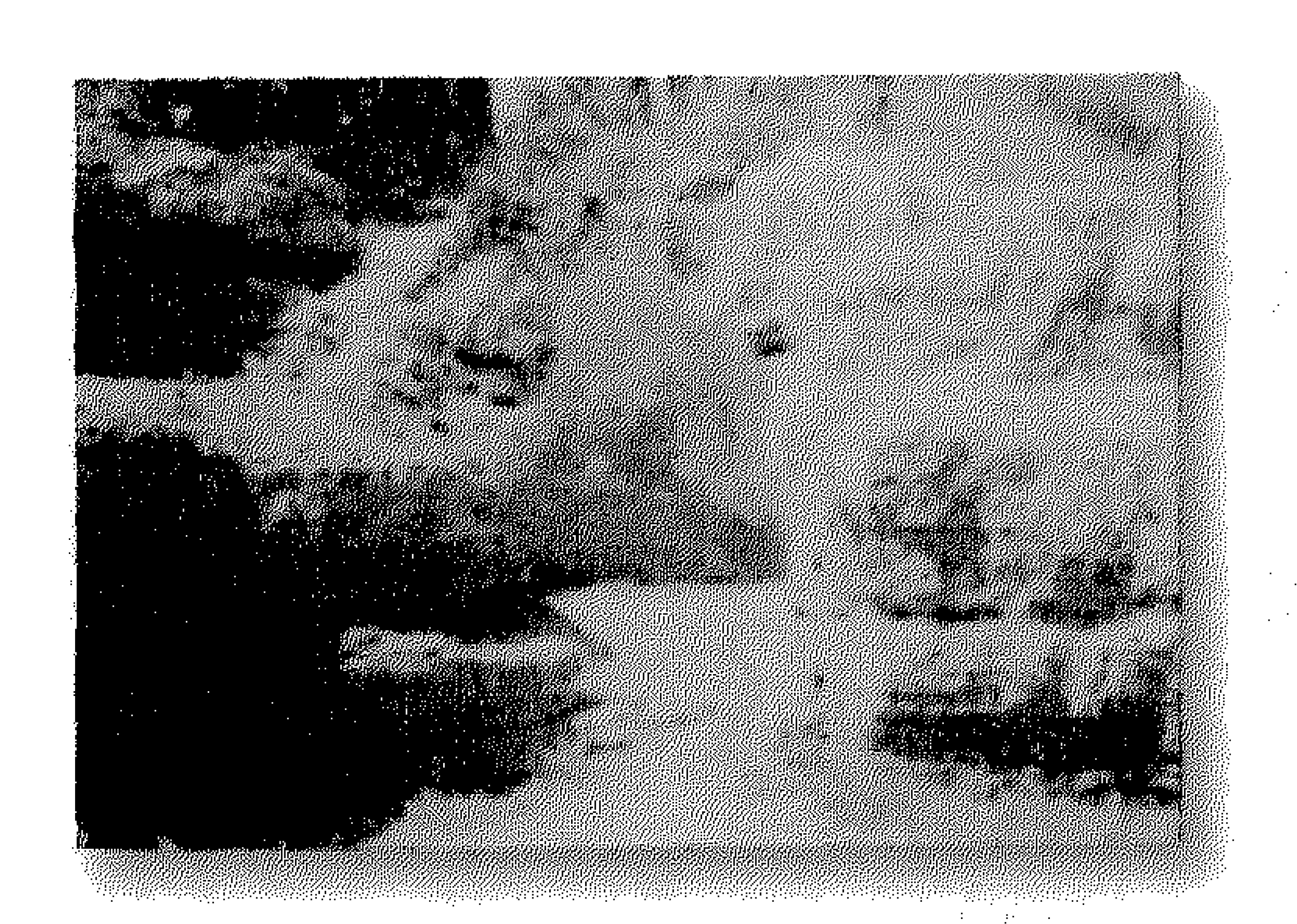


بنية للتخزين قرب الخندق



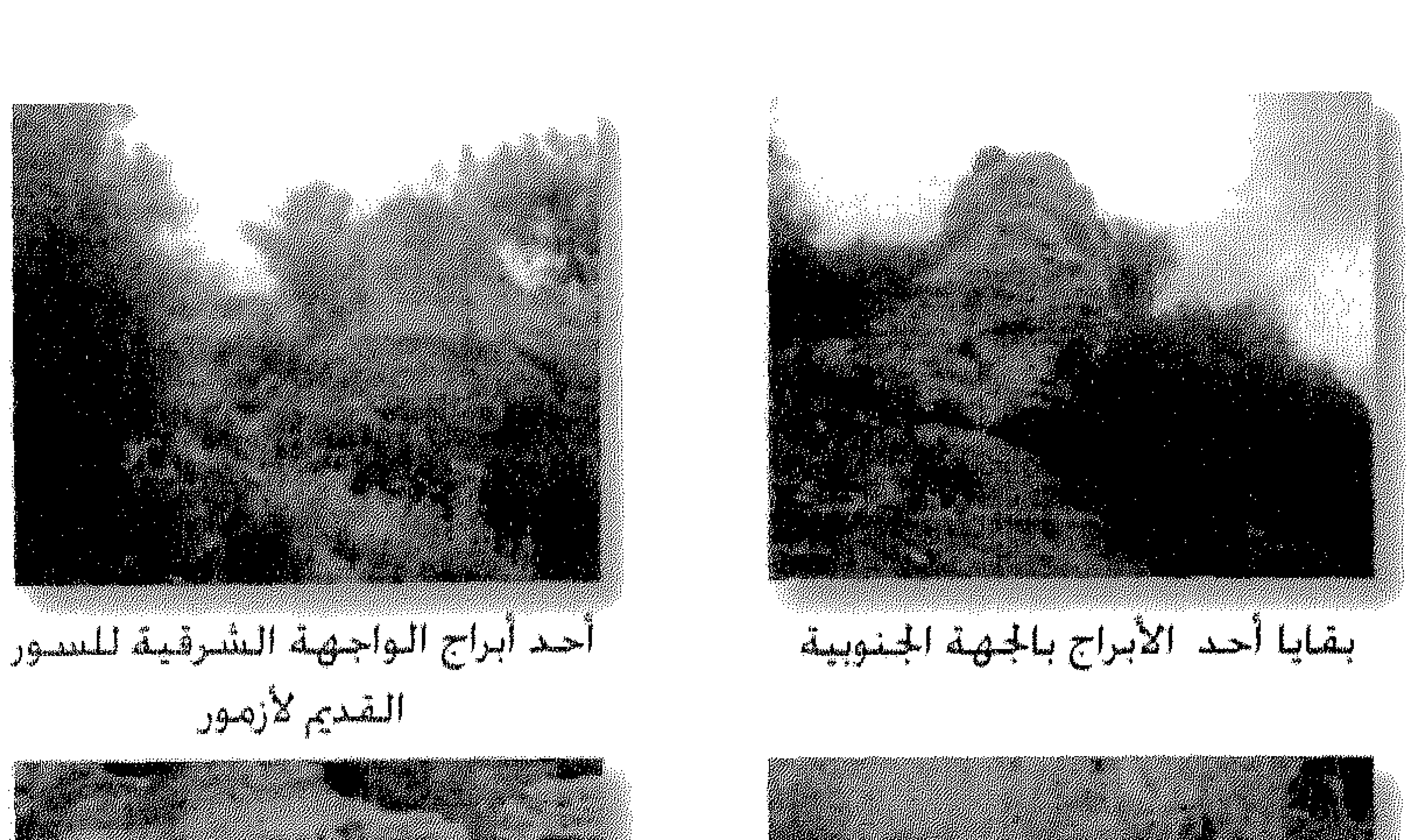
الخندق الجاف المشكل
للحد الجنوبي للمحرز الثاني





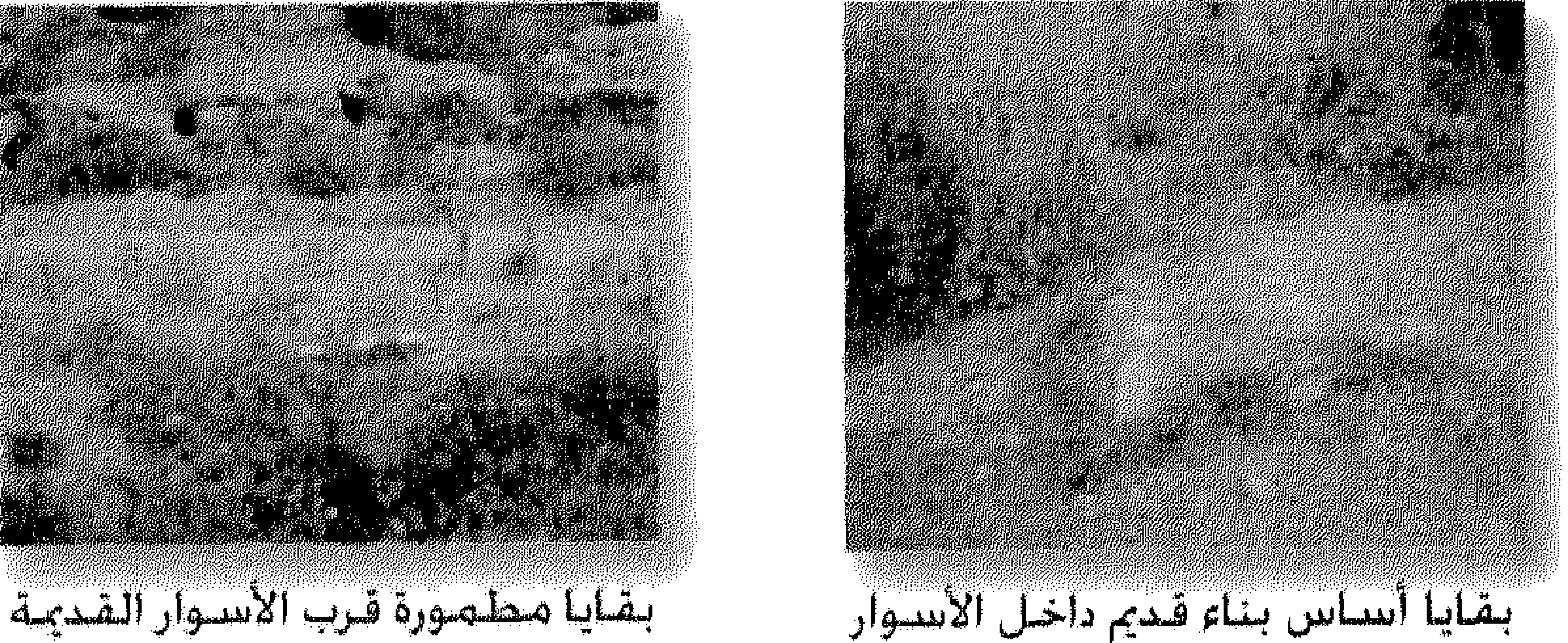
بقايا بنيتي تخزين قرب الطريق المؤدي إلى
القنطرة القديمة





بقايا أحد الأبراج بالجهة الجنوبية

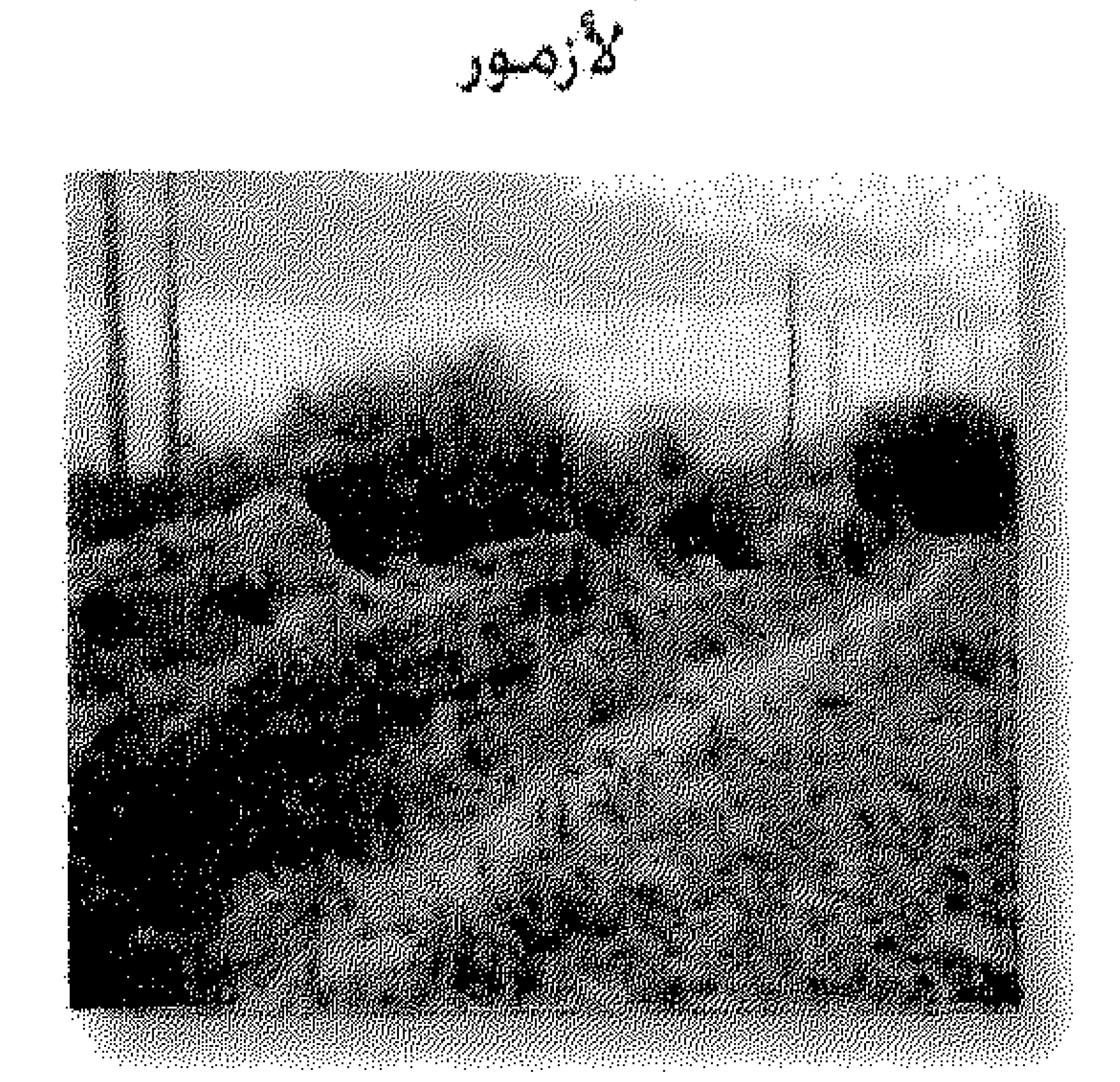
أحد أبراج الواجهة الشرقية للسور القديم لأزمور



بقايا أساس بناء قديم داخل الأسوار القديمة لأزمور

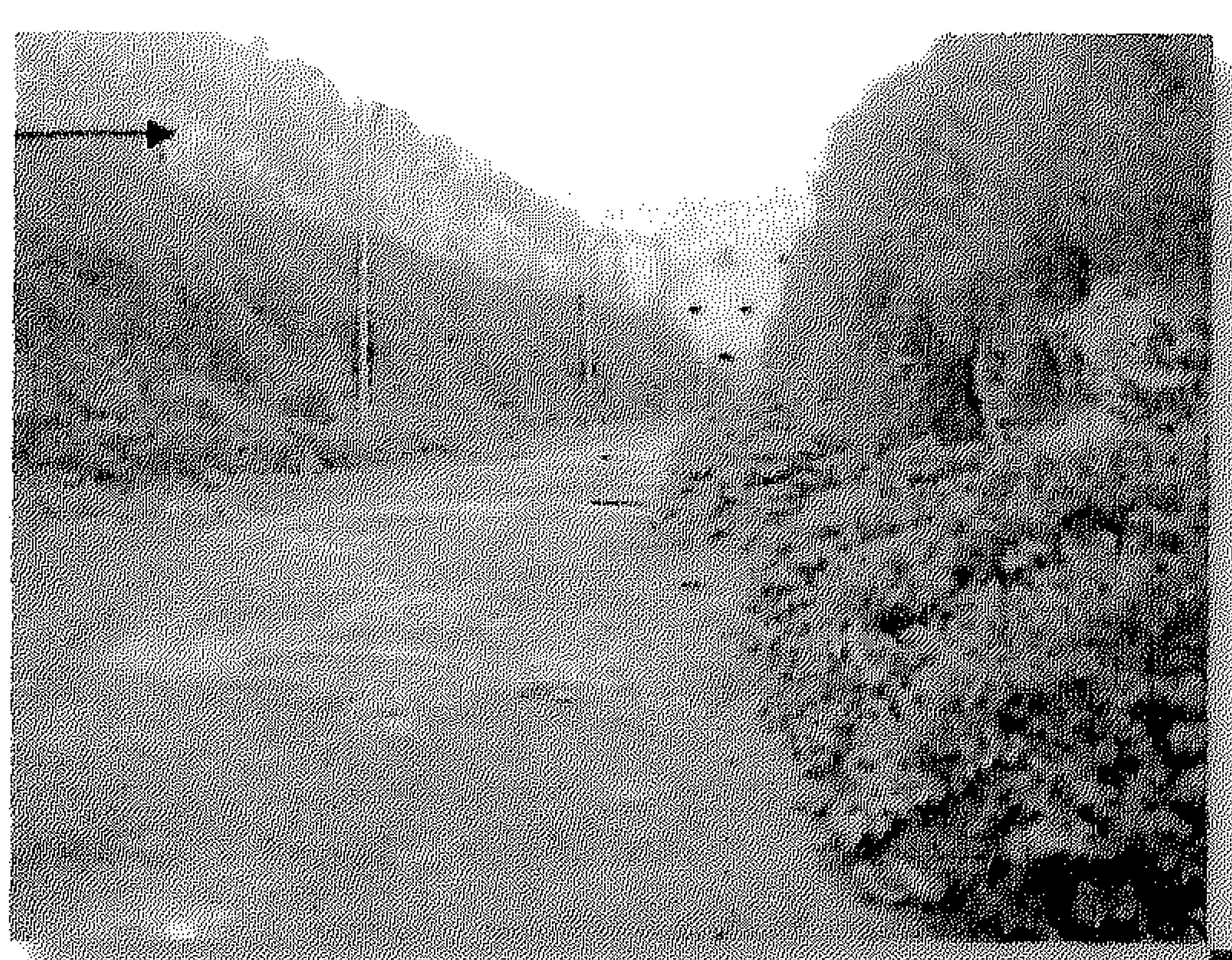
بقايا مطمورة قرب الأسوار القديمة لأزمور



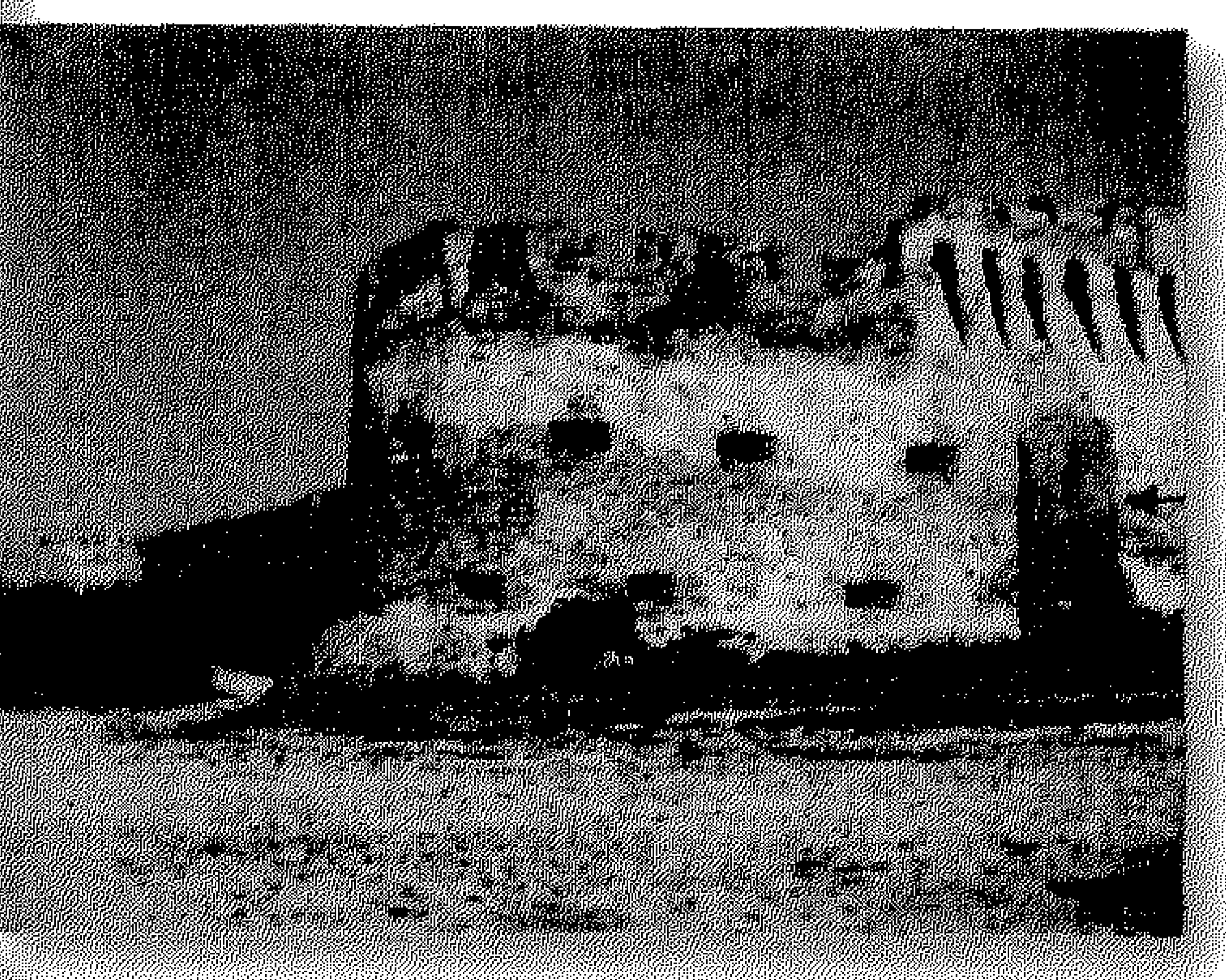


أجزاء من السور بالجهة الجنوبية للمدينة





السور الشمالي للقصبة مبني بالطابية

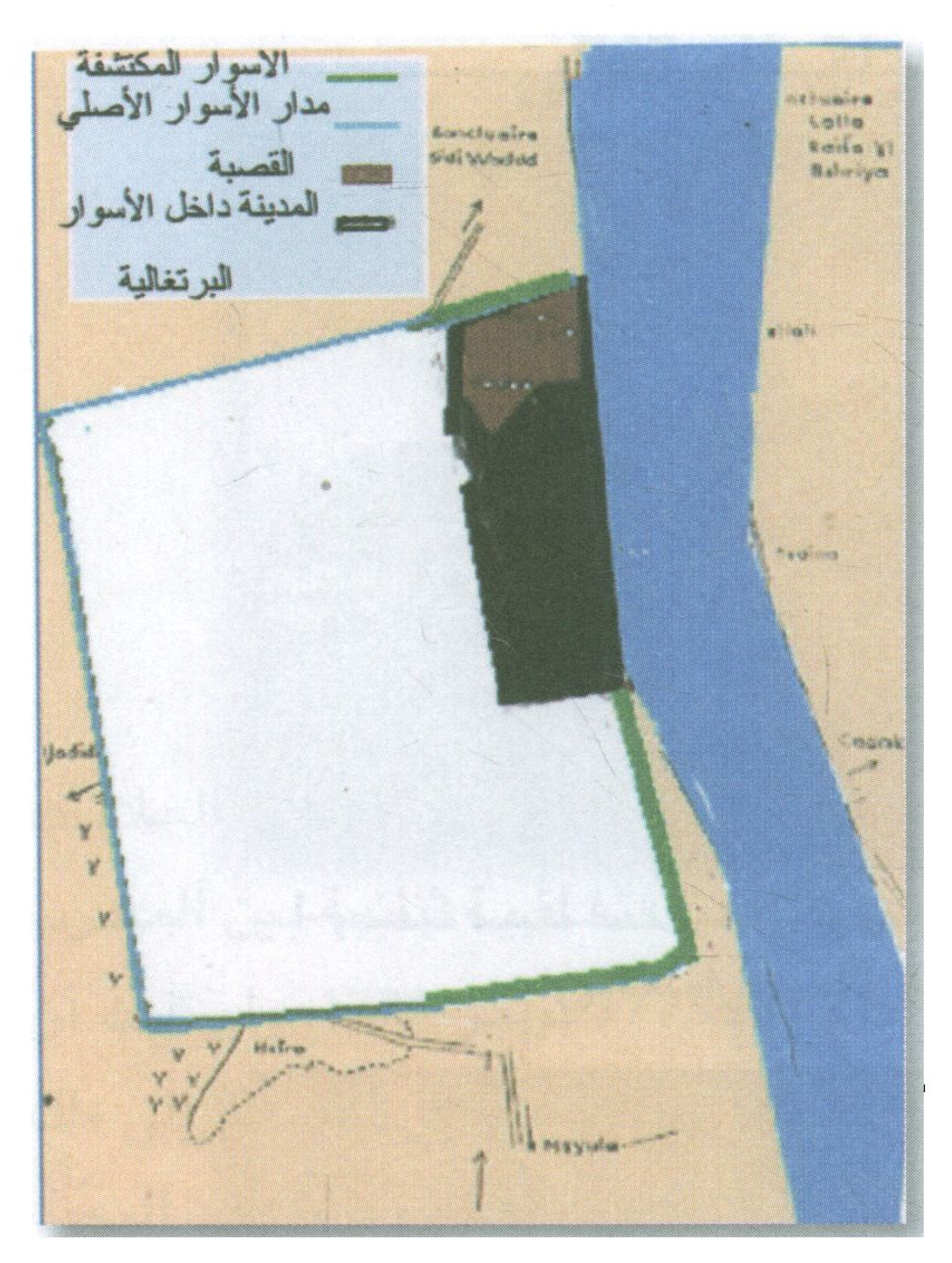


آثار جزء من السور الأصلي للمدينة قبل ترميمه



آثار جزء من السور الأصلي للمدينة بعد ترميمه



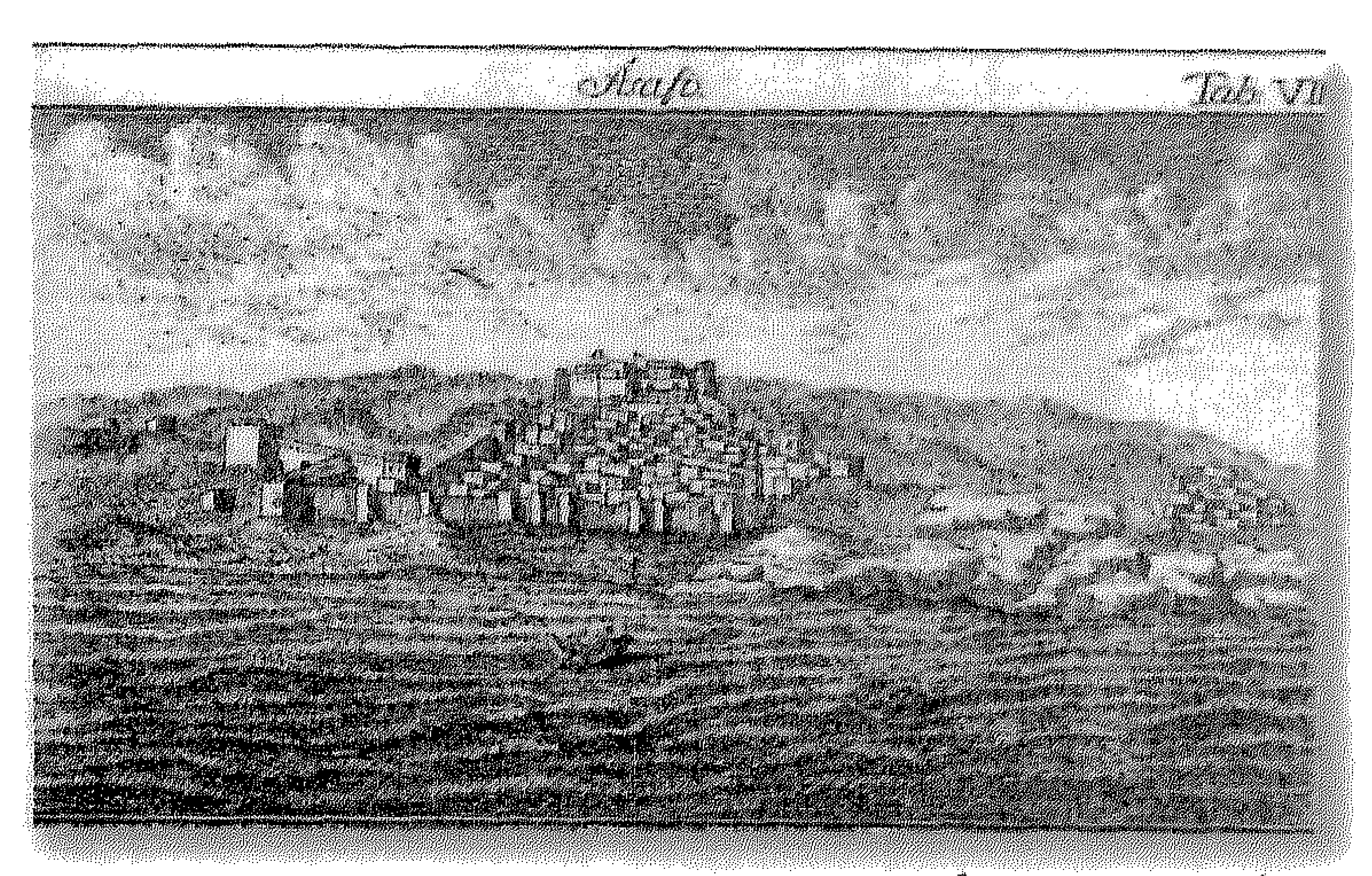


تحديد تقريبي لمسار السور ما قبل البرتغالي
لأزمور استنادا إلى الاكتشافات الميدانية

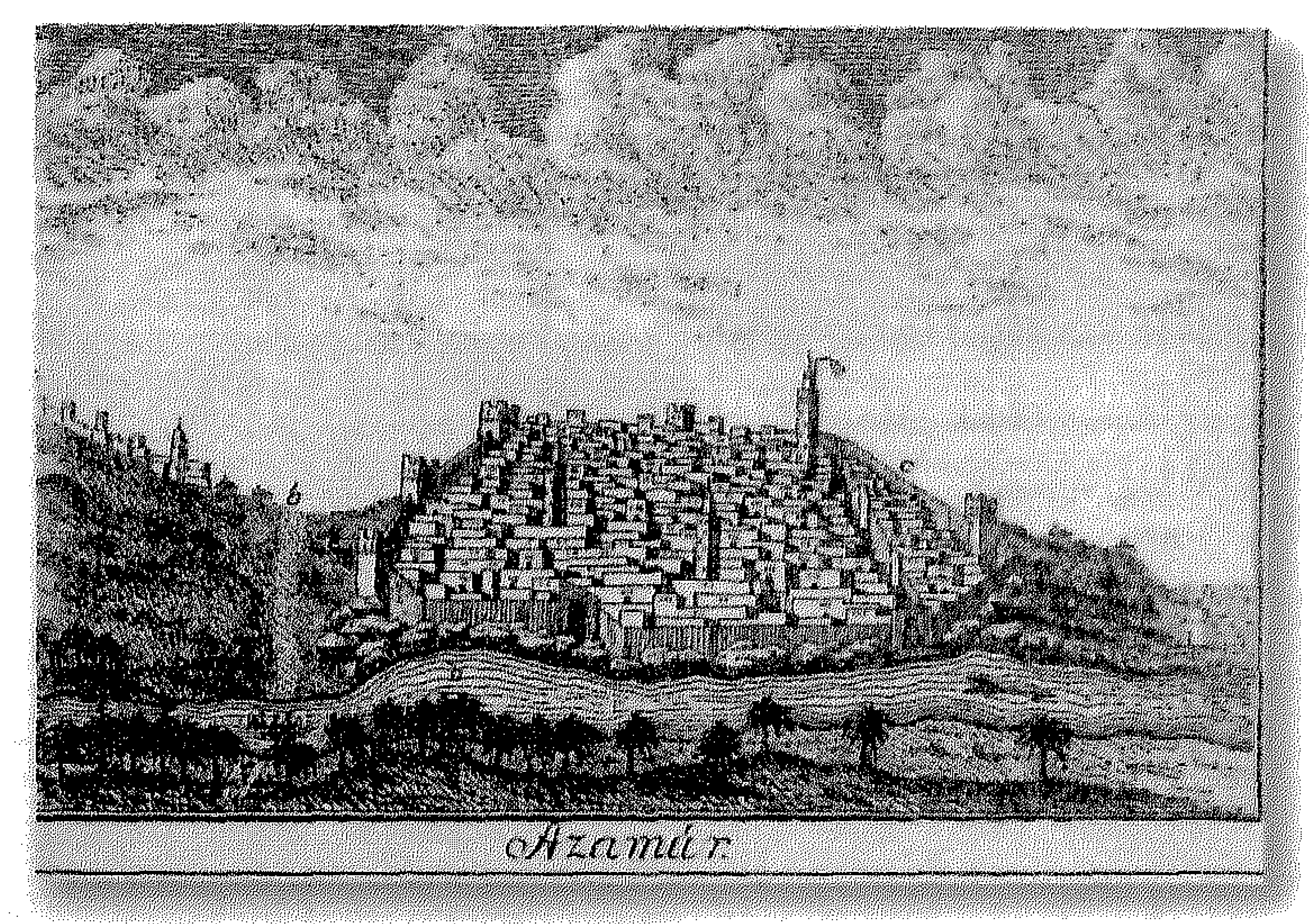


تصميم المدينة القديمة لأزمور في شكلها
الحالي وسط الأسوار البرتغالية





أ- وضعية مدينة أسفي خلال نهاية القرن 18م يظهر فيها حي الرباط خارج الأسوار من خلال رسم لهوست (Host)



ب- وضعية مدينة أزمور خلال نهاية القرن 18م يظهر فيها ضريح أبي شعيب خارج الأسوار من خلال رسم لهوست

دَوْر الاستشراق البرتغالي
في توثيق الصّلات بين المغرب والبرتغال

عبد الهادي التازي

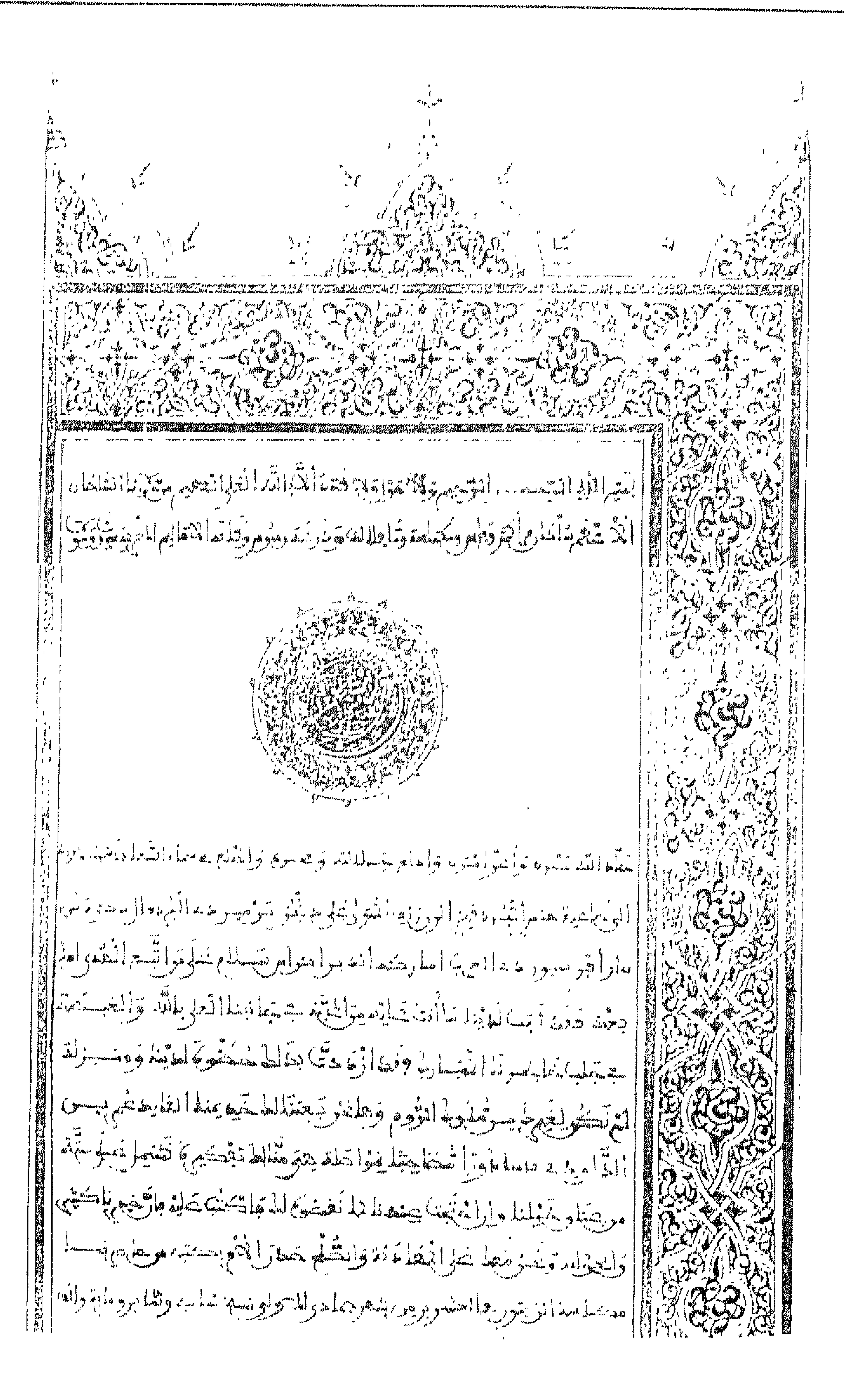
كان رحيل القوات البرتغالية عن مدينة الجديدة طالع يمن على العلاقات الثنائية بين الدولتين، وهكذا لم نلبث أن شاهدنا اتفاقية ثنائية بين المغرب والبرتغال مؤرخة يوم 13 رمضان عام 1187 / 17 نونبر 1773، ولم تلبث أن تبعتها سفارة «مغربية» عام 1188 / 1776 برئاسة القائد عمر الداودي إلى ملك البرتغال ضونْ جوزيفْ الأول، ثم تلتها سفارة ثانية برئاسة قائد تازة عبد المجيد الأزرق لتعزية الملكة دونا مارية وتهنئتها بالجلوس على العرش في أعقاب وفاة والدها[1]. وبعد السفير الأزرق سمعنا عن السفير الحاج عناية.

ومن هنا استمرت الاتصالات وتطورت حيث وقفنا على نص الرسالة التي بعث بها العاهل المغربي السلطان المولى سليمان إلى دونا مارية عام 1792/1207.

لا أحب أن أسترسل في موضوع العلاقات الدبلوماسية التي ربطت بين البلدين على كل صعيد، ولكني مع ذلك سأتناول جانبا مما قد يعزز، في بعض

الأحيان، العلاقات الدبلوماسية. هذا الجانب هو الجانب الثقافي، لاسيما وقد قرأنا في جملة ما قرأنا، أن سفيرنا إلى البرتغال حضر ذات يوم في ليشْبُوَة أعمال الأكاديمية الملكية التي لم يكن مضى على تأسيسها سوى سنوات[2].

وهنا لابد لي أن أذكر بأن البرتغال نظراً لارتباطها التاريخي بالعالم العربي وبخاصة المغرب، فكرت في أن تجعل من اللغة العربية إحدى لغاتها الأكاديمية الأساسية، الأمر الذي خدم إلى حد كبير قضية العلاقات الثنائية. إن المستعربيين بما كانوا يملكونه من حسن أداء، كانوا يساعدون الطرفين على اقتراب أحدهما من الآخر. ومن هنا وجدنا أمثال الأستاذ، السوري الأصل، سوسَهْ الذي كان يهيمن على اللغة العربية هيمنة تجلت في الآثار العديدة التي تركها لنا، وخاصة منها ما يتعلق بالوثائق العربية الموجودة في المكتبة الوطنية في ليشبوة، في داطوري دو طومبو Da Torre Do Tombo [3].



اعتماد السفير عمر بن الداودي لدى العاهل البرتغالي 1774/1188

رسالة الملك مولاي سليمان إلى الملكة مارية ملكة البرتغال والبرازيل

8 صفر 1207 - 1792/9/25

سُوسه هذا ترك له عددا من الطلبة، نذكر من بينهم الفرايلي جوزي دي صانْطو آنطونْيو مورا Fr. José de Santo Antonio Moura. هذا الآب هو الذي وجدناه يصحب سفارة برتغالية إلى قصر السلطان المولى سليمان سالف الذكر. ونحن نؤكد مرة أخرى أن البلاط المغربي أصبح منسكا للسفارات البرتغالية التي آخذت تتردد عليه بكثرة اعتبارا للمصالح المشتركة وخاصة منها المصالح الاقتصادية.

اغتنم الأبُ مُورا - وهو يقوم بمهمة لدى القصر الملكي بالمغرب تتعلق بنازلة وقعت في آسفي[4] - فرصةَ وجوده بالعاصمة العلمية فاقتنى مخطوطة تراثية كان يشتغل عليها إلى جانب مساعدته للقنصل البرتغالي المعروف السيد جورج كولاصّو، وكان الأمر يتعلق بنسخة فريدة من رحلة ابن بطوطة. وما أدراك ما رحلة ابن بطوطة التي كانت في تلك الظروف مطلوبة بإلحاح من رجال الاستشراق في ألمانيا وفرنسا.

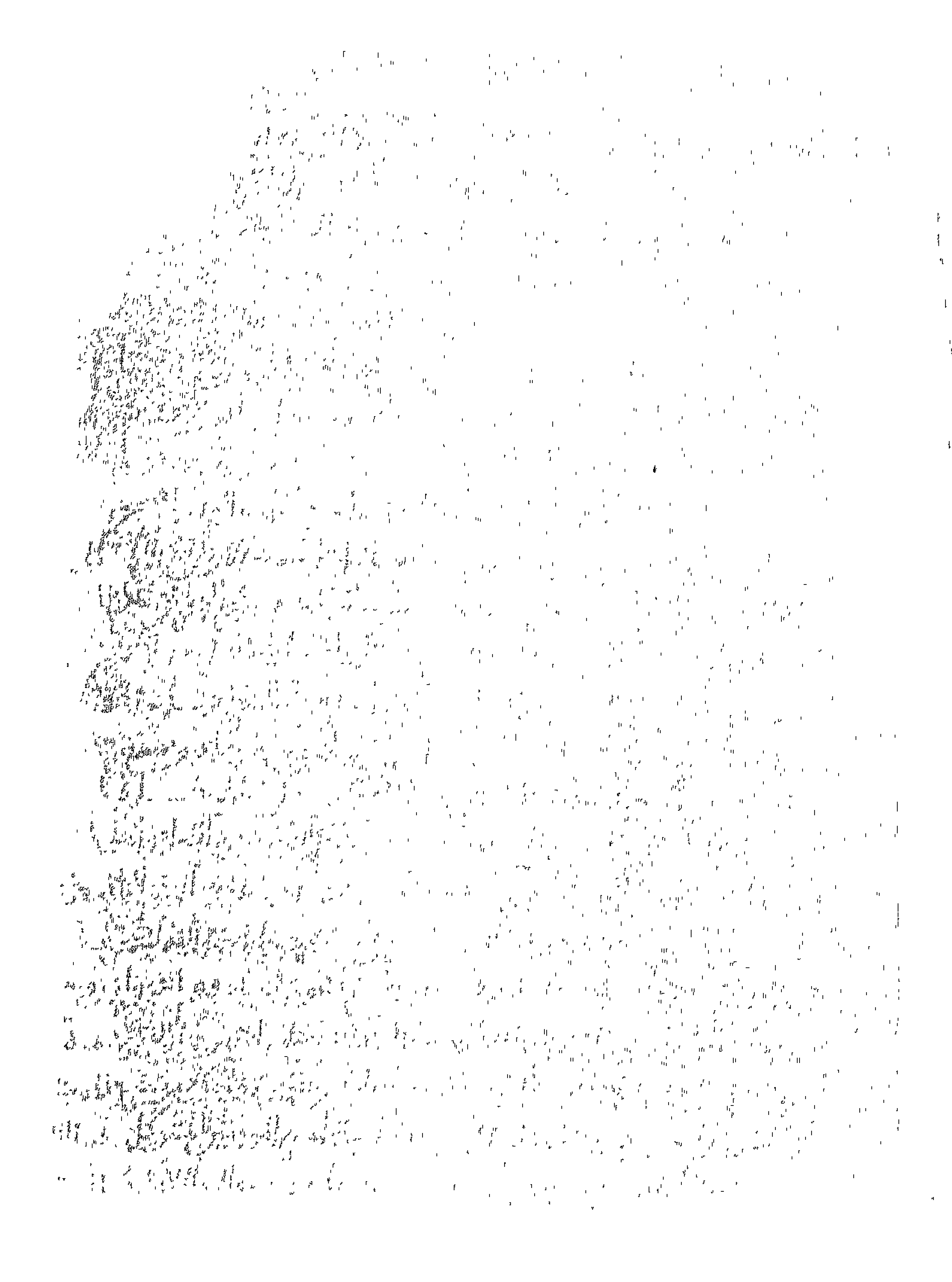
هذه المعلومة المتعلقة برحلة ابن بطوطة «فَلَتتْ» من الأرشيف الدبلوماسي للمغرب والبرتغال على نحو ما فلتت بعض المعلومات آتية الذكر من تاريخنا السياسي المدوّن.

نحن نعلم أن الطريق بين المغرب والبرتغال بعد الاتفاقيات التي جمعتهما وبعد الخطابات التي أحكمت الصلة بينهما، أصبحت وكأن هناك جسرا بين الطرفين.

وهكذا فإن هناك سفارات وبعثات ترددت على هذا الطرف أو ذاك، يصعب علينا جردها كاملة، وليس فقط ما حفظنا وما لم نحفظ من أسماء الدبلوماسيين البرتغاليين الذين فضل بعضهم أن يبقى في خدمة القصر المغربي من أمثال كاستْرو الذي صحب البعْثة الطلاّبية المغربية إلى مونْبولْيي بفرنسا.

مع بعض أولئك الدبلوماسيين ورد الأب مورا ليكون في خدمة السفارة والقنصلية معا لمدة طويلة. مع تلك السفارة وجدنا الأب مورا يحصل على

مخطوطة ابن بطوطة التي يقول عنها : إنها ربما نقلت من النسخة التي خطها ابنْ جُزَيّ بذات يده. وقد كانت أصلاً في خزانة تنْبكْتو الشهيرة بثروتها العلمية.



مخطوطة الأكاديمية العلمية بلشبونة B 29، وقد كانت ضمن المعروضات في أوائل مايو 1995 بمناسبة انعقاد اجتماع أكاديمية المملكة المغربية في العاصمة البرتغالية.

– الورقة الأولى من المخطوطة –



الورقة الأخيرة من مخطوطة الأكاديمية العلمية بلشبونة وقد نُسِخت في تِنْبكْتو

ذكَّرني هذا الحادث بمخطوطة تتعلق بتاريخ الدولة الموحدية كتبها عبد الملك ابن صاحب الصّلاة (ت 1198/594). المخطوطة كانت بفاس عندما وردت على المغرب بعثة دبلوماسية هولَندية عام 1623/1032 برئاسة الكوميسير ألْبير رْويلْ Albert RUYL الذي كان يصحبه المستشرق گولْيوسْ (Jacques GOLIUS).

وردت البعثة من أجل إنجاز ميناء على مقربة من (الوَليدية)، نسبة إلى الأمير الوليد بن زيدان بن أحمد المنصور الذهبي، وهكذا وجدنا الأستاذ گولْيوسْ يحظى بمكانة خاصة لدى السلطان زيدان. وهناك بفاس حصل على بعض المخطوطات المغربية التي كان يستعين بها في جامعة لَيْدِن، وكانت من أبرزها مخطوطة (المنّ بالإمامة على المستضعفين)[5].

المهم أن نذكر هنا أن المستشرق البرتغالي الفرايلي مورا ابتدأ عام 1797-1798 بترجمة السِّفر الأول من الرحلة إلى اللغة البرتغالية.

وهذه الترجمة البرتغالية تقوم على المخطوط الذي اشتراه الأب مورا – كما قلنا – أثناء مقامه في فاس عندما صحب السفارة البرتغالية عام 1211-1212 / 1797-1798، قريبا من التاريخ الذي كان فيه الدبلوماسي النمساوي المستشرق ضُومْباي يعيش في طنجة، هذا المستشرق النمساوي الذي نعلم عن تطلعه للحصول على نسخة مختصرة لرحلة ابن بطوطة، وكذلك قريباً من تاريخ مقام الدبلوماسي الفرنسي دولابورْط بمدينة الصويرة، وهو المستشرق الفرنسي الذي نعرف كذلك عن شغفه بابن بطوطة[6].

وفي مقدمته يؤكد الأب مورا أنه قام بترجمة أمينة لهذا الجزء، مضيفا إلى هذا أن المخطوط مكتوب بخط جميل ومعتنىً به أكثر ما يكون الاعتناء، بل إنه، أي الأب مورا يعتقد – كما قلنا – أنه منقول مباشرة من النسخة التي كتبها ابن جُزَيّ بخطه[7].

ومما يلاحظ أن الأب مورا لم يبدأ الترجمة إلى البرتغالية إلا من الفقرة التي تتحدث عن خروج ابن بطوطة من طنجة، لأنه – على ما قال – لم يعثر على الورقتين الأوليين لهذا السِّفر، وفعلاً فإن المخطوط كما وقفتُ عليه في مكتبة الأكاديمية العلمية بلشْبونة عدة مرات كان مبتور الورقات الأولى.

وقد كان مما لوحظ على عمل الأب مورا أنه أسقط الأبيات الشعرية من حسابه، فلم يترجمها ! بل وقد أهمل كل النقول عن ابن جُبَيْر. أكثر من هذا، حذف بعض المقاطع، مثلاً ما يتصل برجال مدينة الإسكندرية، وقد برر هذا الصنيع بقوله : إن اللائحة واسعة ومزعجة ! وهكذا كان عمله عند ذكر ملوك مصر وقضاتها وعلمائها وأعيانها !

وكان هذا فعله وهو يصف مكّة والمدينة. إن ما حذفه كان يوازي ربع السفر الأول، علاوة على تساهل مورا في ضبط المواقع الجغرافية والتعريف بالأعلام الشخصية على ما لاحظه أيضا الباحثان المعروفان رينو Runaud ودوزي Dozy.

والمهم أن نقول عن مخطوطة البرتغال رقم 629 [(8)] التي كانت ضمن المعروضات أوائل مايو 1995 بمناسبة انعقاد دورة أكاديمية المملكة المغربية في العاصمة البرتغالية : إنها تنسب المقدمة لصاحبها ابن جُزَيّ وليس لابن بطوطة، وهذا صحيح.

وقد نسخت في تنبكتو المحروسة على ما أشرنا ووافق الفراغ منها أواسط رجب عام ثلاثة وأربعين وألف (أواسط يناير 1634) مما يعني أنها نسخة حُرّرت في عهد الدولة السعدية وبالضبط أيام الوليد بن زيدان بن أحمد المنصور الذهبي.

ومعنى هذا أيضا أن مخطوطة ابن بطوطة كانت معروفة بل مطلوبة في تنْبكْتو العاصمة الثقافية لبلاد التّكْرور، وهو الأمر الذي يفسر لنا لماذا قام الشيخ

أبو عبد الله محمد الولاّتي في كتابه : «فتح الشكّور في معرفة أعيان التكْرور» بترجمة الرحالة المغربي ابن بطوطة، ترجم له ولو أنه، أي ابن بطوطة، ليس مولودا في تلك الجهات. اتضح لنا أن ذلك الصنيع من الولاّتي كان تكريما للآصرة التي تربط ابن بطوطة بولاّتَة علاوة على ما يعبر عنه ذلك من شكر لابن بطوطة الذي تحدث عن تلك الجهات.

والجدير بالذكر أخيرا أن نذكر أن الفرايلي مورا ترجم كذلك «كتاب الأنساب» لأبي علي صالح بن أبي صالح عبد الحليم الإيلاني المصمودي المتوفى سنة 1326/726.

وبعد الحديث عن رحلة ابن بطوطة المكتشفة من لدن مورا نرجع إلى حدث مماثل تقريبا، ويتعلق الأمر بخطاب وارد من البرتغال يستمزج رأي المغرب حول القضاء على الوباء الذي انتشر حوالي عام 1234 / 1819-4820. وهذا ما يمكن أن ندخله في إطار التعاون في الميدان الطبي.

وقد وقفتُ بتاريخ 1998/8/12 في هذا الصدد، بأرشيف الأكاديمية العلمية بليشبوة على مجموع يحمل رقم A 1254، كان في الواقع سِجلاً هاما يتضمن نصوص عدد من الرسائل المغربية الواصلة إلى البرتغال مع ترجمتها إلى البرتغالية من لدن المستشرق مورا.

وكان من بين هذه الوثائق جواب الحكومة المغربية على استفسار وارد من أطباء البرتغال على علماء المغرب حول علاج الوباء، وكان نص الجواب إلى القنصل البرتغالي كولاصّو هكذا :

«السلام على من اتّبع الهدى، أمّا بعد، لمّا وصلَنا كتابُك على البرء من الوباء ذكرنا ذلك لمن نعرفه من إخواننا المسلمين. فذكروا أنهم استعملوا شرب الزّيت. فشفاهم الله سبحانه».

وقد تبين من خلال التقرير الذي رفعه كولاصّو إلى الجهة المستفسرة أن الذي حرر الجواب هو قاضي فاس الشيخ بوعزّة، وكان ذلك بتاريخ 26 جمادى الثانية عام 1234.

وبالعودة لتاريخ المغرب نجد أنه كان هناك قاضٍ بفاس على هذا العهد يحمل اسم بوعزّة. وأن وباءً ضرب بالفعل هذه المنطقة بما فيها المغرب حيث هلك خلق كبير نتيجة انتشار هذا الطاعون.

وعلاوة على هذا اكتشفنا أن مصدر الشيخ بوعزة في أمر علاج الوباء بالزيت يرجع إلى ما حكاه الرحالة المغربي أبو سالم العياشي في رحلته من أن أرض بَرْقَة (ليبيا) حل بها وباء في القديم، فأمر ملك البلاد بأن يقوم الأطباء بفحص أحد الضحايا، ففتحوا أمعاءه وشرحوها حتى انتهوا إلى ثمرة قلبه فإذا به دودة مثل الأصبع تأكل منه، فاتفقوا على أنها سبب موته، فما زالوا يضعون عليها ما حضرهم من الأدوية التي يظنون قتلها بذلك، ولا يزيدها إلا هيجانا. فتذكر الملك أن بمخازنه دهنا أتي له به هدية من أرض الشام، فأحضره، وجعل منه على الدودة فماتت من الحين. العجب ليس هذا، ولكن العجب أن الدهن كان هو زيت الزيتون. هنا أمر الملك بالزيتون فجلب من الشام وغرس بأرض بَرْقَة !

وقد ذكر أحدهم معلّقاً على هذا : وكان الناس في سنة الوباء يعالجون أنفسهم بشرب الزيت.(9)

ولنعُد بعد هذين الحدثين إلى العلاقات السياسية التي ربطت بين البلدين.

وأرى من واجبي كأحد المؤرخين للعلاقات الدولية للمغرب أن أنوّه تنويها خاصا بالمستوى الذي وصلته العلاقات الثنائية بين المغرب والبرتغال، وخاصة ونحن نحتفل هذه الأيام بذكرى مرور قرنين وثلاثين سنة على إنشاء العلاقات الثنائية.

هذا نسخة من كتاب أخذت للعاجلة اوله بسم الله ما شاء الله ولا حول ولا قوة الا بالله

فقص البرذقيز يوسف جانواري كلاص السلام على من اتبع الهدى وبعد
فان كتابك الذي بعثت لاحمد بن سليمان اعلمته فيه بان الاطباء عندكم
اجتمعوا وبحثوا على ما يعالج به الوباء النازل بعباد الله في هذا العام ووجد الاطباء
انه شيء له شرب الزيت والادهان به الى اخرما في كتابك طالعنا عليه احمد
والذي علينا احمد في اعلام المسلمين اهل فاس الجديد بذلك فاعلمناهم والذي
بهم في استعماله فمنهم من الهمه الله لاستعماله واراد له النجاة فاستعملها
واتداوى بها وبقي وسلم ومنهم من لم يلهمه الله لاستعماله لما اراده الله به
ولم يستعمله الا بعد ما مضى يوم او يومين فلم ينفعه ومنهم وهم كثيرون لم يلهمهم
الله لاستعماله ولم يعتنوا به لكونهم في هذا القطر لم يتعودوا الاستعمال الدواء
والطب ولم يستعملوه بالكلية ومات منهم ومنهم من لم ينقص عمره وبقي
والحاصل وكل ذلك بقدرة الله وارادته والسلام وكتب في مدينة فاس

بوعزة ويعلمك بانه يعرف غاية من اجل ما قصدته بذلك من نفع المسلمين
بذلك الدواء وكذا يعرف تماما علم انك تفعله مع احمد بن سليمان من الخير
والاحسان وذلك هو شاكر الناس الكثير اولاد الديار الكبار لانه حقيق بهو
بحبك ويثني عليك الخير ويقر باحسانك وكذا نعلمك بان عبد الله بن حمو
ذكر لنا ان ما يزيد على الاربعين رجلا من اهل فاس البالي عملوا ذلك
الدواء [illegible] وسلموا وفي تاريخ يوم ستة وعشرين من جمادى الثانية
عام اربعة وثلاثين ومائتين والف

Copia da Carta recebida sobre o objecto a que se refere...
Em nome de Deus, cuja vontade seja feita...
Ao Consul Portuguez Jorge Januario Colaço. A paz desça sobre
aquelles que seguem o caminho recto.
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

استفسار حول الوباء الذي ضرب المنطقة 1234 / 1819

لقد تقفيتُ، أثناء المناسبات العديدة التي زرت فيها مظانّ المخطوطات مثلا : المكتبة الوطنية ومكتبة ما وراء البحار، ومن خلال ذلك التقفّي، ومن خلال ما كتبه زملاؤنا البرتغاليون اقتنعتُ بأن العلاقات الثنائية بين البلدين بلغت القمة في صفائها، وفي حميميتها، وفي مصداقيتها.

وكما يقول المثل العربي : «إن الصديق لا يظهر إلا عند الشدّة»، فقد أمسى لنا جار جديد في شرق المغرب، ليس من نوع جارنا بالأمس. أصبحت الدولة الفرنسية هي جارتنا، وهنا تنكر لنا عدد من الأصدقاء الذين كنا نعرفهم بالأمس.

وقد أدرك المغرب تمام الإدراك أنه يحتاج إلى مساعد يرجع إليه. وهكذا اتجه إلى صديقته المملكة البرتغالية اعتمادا على ما ربطه معها من أواصر كانت تعتمد أساسا على الصدق والاحترام المتبادل وتنمية المصالح المشتركة.

لقد تم احتلال الجزائر في ذلك التاريخ (1830)، وكان إدراك المغرب لتوابع ذلك الاحتلال إدراكا جيدا. لأجل ذلك توجه بكل ثقله إلى مملكة البرتغال.

ونظرا لرغبتي في إغناء الموضوع، أسمح لنفسي بإثبات النص الكامل للخطاب الذي بعثه العاهل المغربي السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام بتاريخ 5 ربيع الأول عام 1247 الموافق 14 غشت 1831 :

«بسم الله الرحمن الرحيم وسبحان الله عما يصفون

من عبد الله المتوكل على الله أمير المؤمنين المعتصم بالله، الواحد ربّ العالمين، وهو[10] :



أيّد الله بعزيز نصره أوامره، وجعل فيما يرضى الله موارده ومصادره، وكان له في جميع أموره، وتولاّه / وكفاه ما أهمه من أمور دينه ودنياه، إلى السلطان الممد بالمعونة في رعيته، المعظّم في جنسه، الذي / لِوُفور محبته في جانبنا العالي بالله حصل له عندنا الشفوف على غيره والتمييز، الأوَدّ ميقيل مَلِك جنس / البَرْطَقّين، حيِّيت مكرومَ الجناب، موفور الأنصار والأحباب، ولا تلفعت شموس عزكم بنِقاب. أما بعد / فمن المعلوم المقرر، والخبر المسطّر، أن لكم من محبّة جانبنا العالي بالله الحظ الأوفر، ولكم بأمورنا مزيد اهتمام / والاعتناء بها عندكم مقدّم على الخاص والعام، يعلم هذا كل من يعقل، فلذلك مهما عرضتْ لنا حاجة مهمة / إلا ولم يقنعنا في قضائها سواكم، لِمَا ذكر من مزاياكم، وقد احْتجْنا إلى شيء من آلة الحرب، المعَدّة للطعن والضرب / وأردنا ورودها في أقرب مدة، فالمراد منكم، والمُعتَقَد في جانبكم أن تجعلوها نصب عينيكم، وتصيّروها أكبر همّكم / حتى توجّهوها لحضرتنا الشريفة في أقرب أمد على أجمل حال، ومن الانتقال في غاية الكمال، وها زمام / القدر المحتاج إليه يوافيكم صحبة هذا مفصّلاً، صَدَر بهذا الأمر المعتز بالله في 5 ربيع الأول المبارك / عام 1247، ومنه، وبين لنا ثمن الجميع صح به في تاريخه».

إن الذين كانوا يتتبعون مقام السفير المغربي عبد المجيد الأزرق كانوا يلاحظون اهتمام المبعوث المغربي بالصناعة الحربية البرتغالية أثناء الشهور التي قضاها في فيلاّ ڤيسيوزا Vila Visosa.

ولهذا فإننا لا نستغرب أن يتوجه المغرب إلى البرتغال، وقد اطلع على ما تتوفر عليه دار الصناعة Arsenal من آلات حربية، لتساعده على المجابهات التي يتوقعها ممن حلّوا بجواره، خاصة وأن المغرب يقدّم العون للمقاومة في الجزائر.

بسم الله الرحمن الرحيم وسبحان الله عما يصفون

من عبد الله المتوكل على الله أمير المؤمنين المعتصم بالله الواحد رب العالمين

لقد ظلت البرتغال البلد الوحيد، وأقول الوحيد وأنا أعني ما أقول، ظلت البلد الوحيد الذي يحترم تعهداته مع المغرب منذ اتفاقية 1773 التي كانت تتجدد تلقائيا من لدن الطرفين.

وظلت القنصلية بطنجة قائمة على رعاية مصالح البرتغاليين الذين ظلوا يحترمون القوانين الداخلية للمغرب. ولابد من أن نلاحظ أنه حتى في الفترات التي لم تدعُ فيها الحاجة إلى التعاون في الميدان الاقتصادي فإن الطرفين ظلا يحترمان تلك العلاقات.

وهنا يجب أن نشير إلى أن أكاديمية العلوم في ليشبونة برمجت لأعمالها في دورتها سنة 1841 الموضوع التالي مما يدل على الاهتمام بالعلاقات الثنائية :

«مذكرة حول أهمية العلاقات السياسية بين البرتغال والإمبراطورية المغربية

فيما يتصل بالشؤون التجارية»[11].

وهكذا نعود إلى ما قلناه منذ البداية من أن الصلة بين البلدين صلات تعتمد على الصدق والصراحة والعمل الجادّ من أجل غد أفضل.

وأرجو أن أعرب هنا عن تأكيد هذا الإحساس من خلال الاتصالات التي كانت لي مع سائر الأصدقاء البرتغاليين الذين تعرفتُ عليهم أثناء اللقاءات الدولية وغيرها، سواء هنا في المغرب أو البرتغال أو في الأمم المتحدة.

هذا ولم يكن كل ما قدمناه أول ولا آخر أثر مغربي اهتم بتسجيله رجال الاستشراق في البرتغال ولكنه، والحق يقال، كان يفوق هذا بكثير وكله يتصل بتاريخ بلادنا.

ومن غير ما أطيل حول هذا الموضوع أذكر هنا أنني من خلال زياراتي المتعددة للأرشيف البرتغالي استطعتُ أن أحصل على عدد من الرسائل والوثائق

التي تساعد طلبتنا هنا أو هناك على كتابة تاريخنا المشترك كما يجب، وقد كنت أستمتع فعلا كلما خلوت بهذه الوثائق التي رتبتُها حسب السنين، وهي تبلغ عندي أزيدَ من أربعمائة وثيقة، كانت لي بمثابة «بانوراما» تهديني إلى تتبع الممارسات الدبلوماسية بين الدولتين، والتي كما قلت في البداية بلغت القمة في الصدق والاحترام والتعاون المتبادل.

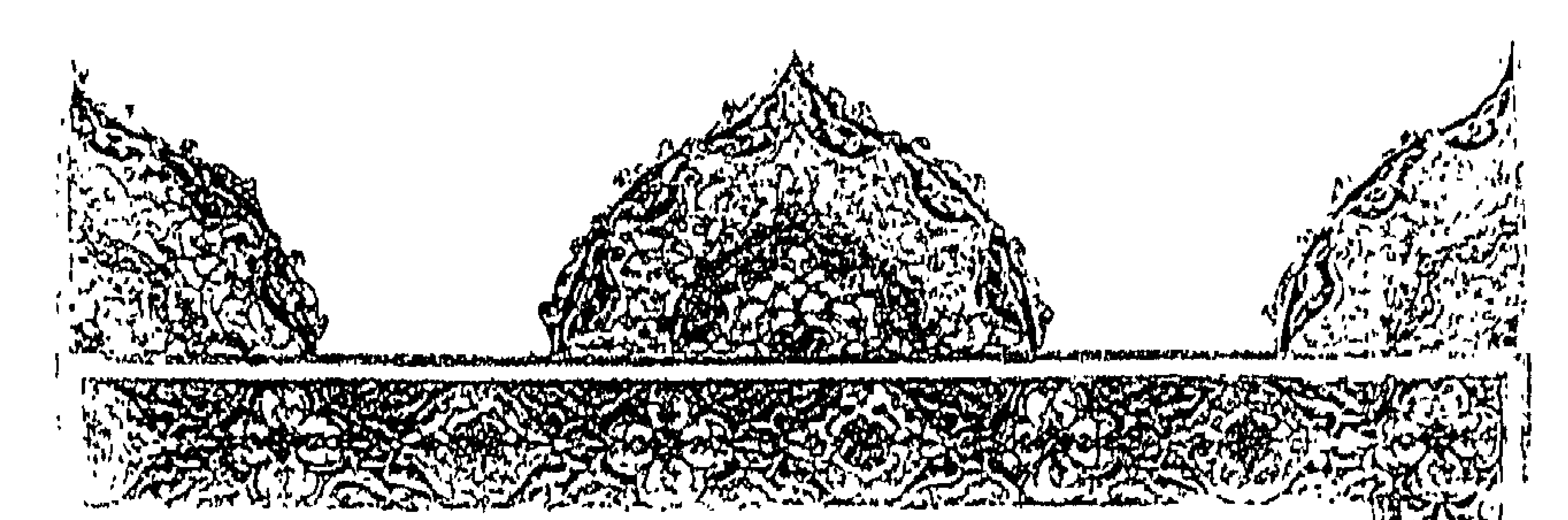
وكان من آخر ما وقفتُ عليه في قصر جميل خارج ليشْبُوَه تحمل اسم ڤيسيوزا ويشبه مدخله، إلى حد كبير، مدخل شالة بالرباط، القصر يحتوي بدوره على عدد من الوثائق المغربية، وهو ذاته يكوّن نموذجا لبيت راقٍ من بيوت دكّالة وعَبْدة.

الخطاب من العاهل المغربي الملك الحسن الأول إلى الملك كارلوس الأول، يهنئه في هذا الخطاب بتوليه الحكم، وهي من أجمل الرسائل الجديرة بالعرض من حيث ما تشتمل عليه من مُنَمنمات نفيسة بألوان زاهية، إلى جانب ختم متميز من أختام الملك الحسن الأول يحمل العبارة التالية : الحسن الأول بن أمير المؤمنين وفقه الله. وهو إذ يهنئ الملك بخلافة والده يقول له :

«إن الأشجار لا تثمر إلاّ من مواطنها، وأصناف الأحجار لا تنبت إلاّ في معادنها، والعين لا يبصر فيها إلا سوادها، والأجساد لا تقوّمها إلا أرواحها ...»

وقد كان على رأس السفارة المغربية القائد محمد بن أحمد بن المؤذن السّرغيني «باعتباره من خدّام أعتابنا الشريفة الراسخين القدم في الخلافة خلفا عن سلف، ومن بيوتات النجدة التي ليس فيه مختلف...» وقد كان معزّزا بالكاتب العربي المَنيعي والطالب محمد بن عبد الرحمن بْريشَة.

ولقد انعكس كل هذا الرصيد بظلاله على علاقات الصداقة والتعاون بين الدولتين إلى هذا الوقت الذي نعيشه، والذي نشاهد فيه أن التواصل مستمر بين البلدين على مختلف الصعد وفي شتى الميادين على ما تشهد به الزيارات المتبادلة بين مختلف شرائح الشعبين في كل من البلدين الصديقين.



بسم الله الرحمن الرحيم



22 من ربيع الثاني عام 1307

رسالة من الملك الحسن الأول إلى كارلوس الأول يهنئه بالجلوس على العرش وهي

بتاريخ 22 ربيع الثاني 1307 - 1889/12/16

الهوامش

1) التازي : «التاريخ الدبلوماسي للمغرب»، ج 9، ص 147-148، ج 10، ص 58-59، رقم الإيداع القانوني 1986/25 - مطابع فضالة - المحمدية - المغرب.

2) Eva Maria Von Kemnitz : Moroccan Envoys in Portugal. XVIII and XIX centuries, Palermo 2003, p. 184, note 12.

3) R. Ricard, Hespéris, 1949, p. 439.

4) كان الأمر يتعلق بموقف المغرب من مخالفة بعض التجار البرتغاليين الذين تجاوزوا الإذن المعطى لهم في الوسق من بعض الموانئ، تجاوزوه إلى آسفي وَ طيطْ، الأمر الذي دفع المخزن لمصادرة الحبوب الموسوقة والتهديد باتخاذ موقف أكثر صرامة إذا تكرر الأمر... وكان من المتدخلين في النازلة الوزير ابن عثمان المكناسي والكاتب أبو القاسم الزياني...

5) ابن صاحب الصلاة : «المَنُّ بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين»، تحقيق الدكتور عبد الهادي التازي، الطبعة الثالثة 1987 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 32 التعليق 1.

6) «رحلة ابن بطوطة»، المسماة «تحفة النظّار»، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، المجلد الأول 1417=1997، رقم الإيداع القانوني 1997/321، ص 51-59-73-99، نشر أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.

7) José de Santo-Antono Mura : Viages extensas e dillatadas do selebre Arabe Abu'Abd Allah, mais conhecido pelonome de Ben Battuta, Lisboa, VII et 533 pages.

8) هذا هو الرقم الصحيح وليس رقم A1254 الذي هو رقم للمراسلات بين المغرب والبرتغال، انظر «رحلة ابن بطوطة»، تحقيق التازي سابق الذكر.

9) موسوعة «أعلام المغرب»، ج 7-2547.

10) نلاحظ أن هذا الختم من الحجم الكبير، وقد نقش بداخله : عبد الرحمن بن هشام الله وليُّه، بينما نُقش على الدائرة بيتا البوصيري :

ومن تكن برسول الله نصرتُهُ ... إن تلقه الأسدُ في أجامها تجِمِ
من يعتصمْ بكَ يا خيرَ الورَى شرفًا ... الله حافظُه من كلّ مُنتقِمِ

11) "Una Memoria sobra a importancia das relacós politicas de Portugal com o imperio de Marrocos, debaixo do ponto de vista comercia".

وهذا الموضوع أعلن عنه من لدن La Revista Universal Lisbonene dans son numéro 12, l'Education du 16 Décembre 1844, p. 1843. وتأسفت الزميلة الأستاذة كيمنيتز Kemnitz على عدم وجود أثر لهذا التدخل في الأكاديمية المذكورة. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأستاذ المستشار الثقافي للسفارة البرتغالية بالرباط السيد جورج فورجاز.

المجلة التاريخية المغرب تونس، العدد 5 يناير 1976.

R. Laurido-Dias : "Le commerce entre le Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIII siècle".

التعاون المغربي البرتغالي
في عهدَيِ السلطانين
سيدي محمّد بن عبد الله ومولاي سلمان
(1774-1822)

أحمد بوشرب

مقدمة :

انتبه المسؤولون البرتغاليون مبكّراً للمكانة الاستراتيجية للمغرب بالنسبة لأمن بلادهم وسلامة تجارتهم. فمن المعلوم أن احتلال سبتة أولاً، والتحكم في عدد من الموانئ المغربية الأخرى بعد ذلك، كانا لأسباب اقتصادية واستراتيجية أوضحتها عدة دراسات جادة. لقد حاول البرتغال باستمرار ضمان تزويد أسواقه بالتِّبر والحبوب والمواشي وغيرها من الموانئ المغربية. واستمرت بلادنا إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر على الأقل من أكبر مزوّدي البرتغال بتلك المواد. وحاول البرتغال كذلك الارتكاز على المغرب في حربه ضد القرصنة، وفي سعيه إلى ضمان أمن سواحله وسلامة ملاحته التجارية بالمحيط الأطلسي.

وبخلاف القرنين السادس عشر والسابع عشر اللذين كانت حالة الحرب والعداء تطغى فيهما على علاقات البلدين، مثل إخلاء «البريجة» (1769)، آخر مرفأ محتلّ من قبَل البرتغاليين، نقطة تحول في تلك العلاقات. فسرعان ما وقّع المغرب والبرتغال سنة 1774 معاهدة سلم حرص الطرفان على تدعيمها وتعزيزها بتبادل السفارات والهدايا والتهاني والتعازي.

وبالرغم من الظرفية الدولية الصعبة التي ميزت القرن الثامن العشر وبداية القرن التالي، وعلى الرغم كذلك من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المضطربة التي مر منها البلدان، حرص المغرب والبرتغال على دعم علاقات التعاون بينهما، خصوصا في الأوقات الحرجة.

1 – التعاون الاستراتيجي والعسكري

أ – الدّور الجديد للمغرب في حماية البرتغال وملاحته التجارية

جعل إخلاء البريجة حدّاً لحالة الحرب التي دامت طويلا بين المغرب والبرتغال (1415-1769)، والتي لم تكن تخدم مصالح الدولتين الاقتصادية والاستراتيجية. فبعد تحرير البريجة، لم يعد لدى الطرفين أي مبرر للاستمرار في هذه الحالة، خصوصا وأن الاستراتيجية العامة للدولتين، وتوجهات سياستهما الخارجية حتمت ذلك التحول.

فمن جهة المغرب، تخلّى السلطان سيدي محمد عن سياسة سابقيه وقرر التفتح على العالم الخارجي، وإعطاء الأولوية للتبادل التجاري على حساب النشاط القرصني. فبعد ثلاثة أشهر من إخلاء البريجة، كاتب السلطان الملك البرتغالي (5 شتنبر)، وفاتحه عن طريق مبعوث خاص في شأن توقيع هدنة بين البلدين، وهو ما تم بالفعل في نفس السنة.

وتعكس مبادرة السلطان التوجه الجديد للسياسة الخارجية للدولة المغربية التي قررت جعل حدّ لحالة الحرب التي كانت قائمة مع كثير من الدول الأوروبية. فقد راسل السلطان سيدي محمد بن عبد الله (20 دجنبر 1777) ممثلي الدول الأوروبية المعتمدين لديه، وأطلعهم على توجهاته الجديدة، وسمح لتجار بلدانهم بالتردد على كل موانئ مملكته لاقتناء ما يرغبون فيه من سلع، ومنع قراصنته من الاعتداء عليهم[1]. وتكميلا لهذا الموقف المسالم، قرر تهميش النشاط القرصني الذي كان يؤثر سلباً على علاقاته مع الدول الأوروبية، وتفضيل أرباح التجارة على ما كان ذلك النشاط يذره على خزينة الدولة. وهكذا وجهت السفن القرصنية لنقل الآجُر من آسفي إلى الصويرة التي كانت في طور البناء[2].

وبالطبع، استجاب المسؤولون البرتغاليون بشكل فوري للطلب المغربي، وسارعوا إلى التعبير عن رغبة بلادهم في فتح صفحة جديدة مع المغرب. فقد أطلق الملك البرتغالي سراح مركب قرصني تجرّأ على الاقتراب من مدخل ميناء العاصمة، وعامل بحارته كرعايا دولة حليفة[3]. وبالطبع، لم تكن تخفى على أولئك المسؤولين – المطّلعين بشكل دقيق على أوضاع المغرب[4] – الفوائد الكثيرة، الاستراتيجية والاقتصادية، التي سيجنيها البرتغال من توقيع هدنة مع ذلك البلد الجار.

فمن المعلوم أن البرتغال أولَى بعد انطلاق الكشوفات الجغرافية أهمية خاصة للفضاء الأطلسي ولسلامة ملاحته هناك، خصوصا في اتجاه البرازيل[5]. لقد كانت تلك الدولة التي تمر سفنها بالضرورة بمحاذاة السواحل المغربية، والتي كانت في حرب ضروس مع القراصنة الذين كانوا يهددون سواحلها و سفنها التجارية، تطمح إلى التحالف مع المغرب رغبة منها في شلّ نشاط القرصنة المغربية من جهة، ومنع قراصنة الجزائر وتونس من الاعتماد على المرافئ المغربية في نشاطهم المعادي للسفن والسواحل البرتغالية من جهة أخرى. كما

أصبح البرتغال يرغب في فتح الموانئ المغربية في وجه أسطوله العسكري الموفد إلى مضيق جبل طارق لمطاردة أولئك القراصنة، وللحد من نشاطهم.

وتتجلى المكانة الخاصة التي تحتلها الملاحة بالمحيط الأطلسي بالنسبة للدولة البرتغالية في التعليمات المكتوبة والمفصّلة[6] التي زوّد بها السفير José Roleen Vandeck الموفد إلى مركش في شتنبر 1773 مصحوبا بمسوّدة اتفاقية سلم وملاحة وتجارة. كانت تلك التعليمات التي تشمل 64 بندا تهدف إلى تسهيل مهمة المبعوث البرتغالي وضمان أكثر ما يمكن من الامتيازات للبرتغال. وكما هو متوقع، سيطرت المحاور المتعلقة بالقرصنة والملاحة في المحيط على باقي المحاور. لقد كان على السفير الحصول على نتيجة محددة تتمثل في ضمان حرية وسلامة الملاحة من جهة، وفتح الموانئ المغربية في وجه السفن الحربية البرتغالية للاحتماء بها عند الضرورة من جهة أخرى. لذا كان على المفاوض البرتغالي أولاً وقبل كل شيء، الحصول على موافقة المغرب على تمديد الهدنة ووقف إطلاق النار الساري به العمل بين البلاطَيْن المغربي والبرتغالي.

تشمل معاهدة السلم الموقّعة سنة 1774 اثنين وعشرين بنداً[7] تقنن حرية تنقل الأفراد والممتلكات بين الطرفين، وتضمن سلامة الملاحة وعدم الاعتداء على سفن وموانئ الطرف الآخر، كما تشمل تعيين قنصل برتغالي بالمغرب. وخصت نفس المعاهدة البرتغاليين وسُفنهم بعدة ضمانات في الموانئ المغربية. وبذلك استطاع البرتغال دون عناء كبير أن يضمن لنفسه امتيازات كانت حكرا على الدول الأوروبية ذات الصلات القديمة مع المغرب، كإسبانيا وإنجلترا.

تمثل اتفاقية 1774 الأرضية القانونية التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين فيما بعد. فقد صادق عليها المولى اليزيد في بداية فبراير 1790، كما صادق عليها المولى سليمان بعده يوم 22 يونيو 1798[8].

إذا كان الفصل الأول يضمن حرية التجارة للطرفين، فإن الفصول من الرابع إلى الثامن تقنن طُرق مراقبة السفن التجارية من قِبَل المراكب الحربية التابعة للدولتين في أعالي البحار. وتوفر هذه الإجراءات ضمانات مهمة للسفن التجارية البرتغالية على وجه التحديد ضد النشاط القرصني الذي كان الجانب البرتغالي أكثر تضررا منه.

ومثل الفصل التاسع انتصارا حقيقيا للدبلوماسية البرتغالية إذ إن السلطان المغربي تعهد بعدم توفير أي عون أو سَند لكل الذين يكونون في حالة حرب مع البرتغال، وخصوصا منهم «قراصنة الجزائر وتونس وطرابلس وغيرهم».

ويتعهد السلطان حسب مقتضيات الفصل العاشر بضمان حماية كل مركب برتغالي مطارَد من قِبَل أعدائه في حالة ما إذا التجأ إلى أحد الموانئ المغربية. وتضمن الاتفاقية معاملة مماثلة للسفن المغربية التي قد تُضطر إلى الاحتماء بالموانئ البرتغالية.

ويوفّر الفصل الحادي عشر للسفن التي قد تجنح إمكانيةَ الحصول على المساعدة وحماية الأفراد والممتلكات التي قد توجد بها. وفي حالة إلغاء العمل بهذه الاتفاقية، يعطي الفصل الثامن عشر للرعايا البرتغاليين المقيمين بالمغرب أجَل ستة أشهر قبل مغادرة البلاد مصحوبين برؤوس أموالهم. ويحرّم الفصل ما قبل الأخير من هذه المعاهدة على الطرف المغربي اعتقال أو بيع برتغاليين على التراب المغربي، حتى ولو تمَّ شراؤهم في بلد آخر.

لذا اعتبر المؤرخون البرتغاليون توقيع هذه الاتفاقية نصرا كبيرا لدبلوماسية بلادهم[9]، علْماً أن التوجهات الجديدة للدولة المغربية في عهد سيدي محمد بن عبد الله سهلت كثيرا مأمورية المفاوضين البرتغاليين.

من الأكيد أن البرتغال كان المستفيد الأكبر من توقيع هذه الاتفاقية نظرا للمكتسبات الاستراتيجية التي حصل عليها، والمتمثلة أساسا في الحد من

ضربات القرصنة الجزائرية وفي فتح الموانئ المغربية في وجه السفن البرتغالية، التجارية منها والحربية. وتتجلى المكانة الخاصة التي أصبح المغرب يحظى بها لدى المسؤولين البرتغاليين في انشغالهم الكبير بالموقف الذي سيتخذه السلطان الجديد، المولى اليزيد، من المعاهدة المذكورة، وفي ما إذا كان سيقبل تمديد العمل بها. وتتجلى تلك الانشغالات في المذكرة الموسومة «تأملات بشأن ملاءمة أو عدم ملاءمة توقيع اتفاقية سلام مع ملك المغرب[10]» المحررة بين 1790 و1792.

استهل المؤلف «تأملاته» بالتأكيد على الموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب المتوفر على ثمانية أو تسعة موانئ يمكنها أن تكون ملاجئ آمنة للقراصنة الذين أصبح بعضهم يستعمل مراكب تحمل ما بين 24 و 30 مدفعاً «مما يمثل خطرا حقيقيا ودائما بالنسبة لأسطولنا التجاري». وأضاف نفس المؤلف أنه في حالة ما إذا لم يُجدَّد العمل بمعاهدة السلم مع المغرب، فسيكون من الصعب، إن لم يكن من المتعذر، الحيلولة دون منع تحالف المغاربة مع قراصنة الجزائر. وفي هذه الحالة سيتعذر على أسطول المضيق، المخصص لمطاردة أولئك القراصنة، حتى ولو ارتفع عدد قِطَعه إلى خمسين مركبا، ضمان حماية الأسطول التجاري البرتغالي، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى مضاعفة قيمة مصاريف التأمين. لذا بادر إلى نصح حكومة بلاده بالعمل بكل الوسائل على جعل المولى اليزيد يقبل تجديد العمل بمعاهدة 1774 مهما كلف ذلك من مجهود مالي (طالب السلطان بقرض يبلغ 50000 بَسّيطة قبل تجديد العمل بها) ودبلوماسي.

ولم يَفُت المؤلف التأكيد على السند الذي يمثله المغرب في ضمان أمن وسلامة البرتغال وملاحته التجارية، وكذا في الحرب التي أعلنها على قراصنة الجزائر: «يسهّل علينا السلم الموقّع مع المغرب الحرب التي أعلنها أسطولنا على قراصنة الجزائر وعلى باقي القوى المغاربية بالأبيض المتوسط. يقدم المغرب العون اللاّزم لذلك الأسطول ويفتح موانئه في وجه جميع سفننا. إن المعاهدة

الموقعة بين المملكتين في صالح البرتغال الذي أصبح بإمكانه التزود من المغرب بكل ما ينتج هناك مع دفع ضرائب أقل مما تدفعه باقي الأمم. ففضلا عن هذا، لا يُقدَّر الأمن الذي تنعم به ملاحتنا بالمحيط الأطلسي بأي ثمن».

وقبل إنهاء تلك التأملات، لم يتردد المؤلف في التشديد على أنه في حالة ما إذا عادت حالة الحرب بين البلدين «لن يستفيد البرتغاليون من أي شيء، وعلى العكس من ذلك، سيخسرون الكثير»، ذلك «أن المغاربة لن يخسروا شيئا إلا القليل».

لقد كان الدعم اللوجيسْتيكي أهم ما كان المفاوضون البرتغاليون يعملون على الحصول عليه. لقد كانوا يرغبون في الحصول على الدعم اللازم لأسطولهم الحربي في المضيق، وذلك بتوفير الموانئ التي يمكن الاحتماء بها في حالة العواصف أو في حالة تعرض السفن لهجوم أو للتزود فيها بالمواد الغذائية التي قد تكون في حاجة إليها. وبما أن الدولة البرتغالية كانت عاجزة لأسباب مالية عن الرفع من عدد السفن وعن تجديد تسليحها، فإن المسؤولين البرتغاليين لم يتوقفوا في مراسلاتهم مع السلطات المغربية عن طلب فتح تلك الموانئ في وجه مراكبهم في كل الظروف.

ونزولاً عند رغبة البرتغاليين وإلحاح قنصلهم، كتب المولى سليمان رسالة إلى قائد طنجة، أُرسلت نسخٌ منها إلى باقي الموانئ، تمنح البرتغاليين عددا من الامتيازات بالمغرب (11 رمضان 1211 موافق 26 فبراير 1797) :

«خديمنا القايد محمّد السلاوي، سلام عليك ورحمة الله وبركاته، وبعد، فنأمرك أن تستوصي خيراً بجنس البَرْطَقّيز وكل من يَرِد عليكم منهم فعاملوهم بأحسن المعاملات، ولاحظوهم بالإحسان، ولا تترك من يقربهم بسوء أو يطوف بساحتهم بمكروه. ومن ظلم أحدا منهم أو تعدّى عليه فأدِّبه وعاقبْه بما يستحقّه. وكذلك قراسينهم يحملون كل ما يتوقفون عليه من بَقَر وغنم وخبز ويَجْماط وساير

أنوا ع الفَرْيشك من غير صاكَة ولا لازم على ذلك، كما كان لهم ذلك قديما حياة سيدنا رحمه الله. والسلام».[11]

وكثيرا ما ورد في المراسلات السلطانية أن هذه المعاملة الخاصة هي بسبب الصداقة التي تجمع عاهلي البلدين[12]. وبمقتضى تلك الصداقة أُعْفيت المراكب العسكرية البرتغالية من دفع المُكوس التي كانت باقي المراكب تدفعها عن «الفريشك» المذكور. وقد أزعجت هذه الحظوة إنجلترا التي كانت تُعتبر منذ مدة طويلة الدولة الأكثر امتيازا بالمغرب[13]. ومن جهة أخرى، أصبح ميناء طنجة، الذي كان أقرب الموانئ إلى مكان تحركات السفن البرتغالية، مفتوحا باستمرار في وجههم[14] . وكانوا يحظون هناك بحماية السلطات المغربية[15].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواقف المغربية الإيجابية كان لها وقع حسن في البرتغال، لكونها زامنت أَوْج القرصنة الجزائرية التي كان الأسطول البرتغالي من قبل عاجزا عن الحدِّ من نشاطها[16].

ب – التجاء المغرب إلى الخبرة العسكرية البرتغالية

توقّعت معاهدة السلم بين المغرب والبرتغال أن يستفيد كل طرف من كل الامتيازات والضمانات المنصوص عليها. وقد أحسن سيدي محمد ومولاي سليمان استغلال بنود تلك المعاهدة لتعويض النقص الذي كان المغرب يعاني منه في ميدان السلاح وبناء السفن، ومن جهتهما عمل السلطانان على توفير الحماية اللازمة للمراكب القرصنية المغربية بفتح الموانئ البرتغالية، وخصوصا منها ميناء لشبونة وماديرا، في وجه السفن المطارَدة أو التي تعرّضت للعطب أو واجهتها العواصف. وقد وصلتنا أصداء كثيرة بشأن اعتماد السفن الحربية المغربية على

هذه المساعدة القيمة. واعتاد السلطان أمر رُيّاس سفنه بالالتجاء إلى تلك الموانئ بالضرورة كلما واجهتم صعوبة ما، كما يخبرنا بذلك الضُّعَيّف[17] ورسالة مؤرخة في 14 فبراير 1777 [18]. ولم يتردد سيدي محمد بن عبد الله في معاقبة من لم ينفّذ تعليماته[19]. وقد استفاد المغرب طويلا من هذا الامتياز. فحسب الضُّعَيّف زار الرُّيّاس الطاهر عواد، وإبراهيم لوباريس، واسْبيعَة، بأمر من مولاي سليمان ميناء لشبونة سنة 1804 [20]. ومن جهة أخرى، أخبر القنصل البرتغالي (1 يناير 1829) الوزير الطالب بن جلّون أن مركباً يقوده عبد الرحمن بن إبراهيم بْريطَل التجأ إلى لشبونة حيث تزوّد على نفقة الخزينة البرتغالية، «مع افريشك له ولبحريته من غير مكافآت على ذلك ولا عوض، وإنما ذلك فرحا به وإظهارا للمحبة السابقة الراسخة بين سلطاننا وبين سيدنا نصره الله... [21]».

ويسجّل الجدول[22] التالي مختلف الخدمات التي استفادت منها المراكب المغربية في عهدَيْ سيدي محمد بن عبد الله ومولاي سليمان في أوراش بناء السفن بالعاصمة البرتغالية، كما يسجل بعض العتاد الذي طلبه السلطانان المغربيان :

السنة	جهة الطلب	نوع الخدمة	قيمة الخدمة	ملاحظات	المصدر
2 شتنبر 1776	سيدي محمد بن عبد الله	السماح لمراكبه باستعمال الموانئ البرتغالية عند الضرورة			AHU, Norte de Africa, cx 417
14 أكتوبر 1776	،	التجأ مركب مغربي إلى ماديرا حيث حضي باستقبال حسن			AHU, Norte de Africa, cx 417

1777/10/22		توقف سفن مغربية بلشبونة وماديرا			نفس الإحالة
1780/12/20	سيدي محمد بن عبد الله	إصلاح مركب قرصني	غير معروفة	أخبر الرايس العناية السلطان بذلك	AHU, Norte de Africa, cx 404
1781/4/3		إصلاح مركب قرصني	كان يحمل المبعوث المغربي إلى البرتغال		A.H.U. Norte Afr. cx 424
من 84/11/19 إلى 1785/6/19	سيدي محمد بن عبد الله	إصلاح مركب ومساعدة طاقمه، إصلاح المدفعية	18201 ريال	في أوراش الجيش وأوراش البحرية على نفقة الخزينة	AHU, Norte Afr. cx. 978, fol. 146-147
أبريل 1788	سيدي محمد بن عبد الله	إصلاح مركب ومدفعيته	غير معروفة	رسالة من الملكة إلى السلطان مع لائحة الطلبيات والخدمات المقدّمة مرفوقة بطلب تمديد العَوْن للأسطول الحربي البرتغالي	AHU, Norte Afr. cx 997, fol 167
14 يونيو 1797	مولاي سليمان	163 برميلاً بارود	غير معروفة مع أن السلطان أرسل كمّية من الذهب لهذه العملية	كان وزن كل برميل نصف قنطار برتغالي، أي 4.7 طن حالي	Arquivo Nacional, Torre do Tombo, MNE. cx. 299
1799/12/12	مولاي سليمان	طلبية بارود	غير معروفة	نفس الطلب لباقي القناصلة	A.H.U. Norte Afr. cx 389

بين ماي 1800 ويونيو	مولاي سليمان	8,25 طن و40,.5 طن من البارود	100220 ريال	وصول الكمية الأولى في ماي والكمية الثانية في غشت، وهي أعلى كمية	Arquivo National, Torre do Tombo, MNE. cx. 299
7 يوليوز 1800	مولاي سليمان	طلب 25000 دورو من فتيل المدفعية و50000 دورو من البارود			AHU, Norte. Afr. cx 978
25 أكتوبر 1803		إصلاح مركب مغربي وتقديم «فريشكو» بالبرتغال		وعد بإهداء 1000 فتيل إذا سمح السلطان بتصدير 30000 «فنيقة» قمح و90000 من الشعير وجدد السماح للمراكب الحربية البرتغالية بالتزويد من الموانئ المغربية	AHU, Norte. Afr. cx 978
13 أكتوبر 1804	مولاي سليمان	إصلاح مركبين مغربيين بأوراش لشبونة وتزويدهما بالمؤونة.		رسالة شكر من قائدَي المركبين	AHU, Norte. Afr. cx 978
1811		2000 قنطار بارود	هدية	رداً على سماح السلطات المغربية بتصدير الحبوب	AHU, Norte. Afr. cx 413
شتنبر 1821		مساعد مركب مغربي		رسالة القنصل البرتغالي إلى الطالب بن جلّون	Arquivo National, Torre do Tombo, MNE. cx. 299

ويتجلى من الجدول السابق أن المساعدة التي حصل عليها المغرب في عهد سيدي محمّد اقتصرت على إيواء السفن وإصلاحها وتزويدها بالزاد والعتاد، في حين طغى العتاد الحربي على ما توصل به خلفه. كما يتجلى من الجدول نفسه أن الأمر يتعلق بعمليات متباعدة زمنيا، تهم كميات محدودة، مما يسمح بالقول بأن البرتغال لم يمثل بلدا مهما في ميدان تزوّد البلاد بالسلاح والعتاد أو اقتناء السفن ووسائل الملاحة. فبناء على ما بلغنا من أصداء، وصلت أول الكميات من البارود إلى المغرب في يونيو 1797، أي بعد 27 سنة من توقيع المعاهدة. وقد انتظر المولى سليمان خمس سنوات بعد مبايعته لتقديم أول طلب.

ويتعلق الأمر بكميات من البارود فقط، دون أية إشارة إلى المدافع، وهو أمر غريب إذ إن إسبانيا زودت (حسب رسالة القنصل البرتغالي بطنجة بتاريخ 23 أبريل 1798) مولاي سليمان بثلاثمائة قنطار من البارود وأربعمائة قذيفة، وستمائة رصاصة وثلاثة أو أربعة مدافع وبعض البنادق[23] ومن جهتها، زودت إنجلترا المغرب سنة 1821 بعشرين مدفعاً ولوازمه[24]. ويبدو أن أولى المدافع البرتغالية لم تصل إلى المغرب إلا في سنة 1831، في عهد مولاي عبد الرحمن[25].

لقد كان مولاي سليمان أكبر مستفيد من هذه الكميات من البارود التي زوّده بها حلفاؤه البرتغاليون. ولا شك أنه كان في حاجة ماسة إليها نظرا لما واجهه من صعوبات، خصوصا في بداية عهده. ووصلته أكبر كمية سنة 1800 : 49 قنطارا برتغاليا من البارود فيما بين ماي ويونيو، وقيمة 50000 دورو خلال الصيف (انظر الجدول أعلاه).

هل تعود هذه الكميات القليلة إلى المشاكل المالية التي كانت تواجه خزينة الدولة ؟

صحيح أن الدول المسيحية لم تكن متحمسة لتزويد المغرب بما كان يطلبه من أسلحة وذخيرة، غير أن السلاطين المغاربة كانوا من جهتهم عاجزين عن دفع

مقابل الكميات المطلوبة من أموال. فنادرا ما كان السلطان يرسل الأموال حين تقديم الطلب (1797)، وغالبا ما كان يعرض خصم المبالغ من قيمة الضرائب الجمركية[26] ويبدو أن حاجة السلاطين إلى الأسلحة والذخيرة كانت كبيرة، وأنهم حاولوا تغطية أكثر ما يمكن باللجوء إلى مختلف الدول التي كانت ممثلة بالمغرب. ففضلا عن الأوضاع الداخلية الهشة أو المضطربة، جعل احتلال بونَبارْت لمصر (1798) السلطان المغربي يفكر بجدية في تعزيز جيشه وتمكينه من وسائل صد كل هجوم فرنسي محتمل، خصوصا بعد دخول الجيوش الفرنسية إلى شبه الجزيرة الإيبيرية.

ومن جهة أخرى يبدو أن الكميات القليلة التي زوَّد بها البرتغال حليفه المغربي تعود إلى أوضاعه الداخلية. فحينما أرسل مولاي سليمان الذهب اللازم لاقتناء ما طلبه من بارود، عبَّر له المسؤولون البرتغاليون أنفسُهم عن حاجتهم الماسة إلى ذلك للدفاع عن وطنهم المحتل. ففي ردهم على الطلب السلطاني، أخبروه أنهم باعوا الذهب واشتروا البارود وبعثوه له في مركب اكتروه لذلك رافقته مراكبهم الحربية حتى طنجة، وأشاروا إلى أنهم فعلوا كل ذلك حبا في شخصه وأنه :

«لولا أنهم، بارك الله في عمر سيدنا، يحبون الجانب الأحمى أعزه الله، ويريدون الخير له ويقفون دائما في قضاء أغراضه ويقدمونها قبل كل شيء، ما سمحوا بإخراج هذا البارود من بلادهم ولا يقدروا يعطونه لغير سيدنا أعزه الله، لأنهم في غاية الحاجة إلى رِطْل منه لما يعلمه سيدنا أيده الله من وقوفهم في مقابلة عدوّهم في البر والبحر، وحيث طلبه سيدنا نصره الله وهو في الحاجة إليه، قدّموه على نفسهم اهتماما بأمره وإظهارا لمحبته...»[27]

لم يزوّد البرتغال المغرب بأي مركب، بينما أهدت إسبانيا مولاي سليمان سفينة حربية بمدافعها[28]. كما لم يوفد المغرب أي بعثة عسكرية إلى البرتغال، ولم يستقبل خبراء عسكريين برتغاليين.

ولم تقتصر المساعدات البرتغالية على العتاد والذخيرة، بل اتخذ المسؤولون البرتغاليون قرارات سياسية كانت حاسمة وواضحة ساهمت بشكل مباشر في انتصار المولى سليمان على كل معارضيه. وقد مكّن الاطلاع الواسع للمسؤولين على الدبلوماسية البرتغالية على الأوضاع السياسية بالمغرب من تفادي الوقوع في أخطاء كان من الممكن أن تؤثر سلبيا على علاقتهم بسلطان المغرب. فقد أحسنوا اختيار الحليف بعد موت المولى اليزيد، وبادروا دون تردد – بخلاف إسبانيا مثلاً – إلى الاعتراف بالمولى سليمان، ورفضوا كل العروض التي تقدم بها منافسوه، كالمولى هشام الذي كان يتحكم في منطقة دكالة وميناء آسفي الذي كان تجار الحبوب كثيري الإقبال عليه. فرغم شدة حاجتهم آنذاك إلى القمح، ورغم أن هذا الأمير وعدهم بفتح ميناء آسفي في وجه مراكبهم، فإنهم رفضوا الاعتراف بالسفير الذي أرسله إلى لشبونة، ونصحوا مولاي هشام بمبايعة المولى سليمان وعرضوا عليه التوسط بينهما[29]. ولم يتردد البرتغاليون في مساعدة المولى سليمان على استرجاع آسفي، التي منعوا تجارهم من الذهاب إليها، وتعهدوا بأنه «حين يكون [السلطان] محاصِراً لآسفي، فإنهم يبعثون قراسينهم تحاصرها في البر، فلا يتركوا أحدا يدخل إليها ولا يخرج منها، وبهذا يتبيّن لسيدنا نصره الله أن جنسنا طالبين إعمال خاطر سيدنا ومساعدته وإسعافه في كل شيء، وليسوا كغيرهم الذين لا يعرفون سيدنا إلا عند حاجتهم»[30].

وقد اعترف مولاي الطيّب، أخ السلطان مولاي سليمان بهذه المساندة العفوية الواضحة في رسالة (16 دجنبر 1794) إلى قنصل البرتغال بقوله : «ولقد صدق ظننا في جانب جنسكم وتحققنا مما فعلتم [ومن] بقائكم على عهد مولانا الوالد رحمه الله ومحبته، وبمثل ذلك تتأكد المعرفة وتتصل أسباب المودة بين الملوك»[31].

ورغم أن كميات العتاد التي توصل بها المغرب من حليفه كانت قليلة، فإن وصولها عجّل بانتصار السلطان مولاي سليمان على معارضيه. فقد تمكن ذلك

السلطان بفضل البارود الذي توصل به سنة 1797 من جعل حد لعصيان المولى عبد الملك والمولى الحسين، ومن دخول مراكش لأول مرة منذ مبايعته، وكذا من إخضاع القبائل التي كانت خارج سلطته، كما هو الشأن بالنسبة لدكالة أو الريف.

II – التعاون التجاري

لم تقتصر العلاقات المغربية البرتغالية على الجانب العسكري والاستراتيجي. لقد حاول المسؤولون البرتغاليون باستمرار تعويض أكثر ما يمكن من النقص الذي كانت بلادهم تعاني منه في ميدان الحبوب والمواشي والتزود في المغرب بأكثر ما يمكن منها. وبما أن هذه المواد التي كانت تنقص في المغرب بدوره في السنوات العجاف، فإن تصديرها كان يخضع للمنع التام أحيانا أو لتقنينات دقيقة أحيانا أخرى[32]. وقد حاول المسؤولون البرتغاليون ضمان أكبر قسط ممكن من السوق المغربية، واحتكار موانئ معيّنة كآسفي. ومعلوم أن إنتاج البرتغال لم يتوقف عن التراجع خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، وأن كمية الاستهلاك ارتفعت كثيراً[33]. فحتى قبل توقيع معاهدة الصلح بين البلدين طلب القنصل البرتغالي من السلطان السماح له بوسْق 20000 من جلد البقر و400000 قنطار من الزيت كل سنة[34].

كان شراء القمح والمواشي بالمغرب عنصرا أساسيا في العلاقات المغربية البرتغالية. وقد كان القمح أهم سلعة يقبل عليها التجّار وممثلو الملك البرتغالي[35]. لذا تطغى على المراسلات المتبادلة بين الطرفين الإشارات إلى الحبوب والمواشي. وقد سارع المولى سليمان في بداية عهده إلى مكاتبة قناصلة الدول الأوروبية الممثلة في طنجة، وأخبرها برغبته في تمديد العمل بالاتفاقيات الموقعة معها، وبموافقته على تصدير ما ترغب فيه تلك الدول حسب ما كان معمولا به في عهد والده[36].

ووعياً من السلطات المغربية بأهمية القمح بالنسبة للبرتغال في فترات تاريخه الصعبة، كما هو الحال حين الغزو الفرنسي، حاولوا الاستجابة قدر المستطاع لطلبات حليفهم.

فخلال الغزو الفرنسي للبرتغال، ارتفعت أثمنة الحبوب بشكل مهول، وقد التجأ البرتغال إلى السوق المغربية. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع في البلاد، سمح السلطان بشكل استثنائي للبرتغال بوسْق 20000 فنيقة من القمح معفاة من الضرائب وكذا بشراء 2000 من البقر، على أن يشحن القمح بآسفي[37]. وبما أن الكمية اعتبرت في لشبونة قليلة، فقد برر القنصل ذلك بما كان المغرب نفسه يعانيه من ندرة. فقد كتب في رسالته المؤرخة في 12 يناير 1809 إلى الوزير Miguel Pereira Fourja :

«وحتى وإن اعتبرتْ سيادتُكم كمِّية الحبوب المسموح بتصديرها قليلة جدا، فإن من الواجب عليّ أن أثير انتباهكم إلى أنه اعتبارا للتوجهات السياسية لذلك السلطان، يتعين علينا اعتبار ذلك امتيازا كبيرا وإشارة واضحة للصداقة والاعتبار الذي يخص به بلادنا على وجه الخصوص».

«فمن لشبونة، حاول الجنرال Jonot بدون جدوى بواسطة قنصلي فرنسا بقادِس وبالمغرب الحصول على ترخيص لشراء بعض المواد الغذائية. ولم يحصل بونَبارْت نفسه على أي ترخيص لصالح أسطوله بقادس وجيشه بإسبانيا، بالرغم من المبعوث الذي أرسله، والرسائل والهدايا التي بعثها. وهو نفس ما حدث لعاملَيْ مَدْريد القديم والجديد اللذين أوفدا مبعوثين نشيطين للحصول على نفس الامتياز. كما أن مبعوثاً إسبانياً يقيم منذ سنين [بالمغرب] و معه رسالة من الملك لم يستطع الحصول على أي شيء، رغم أن السلطان استقبله، وأنه قدم له هدية وأحجارا كريمة، و رغم إلحاحه وهداياه الكثيرة».

«وعبّرت نقابة تجار إشبيلية وغرناطة عن نفس الرغبات وعززتها بمساندة الحكومة البريطانية التي نبهت السلطان للخطر الذي يمثله وجود الجيوش الفرنسية قرب حدود بلاده، وذلك دون أن تتمكن من تغيير موقفه»[38].

خاتمة :

مثل إخلاء البريجة أولاً، وتوقيع معاهدة السلم ثانياً، تحولاً حقيقياً في العلاقات المغربية البرتغالية. فلم تقتصر تلك العلاقات على المجاملات الدبلوماسية، بل بلغت حدا كبيرا من التعاون والتآزر، خصوصا خلال الأوقات الحرجة التي مر بها البلدان. وارتبط عاهلا البلدين بصداقة متينة وتبادلا التهاني والتعازي والسفارات. والجدير بالذكر في هذا الباب أن البرتغال كان البلد الوحيد الذي لم يعتدِ قطّ بعد 1769 على سواحل المغرب، ولم يهدد أبدا بفعل ذلك. إلا أن الأوضاع الصعبة التي عرفتها الدولتان لم تسمح لهما بتعميق تعاونهما كمّاً وكيفاً.

الهوامش

1) António Jorge Afonso, "*Portugal e o Magreb nos finais do Antigo Regime*", dissertaçâo de mestrado, Facultade de Letras, Universidede de Lisboa, 1998, pp.80,109, 136, 265.

2) Idem, 109,158.

3) Arquivo Histórico ultramarino, Norte de Africa, Cx. 412.

4) Afonso, 10 et sq.

5) Idem, 156 et sq.

6) Idem, 130-135.

7) Oliveira Martins, "*Portugal e Marrocos no século XVIII*", Lisboa, 1937, p.200-207.

8) Idem,208-209, Afonso, 175.

9) Afonso, 175.

10) "*Reflexões sobre a convencia e vice-versa de se estabelecer a paz com o Rei de Marrocos*", O. Martins, 180-181 ; Afonso, 175, 286-287 ; O. Martins op. cit. 178-181.

11) عثمان المنصوري، ص 717.

12) Afonso, 165.

13) Idem, 122-123.

14) Afonso, 120.

15) أمر السلطان سيدي محمد بن عبد الله بعقاب قراصنة من الجزائر اعتدوا بطنجة على برتغالي. راجع:
Arquivo Histórico Ultramarino, Norte de Africa, cx. 417.

16) Afonso, 178.

17) محمد الضّعيّف الرباطي، «تاريخ الرباط» 1986، 334 «أمرهم أن يمشوا في البحر نحو الشهرين، ثم يدخلون لأشبونة من بلاد البرطقيز».

18) Afonso, 159, AHU, Norte de Africa, cx.417.

19) رسالة بتاريخ 14 فبراير 1777 .A.H.U.Norte de Africa, cx.417

20) الضعيف، 334 و337.

21) المنصوري، وثيقة رقم 314، ص 844.

22) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على المعلومات القيمة التي وافتنا بها السيدة (جوانا نيتو) التي أنجزت دراسة قيمة عن العلاقات المغربية البرتغالية :

Joana Neto : *Portugal e Marrocos, diplomatica e comercio (1760-1783)*, Faculté des Lettres, Lisbonne, 1996. 2 vols.

23) رسالة القنصل من طنجة بتاريخ 1798/4/23، المنصوري، الملاحق، ج. 1 ص. 177.

24) المنصوري، ص 57.

25) ANTT. MNE, CX. 299.

26) AHU.Norte de Africa, cx. 389 : رسالة المولى سليمان إلى ملكة البرتغال بتاريخ 12.12.1799.

27) عثمان المنصوري، ص. 736. وثيقة رقم 140 بتاريخ 14 يونيو 1797.

28) نفسه، 42، هامش 48.

29) Afonso, 293 ; O. Martins, 181 et sq.

30) رسالة القنصل بتاريخ 1797/7/19، المنصوري، ص 743.

31) المنصوري، ص. 695، وثيقة رقم 74.

32) AHU, Norte de Africa, cx.424 ; Afonso, 264.
33) Afonso, 192-193.

34) المنصوري، ص. 646.

35) Afonso, 214-215.

36) المنصوري، ص. 684.

37) Afonso, 234-235.
38) idem.

reinos da Península Ibérica ocidental, e o Mar; por outro lado, temos os reinos da Península Ibérica ocidental, Marrocos e o Mar. Ou seja, em primeiro lugar, temos o Mar enquanto elemento geográfico permanente, traduzido, neste caso, na já citada relação entre o Mediterrâneo e o Atlântico tal como aparece centrada em Gibraltar; temos depois, em segundo lugar, os reinos da Península Ibérica enquanto elemento histórico permanente, mas com uma posição diferente em função do horizonte perante o qual se posicionam, a Europa ou o Magrebe marroquino, os quais, finalmente e em terceiro lugar, constituem elementos variáveis, simultaneamente geográficos e históricos. Creio que, do nosso ponto de vista, será muito frutuosa a ponderação destes quatro elementos, e do papel que cada um tem em cada contexto histórico particular. Só assim conseguiremos fundamentar empiricamente as interpretações que vamos construindo, passo a passo.

De qualquer modo, creio que essa desejável fundamentação empírica se enriquecerá se for enquadrada por una análise histórica de determinados conceitos-chave. Para citar apenas um exemplo, remeto para o que afirmei sobre a fronteira marítima de Portugal nos séculos XIV-XV, onde, como se viu, a realidade do Mediterrâneo tem um forte papel matricial. Inserindo este conceito de fronteira numa dialéctica de espaços marítimos de âmbito europeu, imediatamente se abre a porta para pensar esta mesma problemática em termos de dialéctica centro-periferia. Portugal, situado no encontro de mais de uma periferia (a das comunicações com o Norte, a das navegações oceânicas, e a dos contactos com o Mar Interior), afirma-se progressivamente como um polo regional com uma importância cada vez maior enquanto zona intermédia, em que a sua condição periférica se atenua pelo que já se apelidou de estatuto intersticial. E palavras idênticas se poderão dizer de Marrocos, embora com outro enquadramento geográfico e histórico. O que, entre outras consequências que agora deixo de parte, tem uma particular relevância para o tema deste colóquio, uma vez que o relacionamento luso-marroquino, pelo menos na Baixa Idade Média, se torna muito mais compreensível quando conferimos ao espaço onde este relacionamento tem lugar um carácter, quase biológico, de substância intersticial. Ou seja, no caso presente, este intervalo intersticial que separa e articula as células de um corpo tem um nome : Gibraltar e tudo o que historicamente o Estreito representa.

(recorde-se, por exemplo, o nome de Bartolomeu Dias); tem na genealogia do conceito de Atlântico, onde a matriz insular de inspiração mediterrânea é fundamental ; tem, finalmente, na formulação dos pressupostos políticos da actuação oceânica da Casa Real portuguesa. Por isso, o acesso oceânico a Gibraltar não perde nenhuma da importância que tinha tradicionalmente na política portuguesa: Essa parte do Atlântico nunca se autonomizou, nem podia autonomizar do Mediterrâneo - observou ainda JORGE BORGES DE MACEDO. Assim se compreende que, por exemplo, o rei João II de Portugal tenha sempre procurado associar os dois Atlânticos (o Atlântico meridional e o Atlântico próximo, porta este do Mediterrâneo), como aconteceu, em 1494, com a assinatura simultânea de dois tratados de Tordesilhas: por um lado, o que é geralmente conhecido, relativo à partição oceânica a partir de Cabo Verde; por outro, o que é menos conhecido, relativo à partição de áreas de influência na área de Gibraltar e nas pescarias da costas marroquina e da Mauritânia.

Na verdade, o Mediterrâneo mantém-se ainda, em finais do século XV, como a grande retaguarda do espaço marítimo português, o que, sendo verdade em termos económicos (com o poder marítimo no Atlântico Sul, o Mediterrâneo constituía ainda a área principal para o escoamento das riquezas de que Portugal dispunha, volta a escrever JORGE BORGES DE MACEDO), não o é menos em termos de estratégia política global (a partir de Gibraltar, o mar oceânico transforma-se em fronteira de expansão política). Daí que, com a viagem de Vasco da Gama à Índia, o Mediterrâneo não tenha perdido nada da sua importância. Percebem-no os mercadores italianos que, com força crescente, investem na Rota do Cabo, e percebe-o o poder real lusitano que, desde o princípio, entende que a chegada vitoriosa dos portugueses à Índia, porque constitui um evidente sucesso, reforça a necessidade de uma aproximação maior entre as duas monarquias. O Atlântico-próximo, centrado em Gibraltar, ibérico e magrebiano, transforma-se, assim, já com D. João II mas de forma muito mais clara com D. Manuel I, em área de compensação e segurança, fundamental na referida aproximação.

Julgo que se comprovam, em face do exposto, as virtualidades do enquadramento que se apresentou. Com efeito, a consideração simultânea das coordenadas apresentadas, tal como foi feito, torna possível articular em duas séries de círculos sobrepostos a abordagem do problema, sendo cada série formada por três círculos. Por um lado, temos a Europa, os

Permito-me sublinhar, neste contexto, algo que me parece especialmente importante para o caso presente : como se acaba de comprovar, o interesse português pelo Magrebe ocidental não pode ser compreendido no quadro estreito de um relacionamento bilateral, antes de insere numa problemática mais ampla de dialéctica de espaços com expressão quase continental. É sabido que essa estratégia, em termos políticos imediatos, fracassou : a derrota de Toro (1476) e a assinatura do tratado luso-castelhano de Alcáçovas-Toledo (1479-1480) constituem o melhor exemplo desse fracasso. Mas os pressupostos e aspirações subjacentes a essa estratégia vão perdurar e inspirar muitos aspectos da política externa portuguesa em relação a Castela, no reinado de João II. É o caso do tratado de Tordesilhas, já referido, onde esta doutrina de retaguarda marítima assente numa amizade luso-castelhana constitui, como já disse, a tónica dominante. E, nos anos que se seguem, com o rei Manuel (1495-1521), perdura esta mesma orientação. Em certa medida, a abertura da rota do Cabo com a viagem à Índia de Vasco da Gama, em 1497-1499, ainda a vai reforçar. Na realidade, à volta deste acontecimento é tomado um conjunto de medidas que se enquadram no que se pode considerar de espírito de Tordesilhas : tenham-se em conta, por exemplo, as consequências diplomáticas da viagem ou a política matrimonial do mesmo monarca, casando sucessivamente com princesas castelhanas. Efectivamente, as navegações lusitanas no Atlântico meridional e a chegada à Índia, ao contrário do que se poderia imaginar, fortalecem as vantagens políticas do reforço de uma aproximação a Castela, e, indirectamente, das nossas ligações ao Mediterrâneo.

É esta perdurabilidade da importância dada ao mar interior que explica, a meu ver, a presença constante de uma vertente gibraltarenha e marroquina na política tanto de D. João II como de D. Manuel. Foi, a meu ver, JORGE BORGES DE MACEDO quem melhor explicitou os termos em que esta articulação foi feita : Em rigor - escreveu -, na lógica do tempo, era para o Mediterrâneo que o Atlântico se "explicava". Esta explicação tem, a meu ver várias facetas : tem logo nas décadas centrais do século XV, com as primeiras navegações portuguesas na costa atlântica de Marrocos e da Mauritânia, quando os marinheiros do Infante D. Henrique exploram o mar com uma mentalidade e atitude típica dos corsários do Estreito de Gibraltar (basta ler a Crónica da Guiné de Zurara, para o perceber) ; tem no curriculum vitae de tantos navegadores portugueses do Oceano, homens anteriormente experimentados nas rotas do Mar Interior

analisada pela bibliografia que estuda as relações entre as duas monarquias durante os reinados de João II, Henrique IV e Isabel em Castela, e Afonso V e João II em Portugal. Neste sentido, parecem-me fundamentais alguns aspectos da história portuguesa do século XV. É o caso, para começar, da conquista de Ceuta, em 1415 (que, nesta perspectiva, não pode deixar de ser relacionada com as tréguas luso-castelhanas de 1411, que acabei de referir), ou da expedição portuguesa com o propósito de conquistar Tânger, em 1437 (que, na mesma perspectiva, não pode deixar de ser relacionada com as pazes luso-castelhanas de 1431, que também acabei de referir). Em ambos os momentos, a posição gibraltarenha das cidades marroquinas aponta claramente para o horizonte mediterrâneo.

Recordo, em segundo lugar, que a estratégia delineada nos anos centrais da centúria é, a meu ver, muito interessante porque ultrapassa de longe o mero relacionamento bilateral. Tem claras implicações de natureza económica. Foram os seus principais arquitectos o rei de Castela Henrique IV e de Portugal Afonso V. Atrás do plano de domínio marroquino posto em prática pelos portugueses, bem como da tentativa de conquista de Granada por Henrique IV de Castela - não nos esqueçamos, a propósito, que Granada, ou seja, Málaga, foi neste anos, paralelamente, um ponto de interesse importante para a política portuguesa (existem, por exemplos, vários textos onde se defende a sua conquista pelo rei lusitano) -, está presente uma importante componente de estratégia económica (em que é clara a preocupação monopolista do controlo do comércio norte-africano), constituindo a resposta regional ao problema europeu relacionado com a evolução da balança de pagamentos entre o Noroeste europeu e o Mediterrâneo Ocidental em meados da centúria. Cientes do papel articulador que a geografia oferecia à fachada ocidental da Península, os responsáveis de Portugal e de Castela de então pretendem, assim, dar corpo a uma nova forma de equilíbrio peninsular, em que a entrada/saída do Mediterrâneo tem um papel fundamental. A referida orientação, valorizando as capacidades deste bloco atlântico, visa de facto uma política com horizontes europeus, qual seja a de controlar - através do Estreito de Gibraltar - tanto o acesso do Atlântico ao Mediterrâneo como da Europa ao Norte de África. Sensibilizados pela experiência das navegações atlânticas, pretendiam, na realidade, desenvolver uma política de âmbito continental a partir do domínio conjunto das articulações de um espaço marítimo bem delimitado em função de Gibraltar. A investigação que há anos fiz sobre a navegação corsária portuguesa neste mar mostrou, aliás, a relevância deste aspecto.

clara. Assumindo a tradição que vem da centúria anterior, o poder real parece ter a consciência clara de que a marginalidade de Portugal em relação ao continente europeu e à Península Ibérica só pode ser compensada pela assunção de uma centralidade em relação às rotas marítimas que ligavam o Mediterrâneo ao Mar do Norte, e vice-versa. Mas, a expansão oceânica vai reforçar esta ideia com uma segunda componente que, embora constitua uma consequência natural da primeira preocupação, incorpora a noção de mar como retaguarda.

Quererá isto dizer que, com a extensão da fronteira para horizontes cada vez mais afastados da Europa (Guiné, Atlântico Sul, Índico), a fronteira marítima mais antiga de Portugal, a fronteira de Gibraltar fica subalternizada ? Creio que a resposta deve ser negativa, por várias razões que passo a explicar.

Recordo, em primeiro lugar, que, em termos estratégicos, o século XV - sobretudo depois de 1431 - apresenta algumas diferenças importantes em relação à orientação herdada da centúria anterior. Com efeito, se a política externa portuguesa ao longo da segunda metade do século XIV deve ser entendida no contexto europeu do que chamei o primeiro Atlântico meridiano, com atenção prioritária dada às comunicações com o norte, no século XV, o panorama europeu e peninsular altera-se substancialmente. Com efeito, a orientação política prevalecente tende a dar maior atenção aos interesses meridionais decorrentes da pacificação das rotas atlânticas (tenha-se em conta, nomeadamente, o final da guerra europeia, inevitável depois da Conferência de Arras de 1435), pelo que a correspondente pacificação das relações luso-castelhanas, neste contexto, é perfeitamente previsível e explicável. Compreende-se que, no século XV, o enquadramento estratégico dominante se situe num espaço diferente, porque os problemas em debate também são outros. Já não se tratam das comunicações marítimas atlânticas de carácter meridiano - o primeiro Atlântico meridiano de que há pouco falava -, mas das comunicações marítimas meridionais que, a partir do Mediterrâneo ocidental acompanham a expansão do mar interior para o Oceano. É o segundo Atlântico horizontal, ao qual já se fez referência. Portugal retorna, assim, a uma política de valorização estratégica de Gibraltar, embora por uma outra via, o que significa, em termos políticos, o regresso a uma aproximação luso-castelhana. As pazes de 1411, os tratados de 1431, de 1479-1480 e de 1494 constituem claros exemplos desta nova orientação, abundantemente

definição de novos horizontes em função do papel fundamental da retaguarda marítima, que, no caso português, vai ter uma indispensável dimensão oceânica.

Aproveito para sublinhar a referência a esta última noção, de retaguarda, porque ela vai, em finais de trezentos, enriquecer a noção de fronteira marítima tal como tinha sido definida em meados da primeira metade da centúria, e à qual já fiz referência. Recordo o que atrás disse: a noção de fronteira marítima tinha, então, uma tripla dimensão: afirmação de um poder naval, limite do espaço da Cristandade em face do muçulmano, articulação diplomática com o reino vizinho. Surge agora uma quarta, a de retaguarda.

Se estas múltiplas facetas da noção de fronteira marítima estão já presentes no século XIV, será a centúria seguinte - e a referida dimensão oceânica - que lhes vai conferir uma maior expressão. Vejamos em que medida tal acontece.

Creio que isso tem lugar entre 1431 e 1494, quando se acentua a ideia de que o Atlântico é retaguarda na defesa de Portugal perante Castela. O matiz é importante. O cronista português de quatrocentos GOMES EANES DE ZURARA expressou bem o problema quando escreveu que, aos portugueses, de uma parte nos cerca o mar, e da outra temos muro no reino de Castela. Com efeito, o processo vai-se fraguando ao longo da centúria, ampliado sucessivamente ao Atlântico central e meridional, até aos tratados de Tordesilhas, assinados entre Portugal e Castela em Junho de 1494. Neste sentido, os textos destes dois tratados, para além dos aspectos directamente relacionados com a partição marítima, confirmam e enraizam determinados conceitos estratégico-políticos que vêm de acordos anteriores: na verdade, a divisão atlântica, assumida dentro do espírito do mare clausum, implica a noção de que a área atribuída a cada monarquia é uma extensão da fronteira de cada reino; ou seja, o mar, entendido como uma retaguarda, é considerado como um retro-horizonte (cada monarquia reporta-se ao vizinho, mas a linha de referência aponta para o Atlântico, já próximo, já ocidental, já meridional). Por isso, tudo o que acontece no espaço reservado a cada monarquia é imediata e inexoravelmente avaliado como um argumento político no diálogo diplomático peninsular; recordem-se as implicações das viagens protagonizadas por Colombo e Vasco da Gama.

Vemos, assim, como, em termos de grandes linhas de actuação política, a herança recebida pelo Portugal do século XV não pode ser mais

trata da fronteira terrestre; formalmente, insere-se num modelo que aponta para uma fronteira de outro tipo: o da fronteira estratégica. Através deste processo, para Portugal, a fronteira do Mediterrâneo (entenda-se o Estreito de Gibraltar) é assumido, em termos políticos, como lugar onde se projecta uma primeira noção de fronteira marítima, na sua tripla dimensão: afirmação de um poder naval, limite do espaço da Cristandade em face do mundo muçulmano, articulação diplomática com o reino vizinho. Por isso, qualifico-a como uma fronteira estratégica. Por isso, a considero tão importante.

Na perspectiva da história portuguesa, o processo não termina aqui. Posteriormente, em finais deste mesmo século XIV, com o tratado de Windsor, determinar-se-á a fronteira estratégica setentrional que aponta para o canal da Mancha. Portugal vive então um período especialmente agudo na sua vida político-social conhecido pela designação de crise de 1383-1385. E, neste contexto, este tratado (para além do que representa em termos circunstanciais), em termos de estratégia política, significa que a monarquia portuguesa define uma fronteira estratégica setentrional para o país, colocando-a no referido canal. Recorde-se que, por força do estipulado no tratado, para além das suas implicações políticas e comerciais, a monarquia lusitana compromete-se a enviar anualmente uma armada para a defesa conjunta das águas do Canal. Numa conjuntura extremamente difícil como aquela, assumir esse compromisso só não pode ser interpretado como uma leviandade diplomática se se admitir que a monarquia portuguesa aceitava estar a defender, nos mares do norte, a fronteira marítima nacional. Mas, para o caso presente, esta segunda fronteira, a setentrional, afasta-se no tema que me proponho considerar. Assim, limito-me a referir que o significado da decisão plasmada em Windsor é, assim, tanto maior quanto se situa na sequência da decisão anterior, datada de inícios do século, pela qual Portugal tinha definido uma fronteira estratégica meridional, apontada para o Estreito de Gibraltar, como já disse. Em certa medida, ambas as fronteiras complementam-se (fundem-se, poder-se-á dizer) numa mesma doutrina defendida pelos responsáveis portugueses ao longo do século XIV, e que o Portugal do século XV vai directamente herdar - e desenvolver -, que assenta na conjugação de duas ideias-força: só é possível desenvolver uma política de âmbito europeu (continental ou peninsular) a partir do domínio das articulações de um espaço marítimo delimitado em função de Gibraltar, por um lado ; e, por outro lado, o domínio de tais articulações pressupõe a

aponta para Gibraltar. Não é por acaso que o rei de Portugal, quando organiza a armada portuguesa, situando-a no Algarve (especialmente em Tavira), declara ser o Estreito o seu espaço preferencial de navegação.

No entanto, é importante ter consciência de que a definição do Estreito como fronteira estratégica meridional lusitana implica um grave problema: Gibraltar, nestes anos, também é definida, pelo reino de Castela, nos mesmos termos. Ou seja, Portugal coloca a sua fronteira estratégica em casa do vizinho - perdoe-se-me a expressão -. Este pensamento estratégico só não constitui um temendo erro porque foi acompanhado por uma outra opção : a necessidade imperiosa de aliança e paz com Castela. Só assim Gibraltar não servirá de ponto de partida para constantes conflitos. Na realidade, esta vai ser uma constante na futura política diplomática lusitana: sempre que a conjuntura convida Portugal a dar prioridade a Gibraltar - e quem diz Gibraltar, diz Magreb, diz Mediterrâneo Ocidental -, é forçosa a aproximação peninsular. Quando são outras as prioridades, Gibraltar e o Mar Interior são esquecidos...

Creio que se entende agora o verdadeiro significado do tratado de Alcanices: assumida a necessidade de defender a conquista do Algarve como elemento indispensável da abertura de Portugal ao Mediterrâneo, assegurada esta posse pelo tratado de Badajoz de 1267, é evidente que a monarquia lusitana teria de atribuir prioridade à vertente peninsular. A história do que foi a política externa no reinado de D. Dinis é disso evidente. Neste contexto, a resolução do contencioso da fronteira terrestre, em Alcanices, constitui condição indispensável. Em suma, este tratado, assinado em 1297, representa um momento chave em todo o processo. Enquanto complemento do que se assinara, anos antes, em Badajoz, retroprojecta-se para meados do século XIII, para a conquista do Algarve. Mas, aponta simultaneamente para o projecto que se vai concretizar nos primeiros anos do século seguinte: a definição de uma fronteira estratégica. Assim, em termos do nosso sistema de relações externas, Alcanices simboliza uma política de fronteiras que, definida entre 1250 e 1340, vai condicionar toda a nossa política externa até aos tempos modernos. A meu ver, as suas consequências perdurarão até finais do século XVI. Dito por outras palavras, o tratado de Alcanices constitui um evento determinante num processo de definição do sistema de relações externas de Portugal, o qual, desenhado na transição do século XIII para o XIV, se manterá sem grandes alterações durante mais de trezentos anos. Em termos materiais,

Castela lado a lado no extremo meridional da Península, com a imperiosa necessidade de definirem as fronteiras em terras recentemente reconquistadas, as regiões meridionais adquirem uma insuspeita relevância porque se encontram na fachada de acesso a Gibraltar. Mas tal fachada tem, naturalmente, duas vertentes, uma europeia e outra africana...

Assim se explica a razão pela qual a monarquia portuguesa, na transição do século XIII para o XIV, extraindo todas as consequências que decorrem do fim da reconquista, percebe que daí advém a necessidade de definir uma política marítima. A este propósito, permito-me recordar que, poucos anos depois, em 1319, pela Ad ea ex quibus de João XXII, o rei de Portugal obtém do papa a fundação da Ordem de Cristo. E, logo no ano seguinte, em 1320, pela bula Apostolice sedis, o mesmo papa - aludindo à acção do rei lusitano e à contratação do genovês Pessanha, em 1317, para chefiar a armada portuguesa - equipara a armação de galés no Estreito de Gibraltar à cruzada, ou seja, legitima a estratégia naval da monarquia portuguesa. É difícil não estabelecer uma relação estreita entre estes dois diplomas, nomeadamente quando se recorda que, por disposição expressa da já citada bula de criação da Ordem, a sua primeira sede foi Castro Marim, próximo da foz do rio Guadiana. Manifesta-se, desta forma, a importância atribuída ao horizonte marítimo pelos novos responsáveis. A Ordem de Cristo institucionaliza, assim, a solução de continuidade na prossecução do ideal de cruzada, que, momentaneamente, parecia ter terminado em 1249, com a conquista de Faro aos muçulmanos. Em resumo, em 1319-1320, a monarquia portuguesa define uma política militar para o reino, a partir da ampliação do entendimento tradicional de Reconquista: da luta no território nacional (se é que se pode assim dizer) evolui-se para a promoção da guerra num espaço que, embora situado fora das fronteiras do reino, se considera próximo. Ou seja, define-se então uma nova fronteira estratégica: com a passagem da continentalidade ao mar, a guerra marítima e o corso adquirem a dimensão de cruzada. Mas, ao mesmo tempo, as implicações diplomáticas desta estratégia política são evidentes: perante Castela, a defesa dos nossos interesses passa pela afirmação de uma dupla fronteira (a fronteira territorial, por um lado, e, por outro, a fronteira estratégica da defesa das rotas comerciais e militares, situada mais além da primeira). São vários os exemplos que se poderiam apontar, situados cronologicamente na primeira metade do século XIV. Verifica-se, deste modo, a importância do processo iniciado em finais do século XIII. Em inícios do século XIV, determina-se a fronteira estratégica meridional que

definir uma política marítima, e também naval. Ou seja, por parte da monarquia portuguesa, terá existido a consciência de que se impunha dar continuidade à conquista do Algarve, através da sua defesa político-diplomática e da definição de uma estratégia marítima. Terá sido nesta sequência que se situará, como momento relevante, a definição fronteiriça de Alcanices. Neste contexto, a conquista do Algarve, em meados do século XIII, por Afonso III, vai colocar imediatamente vários problemas à política externa portuguesa na Península Ibérica; a começar por Castela, que era o nosso vizinho territorial. A chamada questão do Algarve, que só veio a ser resolvida em 1267, pelo tratado de Badajoz - como já se disse -, é o primeiro sinal de que o sistema se alterara. Terminara a reconquista em Portugal, e terminara também a primeira fase da reconquista em Castela, com a tomada de Sevilha, em 1248. Quer isto dizer que a reconquista como factor legitimador da separação entre Portugal e Castela deixa de ter sentido na segunda metade do século XIII. A fronteira, como marca (no sentido medieval), espaço indefinido, impreciso, onde se separam as obediências, por excelência a fronteira da reconquista, torna-se, na segunda metade do século XIII, progressivamente uma realidade do passado, dando lugar, de forma cada vez mais premente, a uma outra fronteira, a fronteira dos limites entre as diferentes soberanias. Nesta ordem de ideias, pode-se dizer que o tratado de Alcanices de 1297 se situa num quadro multifacetado em que as relações entre os poderes ibéricos - nomeadamente os luso-castelhanos - se desenvolvem num contexto novo, relativamente recente (data de meados do século), e caracterizado, por um lado, pela transformação da noção de fronteira própria da emergente noção de estado, e, por outro lado, pelo fim da reconquista territorial no ocidente da Península.

Mas, a meu ver, este problema tem outras implicações que implicam, pelas suas consequências, um horizonte espacial em que Marrocos está muito presente, como atrás se chamou a atenção. Tal acontece porque a consideração destes problemas não nos pode fazer esquecer que, contemporaneamente, se processam profundas transformações no sistema de comunicações internacionais no ocidente europeu. Em finais do século XIII tem lugar o alargamento ao Mediterrâneo do espaço do primeiro Atlântico alargado, a que há pouco aludi, e, mercê do qual, a Península ocidental vai aparecer estrategicamente colocada no seio da rota cujo ponto de referência axial se situa no estreito de Gibraltar. Consequentemente, numa conjuntura em que os avanços da reconquista colocam Portugal e

Norte da Europa (ou seja, se em Portugal predominam as exigências do primeiro Atlântico meridiano), o reino lusitano, política e diplomaticamente, estará mais ligado a Inglaterra e, consequentemente, no campo oposto a Castela. Se, pelo contrário, Portugal está mais preocupado com as comunicações em Gibraltar (ou seja, se em Portugal predominam as exigências do segundo Atlântico horizontal), política e diplomaticamente estará mais ligado a Castela. Em ambas as alternativas, Marrocos não pode ser esquecido, mas indubitavelmente, na segunda situação, aos olhos dos responsáveis portugueses, o seu protagonismo é muito superior.

A explicitação deste processo não pode ser feito neste momento, por exigir um tempo superior ao de que disponho agora. Limitar-me-ei, assim, a referir as suas linhas fundamentais, a partir da realidade histórica portuguesa.

Em termos cronológicos, situamo-nos no arco temporal que pode ser colocado entre 1267 (ano da assinatura do tratado luso-castelhano de Badajoz, conjuntura em que, pela primeira vez, o problema estratégico do acesso ao Mediterrâneo se coloca como uma exigência prioritária à diplomacia portuguesa) e 1494 (ano da assinatura dos tratados luso-castelhanos de Tordesilhas, cuja componente de alargamento a outros oceanos não impede a resolução complementar da problemática própria deste Atlântico-próximo).

Como é sabido, o tratado de 1267, assinado em Badajoz, pacifica o contencioso entre os dois reinos decorrente da conquista do Algarve pelos portugueses em 1249. Com efeito, esta conquista levantara um problema fundamental no relacionamento luso-castelhano, e que - em última análise - só vai ser resolvido pelo tratado de Alcanices, de 12 de Setembro de 1297. Em relação a este último acordo, sendo certo que, da parte lusitana, se logra o que se pode considerar a mais antiga fronteira terrestre da Europa, importa ter igualmente presente o que ele representa no sistema de relações internacionais de Portugal de então. O ponto de partida para a questão é, como é sabido, a posse do Algarve. Para Portugal, não se trata de matéria secundária. Com efeito, da posse do Algarve dependeu a abertura gibraltarenha do reino português (ou seja, a sua abertura ao Mediterrâneo), e, consequentemente, toda e qualquer possibilidade de este reino manter como seus os territórios situados a sul do Tejo. No fundo, Afonso III e seu filho Dinis terão percebido muito bem que o novo enquadramento decorrente do fim da reconquista implicava para o reino a necessidade de

Madeira, Canárias), o qual constitui por assim dizer um Mediterrâneo exterior. Aliás, a bibliografia, desde há anos, vem chamando a atenção para essa articulação, qualificando este espaço como um verdadeiro Mediterrâneo do Atlântico. Outros chamam-lhe Atlântico próximo. Em segundo lugar, o modo como a história oceânica, a partir do século XII, afecta progressivamente a vida dos reinos da Península Ibérica ocidental. Em trabalhos anteriores tive oportunidade de explicitar esta questão. Partindo da consideração de que o Mediterrâneo e o Atlântico constituem os dois grandes espaços marítimos com maior incidência na história da Europa, procurei perspectivar os territórios português e castelhano no cruzamento de ambos os espaços, mostrando em que medida o relacionamento externo dos dois reinos, quer entre si, quer com as outras regiões da Europa, podem ser vistos à luz desta dupla vocação. Tentei então definir um modelo operativo dinâmico, citando para o efeito palavras de LUCIEN FEBVRE, as quais, embora escritas num contexto diferente, julgo resumirem a perspectiva em que me situava; - c'est un problème de rapports, et non pas d'influences. Para que se compreenda melhor o que pretendo transmitir, tomo a liberdade de resumir o modo como essa articulação de espaços marítimos se teria realizado. Assim temos, por um lado, um primeiro Atlântico, limitado entre o Mar do Norte e o Cantábrico, determinado por coordenadas meridianas, projectado verticalmente ao longo das costas francesas nos séculos XII e XIII, e, mais tarde, como consequência da abertura da rota do Estreito de Gibraltar, alargado para o Mediterrâneo Ocidental; mas, por outro lado, posteriormente, já iniciado o século XV, desenvolve-se um segundo espaço Atlântico que, embora nascendo do anterior e coexistindo com ele, se projecta horizontalmente no quadro da expansão mediterrânea para ocidente. Neste sentido, se Portugal é directamente afectado por esta dualidade, e não o sendo menos Castela, as relações entre ambas as coroas vão reflectir as consequências desta situação. E, consequentemente, pela área geográfica em que este duplo processo tem lugar, situado na margem sudoeste do continente europeu, o espaço marroquino assume uma relevância muito especial.

Na verdade, existe uma dependência estreita entre todos estes factores que não deve ser esquecida. Afectando directamente as relações bilaterais luso-castelhanas, a sua inevitável componente oceânica introduz em tal complexo a dimensão norte-africana, nem que seja enquanto expressão de um horizonte espacial que, no fundo, está sempre presente. Com efeito, se Portugal está mais preocupado com as comunicações com o

LE PORTUGAL, LA MÉDITERRANNÉE ET LE MAROC. LA FORMATION DE LA FRONTIÉRE MARITIME AUX XIVE-XVE SIÉCLES.

Luís Adão da Fonseca

Embora o Oceano Atlântico seja espaço marítimo com raízes profundas na história ocidental (remonta a finais do século X, com as migrações oceânicas dos Escandinavos), para a Europa, o período que directamente interessa só vai desenvolver-se a partir de finais do século XI, inícios da centúria seguinte. Sendo este o verdadeiro ponto de partida da história oceânica, o processo estender-se-á a zonas cada vez mais amplas da geografia europeia, a ponto de, já na época moderna, o Oceano se tornar uma coordenada fundamental de toda a história ocidental. No entanto, não vou considerar toda a história oceânica medieval, mas apenas aquela que se relaciona com o espaço da Península Ibérica ocidental, onde, no triângulo formado por Portugal, Castela e Marrocos, se conforma um espaço de cruzamento entre diferentes mares, no seio do qual o problema marítimo europeu vai ter uma especial importância. Com efeito, aqui, a articulação histórica Oceano Atlântico- Mar Mediterrâneo vai conferir a alguns aspectos da história marítima ocidental um grande significado, sobretudo visível nas centúrias terminais da Idade Média, já na transição para a época moderna. Será, assim, a consideração dessa articulação e a forma como ela foi assumida em termos de política naval pelo poder português o tema das palavras que se seguem.

Começo por sublinhar dois aspectos, que reputo importantes. Em primeiro lugar, a íntima ligação ao Mediterrâneo do espaço marítimo que, de Gibraltar, se estende para Ocidente até às ilhas oceânicas (Açores,

البرتغال والبحر الأبيض المتوسط والمغرب : تشكيل الحدود البحرية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر

لويسْ أَضاوُو دا فونْسيكا Luís Adão da fonseca
ترجمه من البرتغالية الأستاذ أحمد بوشرب*

بالرغم من أن المحيط الأطلسي يشكل مجالا بحريا ذا جذور عميقة في تاريخ أوروبا الغربية (تعود إلى نهاية القرن العاشر، مع الرحلات الأطلسية للسكاندناڤيين)، فبالنسبة لتلك القارة، لم تبدأ المرحلة التي تهمنا مباشرة في التطور إلا في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن التالي. وبما أن ذلك كان البداية الحقيقية للتاريخ الأطلسي لأوروبا، فقد توسع المسار تدريجيا ليشمل مناطق أوسع من الجغرافية الأوروبية، إلى حد أن المحيط أضحى يشكل في بداية العصور الحديثة معطى رئيسياً في تاريخ أوروبا الغربية كلها. ومع ذلك، لن آخذ بعين الاعتبار التاريخ الأطلسي خلال القرون الوسطى في شموليته، وسأقتصر فقط على ما له علاقة بمجال إيبيريا الغربية، حيث تشكل ضمن المثلث المكون من البرتغال وقشتالة والمغرب مجال التقاء بُحور مختلفة سيكتسي المشكل البحري الأوروبي داخلها أهمية قصوى. وبالفعل، سيعطي التفاعل بين تاريخ الأبيض

المتوسط والمحيط الأطلسي هنا لبعض عناصر التاريخ البحري الغربي معنى خاصا أصبح واضح المعالم خلال القرون الأخيرة من فترة القرون الوسطى، ومرحلة الانتقال إلى العصور الحديثة. وهكذا سيكون اعتبار ذلك التفاعل والشكل الذي تم به في ميدان السياسة البحرية للدولة البرتغالية، محور هذه المداخلة.

أبدأ بالتأكيد على مظهرين أعتبرُهما مهمّيْن. يتمثل أولهما في العلاقة الوطيدة التي تربط الأبيض المتوسط بالمجال البحري الممتد غربا من مضيق جبل طارق إلى الجزر الأطلسية (أَصُور، ماديرا، الخالدات)، وهو مجال يشكل ما يمكن تسميته بالبحر الأبيض المتوسط الخارجي. أثارت الدراسات المتوفرة منذ سنوات الانتباه إلى تلك العلاقة، واعتبرت ذلك المجال بمثابة بحر أبيض متوسط حقيقي داخل المحيط الأطلسي. وقد سماه آخرون «المحيط الأطلسي الأدنى». ويتمثل المظهر الثاني في الكيفية التي أثر بها التاريخ الأطلسي تدريجيا، ابتداء من القرن الثاني عشر، في حياة مملكتي شبه جزيرة إيبيريا الغربية. لقد أتيحت لي فرصة التوسع في تحليل هذه المسألة في دراسات سابقة. وبما أنني أعتبر أن البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي يشكلان المجالين البحريين الكبيرين اللذين كان لهما أبلغ الأثر في تاريخ أوروبا، فقد حاولتُ أن آخذ بعين الاعتبار موقع كل من البرتغال وقشتالة عند التقاء ذينك المجالين البحريّيْن، وأن أبيّن كيف أن العلاقات الخارجية للمملكتين، سواء فيما بينهما، أو مع باقي مناطق أوروبا، يمكن رؤيتها على ضوء ذلك الانتماء الثنائي. حاولتُ آنذاك تصوّر نموذج عملي ديناميكي، مسترشدا في ذلك بكلمات[1] لـ «لوسْيان لوفيڤَرْ» Lucien Febvre التي، وإن كانت محررة في سياق آخر، فهي، حسب اعتقادي، تلخِّص المنظور الذي اخترته. ولكي يفهم ما أود تبليغه أكثر، سأعمد إلى تلخيص الكيفية التي قد يكون تشكّل بها ذلك التفاعل بين المجالين البحريين. وهكذا نقف، من جهة، على مجال أطلسي أول يمتد بين بحر الشمال وبحر (كانْتابْريك) وتحدده إحداثيات جنوبية، ينعكس عموديا على طول السواحل الفرنسية خلال

القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والذي توسع فيما بعد، نتيجة فتح طريق مضيق جبل طارق، في اتجاه البحر الأبيض المتوسط الغربي. غير أنه، من جهة أخرى، وفي مرحلة لاحقة، بدأ، خلال القرن الخامس عشر، تطور مجال أطلسي ثان، وإن تولد عن المجال السابق وعايشه، فإنه توسع بشكل أفقي في إطار توسع متوسطي في اتجاه الغرب. وفي هذا الإطار، إذا كان البرتغال و قشتالة قد تأثرا مباشرة بتلك الثنائية، فإن العلاقة بين التاجين ستعكس نتائج هذه الوضعية. ونتيجة لذلك، سيحتل المجال المغربي مكانة متميزة بالنسبة للمساحة الجغرافية التي تم فيها ذلك المسار الثنائي الموجود بهامش الجنوب الغربي للقارة الأوربية.

في الحقيقية، يجب ألاّ نغيب عن أذهاننا التداخل الوثيق الموجود بين كل تلك العوامل. فبتأثيرها المباشر على العلاقات الثنائية البرتغالية القشتالية، أدخلت تشكيلتُها الأطلسية الحتمية ضمن تلك المجموعة البعدَ الشمال إفريقي، دون أن يشكل ذلك تعبيرا عن أفق خاص كان في الحقيقة دائما حاضرا. وبالفعل، إذا كان البرتغال مهتما أكثر بطرق مواصلاته مع شمال أوروبا (وبعبارة أخرى، إذا كانت تسيطر بالبرتغال إكراهات الأطلسي الأول، الجنوبي)، فإنه سيرتبط أكثر، سياسيا ودبلوماسيا مع إنجلترا، وسيكون بالتالي في موقع معاكس لقشتالة. أما إذا كان، بخلاف ذلك، أكثر اهتماما بالطريق البحرية عبر جبل طارق (أي حينما ستسيطر إكراهات الأطلسي الثاني، الأفُقي)، فسيكون أكثر ارتباطا سياسيا ودبلوماسيا بقشتالة. وفي كلا الخيارين، لا يمكن تجاهل المغرب، خصوصا في الحالة الثانية.

لا يمكن تفسير هذا المسار الآن لكونه يتطلب وقتا أطول مما هو مسموح به لي. وعليه، سأقتصر على الإشارة إلى خطوطه العريضة، انطلاقا من الواقع التاريخي البرتغالي.

زمنياً، سنحصر اهتمامنا في المرحلة الممتدة بين 1267 (سنة توقيع المعاهدة البرتغالية القشتالية في بَدَخُوسْ Badajoz، وهي ظرفية يطرح فيها على الدبلوماسية البرتغالية لأول مرة الولوج الاستراتيجي للأبيض المتوسط كمطلب

ذي أسبقية) و1494 (سنة توقيع المعاهدة البرتغالية القشتالية في تورْدوسيلْياس (Tordesilhas) التي لم تحل مشكلة التوسع نحو بحار أخرى دون إيجاد حل تكميلي للإشكالية الخاصة بذلك الأطلسي الأدنى).

من المعلوم أن معاهدة 1267 الموقعة في بَدَخوسْ، وضعت حدا لحالة الحرب بين الدولتين الناتجة عن استرداد البرتغاليين لمنطقة الغرب (Algarve) سنة 1249. وبالفعل، طرح ذلك الاسترداد مشكلا أساسيا في العلاقة بين البرتغال وقشتالة، لن يجد له حلا – في نهاية المطاف – إلا بعد توقيع معاهدة Alcanices يوم 12 شتنبر 1297. من الأكيد أن هذه المعاهدة الأخيرة منحت الطرف البرتغالي أقدم حدود برية في أوروبا. لذا يتعين ألاّ يغيب عن ذهننا ما تمثله تلك الاتفاقية في نظام العلاقات الدولية للبرتغال في ذلك الزمان. كانت نقطة انطلاق تلك المسألة، كما هو معلوم، تتمثل في استرداد «الغرب». لم يكن الأمر يتعلق بالنسبة للبرتغال بقضية ثانوية، لأن تفتُّح المملكة البرتغالية على مضيق جبل طارق (ولْنَقلْ على الأبيض المتوسط)، ارتبط باسترداد تلك المنطقة، وفرض بالتالي ضرورة إبقاء الأراضي الموجودة جنوب نهر التّاج تحت سيطرتها. لقد انتبه الملك (أفونْصو الثالث) وابنه (دونْ دِنيشْ Dom Denis) إلى أن الإطار الجديد الناتج عن نهاية حروب الاسترداد يفرض على المملكة رسم سياسة بحرية، وملاحية كذلك. ويعني هذا أنه كان بالمملكة البرتغالية شعور بضرورة إعطاء استمرارية لحروب الاسترداد بـ «الغرب» من خلال الدفاع عنها سياسيا ودبلوماسيا، ومن خلال تحديد استراتيجية بحرية على الفور. ولا شك أن توقيع معاهدة Alcanices يظهر من خلال هذا المنظور كحدث أساسي في ترسيم الحدود. وفي هذا السياق، سيطرح استرداد «الغرب» خلال أواسط القرن الثالث عشر، على يد (أفونصو الثالث)، فورا مشاكل متنوعة للدبلوماسية البرتغالية في شبه الجزيرة الإيبيرية، بداية مع قشتالة، التي كانت جارنا البري. وقد شكّل ما سُمّي ب «مسألة الغرب»، التي لن تجد لها حلا إلا في سنة 1267، بعد توقيع معاهدة بَدَخوسْ – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – أول إشارة إلى التغير الذي طرأ على النظام. لقد انتهت

حروب الاسترداد في البرتغال، وانتهت كذلك المرحلة الأولى من حروب الاسترداد في قشتالة، بالاستيلاء على قرطبة سنة 1248. ويعني هذا أن تلك الحروب لم تعد في النصف الثاني من القرن الثالث عشر تبرر الانقسام القائم بين البرتغال وقشتالة، والذي كان يستمد شرعيته منها. لقد تحولت الحدود تدريجيا خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر، من مجال غير محدد وغير مضبوط، حيث تفترق الولاءات، والذي كانت حدود حروب الاسترداد تمثلها بامتياز، إلى واقع يعكس الماضي، ويمنح بشكل يزداد إلحاحا كل مرة، نوعا جديدا من الحدود تفصل بين دولتين ذات سيادة. وبذلك يمكننا القول بأن معاهدة «الكانيسِسْ» Alcanices تقع في إطار متعدد الأوجه تطورت من خلاله العلاقات بين السلطتين الإبيريتين في سياق جديد وحديث نسبيا (يعود إلى أواسط القرن)، يتميز بتطور مفهوم الحدود الناتج عن بروز مفهوم الدولة من جهة، وبنهاية حروب الاسترداد براً في غرب إبيريا من جهة أخرى.

ومع ذلك، أعتبرُ أن لهذه الإشكالية تبعات أخرى أدرجت، من خلال نتائجها، أفقا خاصا بالمغرب كان له فيه حضور متميز، كما سنبين ذلك لاحقا. وقع ذلك لأن اعتبار تلك المشاكل يجب أن لا ينسينا التحولات العميقة التي طرأت في نفس الوقت على نظام وسائل الاتصال الدولية بغرب أوروبا. لقد حدث في نهاية القرن الثالث عشر توسيع مجال المحيط الأطلسي الأول ليشمل الأبيض المتوسط، كما أشرت إلى ذلك سلفاً. وبفضل ذلك التوسع، سيبدو القسم الغربي من شبه الجزيرة الإبيرية في موقع يجعله من الناحية الإستراتيجية وسط الطريق التي تتمحور حول مضيق جبل طارق. وفي زمن نجاح حروب الاسترداد وجد البرتغال وقشتالة نفسيهما جنبا إلى جنب في أقصى جنوب شبه الجزيرة، وفرض عليهما فرضا ترسيم الحدود في تلك الأراضي المستردة حديثا. وبذلك أصبحت تلك المناطق الجنوبية تكتسي أهمية قصوى لوجودها على واجهة ولوج جبل طارق. وطبعا، تتشكل تلك الواجهة من ضفتين، إحداهما أوروبية، والأخرى إفريقية...

وهكذا يُفهم السبب الذي دفع المملكة البرتغالية، في الفترة الانتقالية من القرن الثالث عشر إلى الرابع عشر، بعد أن استوعبت كل النتائج المتمخضة عن نهاية حروب الاسترداد، إلى الإحساس بضرورة وضع سياسة ملاحية. في هذا الإطار لابد من التذكير بأنه بعد سنوات، أي في 1319، حصل ملك البرتغال من البابا يوحنا الثاني والعشرين، عن طريق براءة AD ea ex quibus، على إذن بإحداث «جماعة المسيح» (Ordre du Christ). ومباشرة بعد ذلك، أي في سنة 1320، أصدر نفس البابا براءة جديدة Apostolice sedis. فبعد أن نوّه بأعمال العاهل البرتغالي، جهّز أسطول القوادس[2] في مضيق جبل طارق في إطار الحرب الصليبية، أو بعبارة أخرى، برر الإستراتيجية البحرية للعاهل البرتغالي. من الصعب على المرء ألاّ يرى علاقة وطيدة بين البراءتين المذكورتين، خصوصا إذا اعتبر أنه بمقتضيات صريحة للبراءة الخاصة بإحداث جماعة المسيح، تم فتح أول مركز لها بـ «كاسْترو ماريم» Castro Marim القريبة من مصب نهر (كواديانا)، وهو ما يعكس الأهمية التي كان المسؤولون الجدد يولونها للمجال البحري. وبذلك يكون تأسيس جماعة المسيح قد منح الإطار القانوني لاستمرار الروح الصليبية التي بدت مؤقتا وكأنها انتهت سنة 1249، بعد الاستيلاء على Faro. واختصارا نقول إن الملكية البرتغالية حددت فيما بين 1319-1320 سياسة عسكرية للبلاد من خلال توسيع المفهوم التقليدي لحروب الاسترداد : فمن الحروب داخل التراب الوطني (إن أمكن القول)، تم الانتقال إلى الترويج لحرب في مجال آخر، وإن كان خارج حدود المملكة، فإنه كان يعتبر غير بعيد عنها. وهكذا تم آنذاك تعيين حدود إستراتيجية جديدة : فمع الانتقال من البر إلى البحر، أضحت الحرب البحرية والقرصنة تكتسيان بُعداً صليبيا. إلا أنه، وفي نفس الوقت، لم تعد تخفى الانعكاسات الدبلوماسية لتلك الإستراتيجية السياسية. فإزاء قشتالة، أصبح الدفاع عن مصالحنا يقتضي تثبيت حدود من نوعين (حدود برية من جهة، وأخرى إستراتيجية تهدف إلى حماية الطرق التجارية والعسكرية،

أبعد من الأولى، من جهة ثانية). يمكن أن نقدم أمثلة كثيرة عن ذلك التطور تخص النصف الأول من القرن الرابع عشر. وبذلك تتأكد أهمية المسار الذي انطلق في نهاية القرن السابق. لقد تشكلت في مطلع القرن الرابع عشر الحدود الإستراتيجية الجنوبية التي كانت تتطلع إلى الوصول إلى مضيق جبل طارق. ولم يكن من باب الصدفة أن يصرح ملك البرتغال حينما نظّم الأسطول الحربي البرتغالي وجمَعه بمدينة «طاڤيرا» Tavira، بمنطقة «الغرب»، أن المضيق يشكل مجاله المفضل للملاحة.

ومع ذلك، يبقى من الأهمية بمكان ألاّ يغيب عن ذهننا أن تحديد المضيق كحدود إستراتيجية جنوبية للبرتغال يطرح مشكلا كبيرا. لقد كان المضيق في تلك الفترة يحظى من قِبَل قشتالة بنفس المكانة. أي أن البرتغال يكون بذلك قد نقل حدوده الإستراتيجية إلى قلب دار جاره إن صح التعبير. غير أن ذلك التفكير الإستراتيجي أرفق باختيار آخر: ضرورة التحالف والسلم مع قشتالة. وفي هذه الظروف، لم يكن المضيق سببا لخلافات دائمة. ففي الواقع، لن يتغير هذا التوجه في السياسة الخارجية البرتغالية : فكلما فرضت الظرفية على البرتغال إعطاء الأولوية للمضيق – أي للمغرب العربي والأبيض المتوسط الغربي – إلا وكان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع بشبه جزيرة إيبريا. وحينما تحضر أسبقيات أخرى، يغيب المضيق والبحر المتوسط...

أعتقد أن الدلالة الحقيقية لمعاهدة Alcanices أضحت مفهومة : فبعد ضمان الحماية اللازمة لمنطقة الغرب المستردة مؤخرا، بصفتها عنصرا ضروريا لكل انفتاح للبرتغال على البحر الأبيض المتوسط، وبعد الحصول على الاعتراف بالسيطرة على المنطقة المذكورة من خلال معاهدة بَدَخوسْ سنة 1267، لن يستغرب أحد من إعطاء المملكة البرتغالية الأسبقية للقسم الجنوبي من شبه الجزيرة الإيبرية. ويتجلى ذلك بكل وضوح من خلال السياسة الخارجية في عهد

الملك (دونْ دِنيشْ). وفي هذا السياق كان من اللازم حل الخلاف بشأن الحدود الترابية في Alcanices. وإجمالا، مثلت الاتفاقية الموقعة سنة 1297 لحظة حاسمة في كل المسار. وبصفتها تتمة لما وقع قبل ذلك بسنوات في بَدَخوسْ، فإنها تحيل على ما حدث خلال أواسط القرن الثالث عشر، وعلى استرداد إقليم الغرب. كما أنها أثّرت بشكل فوري على المشروع الذي سيتحقق خلال السنوات الأولى من القرن اللاحق، أي تشكيل حدود إستراتيجية. وعلى هذا الأساس، ترمز معاهدة Alcanices في إطار نظام علاقاتنا الخارجية، إلى سياسة حدودية تشكلت فيما بين 1250 و1340، وتحكمت في كل سياستنا الخارجية حتى العصور الحديثة. أعتبر أن نتائجها بقيت قائمة حتى نهاية القرن السادس عشر. وبعبارة أخرى، تمثل معاهدة Alcanices حدثا حاسما في مسار تحديد نظام الدبلوماسية البرتغالية، ذلك المسار الذي يعود إلى الفترة الانتقالية من القرن الثالث عشر إلى القرن التالي، والذي لم يعرف إلا تغييرات طفيفة مدة ثلاثة قرون. من الناحية المادية، يتعلق الأمر بحدود ترابية، بينما تعلق من الناحية الشكلية بحدود من نوع جديد تتمثل في الحدود الإستراتيجية. ومن خلال هذا المسار، أضحت حدود البحر الأبيض المتوسط (أي مضيق جبل طارق) بالنسبة للبرتغال تُفهَم سياسيا كمكان ينعكس فيه لأول مرة مفهوم الحدود البحرية في أبعادها الثلاثة : ترسيخ قوة بحرية، تحديد مجال المسيحية قبالة مجال الإسلام، التفاعل الدبلوماسي مع المملكة المجاورة. لهذه الاعتبارات، وصفتُها بالحدود الإستراتيجية، ولذلك أيضا أعتبرُها مهمة جدا.

في إطار التاريخ البرتغالي، لم يتوقف المسار عند ذاك الحد. ففيما بعد، في نهاية القرن الرابع عشر، بعد توقيع معاهدة «وِنْدصورْ» Windsor، رسمت الحدود الإستراتيجية الشمالية في اتجاه قناة بحر المانش. كان البرتغال يعيش آنذاك فترة جد مؤلمة من تاريخه السياسي والاجتماعي تعرف بأزمة 1383-1385. وفي ذلك السياق، تعني تلك المعاهدة، في إطار الإستراتيجية السياسية، أن

الملكية البرتغالية ترسم حدودا إستراتيجية شمالية للبلد، وتنقلها إلى مستوى القناة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة التزمت بمقتضى بعض بنود تلك المعاهدة (هناك مقتضيات أخرى سياسية وتجارية) بإرسال أسطول كل سنة للدفاع المشترك عن مياه تلك القناة. ففي ظرفية بمثل تلك الصعوبة، لا يمكن أن يفسر الالتزام، ولو بذلك الشرط وحده، كاستخفاف دبلوماسي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المملكة البرتغالية قبلت تلقائيا أن تدافع ببحار الشمال عن الحدود البحرية الوطنية. غير أن الحالة التي تهمنا الآن، أي الحدود الثانية، الشمالية، تبعدنا عن الموضوع الذي أحاول دراسته. وبناء عليه، أكتفي بالإشارة إلى أن دلالة القرار المتخذ في Windsor لا تقل أهمية عن القرارات السابقة التي تعود إلى بداية القرن، والتي يعتبر استمرارا لها، والتي سبق للبرتغال أن رسم بواسطتها حدوده الإستراتيجية الجنوبية، الموجهة صوب مضيق جبل طارق، كما سبق ذكره. وإلى حد ما، تتكامل – أو تندمج – الحدود البرية والبحرية بشكل معين في إطار نفس النظرية التي دافع عنها المسؤولون البرتغاليون طَوال القرن الرابع عشر كله، والتي سيرثها – ويطورها – البرتغال بشكل مباشر في القرن الخامس عشر. ترتكز تلك النظرية على إدماج فكرتين أساسيتين هما : أولاً، يتعذر تطوير سياسة على المستوى الأوروبي (سواء على مستوى القارة، أو مستوى شبهَ الجزيرة) دون التحكم في مجال بحري محدد بالنسبة لجبل طارق؛ وثانياً، يفرض التحكم في المجال المذكور تحديد آفاق جديدة بالنسبة للدور الأساسي الذي أصبح يلعبه الدفاع الخلفي البحري الذي سيأخذ بُعداً أطلسيا لا مفر منه بالنسبة للبرتغال.

أودُّ هنا التأكيد على مفهوم الدفاع الخلفي الذي أشرتُ إليه، لأنه أغنى في نهاية القرن الرابع عشر مفهومَ الحدود البحرية كما سبق تحديده خلال الربع الأول من القرن، حسبما سبقت الإشارة إليه. أكرّر ما سبق أن قلته آنفاً وهو أنه كانت آنذاك لمفهوم الحدود البحرية ثلاثة أبعاد : ترسيخ قوة بحرية، وتحديد

مجال المسيحية قُبالة مجال الإسلام، والتفاعل الدبلوماسي مع المملكة المجاورة. وهنا يظهر مفهوم رابع يخص الدفاع الخلفي.

إذا كانت تلك المظاهر المختلفة لمفهوم الحدود البحرية حاضرة فعلا خلال القرن الرابع عشر، فإن القرن اللاحق – وبعده الأطلسي الذي سبقت الإشارة إليه – سيمنحها تعبيرا أكبر. ولنتابع الآن كيف حدث ذلك.

أعتقدُ أن ذلك وقع فيما بين 1431 و1494، بعد أن تعززت الفكرة القائلة بأن المحيط الأطلسي يمثل الدفاع الخلفي للبرتغال إزاء قشتالة. لقد عبّر الإخباري البرتغالي «گومِشْ إيانِشْ زورارا» (Gomes Eanes Zurara القرن الخامس عشر) بشكل جيد عن الإشكال حينما كتب بأننا نحن البرتغاليين محاصرون من جهة بالبحر، ومن جهة أخرى بالجدار الذي تمثله مملكة قشتالة. وبالفعل تَشَكّل المسار تدريجيا خلال القرن ليشمل المحيط الأطلسي الأوسط أولاً، ثم الجنوبي ثانياً، وذلك إلى حدود توقيع معاهدة (تورْدوسيلْياس) بين البرتغال وقشتالة في يونيو 1494. وفي هذا السياق، تؤكد وتؤصل نصوص المعاهدتين – فضلا عن الجوانب التي تخص بشكل مباشر توزيع مناطق النفوذ في البحار – مفاهيمَ محددة إستراتيجية وسياسية مستقاة من معاهدات سابقة. وفي الحقيقة، ينطوي تقسيم المحيط على مبدأ مفاده أن أي مساحة مخوّلة لإحدى المملكتين تعتبر امتدادا لحدودها. لذا اعتبر بشكل فوري وحتمي كل ما كان يحدث داخل المجال المخصص لكل منهما حجة سياسية في الحوار الدبلوماسي بشبه الجزيرة. ولنتذكر بهذا الخصوص ما نتج عن رحلات «كولومْبوس و ڤاشْكو دا گاما» Colombo وVasco da Gama.

وهكذا نكون قد لاحظنا، كخطوط عريضة للعمل السياسي، كيف أن الإرث البرتغالي طَوال القرن الخامس عشر لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. يبدو الحكم الملكي في البرتغال، وهو يضطلع بالعادة التي ورثها عن القرن الخامس عشر، وكأنه واع بأن الموقع الهامشي للبلاد، بالنسبة للقارة الأوروبية وشبه الجزيرة

الإبيرية، لا يمكن التعويض عنه إلا بالتحكم في الطرق البحرية الرابطة بين البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال، والعكس. وقد عزز التوسع عبر المحيط الأطلسي تلك الفكرة بإضافة مكوِّن جديد إليها. وإذا كان ذلك المفهوم نتيجة طبيعية للاهتمام الأول، فإنه أدرج مفهوم البحر كدفاع خلفي.

هل يفهم من هذا أنه، مع اتساع الحدود نحو آفاق ازدادت تدريجيا بُعداً عن أوروبا (غينيا، الأطلسي الجنوبي، المحيط الهندي)، أصبحت الحدود البحرية القديمة للبرتغال، والمتمثلة في حدود جبل طارق، ثانوية ؟ يجب أن يكون الجواب في رأيي بالنفي للأسباب التي أنتقل الآن إلى توضيحها.

أذكّر في البداية بأن القرن الخامس عشر – خصوصا بعد 1431 – عرف، في الميدان الاستراتيجي، بعض الاختلافات المهمة فيما يخص التوجه الموروث عن القرن السابق. وبالفعل، إذا كانت السياسة الخارجية البرتغالية خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر تُفهم في إطار السياق الأوروبي لما سميتُه الأطلسي الأول الجنوبي، مع إعطاء الأسبقية للمواصلات مع الشمال، فقد تغير المشهد الأوروبي والإبيري خلال القرن الخامس عشر بشكل جوهري. لقد حاول التوجه السياسي الغالب إعطاء أكبر قسط من الاهتمام للمصالح الجنوبية بعد تهدئة الطرق الأطلسية (لنأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص نهاية الحرب الأوروبية بعد مؤتمر Arras سنة 1435)، وهو ما جعل تحسن العلاقات البرتغالية القشتالية في ذلك السياق أمرا متوقعا ومفهوما. لقد أضحى الإطار الإستراتيجي المسيطر، خلال القرن الخامس عشر، يوجد في مجال مختلف لأن المشاكل المطروحة للنقاش تغيرت بدورها. لم يعد الأمر يتعلق بالمواصلات البحرية داخل المحيط الأطلسي الجنوبي – ذلك الأطلسي الأول والجنوبي الذي تحدثتُ عنه – ولكن أصبح يهم مواصلات بحرية جنوبية انطلقت من الأبيض المتوسط الغربي لتصاحب توسع البحر الداخلي نحو المحيط. ويتعلق الأمر هنا بمحيط أطلسي

ثانٍ، أفقي، سبقت الإشارة إليه كذلك. وبذلك عاد البرتغال لإعطاء قيمة إستراتيجية مضافة لمضيق جبل طارق، وإن بطريقة أخرى، مما يعني سياسيا، الرجوع إلى مقاربة برتغالية – قشتالية. وتُقدم لنا معاهدة السلم الموقعة سنة 1411، ومعاهدات 1431، و1479-1480، و1494 نماذج واضحة عن ذلك التوجه الجديد الذي تمت دراسته بشكل مكثف من قبل الدراسات الخاصة بالعلاقات بين الدولتين في عهود يوحنّا الثاني وهَنْري الرابع وإيزبيلاّ بقشتالة، وأفونْصو الخامس ويوحنّا الثاني في البرتغال. وفي هذا الإطار، تبدو لي بعض المظاهر أساسية في تاريخ البرتغال خلال القرن الخامس عشر. ويتعلق الأمر في البداية باحتلال سبتة سنة 1415 (الذي قد تكون له من هذا المنظور علاقة باتفاقيات الهدنة البرتغالية – القشتالية لسنة 1411 المشار إليها أعلاه) أو الهجوم على طنجة قصد احتلالها سنة 1437 (الذي قد تكون له حسب نفس المنظور علاقة بمعاهدة السلم البرتغالية – القشتالية لسنة 1431). وفيما يخص الحدثين معا، يفتح موقع المدينتين قرب المضيق آفاقا واسعة صوب البحر الأبيض المتوسط.

أذكّر ثانياً، بأن الإستراتيجية المرسومة في أواسط القرن تكتسي في رأيي أهمية كبرى لكونها تتجاوز العلاقات الثنائية. فقد كانت لها انعكاسات اقتصادية واضحة، وكان مُخطِّطاها الرئيسيان هما هَنْري الرابع، ملك قشتالة، وأفونْصو الخامس، ملك البرتغال. فخلف مشروع التوسع بالمغرب، الذي شرع البرتغاليون في تنفيذه، وخلف محاولة السيطرة على غرناطة من قِبَل هَنْري الرابع – لا ننس، بالمناسبة، أن غرناطة، وخصوصا مالَقَة كانت تمثل بشكل موازٍ نقطة اهتمام كبير لدى الساسة البرتغاليين (توجد، على سبيل المثال، نصوص كثيرة يدافع فيها الملك البرتغالي على احتلالها) – فخلف هاتين المحاولتين تحضّر إستراتيجية اقتصادية مهمة (حيث تبدو بوضوح الرغبة في احتكار تجارة الشمال الإفريقي). وتمثل تلك الإستراتيجية الرد الجهوي على المشكل الأوروبي المرتبط بميزان

الأداءات بين الشمال الغربي الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط الغربي أواسط القرن. ووعيا من المسؤولين البرتغاليين والقشتاليين آنذاك بالدور المحرك الذي تقدمه الجغرافيا للواجهة الغربية من شبه الجزيرة الإيبيرية، حاولوا تصور شكل جديد للتوازن داخل المنطقة، يلعب فيه الولوج إلى الأبيض المتوسط والخروج منه دورا أساسيا. كان التوجه المذكور، الذي عزز طاقات تلك الكتلة الأطلسية، يهدف عمليا إلى نهج سياسة أوروبية تطمح إلى التحكم - من خلال مضيق جبل طارق - في مدخل الأبيض المتوسط انطلاقا من المحيط الأطلسي من جهة، والشمال الإفريقي من جهة ثانية. وبما أنهم تأثروا بتجربة الملاحة في المحيط الأطلسي، فقد حاولوا في حقيقة الأمر، تطوير سياسة قارية انطلاقا من التحكم في مجموعة من المراكز البحرية المتاخمة للمضيق. لقد بيّنت فعلا الدراسات التي أنجزتها منذ سنوات حول القرصنة البرتغالية في ذلك البحر أهمية ذلك المعطى.

أود في هذا السياق أن أؤكد على أمر يبدو لي كبير الأهمية بالنسبة للقضية التي نحن بصددها. فكما تأكد لنا منذ قليل، لا يمكن فهم اهتمام البرتغال بالمغرب في الإطار الضيق لعلاقة ثنائية، بل على العكس، يندرج ذلك في إشكالية أوسع لجدلية مجالات يكاد التعبير عنها أن يكون قارّياً. فمن المعلوم أن تلك الإستراتيجية، بتعبير سياسي فوري، قد فشلت كما تجلى ذلك في هزيمة «طورو» Toro (1476) وتوقيع المعاهدة البرتغالية القشتالية في «ألْصوقاسْ» Alaçovas وطلَيْطلة (1479-1480). إلا أن الافتراضات والطموحات المرتبطة بتلك الإستراتيجية ستستمر وستلهم كثيرا من مظاهر الدبلوماسية البرتغالية تجاه قشتالة، خلال عهد يوحنا الثاني. من ذلك معاهدة (تورْدوسيلْياس) التي سبقت الإشارة إليها، حيث تمثل نظرية الدفاع الخلفي المرتكزة على الصداقة البرتغالية القشتالية، كما قلت، القرار الأساسي. وخلال السنوات اللاحقة، في عهد الملك إمَّنْويل (1595-1421) استمر نفس التوجه. وبشكل معيَّن، أسهم فتح طريق رأس الرجاء الصالح بعد رحلة (ڤاشْكو دا گاما) إلى الهند

(1497-1499) في تعزيزه أكثر. وفي حقيقة الأمر، تم اتخاذ مجموعة من القرارات في تلك المرحلة تجتمع كلها فيما يمكن اعتباره بروح معاهدة (توردوسيلياس). فقد كان يؤخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، النتائج الدبلوماسية للرحلة، أو سياسة اختيار الزوجات من قِبَل نفس الملك الذي تزوج بالتتالي من أميرات قشتاليات. وبخلاف ما يُعتقد، قوّت الرحلات البرتغالية بالمحيط الأطلسي الجنوبي من جهة، والوصول إلى الهند من جهة ثانية، الإيجابيات السياسية للتقارب مع قشتالة، وبشكل غير مباشر، عززت كذلك ارتباطنا بالأبيض المتوسط.

إن استمرار الأهمية المخوّلة للأبيض المتوسط تفسّر في رأيي الحضورَ الدائم للمضيق وللمغرب في سياسة كل من يوحنا الثاني وإمّنْويل الأول. لقد كان «بورْجيس دي ماسيدو» Jorge Borges de Macedo في اعتقادي أحسن من فسّر ذلك. فهو يعتبر أنه عند الاقتضاء، وحسب منطق الفترة، كان المحيط الأطلسي «يفصح عن نفسه» من أجل الأبيض المتوسط. لقد اتخذ هذا الإفصاح في رأيي عدة أوجه :

أ – فمباشرة خلال السنوات الحاسمة من القرن الخامس عشر، بعد بداية الملاحة البرتغالية بالساحل الأطلسي المغربي والموريطاني، حين اكتشف ملاّحو الأمير «هَنْري الملاّح» البحر بعقلية وتصرف خاص بقراصنة مضيق جبل طارق (يكفي الاطلاع على «تاريخ غينيا» لمؤلفه (زورارا) للوقوف على ذلك).

ب – في التجربة والخبرة التي اكتسبها عدد كبير من الملاحين البرتغاليين في البحر المتوسط قبل التحاقهم بالمحيط. (ولنتذكّر هنا اسم «باطولومْيو دياشْ» Batolomeu Dias).

ج – في التطور الذي عرفه مفهوم الأطلسي، حيث تحتل الجُزر به مكانة متميزة.

د – في التعبير عن المُسلَّمات السياسية من قِبَل الأسرة المالكة البرتغالية في تعاملها مع القضايا التي تهم المحيط الأطلسي.

لذا لم يفقد جبل طارق أي شيء من الأهمية التي كان يحظى بها عادة لدى الساسة البرتغاليين. لم يكن بإمكان ذلك القسم من المحيط أن يستقل بنفسه عن المتوسط، كما لاحظ ذلك مرة أخرى Jorge Borges de Macedo. وبذلك يُفهم مثلا كيف كان ملك البرتغال يوحنا الثاني يحاول باستمرار إشراك المحيطيْن الأطلسيّين (الأطلسي الجنوبي، والأطلسي الأدنى الذي يمثل المدخل إلى الأبيض المتوسط)، كما حدث سنة 1494، حين التوقيع المتزامن لمعاهدتي (توردوسيلياس) : حين تقسيم المحيط انطلاقا من الرأس الأخضر، وهو أمر معروف، من جهة، وحين توزيع مناطق النفوذ في مضيق جبل طارق ومناطق الصيد بالساحلين المغربي والموريطاني، وهو أمر غير معروف، من جهة ثانية.

بقي البحر الأبيض المتوسط في حقيقة الأمر، وإلى نهاية القرن الخامس عشر، يمثل دفاعا خلفيا كبيرا للمجال البحري البرتغالي، وهو وإن كان صحيحا اقتصاديا، (إلى جانب القوة البحرية في الأطلسي الجنوبي، كان الأبيض المتوسط يمثل إلى ذلك الحين مساحة رئيسية لتصريف خيرات البرتغال كما ذكر ذلك Jorge Borges de Macedo)، فإنه لا يقل عنه صحة في ميدان الإستراتيجية السياسية العامة (يتحول المحيط ابتداء من جبل طارق إلى حدود للتوسع السياسي). وعليه، لا يكون الأبيض المتوسط قد فقد أي شيء من أهميته بعد رحلة (ڤاشْكو دا كاما) إلى الهند. لقد انتبه إلى ذلك التجار الإيطاليون الذين تزايد اكتساحهم ل «طريق الرأس» (رأس الرجاء الصالح في أفريقيا الجنوبية)، كما انتبهت إليه كذلك السلطة في البرتغال التي فهمت منذ البداية أن وصول البرتغاليين إلى الهند، الذي يمثل نجاحا حقيقيا، يجب أن يقوي التقارب أكثر بين المملكتين. لقد تحول المحيط الأدنى، المتمركز حول جبل طارق، الإبيري والمغاربي، منذ عهد يوحنا الثاني، وخصوصا في عهد إمنويل، إلى مجال للتعويض والأمن، وهما عنصران مهمان في المقاربة السابقة الذكر.

أعتقدُ أنه بعد الذي سبق، تتأكد افتراضية الإطار الذي سبق عرضه. وبالفعل، يسمح الاعتبار المتزامن للمعطيات المقدَّمة، كما قمنا به، بتفصيل معالجة المشكل في إطار سلسلتين من الدوائر الموضوعة بعضها فوق بعض، تتشكل كل سلسلة منها من ثلاث دوائر. تتشكل السلسلة الأولى من أوروبا ومن مملكتي شبه جزيرة إبيريا الغربية، وأخيرا من البحر. أما الثانية فتتكون من مملكتي شبه جزيرة إبيريا الغربية والمغرب والبحر. وبذلك يشكل البحر عنصرا جغرافيا قارا يتجلى، في هذه الحالة بالذات، في العلاقة التي سبقت الإشارة إليها بين الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، والتي تبدو ممركزة في جبل طارق. كما يلاحظ، من جهة أخرى، حضور مملكتي شبه جزيرة إبيريا كعنصر تاريخي دائم، على أن لكل منهما موقعاً حسب الأفق الذي يختاره، إما أوروبا أو المغرب، اللذان يشكلان في نهاية الأمر عنصرين متغيريْن جغرافيا وتاريخيا. أعتقد أنه سيكون من المفيد التفكير في تلك العناصر الأربعة، وفي الدوْر الذي لعبه كل واحد منها في كل سياق تاريخي خاص. وبهذا فقط يمكننا أن نؤسس بشكل تجريبي التأويلات التي نحن بصدد بنائها خطوة خطوة.

وكيفما كان الحال، أعتقد أن هذا التأسيس ا لتجريبي المرغوب فيه سيغتني إذا ما أُدرج ضمن تحليل تاريخي لبعض المفاهيم الأساسية المعيّنة. وللاقتصار على مثال واحد، أحيل على ما أثبته بشأن الحدود البحرية للبرتغال خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حيث كان واقع الأبيض المتوسط، كما رأينا، يلعب دورا أساسيا. وبإدراج مفهوم الحدود في إطار جدلية مجالات بحرية على المستوى الأوروبي، يصبح فورا بالإمكان تناول نفس تلك الإشكالية في إطار العلاقة بين المركز والهامش. إت البرتغال، الموجود عند ملتقى أكثر من هامش (المواصلات مع الشمال، الملاحة بالأطلسي، والاتصال بالبحر الأبيض المتوسط)، قد أثبت تدريجيا نفسَه كقطب جهوي يحظى بأهمية تزداد كل مرة مكانة كمنطقة وسيطة تتراجع وضعيتها الهامشية. ويمكن قول نفس الشيء

بالنسبة للمغرب، وإن في إطار جغرافي وتاريخي آخر. ويحتل هذا – ضمن نتائج أخرى أغضُّ الطرف عنها الآن – مكانة متميزة ضمن موضوع هذه الندوة، ذلك أن العلاقة المغربية ـ البرتغالية، على الأقل في نهاية القرون الوسطى، تصبح أكثر وضوحا إذا ما خوَّلْنا لمجال تلك العلاقة طابعا شبه بيولوجي، كما لو كان الأمر يتعلق بخلايا حيّة. وفي الحالة التي تهمنا الآن، تسمى المسافة الفاصلة والمحركة لخلايا الجسم : جبل طارق، وكل ما يمثله المضيق من الناحية التاريخية.

الهوامش

* أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية عين الشقّ، الدار البيضاء.

1) "C'est un problème de rapports, et non pas d'influence" وكل الهوامش من وضع المترجم.

2) galéasses، أو galères بالفرنسية، سُفن حربية شراعية.

الحضور البرتغالي
بمدينتَي أزمّور والجَديدة

محمد الشياظمي

أ - أزمّــور :

لقد وصف لنا مارمول أزمّور كما يلي : «كانت في أوائل القرن السادس عشر آهلةً جدًّا بالسكان ... لأن صيد سمك الشابل والبونيتْ وغيرهما كان يجلب عدداً كبيراً من تجار أوروبًا. وكانت تحتوي على خمسة آلاف كانون، منها أربعمائة لليهود ... أما نواحي المدينة فكانت غنية جدًّا بالمزارع والمراعي، إذ إنّ تامَسْنا من جهة شرق وادي أمّ الربيع، ودكّالة من جهة الغرب كانتا معاً كثيرتَي الزرع والضرع».

وهنا لابدّ من الإشارة، في أول الأمر، إلى الدور الحاسم الذي قام به البابا أوجين الرابع سنة 1436م، في النزاعات التي قامت بين إسبانيا والبرتغال فيما يتعلّق بجزر كناريا والأراضي الإفريقية، فاتخذ قراراً يعترف بمقتضاه للملك إدوارد البرتغالي بملكيته على سَبْتَة التي كانت قد احتلّت سنة 1415، كما اتخذ قرارات أخرى تجعل الحرب المشنّة على الشعوب الإفريقية في مرتبة الحروب الصليبيّة وتُخَوّل نفس الامتيازات الدّينية والماديّة.

وبالرغم من ذلك، فإنه يُستفاد من مصادر تاريخ المغرب الغميسة (قسم البرتغال) أن جماعة من إسبانيّي خِريسْ قاموا بهجومات متتالية على أزمّور كان انطلاقها من موانئ إسبانية كبرى كخريس وقاديسْ وَ سانْتا مرِيّة، بحيث أصبحت هذه الهجومات نوعاً من الرياضة كان الإسبان يمارسونه بدافع التعصّب الدّيني، فكانوا في كلّ مرّة يستولون على ما يمكن الحصول عليه من الغنائم والأسرى.

احتلوا مليلية في 1457م ونهبوا أَنْفَا (الدار البيضاء) في 1462 واحتلّوا أصيلة وطنجة في 1471. ولم يكن البرتغاليّون، من جهتهم، أقلّ نشاطاً منهم، فسيطر الرّعب على قلوب أهل أزمّور، ممّا جعلهم يعرضون على ملك البرتغال جانْ الثاني الدخول تحت سلطته ودفع إِتاوَة له في شكل قدر من سمك الشابل كل سنة. وكان ذلك في سنة 1486 بواسطة وثيقة محرّرة باللغة العربية.

وفي 1499 قرر البابا أَلِكْسَنْدَر السادس تأسيس أُسْقُفِيَّة بأسفي تشمل محيط أزمّور، والمدينة الغربيَة، وتيطْ، ومازيغَنْ (الجديدة). وكان على خَوْرَنِيَّة (paroisse) أزمّور أن تهتمّ بشؤون الأعوان والتجار البرتغاليّين القائمين بالمدينة أو المارّين بها.

وفي 1504 وجّه الملك إمانُويل رسالة إلى شيوخ أزمور ورؤسائها ووُجهائها يعفو عنهم فيها عمّا قاموا به من نهب بعض المراكب البرتغالية التي كانت جانحة في ميناء أزمور وعن عدم أدائهم منذ عدّة سنوات للإتاوة التي كانوا قد تعهّدوا بها.

محاولة البرتغال الأولى لاحتلال أزمّور

كانت أزمور حوالي 1505م تحت سلطة زيان الذي كان قد شقّ عصا الطاعة على ابن عمّه محمد الوطاسي وتمّ طرده من مكناس، فذهب إلى البرتغال

وطلب الإعانة من الملك إمانويل، فانتهز هذا الأخير هذه الفرصة لاحتلال المدينة التي كثيراً ما حدّثه عنها التجار البرتغاليّون وأشادوا بوفرة خيراتها وسهولة غزوها، فجهّز إمانويل أسطولاً جمع فيه 2000 من المشاة و400 فارس، تحت قيادة دمينيسيس.

1 – الهجوم الأول الذي أسفر عن فشل البرتغال

غادر هذا الأسطول لشبونة في 1508 وبدأ الهجوم من ضفّة وادي أم الربيع، غير أنّ زيان، حليف البرتغال الذي كان من المنتظر أن يمُدّ لهم يد المساعدة، تصدّى لهم وأرغمهم على الانسحاب واللجوء إلى مراكبهم، وكان البحر في حالة جزر، ممّا تسبّب في غرق بعض الزوارق وجنوح أحد المراكب، فأسرع المغاربة إلى إحراق هذا المركب وقتل طاقمه.

ورجع زيان إلى أزمّور وحاول حمل الناس على المناداة به سلطاناً، وأخذ التجار البرتغاليّون وغيرهم يتردّدون على المدينة وبدأت الدسائس تُحاك من جديد. إن المدينة كانت، وسط الفوضى الضاربة أطنابها في كلّ جهات المغرب، عُرضَةً للمطالبين بالعرش. وسرعان ما شاعت أخبار أخرى تقول إنّ حملة أخرى تُهَيَّأُ ضدّ أزمور. إذ ذاك رأى السكان أنّ من مصلحتهم أن يضعوا أنفسهم تحت حماية ملك البرتغال ليدافع عنهم، وتعهّدوا بأن يمكّنوه من دار مُحصّنة داخل المدينة لينزل فيها التجار النصارى ويضعوا فيها بضائعهم، كما تعهّدوا له كتابة بدفع 10.000 شابلة كضريبة سنوية وبإعفاء مراكب النصارى من حقوق الإرساء وإعفاء بضائعهم من جميع الضرائب، ووافق زيان على ذلك وعُقِدتِ الهدنة لمدّة 20 سنة.

2 – الاستيلاء على أزمور في حملة ثانية

وقعت حملة البرتغال الثانية على أزمور في 1513 بجيش مكوّن من 8.000 راجل و 2.500 فارس حُملوا من البرتغال على ظهر 400 سفينة. وعند وصولهم إلى عرض مدينة أزمور كان الجوّ رديئاً، فاضطر الأسطول إلى التّوجّه إلى مازيغَنْ. وكانت نواحي أزمور في يد زيان، بينما كان يتولّى الدفاع عن المدينة خليفته المنصور. وجاء الأسطول البرتغالي ليعبُر مصبّ نهر أمّ الربيع لإحراق حزَم أعواد قصب السّكر والخشب اليابس والتّين التي كان المغاربة قد طَلَوْها بالزفت لِرَميِها على الجيش البرتغالي من أعلى الأسوار حينما يدخل النهر. وبعد ذلك أنزل العدو المدافع الثقيلة وبدأ يُقَنْبِلُ المدينة ويهدم الأسوار من تحتها، وكان المغاربة يقاومون ببسالة وشهامة، مستعملين القربينات والقنابل اليدوية ومشاعل الزفْت المحرِقة وغيرها من الحرّاقات التي كانوا يرمونها على الذين كانوا يهدمون الأسوار، فجَرَحوا وقتلوا عدداً من النصارى.

وأثناء المعركة أصابت كرةُ مِدفعٍ عاملَ المدينة المنصور، فأردته قتيلاً. وفي الحين تشتّت المدافعون وتسارعوا نحو أبواب الخروج، فتبِعهم في فرارهم جميع السكان المسلمين، وبلغ الهلع إلى حدّ أن أزيد من ثمانين شخصاً قُتِلوا خنقاً عند الخروج. ولم يبق بالمدينة سوى السكان اليهود. فنادى أحد هؤلاء من فوق برج من أبراج المدينة على البرتغاليّين، وكان يسمّى يعقوب أديب، وعرض عليهم استسلام إخوانه في الدين، شريطة أن ينجُوا من التّهْلُكَة وأن تُصان أموالهم وأرواحهم، فوافق البرتغاليّون على ذلك.

واحتل البرتغال أزمور يوم 2 شتنبر 1513. وحسب ما تُفيدنا به المصادر الغميسة لتاريخ المغرب، فإن أزمور كانت، عند دخول الجيش البرتغالي إليها، تحتوي على 28 مسجداً وعلى مدرسة علمية كان قد شيّدها السلطان أبو الحسن المريني في أواسط القرن الثامن الهجري، وهي ممّا أباده البرتغال، كما أنهم

عمدوا إلى المسجد الذي وجدوا فيه ناقوسَين كان أهل الأندلس قد أتوا بهما قديماً من الأندلس، فحوّلوه إلى كنيسة أطلقوا عليها «كنيسة روح القدُس "St Esprit"». ثمّ حصّنوا المدينة وكوّنوا فيها حامية أصبحت تقوم بغارات على نواحي المدينة. وأمام خطر هذا الاحتلال، توجّه سلطان فاس، أحمد الوطّاسي، إلى أزمور على رأس جيش عرمرم، فهزمت طليعته أولاً وطوردت إلى مسافة بعيدة، لكنّها أعادت الكرّة وردّت البرتغاليين على أعقابهم، وأمر السلطان بالإسراع في العمليّات الحربية، غير أن البرتغاليين عرقلوا سير الجيش المغربي بإغلاقهم جميع الآبار في الناحية، فعدل السلطان عن متابعة الحملة.

واستمرّ الاحتلال البرتغالي لمدينة أزمور طيلة ثلاثين سنة، وممّا يمكن أن يُذكَرَ خلال هذه المدّة هو إبرام معاهدة حرّرت في شهر أبريل 1537 بين البرتغال وسلطان المغرب بمراكش، اعترف بمقتضاها هذا الأخير بملِكية أزمّور ومازيغَنْ وآسفي للبرتغال واتّفق فيها على توقيف الحرب بين الطرفين لمدّة 3 سنوات.

والواقع أن البرتغال قد يَئِسَ آنذاك من احتلال المغرب، فوَجّه كلَّ عنايته لبلدان الهند الشرقي وللبرازيل ، خصوصا وأنه كانت قد ظهرت بالمغرب دولة جديدة هي دولة السعديّين التي أخذت تحرّض الناس على الجهاد ضد المحتلّين وتشجع على إنشاء الزوايا، لذلك أصبح احتلال المغرب احتمالاً بعيد المدى، إذ حتى تموين المواقع المكتسبة والحفاظ عليها كان يزداد صعوبة كلّ يوم.

وهكذا بدأ البرتغاليون يفكرون في احتمال التخلّي نهائياً عن مدينتَيْ آسفي وأزمّور منذ سنة 1534، لأن الأولى لا تتوفر على ميناء والثانية كان الوصول إليها كثيرا ما يَعُوقه الحاجز الرمليّ الذي يوجد في مصبّ أمّ الربيع، بالإضافة إلى أن هذا الموقع ليس ببعيد عن مازيغن التي كانوا عازمين على الاحتفاظ بها.

وعليه، فلقد قام بتنفيذ هذا المشروع جانْ دوكاسْترو بأمر من الملك جان الثالث سنة 1541، وغادر المحتلون مدينتي أزّمور وآسفي ولم يحتفظوا سوى بقلعة مازيغن التي حصنوها تحصيناً قويّاً، على الشاطئ الأطلنتي.

وظل البرتغاليون يحتلون هذه القلعة إلى أن ظهرت نتيجة العمل الجِدّي الذي لم يفتأ يقوم به السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي لتقوية الجيش وتجهيزه بالمُعدّات الحربية اللازمة وإحياء الأسطول الحربي وتنميته، فشنّ حملة على مازيغن برّاً وبحراً وضرب عليها حصاراً شاملاً حتى اضطرت للاستسلام وردّها إلى حظيرة الوطن بالقوة، بعد أن كان ميؤوساً منها، ولم يتأتّ لجدِّه السلطان مولاي إسماعيل استرجاعها من جملة ما استرجعه من المدن التي كان الأجانب قد استولوا عليها في فترات الضعف والفوضى التي مرّ بها المغرب أيام المَرينيين والوطّاسيين والسعديين على السواء.

ب - مازيغن (الجديدة)

لقد أجمعت المصادر البرتغالية على أنّ مازيغن كانت في أوائل القرن السادس عشر برجاً مخرباً. وقد يكون بُناتُه هم الموحّدون. ونظراً لقرب مازيغن من أزمور ولتوفرها على ميناء جيّد، فإنّ التجار الإيبِريين كانوا يتوافدون عليه لشراء القمح قبل بداية القرن 16م، إذ وُجِد إيصال مؤرّخ في 17 فبراير 1500 يدلّ على قيام عمليات تجارية بمازيغن في ذلك العصر، قبل الاحتلال البرتغالي، كما أن الدّوق دوبْراكَانْس، فاتح أزمور، قال إن مازيغن تتوفر على أحسن موانئ العالم. ولهذا ستحظى مازيغن بأهمية كبرى من طرف البرتغاليّين بعد تحصينها سنة 1514، اعتماداً على البْرَيْجَة المخرّبة، واقتصرت مازيغن في أول الأمر على استقبال السفن لحمل السلع من المغرب والإتيان بالمساعدات الموجّهة إلى أزمور، واستمرّت التحصينات إلى غاية 1517، فبُنِيت قاعة للسلاح ومخازن للحبوب ومختلف الآلات.

غير أن تحصينات مازيغن تغيّرت تغيّراً كاملاً بعد أن غادر البرتغاليّون أزمور وآسفي، ولم يبق لهم حصن آخر غيرُه بدكالة، فأعادوا بناءه سنة 1514

قريباً من البحر ووسّعوا مساحته على شكل مربّع يحميه سور يبلغ عُرضه 11 مترا وعلوّه 14م، وتُدعِّمه خمسة حصون هي : حِصْن القدّيس سيباستيان St Sébastien من الشمال، وحِصْن القدّيس مَلَك St Ange من الشرق، وحصن روح القدُس St Esprit من الجنوب، وحصن الوالي Le Gouverneur من الجنوب الغربي، وأخيراً حصن القديس أنطوان St Antoine من الغرب، بالإضافة إلى برج الجنرالات، وجعلوا للسور ثلاثة أبواب. وأحاطوا المدينة بخندق مليء بماء البحر عرضه 35 متراً وعمقه 3 أمتار.

وكان قد التجأ إلى مازيغن كثير من برتغاليّي آسفي وأزمّور بعد تحرير هاتين المدينتين. فكان حاكم مازيغَنْ يتحرّش بسكان المناطق المجاورة ويُغير على مراعيهم وحقولهم.

وهكذا عندما حُرّرت أزمور في 1541 وعُيّن على رأسها القائد ابن مالك الذي أجْرى فيها بعض الأعمال بقصد تحصينها، قام عامل مازيغن في شهر دجنبر 1542 على رأس خمسين فارساً بهجوم خاطف على أزمور، وبعد أن زحزح القائد ابن مالك عن موقعه، دخل إثره المدينة وأحرق القصر وعدّة بيوت ثمّ هدم الأبواب وعاد إلى مازيغَنْ بعد أن خرّب بعض المراكب التي كانت راسية في النهر.

وفي سنة 1546 وقعت القصة المسماة بـ «قصة المرابطين». فلقد دخل عامل مازيغن مدينة أزمور ليلاً على رأس 150 رجُلاً، ففرّ غالبية السكان ووجد البرتغال ثلاثة مرابطين جالسين على حصير يتعبّدون فألقوا عليهم القبض وساقوهم إلى مازيغن مع العديد من المجاهدين، ثمّ أطلقوا سراحهم بعد أن تعهّدوا لهم بدفع فدية قدرها 22.000 دوقة.

وفي 1604، قَدِم المرابط سيدي محمد بن أحمد المالكي الزياني المعروف بالعياشي من سلا إلى أزمور، بأمر من شيخه سيدي عبد الله بن حسّون للقيام

بالجهاد ضدّ البرتغال، فاستقرّ بأولاد بوعزيز وقطع المواصلات بين مازيغن وداخل البلاد. ولمّا توفي قائد أزمور، عيّن السلطان مولاي زيدان السعدي، بموافقة الجميع، العياشي خلفاً له. ولم يزل العياشي يواصل الجهاد إلى أن أصبح السلطان يرتاب في أمره، بعد أن أخذ بعض حاشيته الذين كانوا في خدمة البرتغال يحرّضونه على عزله قائلين له إنّ شهرة هذا المرابط الطموح قد تجاوزت حدود المعقول، فبعث السلطان 400 فارس تحت قيادة محمد السنوسي لإلقاء القبض على العياشي، لكن هذا الأخير أُخبر بذلك ففرّ إلى سلا (1614م).

وبعد مرور بعض الوقت على هذا الحادث، جاء السلطان مولاي زيدان السعدي من مراكش إلى أزمور على رأس 40.000 فارس لبناء سدّ يقضي على الحاجز الرملي يمكّن السفن المتعدّدة السطوح من الدخول إلى النهر، لكنه تلقى هديّة فاخرة من عامل مازيغن، وذهب لزيارة هذه القلعة حيث استُقبِل بحفاوة كبيرة، ففشل مشروع السدّ.

ويُقال إنّ قائد أزمور أسره حاكم مازيغن وأن أخاه الذي احتفظ به البرتغال كَرَهينة اعتنق الديانة المسيحية وذهب إلى مدريد بقصد التعميد.

وبعد مرور ستّ سنوات على ذلك، عاد محمد العياشي إلى الظهور بأزمور، بعد أن أصبح زعيماً لإمارة سلا المستقلّة التي كان نفوذها يمتَدُّ من تازا إلى أم الربيع. وتَمَيَّز حضوره بتجديد النشاط والكفاح، على الأقل بصفة مؤقتة، ضدّ البرتغال بمازيغن. وفي 11 أبريل 1640، كبّد العياشي البرتغاليّين إحدى هزائمهم الكبرى، إذ من بين 139 فارساً برتغالياً لم ينج منهم بصعوبة سوى 3 فرسان؛ امّا الباقي فقد قتلوا كلّهم باستثناء 18 أسيراً سيقوا إلى مدينة سلا.

وفي عهد الدولة العلَوية، يسجل داكونْية Da Cunha بعض هجومات مسلمي أزمور على قلعة مازيغن : 22 أكتوبر 1738 ويوم 15 يناير، و 16 أبريل، و 12 يوليوز 1739، ويوم 16 غشت 1740، و 13 يناير 1743، الخ...

وفي ليلة 12 نونبر 1752، اقتحم فرسان برتغاليون ضريح مولاي بوشعيب وقتلوا 50 مغربياً، وحينما تَمَّ الإشعار بالخطر في المدينة، لم ينج البرتغاليون إلا بمشقة كبيرة.

غير أنّ البرتغاليين كانوا، منذ زمان، قد يئسوا من الاستيلاء على المغرب ومن فرض أفكارهم على المغاربة، كما أن وجودهم بمازيغن لم يعُدْ يُدِرُّ أي ربح، بل أصبح يكلّفهم مصاريف باهظة. لذلك صاروا يُرَدِّدُون أنّهم يُفضّلون البرازيلَ على المغرب.

ولقد تحرّرت مازيغن (الجديدة) من الاستعمار البرتغالي على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1769/1183م، بعد احتلال دام 267 سنة، فقام البرتغاليّون قبل ركوب البحر بإحراق جميع الأثاث التي لم يقدروا على حملها معهم وبإتلاف الأسلحة الخفيفة والمدافع والوثائق كما زرعوا الألغام في الحصون وداخل الأبواب الرئيسية، وشحنوا كلّ لغم بـ 40 أو 50 برميلاً من البارود. فانفجرت تلك الألغام أثناء دخول المغاربة إلى المدينة وتهدمت الأسوار والأبراج من جهة الغرب، وأسفر الانفجار عن قتل أزيد من خمسة آلاف مغربيّ، هذا بالإضافة إلى البيوت والمخازن التي كانت المدافع المغربية قد خرّبتها أثناء الحصار، فخلّفت تلك الانفجارات وذلك العدد الهائل من الضحايا أثراً سيّئاً ورُعباً كبيرا في نفوس سكان الناحية جعلهم يسمّون مازيغن بـ «المهدومة» مردّدين هذه القولة المنسوبة لسيدي عبد الرحمان المجذوب : «بات حْدَا دُومَة، لا تْبَاتْ في المَهْدُومَة».

وبقيت مازيغَنْ مهجورة مُخرّبة طيلة خمسة وخمسين سنة، لا يجسر على دخولها إلاّ بعض المُغامرين للبحث على بعض الأثاث أو لنقل بعض الأبواب والنّوافذ، ويقول شينيي Chenier الذي زار مازيغن سنة 1781، أي بعد تخريبها باثنتي عشرة سنة : «توجد مدينة مازيغن اليوم في حالة خراب تام، وهي خالية

تقريباً من السكان، ولقد عمَد الأهالي إلى انتزاع ألواح البيوت، فأصبحت الجُدران لا تتماسك إلا بأعجوبة، ولقد شاهدت بها «إسقالة» Citerne ألحقت بها القبائل بعض الأضرار، وهي جديرة بإثارة الإعجاب لدى السُّوّاح من حيث أناقة بنائها، ويتمّ النّزول إليها بواسطة دَرَج، وهي مُضاءة إِضاءةً رائعة وقُبَّتُها محمولة على 25 عموداً في غاية التنسيق».

ولا شكّ أَنّ من بين أسباب الإهمال الذي ظلّت تعاني منه مازيغن تلك المدّة المَجاعة الطويلة العظمى التي اجتاحت المغرب من سنة 1776 إلى 1782 والتي أُضطُرّ الناس خلالها إلى أكل الجيفة وحتّى لحم بني آدم، ثمّ الثَّوْرات التي كان مولاي هشام يقوم بها بمعونة أهل دكالة على السلطان سيدي محمد بن عبد الله والتي ظلّت قائمة إلى عهد السلطان مولاي سليمان. وهذا الأخير هو نفسه لم يُعِرْ أيّ اهتمام لإعادة بناء مازيغن، فبقيت مهدومة إلى عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، فَعَيَّن العامل ابن عمّه محمد بن الطّيّب العلوي للقيام بإصلاح ما تهدّم من المدينة سنة 1824م وسمّاها «الجديدة» وهدّد كلَّ من يسمّيها «المَهْدومَة» بعقاب شديد.

ج – عواقب الاحتلال البرتغالي وآثاره

لن أتطرّق هنا إلى جميع الآثار التي خلّفها الاحتلال البرتغالي على دكالة، فلقد ذَكر ذلك بتفصيل الأستاذ بوشرب ؛ لذا فإنّي سأقتصر فيما يلي على ذكر العواقب الوخيمة التي عانت منها مدينة أزمور ونواحيها.

من المعلوم أنّ مدينة أزمور كانت في القديم عاصمة دكالة، وحسب ما قاله الحسن بن الوزان فهي كانت من أكبر مدن المغرب في بداية القرن السادس عشر، تسكنها حوالي 5.000 نسمة، أي أنّها كانت أكبر من آسفي (4.000 نسمة)

وأقلّ بقليل من مكناس (6.000 نسمة) وأنها كان لها إشعاع يصل إلى كلّ قرى المنطقة. ومن هذه القرى ما لا يزال موجوداً كَ «تيطْ» و«الغربية» ومنها ما انقرض بصفة نهائية.

وكان كذلك بأزمور فقهاء وعلماء أجلاّء وصنّاع ماهرون وصيّادون مشهورون خصوصاً في صيد سمك الشابل وتجار كبار وبحّارة ممتازون يتعاملون مع التجار الإيبريين الذين كانوا يتواردون على أزمور لشراء الشابل والحبوب والخيول وغير ذلك من السلع.

ولقد رأينا أن سكان مدينة أزمور فرّوا منها خوفاً من المحتل، تاركين نساءهم وأولادهم، فأسرهم البرتغاليون ونقلوا عدداً منهم كعبيد لبيعهم بالبرتغال والبرازيل، ثمّ هدموا جزءاً من أسوار المدينة، ومنعوا أهل الحرف الذين كانوا قد فروا أثناء الاحتلال من الرجوع إلى بيوتهم، إذ من السكان من التجأ إلى الشاوية أو إلى سَلاَ أو فاس.

امّا بخصوص سكان النواحي، فأمام عجز السلطة عن الدفاع عن سكان تيطْ والغربية، مثلاً، فإنهم خرّبوا قُراهم وأرغموهم على التنقل معهم إلى ناحية فاس. لقد جعل البرتغال من أزمور مجرّدَ ثُكْنَة عسكرية مُحصّنة.

وباختصار فإنّ البرتغاليّين، حتى بعد مغادرتهم لأزمور، كانوا يكرّرون هجوماتهم من مازيغن على أزمور وعلى نواحيها بحيث منعوها من كلّ نشاط تجاري أو فلاحي أو صناعي أو اجتماعي.

المراجـــع

* كتاب «دكالة» أ. بوشرب

* «معلمة المغرب»

* كتاب «مدينة أزمور وضواحيها» ترجمة وتحقيق م. الشياظمي

* كتاب «تاريخ الشرفاء» ترجمة م. حجي وم. الأخضر

* كتاب «تاريخ دكّالة» ترجمة محمد الشياظمي (مخطوط).

* "*Histoire du Maroc*", par Bernard Lugan.

علاقات يهود آسفي بالاستعمار البرتغالي للمدينة في النصف الأول من القرن السادس عشر

إبراهيم كريدية

تحقق أول اتصال بين البرتغال وحاضرة آسفي في نهاية النصف الأول من القرن الخامس عشر، وبالضبط في حدود سنة 1450م[1]، بعد سعي حثيث ومحموم من جانب الأمير البرتغالي هَنْري الملاّح[2]، لربط علاقات تجارية بين بلده وموانئ جنوب رأس البدّوزة (أي كاب كانتان)، وعلى رأسها ثغر آسفي، تجسيدا منه للامتياز الملكي الذي ظفر به سنة 1446، من طرف أخيه الوصي على عرش البرتغال الأمير پيدْرو Pedro، تقديرا منه لجهوده في ميدان الكشوفات الجغرافية، وهو امتياز أعطى الأمير المذكور كامل الحقوق في الاستفادة من الملاحة والتجارة على الساحل المغربي الأطلنتي، الممتد بين رأس البدّوزة ورأس بوجْدور[3].

ولم يلبث هذا الاتصال أن تكثف بإقبال التجار البرتغاليين على ميناء آسفي، وتوسيع علاقاتهم به، مما انعكس إيجابيا على المدينة وجوارها، وأربحها جملة من النتائج الإيجابية المحمودة :

1 – فقد خرجت المدينة بفضله من عزلة كادت تكون قاتلة، إذ استفاق ميناءها من ركود طال زمنه، ليعرف رواجا تجاريا كبيرا، لا عهد لآسفي به من قبل.

2 - ازدهرت الحِرَف بأحيائها وتوسعت أعمال الحرث والبَسْتَنة بأحوازها، مما وفر السلع والأقوات وبسّر تخزين الغلال، وعمل على تحسين مستوى معيشة السكان من الحضر والبدو.

3 - عودة الأمن والسكينة إلى آسفي بتوقف غارات القبائل عليها، نتيجة انتعاش اقتصاد البوادي المجاورة، وإعلان خضوعها لحكام المدينة، فأصبح أهلها يقصدون كل يوم أسواق آسفي، لتصريف منتجاتهم من الحبوب والماشية والأصواف والجلود والأنسجة، التي كان الجزء الأكبر منها يوجّه إلى السوق الخارجية، مما جعل آسفي بعد حين تنخرط وباديتَها في التجارة العالمية العابرة للمحيط الأطلنتي، في اتجاه البرتغال وأوربا وخليج غينيا.

4 - إثراء التجار والحرفيين والوسطاء ومن ورائهم حكام آسفي، وانغماس الخاصة بالمدينة والبادية في حياة الترف واليسر، كان من مظاهرها التأنق في الملبس، باقتناء أحسن الأثواب الأوربية وأغلاها، وتقليدها التجار الأجانب في لباسهم وعاداتهم وطريقة بناء مساكنهم، والحصول على أجود السلاح وأفخره، والذي كانت بعض قِطَعِه مزيّنة بالذهب والحرير[4].

وتبعا لهذه النتائج الإيجابية المحصل عليها، أصبح الحفاظ على ديمومة هذه العلاقة مع البرتغاليين أمرا حيويا إن لم نقل مصيريا بالنسبة لأهل آسفي والجوار[5]، ولكن استمراريته على المدى البعيد كانت غير مؤكدة، ومهددة بالانقطاع في كل وقت، لسببين اثنين في تقديرنا :

1 - عدم وجود أية اتفاقية تجارية تربط آسفي بالبرتغال، ثم إن مثل هذه الاتفاقية لم تكن لتتحقق، لأن البابا كان يحرّم على التجار المسيحيين ودولهم التعامل مع المسلمين أينما كانوا في المعمور.

2 - إن الأوضاع السياسية الدقيقة والخطيرة، التي كان يجتازها المغرب عامة، وتعيش مدينة آسفي تداعياتها ومضاعفاتها، وخاصة على المستوى الأمني، كانت تهدد بابتعاد التجار البرتغاليين عن المدينة في كل وقت، ذلك :

2. 1. أن المغرب عصرئذ، كان يغلي من أقصاه إلى أقصاه بالفتن، من جراء عجز دولة بني وطّاس عن لملمة مجموع جهاته وحواضره تحت سلطانها، إذ إن نفوذها لم يكن يتجاوز القسم الشمالي من المغرب، بين وادي أم الربيع وطنجة، مما سمح باستقلال جهات ومدن، وانقسام المغرب إلى فسيفساء من الكيانات المستقلة والضعيفة، شكلت مدينة آسفي واحدة منها، تحت حكم أسرة ابن فَرْحون.

2. 2. إن مدينة آسفي - ككثير من المدن والكيانات الصغيرة المستضعفة - كانت يومئذ عاجزة من جهة عن ضبط أمن سكانها وحفظ أرواحهم وأموالهم، بسبب «تكرر القلاقل والشغب بالمدينة وهجمات اللصوص من أهل البوادي»[6]، ومن جهة ثانية، كانت كمركز تجاري عاجزة عن أي نشاط مع الداخل أو الخارج، تعيش حالة من الركود الاقتصادي سواء في معاملاتها مع الداخل بسبب اضطراب أحوال المغرب وانعدام الأمن بالطرقات، أو مع الخارج نتيجة انقطاع صلاتها بالسودان عبر البر وتحويل تجارته إلى المحيط بعد احتلال البرتغال لسواحل السنغال وغينيا، وأيضا نتيجة انقطاع صلاتها بأوربا، بسبب توقف تجار المدينة كغيرهم من تجار دكالة عن ركوب البحر منذ عهد السلطان المريني أبي الحسن[7]، ثم احتكار البرتغال للطريق البحري الأطلنتي وغيره من محيطات العالم، والخسف بكل السفن العربية التي تعبره.

ولإخراج مدينة آسفي من هذه الوضعية الخطيرة، المحكومة بهذه الظرفية الصعبة التي كان يعيشها المغرب كله، كان لابد من مواصلة التعامل التجاري مع البرتغاليين، ولما كان هذا الحل وحده غير مضمون، ويستدعي تطويره ليس فقط ما يساعد على استمرارية العلاقات التجارية مع البرتغال وما يتولّد عنها من رخاء اقتصادي، وإنما أيضا ما يحفظ استقرار المدينة ويصون أمنها الداخلي والخارجي ؛ ولم يكن أمام آسفي، والحالة هذه، إلا أن تختار أحد الطريقين : إما

تقديم طلب إبرام تحالف مع دولة البرتغال أو بالعمل على استجداء حماية ملكها، ولما كان التحالف لا يتم ولا يستقيم إلا بين ندّين متساويين، فإن آسفي العاجزة طلبت حماية البرتغال، وبالفعل أسبل الملك الفونصو الخامس (1438- 1481) حمايته على المدينة سنة 1480[8]، وبعد وفاته طلبت آسفي تجديد الحماية البرتغالية من خلفه يوحنا أو جوان الثاني (1481-1495)، بتاريخ 16 أكتوبر سنة 1488، بعد إيفاد حاكم آسفي وفدا إلى لشبونة بقيادة ابن عمه، وكان رد الملك البرتغالي إيجابيا، ضمنه في خطاب موجه إلى سكان المدينة، ترجمه إلى العربية مترجم البلاط البرتغالي محمد بن القاسم الرعيني، ومما جاء فيها «ضون جوان (Don Juan)، سلطان البرتغال والغربيْن المحيطين بالبحرين، وصاحب گناوَة (غينيا) الذهبيين، كل من يقف على كتابنا نعلموه أن بأمر أحمد بن على (ابن فرحون) قايد مدينتنا آسفي، جاء لعندنا يحيى بن الزيات ابن عمه. يقول لنا إنه والمدينة المذكورة وسكانها مع أحوازها، كانوا للسلطان مولانا وأبي المرحوم (أي الفونْصو الخامس). وأنه من بعد موته كذلك كان يحسب نفسه، وما زال يحسب نفسه أنه دْيالْنا والمدينة المذكورة وناسها وجميع أحوازها وما فيها. فنظرنا مطلبهم ورعينا الخدمة الذي (كانت) للمذكور المولى السلطان أبي»[10].

ولم تزد مطالب الآسفيين في هذه الحماية عن مطلبين اثنين : أولهما حماية أمن المدينة من المخاطر الداخلية والخارجية، وثانيهما ضمان استمرار تجارتهم عبر البحر. أما الطرف البرتغالي فقد نال مقابل حمايته جملة من الامتيازات، أملاها إملاء على حكام آسفي وخاصتها، ومنها إلزام آسفي برفع العلم البرتغالي فوق بناية معروفة، وأن يستبدل حاكم المدينة لَقَبَه، الذي هو «حاكم» أو «ملك» المدينة بلقب «شيخ أو قائد آسفي من قِبَل ملك البرتغال»، وأن يتعهد بحماية التجار البرتغاليين وبناء دار لهم، ينزلون بها ويخزنون فيها سلعهم، وأداء ضريبة سنوية للبرتغال، حددت قيمتها في ثلاثمائة مثقال من الذهب أو ما يعادل قيمتها من شمع آسفي (ومعلوم أن شمع مدينتنا كان معروفا ومطلوبا في العالم كله،

ليس فقط بسبب قوة نوره وصفائه، ولكن أيضا بالرائحة الطيبة التي كانت تفوح منه عند احتراقه، وكأنه عُجِن عند صنعه بمادة عطرية)، أو من سلع أخرى، وإعفاء تجارة الملك البرتغالي بالمدينة من كل الضرائب، وأكثر من ذلك صارت البرتغال – كما يظهر من نص خطاب عاهلها – تنزع إلى التسلط والتسيد، بالتصريح أن مدينة آسفي وحكامها وسكانها ملك لها، مما يفيد أن البرتغال أصبحت عاقدة العزم، وأكثر من أي وقت مضى، على ضم المدينة، والاعتقاد بأن تغلغلها السلمي هذا سوف ينتهي قريبا باحتلال عسكري سهل وغير مكلف.

وبفضل هذه الحماية حققت أوليغارشية آسفي التجارية بغيتها، فأضحت آسفي أنشط موانئ دكالة على الإطلاق[11]، بل «أصبحت أكثر الموانئ المغربية استفادة من التيارات التجارية الجديدة»[12]، وصار التجار البرتغاليون يعتمدون عليها كليا، في الحصول على جميع السلع التي كانوا يحتاجونها في تجارتهم مع إفريقيا الغربية أي بلاد السودان، مما زاد من ثراء التجار والحِرَفيين، وولد لغطا ونزاعا مسلحا بين المستفيدين وغير المستفيدين من ريع توهج نشاطها التجاري واتساع أفقه، وانتهى برُجْحان كفة الأوليغارشية التجارية التي سلمت المدينة للاحتلال العسكري البرتغالي سنة 1508، كما يستشف من نص رسالة بعثها بعض أعيان آسفي إلى الملك البرتغالي إيمانويل الأول (1494-1521)، يعترفون له فيها بتسهيل احتلال المدينة على جنده، وفي ذلك يقولون بصريح العبارة : «و...عاملُك ديوغ الدا الزنْبوج ..(Diego da Azambuja) أدخلناه في دارك (يعنون بذلك مدينة آسفي)، وخرج للقائه كل من كان بآسفي وتقبله خير القبول، كل ذلك محبة فيك، ونحن يا مولانا قادرون (أن) ندخل سلطان مراكش (الهَنْتاتي). وعاملك يا مولانا لا يكذب عليك ويقول لك أنه أخذ آسفي بذراعه، نحن يا مولاي الذين أعطيناك آسفي، ونحن دخلنا عاملك لدا الزنبوج Da Azambuja كما وصفنا لك»[13].

فهذه الصحوة الاقتصادية التي غمرت آسفي، والتي وسعت من أفق تجارتها الخارجية، وجلبت لها ولظهيرها الازدهار والرخاء والأمن والاستقرار، بفضل حماية دولة البرتغال أولاً للمدينة واحتلالها أخيرا، قفزت بالمدينة إلى مركز تجاري كبير ليس فقط لفائدة سكانها وسكان باديتها دكالة، بل غدت متنفسا اقتصاديا لجهات أخرى متاخمة كالحوز والشياظمة وحاحا[14]، ومثل هذا الازدهار التجاري كان دائما في المغرب، وعبر كل العصور الخوالي مشروطا بوجود عنصر بشري معروف بخبرته وديناميته في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية على السواء، بحكم ما يمتلكه من خبرات ومهارات عريقة، في تدبير أعمال التجارة والمال وتوفير سلع التصدير، وهذا العنصر هو «اليهود». ولاشك أن مدينة آسفي استقطبت منهم مع نهوضها التجاري أعدادا كبيرة، ويذكر الحسن الوزّان أن جمعهم وصل في مطلع القرن السادس عشر إلى «مائة دار»[15]، في وقت بلغ فيه مجموع سكان المدينة حسب نفس المصدر أربعة آلاف كانون Feux[16]، ويستوقفنا الحسن الوزّان في إحصائيتَيْه باستعماله لمقياسيْن اثنين في حساب سكان آسفي، هما «الكانون» و«الدار»، ولاشك أن مبعث ذلك - في حكمنا - هو وجود اختلاف حقيقي بين هذين المقياسين في السَّعَة والكمّية، وهو طرح نفترضه ونتبناه ؛ وفي تقديرنا أن مقياس «الدار» أكبر من مقياس «الكانون»[17]، وتعليلنا لذلك أن «الكانون» لا يشمل بخدماته إلا أسرة واحدة تتألف في الغالب من خمس أو ستة أفراد، أما الدار فتتسع لعدة أُسَر يمكن حصرها في ثلاثِ أُسَر أو ثلاثة كوانين على الأقل، لا ينخفض مجموع عدد أفرادهم عن خمسة عشر نفرا في أضعف تخمين. وتبعا لذلك كان مجموع سكان آسفي يتراوح ما بين عشرين وأربعة وعشرين ألف نسمة، وكانت الساكنة اليهودية بينهم لا يقل تعدادها عن ألف وخمسمائة نسمة، وهو عدد - في رأينا - مقبول ومعقول ؛ وبمزيد من البحث وجدنا بالصدفة ما يؤيد طرحنا، فقد ورد في وثيقة زوّدَنا بها يهودي آسفي مغترب بفرنسا، أن مدينة آسفي كان يعيش فيها سنة 1500، ما عدده مائة وخمسون عائلة

يهودية Familles وليس أسرة Foyers[18]. وإذا افترضنا أن كل عائلة منهم كانت تضم في المتوسط عشرة أفراد، كان العدد الإجمالي هو ما حسبناه آنفاً، وهو 1500 يهودي.

وقد عرفت مدينة آسفي منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى الاحتلال البرتغالي سنة 1508، سكنى ثلاث طوائف أو فئات من الساكنة اليهودية هي :

1 - ساكنة من اليهود الأصليين أي ما يعرف بتوشَبيم Tochabim، لاشك أنهم كانوا يمثلون أغلبية السكان اليهود بالمدينة، وقد يكون اختلط بهم بعض اليهود الذين هاجروا مبكّرا من الأندلس، ويشي ما وصلنا من ألقاب الكثير من عائلاتهم، أنهم من الأمازيغ الأقحاح، وأن بعضهم جاءوا من مناطق بعيدة، ومنهم عائلات أَمَلو، وأَمْزَلاَغ، وبوزَّگْلو، وخْنافّو، وأَفَلّو (نسبة إلى تافيلالت) والدَرْعي (نسبة إلى درعة) وابن السوسي (نسبة إلى سوس)[19].

2 - ساكنة يهودية وفدت من إيبرْيا، من إسبانيا والبرتغال سنة 1492 و1497، أي ما يعرف بمِگورَشيم Mégorashim، هاجرت إلى المغرب تحت الضغط والإكراه، بعد إصدار إسبانيا لقانون 31 مارس سنة 1492، الذي ألزم يهودها بالهجرة والخروج في أجل لا يتعدى 31 يوليوز 1492، تحت التهديد بالاعتقال والقتل، ثم إصدار جارتها البرتغال لاحقا لقرار ملكي مماثل، في شهر فبراير من سنة 1497، «يقضي بوجوب خروج اليهود من البرتغال خلال أحد عشر يوما»، ويوصي بانتزاع أطفالهم منهم وحجز أموالهم وممتلكاتهم، والإبقاء على من قبل منهم التنصر والارتداد عن ديانته اليهودية[20]، ولا يستبعد أن يكون استقبال حكام آسفي لهم لا يقل شأنا في حرارة حفاوته عمّا تحقق في ثغور مغربية أخرى:

أولاً - لأن حاضرة آسفي كانت معروفة بمجموع المغرب والأندلس، باحتضان الغرباء والاحتفاء بهم ورعايتهم، وبهذا الخصوص قال فيها أحد الأندلسيين «أنها أخصب الأرجاء وأقبلها للغرباء»، وقد علق الأستاذ محمد

بنشَريفة على هذه القولة الوجيزة البليغة والصادقة، فقال : «وما تزال هذه الصفة التي وصفت بها آسفي، وهي إعزازها للغرباء من سمات أهلها إلى الآن»[21].

ثانياً – إن اليهود المُهجَّرين قوبلوا حيثما حلّوا من أرض المغرب أو بخارجه بالترحاب الكبير، باعتبارهم ثروة اقتصادية رفيعة القيمة والمستوى، فبينهم كان يوجد علماء وأطباء وصناع أسلحة وصيارفة وحِرَفيون مهرة وتجار حذاق[22]. فالسلطان مولاي الشيخ الوطّاسي لم يدّخر جهدا في استقبالهم بحرارة ولطف في البلاد كلها، «ومنحهم امتيازات»[23]، وكذلك فعل عامله مولاي منصور على مدينة بادِس بشمال المغرب، فقد عاملهم «معاملة حسنة إلى أن انتقلوا إلى فاس بخيراتهم وكل مالهم»[24]، ولا غرابة إذا وجدنا أن السلطان العثماني بايَزيد (1841-1512)، يقف نفس موقف السلطان الوطاسي، فقد أصدر أمره إلى حكام جميع الولايات والمقاطعات في إمبراطوريته، بعدم إقفال أبوابهم في وجه هؤلاء اليهود، وأوصاهم بأن يعاملوهم بكل رفق، إدراكا منه بأهميتهم في تنشيط اقتصاد بلاده وإثراء خزائنها، وقد أبان عن ذلك بصراحة، حين علق على تصرف الملك الإسباني بطرد يهود بلاده بقوله : «لقد أفقر هذا الأمير مملكته وأغنى مملكتي»[25].

ومن أسماء العائلات اليهودية الإيبيرية التي استقرت بآسفي، نذكر عائلات كورْكوس، ومورْسِيانو، وكبايّو، وبميينْتا، ومورِينو، وكابيسّا، وطاپييرو، وزْميرو...[26]، ونظرا لبُعد الدار كان العدد الواصل منهم إلى آسفي ضعيفا، إذا قورن بالعدد الكبير الذي وفد على مدن الشمال واستقر بها[27].

3 – الطائفة الثالثة من اليهود اصطحبها الغزاة البرتغاليون معهم إلى الثغور التي احتلوها Fronteiras، حتى يستفيدوا من أفرادها كتراجمة وتجار ووسطاء وصناع حِرفيين، بعد أن غادرها حِرفيوها وتجارها من المسلمين إلى المدن الخارجة عن الاحتلال[28]. وهذه الطائفة من اليهود الإيبريين، وُصفوا باسم

«المرّانوسْ marranos»، وتعني في اللغة الإسبانية «الخنازير»، لاحتقار البرتغاليين لأفرادها، كما عُرفوا أيضا «بالمسيحيين الجُدد Chrétiens nouveaux» سخريةً منهم، وهؤلاء هم من بقي من اليهود بالبرتغال ولم يهاجروها، مفضلين أن يذعنوا ويستجيبوا لشرط ملكها، بالارتداد عن دينهم والقبول باعتناق النصرانية - إما حقيقة أو تضليلا للبرتغاليين - وذلك حتى يبقوا بمأمن من الانتقام والاضطهاد والتقتيل، أو حتى يظلوا بأوطانهم ويحافظوا على أموالهم وممتلكاتهم، أو حتى لا يجردوا من أطفالهم وفلذات أكبادهم.

وكثير من هؤلاء اليهود لم يستطيبوا المقام مع البرتغاليين بالثغور المحتلة، لأنهم كانوا يزدرونهم ويسيئون معاملتهم، وقد تعلل الكثير منهم بشراء القمح للبرتغاليين من المغاربة بالبوادي، حتى يفلتوا من قبضتهم[29]، وقد استقر العديد منهم بالمدن الداخلية الكبرى، مثل فاس ومراكش وتطوان، ممن كانت تحتضن حاخامات كبار، حتى يلوذوا بهم ويكفّروا عن رِدّتهم، ويعودوا إلى سالف عقيدتهم. وتفيد بعض الأخبار أنهم وضعوا خبراتهم رهن إشارة المغاربة، ولاسيما في صنع الأسلحة من «رماح وقاذفات سهام وبنادق Arquebuses»، وكانوا وسطاءهم في استيراد الأسلحة من أوربا، في وقت أوصى فيه البابا دول أوربا بعدم بيع الأسلحة إلى المغاربة وغيرهم من المسلمين[30]، وكان يوجد من هذه الطائفة اليهودية بآسفي، عدد من اليهود فرّوا إلى مدينة مراكش، ومن العائلات التي بقيت مستقرة بها عائلة مِرّان Merran[31]، وكما يظهر من نطق هذه التسمية ورسمها، فإنها مشتقة من الوصف اللاذع، الذي أطلقه الإسبان على المتنصرين اليهود أي مرّانوسْ Marranos، مما يؤكد مقولة الراحل حاييم الزعفراني، من أن ألقاب اليهود تُعدّ بحق كشافا أمينا، عن كثير من الحقائق التي تتصل بأصولهم ومهنهم، وتاريخهم وما شهده من تحولات وتقلبات ومآسٍ[32].

ومِن تفحّص العلاقات التي كانت تجمع بين يهود آسفي والبرتغاليين، نقف على أن اليهود الإيبريين كانوا أكثر العناصر السكانية الآسفية اقترابا بل التصاقا بالبرتغاليين، سواء عندما كانوا حماة للمدينة، أو حينما انقلبوا إلى غزاة محتلين، ويرجع ذلك في رأينا إلى عدد من العوامل، منها :

1 – اعتقاد اليهود الإيبريين وعلى رأسهم طائفة المِگورَشيم Mégorashim، أنهم أقرب سكان آسفي إلى المحتلين البرتغاليين، فهم على كل حال أبناء وطنهم، وأعرف من غيرهم بلغتهم وبكل خصوصيات ثقافتهم ودقائق حياتهم ومعيشهم. ومما كان يزيد من قوة هذا التقارب والتعامل، ما شعر به هؤلاء اليهود المهجّرون من جفوة ونفور ورفض وسط بني مِلّتهم من اليهود الأصليين، الذين رموهم بالمروق والخروج عن الدين اليهودي الصحيح، فنعتوهم بالغرباء والروميين، مما دفع بأعداد منهم إلى العودة إلى البرتغال[33].

2 – اقترابهم من البرتغاليين في مستوى تحضرهم وارتقاء أحوالهم المعيشية، واختلافهم عن بقية سكان آسفي من اليهود والمسلمين – وكما هو الحال في الثغور المحتلة الأخرى – بعُلُوّ كعبهم في العلم والخبرة بأمور المال والصناعات الرفيعة، واتجاههم إلى الاتجار مع أوربا والخارج بصفة عامة، وبفضل هذا التفوق والتميز صارت لهم بعد وقت قصير من حلولهم بآسفي – كما بالمدن المغربية الأخرى – سيطرة على إدارة الشؤون الدينية والدنيوية لليهود جميعاً، وكذا الغلبة مع التفوق في الميدان الاقتصادي، بأن صاروا أسياد الصناعة والتجارة بلا منازع.

3 – ميل البرتغاليين قبل الاحتلال وبعده إلى اليهود الإيبريين وذلك لاعتبارين اثنين، أولهما العمل على الاستفادة من هؤلاء اليهود في التعويض عن النقص العددي للبرتغاليين في ما احتلوه من الثغور المغربية، وخاصة في المجال التجاري والعسكري، علما بأن البرتغال بلد صغير في حجم مساحته وعدد سكانه،

ولذلك تبنى المحتل البرتغالي سياسة مخالفة تماما عن تلك التي يتبعها ملوكه إزاء اليهود في المِتْروپول[34]، ومن ذلك تعهد لهم الملك البرتغالي بضمان أمنهم، وعدم إكراههم على التنصر، وإذا اقتضى الحال طردهم، فإنه سيُمهلهم سنتين كاملتين، حتى يجمعوا أموالهم وأمتعتهم ويستصفوا أملاكهم[35].

وثاني هذين الاعتبارين، رغبة المحتلين في الاستفادة من خبرات هؤلاء اليهود ومهاراتهم المشهود لهم بها في مجال التجارة والمال والمخابرة، وهي من أهم ركائز مشروعهم الاستعماري بالمغرب.

ورغم قلة المراجع وشُحِّ المعلومات التاريخية سنحاول الكشف عمّا كان بين يهود آسفي والغازي البرتغالي من علاقات منفعة، وما قدمه هؤلاء اليهود من خدمات له بمدينة آسفي وباديتها والجوار، متتبعينها بنوع من الجرد والتبيين سواء قبل الاحتلال أو بعده، ومنها نذكر :

1 – كان لليهود الإيبريين دور رئيسي في حمل حكام آسفي وخاصتها، على طلب تجديد الحماية البرتغالية، وعملوا «بكل الوسائل على التقريب بين الطرفين»[36]، تقوية لتجارتهم مع البرتغال وأوربا وبلاد السودان، ولضمان استمراريتها وازدهارها.

2 – الاستخبار والتجسس وحبك الدسائس بإيعاز من البرتغاليين. فالاستخبار والتجسس سهّل على المحتل البرتغالي في خطوة أولى التغلغلَ الاقتصادي والدبلوماسي بالمدينة، وكسب حلفاء وعملاء من الحكام والأعيان، وأفسح له الطريق في خطوة ثانية لفرض هيمنته واحتلاله على آسفي، كما ركب كبراء يهود آسفي ومتنفذوهم مركب حبك الدسائس والمؤامرات، للتخلص من خصومهم بالوشاية والتخوين. ولإجلاء حقيقة هذه الممارسات نكتفي بضرب ثلاثة أمثلة :

2. 1. فالبرتغاليون جندوا بعد اتصالهم بآسفي عيونا وجواسيس من سكان آسفي، من المسلمين واليهود، ومنهم العديد من اليهود القادمين من إيبريا، للاستخبار عن أحوال المدينة وسكانها وحكامها وثرواتها. وقد اشتهر من هؤلاء الجواسيس داوود مالون David Malon، الذي افتضح أمره وصودرت ممتلكاته[37]؛ كما نجا بفضل مخابرة من اليهودي أبراهام بن زْميرو، حاكم كاسْتيلو رِيال (Castelo real الصويرة حاليا) جاك دي أزمبوجة Azambuja، من محاولة لاغتياله، حينما كان موجودا بآسفي للتفاوض مع حكامها سنة 1507، جعلته يعجل بالخروج من المدينة، ويلجأ إلى إحدى سفن أسطوله الحربي، الذي كان راسيا بالساحل[38]. كما استغل المستعمر البرتغالي العلاقات التجارية التي كانت تربط أبراهام بن زْميرو وإخوته بعدد من قبائل دكالة، ليجعل منهم عيونا ترصد دواخلها، وتخبر الملك البرتغالي مباشرة، «بما يروج بالمنطقة، كتابة أو بالاتصال به شخصيا»[39].

2. 2. ومن الدسائس التي أحسن يهود آسفي حبكها لصالح البرتغاليين وحكامهم بآسفي ممن تربطهم بهم مصالح وامتيازات، نذكر منها دسيستين :

- في الأولى سخّر القائد البرتغالي غارْسِيَة دا مِلّو Garcia da mello اليهودي أبراهام بن زْميرو، عندما كان مرابطا بأسطوله الحربي قبالة ساحل آسفي، فتمارض وأرسل إلى أبراهام لامتهانه الطب، حتى ينفرد به، فأرشاه وطلب منه الإيقاع بين عَلِيّ بن وَشْمان ويَحْيَى أُوتَعْفوفْت المتقاسميْن لحكم مدينة آسفي، بأن يسلم كل منهما رسالة من مِلّو، و«كان مضمون كل رسالة تحذير كل طرف من ما يُبَيِّتُه الآخر من غدر، ويَعِدُ كلاً منهما بمساعدة البرتغال ونصرته عند الحاجة»[40]. وفي خبر آخر مُتمم لهذا، ذكر مارمول أن أبراهام كان يتسلم هذه الرسائل يداً بيدٍ من القائد مِلّو، «وهو يجسّ نبضه في السرير ويرد إليه الجواب بنفس الطريقة»[41]، وجاء في رواية أخرى أن البرتغاليين وعدوا عَلِيّ بن وشْمان

بتسليمه حكم آسفي، إن نجح في إبعاد شريكه يَحْيى أوتَعْفوفت، وزيّنوا له قتله بالهجوم ليلا على داره[42]، وبالفعل أنجح أبراهام بن زميرو المؤامرة، وتحقق المراد بنشوب صراع مسلح بين الغريمين ابن وشْمان وَ أوتَعْفوفت، ليتصيد الجنود البرتغاليون انشغال أهل آسفي بمجرياته، وما اعترى أحوال المدينة من فوضى وعدم استقرار، ويتسللوا من سفنهم إلى المدينة ويحتلوها بكل سهولة سنة 1508.

– والدسيسة الثانية حاكها مجموعة من اليهود على رأسهم أبراهام بن زميرو وموسى دارْدييْرو (Dardeiro ترجمان آسفي) وماوُول Maul، بتواطؤ مع الحاكم البرتغالي لآسفي نونو فِرْنانْديس دي أتايد Nuno Fernandez de Ataide للتخلص من يَحْيى أوتَعْفوفت، مما حمل الملك البرتغالي إيمانويل على استدعائه إلى لشبونة يوم 31 غشت سنة 1514، ونظرا لما يتمتع به أبراهام من ثقة واعتبار لدى الملك إيمانويل، فقد أوصاه الحاكم دي أتايد بإعداد وتحرير لائحة أخرى من التهم، تشكك في وفائه وإخلاصه للعرش البرتغالي، وإرسالها في كتاب خاص إلى الملك البرتغالي. وهذا ما فعله بتاريخ 11 شتنبر 1514، ومما جاء فيها أن أوتعفوفت يعمل بكيفية خفية مع ملك مراكش ضد الوجود البرتغالي، وأن لا هَمّ له سوى نوال الغنى والثروة والجاه، وأنه يسطو على مداخيل الضرائب من الغلال، ويحرض سكان مدينة الغربية على رفض أداء الضرائب للبرتغاليين، وأنه يعلن نفسه ملكا على السكان، ويدعوهم إلى تقبيل قدمَيْه ويديه والهتاف بحياته[43].

لكن سعي هؤلاء اليهود الحاقدين ومن كان وراءهم، خاب وفشل ليقين الملك البرتغالي التام بإخلاص أوتَعْفوفت ووفائه لأغراض الاستعمار البرتغالي في دكّالة، فسجلّه يشفع له بما قدمه للإدارة الاستعمارية البرتغالية بآسفي من خدمات عسكرية في غزو القبائل وصد المجاهدين وفي وقف تحركات الوطاسيين والهنتاتيين، وفي مد نفوذ الاحتلال البرتغالي إلى دكالة والحَوْز والشياظْمة[44]، وتبعا لذلك أكرم الملك البرتغالي إيمانويل مثواه وأحاطه بكامل رعايته، بدل أن

يعاقبه أو يقتله كما أراد له خصومه، ولم يُعِده إلى آسفي إلا بعد موت حاكمها الحاقد عليه دي أتايدْ وبالضبط في يوم 21 يوليوز 1516، وبرتبة «قائدٍ على دكّالة»[45]، معززاً بعدد من الامتيازات، منها الاعتراف بما كان له من سلطات وحقوق على قبائل عَبْدة والغربية، وتمكينه من الحصول على خُمُس غنائم الغزوات[46]، ليعطيه الملك البرتغالي فيما بعد قرية «سرنو» الدكالية، كإقطاع، يتوارث هو وأعقابه الاستفادة من جميع مداخيله[47].

3 – بذل اليهود مساعدات عسكرية بالنفس والنفيس للاحتلال البرتغالي لضمان بقائه وصيانة وجوده. ففي سنة 1510 أي بعد سنتين من احتلال آسفي، تعرضت المدينة من جميع الجهات لهجوم كاسح من القبائل القاطنة بين نهري أم الربيع وتانْسيفْت[48]، من قبائل دكّالة والشياظمة وحتى حاحا[49]، «بتحريض من الفقهاء»[50] وشيوخ التصوف، وقد نجحوا في فرض حصار محكم على الغزاة دام سبعة عشر يوما[51]، وكادوا يطبقون على المدينة وينقذونها من يد الطغاة «الكفار»، لولا وصول إمدادات عسكرية عن طريق البحر من جزر ماديرا قُبالة مدينة الجديدة[52]، وتُنَوه كثيرٌ من المراجع بالدور الفعال الذي لعبته شخصيات يهودية من عائلة ابن زميرو في صدّ المهاجمين وإنقاذ الوجود البرتغالي بالمدينة[53]. فقد قاد الأخوان إسحاق وإسماعيل بن زميرو فرقة من المتطوعة اليهود في حرب المجاهدين[54]، وفي رواية أخرى أن الأخوين إسحاق وإسماعيل جاءا من أزمّور بسفينتين حربيتين محملتين بالأسلحة، وعلى متنهما مائتين من اليهود بكامل عدتهم العسكرية، ودخلوا إلى آسفي وشاركوا في الدفاع عن المدينة إلى جانب اليهود المحليين[55]، الذين سلحهم الغزاة البرتغاليون[56]، وقد يبدو هذا الخبر ضعيفا، علما بأن مدينة أزمور كانت مستقلة، ولم يحتلها البرتغاليون إلا في سنة 1513، ولكن هناك ما يدلّ على صحة الخبر، ومن ذلك أن أزمّور كانت يومئذ مثل آسفي خاضعة للحماية البرتغالية (منذ سنة 1486 وجددت في سنة 1510)، ثم ورود إشارة تفيد أن الحاكم البرتغالي لآسفي المدعو نونو فِرْنانْدَيزْ دي أتايِد

Nuno Fernandez de Ataide، لما اشتد عليه الحصار وبات سقوط المدينة وشيكا في يد المغاربة، بادر بطرق جميع الأبواب الممكنة للحصول على نجدات عسكرية، ترفد جنوده الذين لم يكن عددهم يزيد عن 900 جندي، وتعوض نضوب ذخيرته، فاتصل بتجار مدينة أزمور[57]، ويعني ذلك التجارَ البرتغاليين واليهود الإيبريين بالدرجة الأولى، لما لهم من مال ونفوذ، وقدرة على التعجيل بتوفير قسم من المدد الحربي المطلوب.

وفي هذا الإطار أيضا، وهو الدعم العسكري ليهود آسفي، كان البرتغاليون بعد احتلالهم لآسفي وفي عز حكمهم لها، يغرمون بين الفينة والأخرى يهود آسفي أموالا طائلة، ليصرفوها في تقوية تحصينات المدينة وترميم أسوارها، منعا لسقوطها في يد المجاهدين[58].

4 – نشر النفوذ الاستعماري البرتغالي بين قبائل دكالة، وقد برع في ذلك كبير عائلة ابن زميرو المدعو أبراهام وأخواه إسماعيل وإسحاق[59]، وكان دور أبراهام أكبر في توسيع رقعة الاحتلال البرتغالي. فقد تمكن بقوة شخصيته ودهائه وتشعب علاقاته الشخصية والتجارية بزعماء القبائل ووجهائها، من أن ينال تقديرا واحتراما، وأكثر من ذلك، أن يحوز على ثقة القبائل، فصاروا يطلبونه في كل مفاوضة تجري بينهم وبين البرتغاليين[60]. وبفضل هذا الاعتبار دانت للمحتل البرتغالي مدينة الغربية ودار الفارس (أي قصبة أيير)، كما تم له شراء خضوع عدة قبائل للبرتغاليين، بتسريب رشاوى إلى شيوخها[61]، في وقت أصبحت فيه القبائل مفككة، وغير قادرة على التمييز بين من يخدمها أو يخدم مصلحته، بل أخطر من ذلك أنها لم تعد مرتبطة بالأرض بل فقط بشخص شيخها وزعيمها، «تثور لعصيانه وتخضع لخضوعه وأكثر من هذا تموت دفاعا عنه»[62]، وفي وقت أيضا أصبحت فيه الرشاوى[63] تلعب دورا «لا يقل عن دور القوة العسكرية»[64]، بل إنها أصبحت تعفي المحتل من كثير من التحركات العسكرية

وما يتبعها من خسائر بشرية، وإن كانت تكلفه أموالا كثيرة، فقد بلغت قيمتها مائتي ألف ريال بين يونيو ودجنبر من سنة 1512، وهي تساوي محصول الجمارك بآسفي في الفترة المذكورة[65].

5 – تقديم خدمات تجارية للبرتغاليين ومن ذلك :

5. 1. توفير السلع الرئيسية التي كان يطلبها التجار البرتغاليون، وكان أهمها بآسفي «الحَنابِل» الصوفية[66]، التي كان يتهافت عليها زنوج خليج غينيا مقابل تِبْر السودان، وبفضل ارتفاع الطلب عليها، صارت آسفي أول مركز لصناعة الحنابل على المحيط الأطلنتي، حتى إن الملك البرتغالي أمر سنة 1507 (أي قبل احتلال آسفي بسنة واحدة)، بتأسيس دار كبيرة أو ما يشبه المانيفاكتورة، لإنتاج مزيد من الحنابل، حتى يتمكن من تغطية الحاجيات المتزايدة لسكان إفريقيا الغربية، الذين كانوا يستعملونها كأغطية وأيضا في صناعة ملابسهم، وقد عهد بهذه الدار إلى اليهودي مايّير ليڤي Meyer Lévi[67]، وبعد احتلال آسفي كلف الملك يهودياً آخر وهو يَهودا بن زْميرو بإنتاجها وشرائها، فصار هذان اليهوديان شريكين محتكرين لإنتاجها وتجارتها، وإنتاج غيرها ممّا يطلبه الملك البرتغالي من منسوجات صوفية أخرى كالحياك والعبائِن والبرانس والزرابي، اعتمادا على مواصفات وأشكال كان يحددها ويبعث بها إليهما[68].

5. 2. كان عدد من اليهود يعملون لحساب البرتغال في تصريف ما تجلبه من سلع خارج أسوار آسفي، ومن ذلك أن مايير ليفي Meyer Lévi كان يتاجر لحساب التجار البرتغاليين بمدينة مراكش، بشراء كميات من السلع، التي كانوا يوجهونها إلى أرْغين بخليج غينْيا[69]، كما تعاقد تجار آل زميرو مع الملك البرتغالي على ترويج الصمغ العربي، الذي كانت تصنع منه أصباغ الأنسجة، ليس بدكالة وحسب بل بمجموع المغرب[70].

6 – تسخير البرتغال لشخصيات نافذة من يهود عائلة بني زميرو في التفاوض مع قوى مغربية كان يخشى بأسَها، لإبرام معاهدات هدنة وسلام وتعاون ولافتكاك الأسرى، ونقصد بهذه القوى إمارة هَنْتاتة ودولة الوطّاسيين وقوة السعْديين الناشئة وعدد من قبائل دكّالة :

6. 1. فبخصوص إمارة هنتاتة، سخّر الملك البرتغالي اليهودي إسحاق بن زميرو لمخابرة الناصر أبي علي ملك الهنتاتيين في مراكش، وفتح مفاوضات معه للتهادن والسلام سنة 1513، كان من أهم ثمارها ضَمانُ حياد الناصر، مما يسّر على البرتغاليين احتلال مدينة أزمّور في السنة نفسها بعد فشلهم في دخولها سنة 1508[71]، ثم تجددت المفاوضات مع الهنتاتيين في صيف 1514، في محاولة من البرتغال لإخضاع إمارتهم إلى حمايتها والهيمنة عليها[72]. ويُستشف من رسالة موجهة من الملك إيمانويل البرتغالي إلى الناصر، بتاريخ 8 غشت 1514، أن هذا الأخير أظهر استعداده لخدمة التاج البرتغالي، وذكر أنه يرتب لإرسال مندوبيْن عنه إلى البرتغال لإبرام اتفاقية بهذا الشأن[73].

أما بشأن مخابرة السعديين والوطاسيين، فقد انتدبت البرتغال لهذه المهمة أبراهام، وهو كبير يهود بني زْميرو، وقد ورد اسمه في أكثر من رسالة واتفاقية تبودلت بين السعديين والوطاسيين من جهة، وبين البرتغاليين من جهة أخرى، ومن ذلك :

أ – ورد اسمه في رسالة بعث بها مولاي أحمد الأعرج إلى الملك البرتغالي يوحنا (جوان) الثالث (1521-1557) بتاريخ 24 صفر 932 هـ الموافق ل 10 دجنبر 1525، وفيها يشتكي الملك السعدي من تعدّيات أهل أزمور وآسفي وتجاوزهم لشروط اتفاقية الهدنة، بأسر مغاربة من رعاياه ونهب قطعان ماشية واعتراض طريق قافلة تجارية ونهب سلعها ضمن حدود سلطته، ويطالب الملك البرتغالي بإرسال قاض عنه إلى آسفي للتحقيق في الأمر[74].

ب – وورد ذكر أبراهام بن زميرو في رسالة أخرى مؤرخة ب 3 ذي الحجة 932 هـ موافق 10 شتنبر 1526م، من نفس الملك السعدي إلى الحاكم الجديد لمستعمرة آسفي غَرْسِيَة دي مِلّو Garcia da Mello (1525-1527)، يستفسره فيها عن موقفه من شروط اتفاقية الهدنة التي أبرمها مع سلفه ساكوطو Sacoto (1522-1525) [75].

ج – وورد ذكر أبراهام في رسالة ثالثة من المدعو محمد بن أحمد الذي ينعث نفسه «بوَصيف مولاي أحمد(الأعرج) نصره الله»، إلى الحاكم البرتغالي لآسفي، بتاريخ 10 ذي الحجة 932 هـ موافق 17 شتنبر 1526م، وفيها يرحب بتعيين الحاكم غرسية دي مِلّو، ويشيد بخصاله وتعاونه[76].

د – وورد ذكر أبراهام بالاسم أيضا في نص اتفاقية الهدنة بين الملك السعدي مولاي أحمد الأعرج والملك البرتغالي يوحنا الثالث، والتي تحمل تاريخ 22 ذي الحجة 932 هـ الموافق ل 29 شتنبر 1526م ، وهي تمدد حدود مستعمرة آسفي إلى البوادي المجاورة، وتبين حدودها وترفع سلطة السعديين عنها، وبالتالي ترفع الحصار عن البرتغاليين بآسفي، وتجيز لهم المتاجرة مع المناطق الخاضعة للسعديين في السلع التي لا يحرّمها الإسلام[77].

هـ – وورد ذكر أبراهام في رسالة من حاكم آسفي دي مِلّو إلى الملك يوحنا الثالث، وهي تحمل تاريخ 5 أكتوبر 1526، وفيها يخبره بتحرير القائد العسكري لوپو بارّيگا Lopo Barriga من قبضة السعديين بواسطة أبراهام، وإسقاط الإتاوة التي كان يؤديها أهل آسفي للسعديين، طبقا للاتفاقية التي أبرمت معهم في عهد سلفه[78].

و– كما جاء ذكر أبراهام بن زميرو في رسالة بتاريخ أواخر ذي الحجة من سنة 933 هـ/ 1527م، من الأمير الوطاسي مسعود بن ناصر إلى أحد المقرّبين

من الملك البرتغالي، وهو الكونْت دو لينارِشْ، وفيها يخبره الأمير الوطاسي «بأنه أجاب الملك جُواوْ الثالث بواسطة الحاخام ابرهام بن زْميرو»(79).

ومن تفحص هذه الوثائق وغيرها، يظهر لنا أن أبراهام كان وسيطا مطلوبا من كل الأطراف، وموثوقاً فيه من طرف الجميع، من الملك البرتغالي وحكامه المتعاقبين على آسفي، ومن الأمير الهنتاتي، ومن الملك الوطاسي، ومن السلطان السعدي ووصيفه، ومن قبائل عَبْدة ودكاّلة، ومن يهود آسفي ومسلميها، ويبدو من تفحص إشارات وقفنا عليها بالوثائق أن أبراهام كان في كل وساطاته يتظاهر بمظهر الوسيط المحايد، فهو في كل المفاوضات كان :

أ- يسعى إلى بذر بذور التهادن والوفاق والتقارب والسلام بين الأطراف المتنازعة. ففي رسالة من الوصيف السعدي إلى حاكم آسفي دي ملِّو، جاء فيها بالحرف الواحد : «ذكر لنا إبراهيم بن ازمر عنكم وعن حسبكم، فقد ذكر عنكم من الخير ما أنتم أهل له. ونحنو (نحن) أعز ما عندنا يكون في أسفي حسيب مثلكم، لأن مجاورة الحسباء الفظلاء (الفضلاء) أحسن من مجاورة الكلاب والسفلاء»(80).

ب - يسعى إلى كسب ثقة الأطراف المتفاوضة، وبالفعل كانت تضع ثقتها فيه، إلى درجة أنها كانت تكلفه بنقل رسائل شفوية سرية بينها، ومن العبارات التي تدلّ على ذلك، ما ورد في بعض الوثائق، مثل عبارة «على قدر ما وصيتم به إبراهيم بن ازمر»، وعبارة «باقية كلام مولاي نصره الله (تجدونها) عند إبراهيم بن ازمر»(81).

ج - يُعتمد من قبَل الأطراف المتفاوضة في الاستفسار عن بعض الأمور، ومطالبته بشرحها وتبسيط تفاصيلها، ومما جاء في إحدى رسائل مولاي أحمد الأعرج إلى حاكم آسفي دي ملِّو، «وشرطنا (في الاتفاقية) شروطا يخبرك بهم ابراهم بن زميرو اليهودي، فإن أنت باق على ما كان عليه الكلام فيه ونعم، وإلا فَعْمَلْ ما ظهر لك، والذي عندك أعلمنا به في القريب»(82).

د – يُستشفَع به من طرف القبائل التي تخشى انتقام الغزاة البرتغاليين. فبعد فشل قبائل دكالة في حصار آسفي سنة 1510م، طلب سكان الغربية من حاكم آسفي آتايد Ataide العفو والأمان، لكنه لم يجبهم إلى طلبهم، فقصدوا أبراهام مستشفعينه عند الملك البرتغالي إيمانويل، فرحب بذلك، ونجح في مأموريته مقابل تنازلهم عن بعض الحصون للبرتغاليين[83].

وللتاريخ أجزمُ قاطعا أن أبرهام بن زميرو كان دائما مفاوضا بارعا وبامتياز، ومهما بذله من مناورات للتظاهر بالحياد، فإنه وفي كل الأحوال كان يعمل باسم دولة البرتغال وحكامها بالمنطقة، لخدمة أغراضهم الاستعمارية أولاً وأخيراً، فمصالحهم كانت دائما حاضرة بقوة وفي المقام الأول في كل عملية تفاوض، ولم يثبت أبدا أن تدخل أبراهام للتقريب بين أطراف مغربية، مثلا بين الهنتاتيين والوطاسيين والسعديين، أو حتى بين قبائل مغربية، ولا غرو في ذلك، فهو يقيم بآسفي بين ظهران المحتلين البرتغاليين، ويستظل بأمنهم وحمايتهم، وتقوم معظم معاملاته الاقتصادية معهم، ويدين لهم فيما جمعه ويجمعه من ثروات، وفيما حققه من جاه وصيت واسع.

نخلص مما سبق عرضه من خدمات، إلى أن كثيرا من اليهود الإيبريين بآسفي كانوا أوتاداً ورواسي للوجود الاستعماري البرتغالي بالمدينة وظهيرها، وهم لم يختلفوا في إخلاصهم للمحتل عن عدد كبير من إخوانهم المسلمين بالمدينة وبينهم بعض الأولياء والصلحاء[84]. وتلكم كانت الحال أيضا في عدد من الثغور والمناطق المحتلة جنوب نهر أم الربيع، وفيها وجدنا متعاملين وعملاء كباراً من الأعيان وزعماء وقواد وشيوخ القبائل وكبرائها، بعكس ما كان سائدا بالثغور المحتلة بالشمال المغربي، التي كان وجهاؤها وكبراؤها هم متزعمو حركة الجهاد والمقاومة ضد الاحتلال البرتغالي، سواء بمدن أصيلا أو العرائش أو المعمورة أو غيرها[85]، وكما اشتهر بآسفي متعاونون كبار من اليهود والمسلمين من أمثال أبراهام بن زميرو ويحيى أوتعفوفت، فإن ثغورا أخرى من دكالة، لم تعدم مثل

هؤلاء، وحسبنا أن نذكر منهم في مدينة أزمّور اليهودي يوسف بن الدّيب والمسلم يعقوب بن الغربي ؛ ويمكن تفسير انجذابهم الكلي نحو المحتل البرتغالي بالانتهازية وكذلك – وهذا هو المهم – بيأسهم من تحسن الأوضاع العامة بالمغرب وتجاوبهم بل وتكيّفهم مع واقعية الظرفية الصعبة، التي كانت تعيشها منطقة دكالة والمغرب قاطبة، من جراء الفراغ السياسي والعزلة والفوضى والبؤس والبطش والتخريب والإرهاب من الجانب البرتغالي وحتى الوطاسي، وهي عوامل كانت وراء طلب سكان آسفي وكذا سكان أزمور وأهل ماسّة بالجنوب، الدخول تحت طاعة البرتغاليين، بل إن بعض أعيان آسفي لم يترددوا في التعبير عن فرحتهم بالدخول تحت حكمهم. فقد جاء في رسالة منهم إلى الملك إيمانويل قولهم : «وقلنا (بالدخول في طاعتك) خرجنا من العذاب ودخلنا في الجنة». [86]وتبعا لذلك فإن اليهود الإيبريين الوافدين على آسفي، كانوا بفضل واقعيتهم هاته وأكثر من ذلك بفضل تفكيرهم البراجماتي الذكي، أكثر حظا من غيرهم من ساكنة آسفي من اليهود الأصليين والمسلمين على السواء، في الاستفادة من الوجود البرتغالي بهذا الثغر. فقد نالوا حصة الأسد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وحسبنا أن نجلو منها ما جَنَتْه واحدة من الأسر اليهودية، التي تردد كثيرا ذكر بعض أفرادها ببحثنا، ألا وهي أسرة أولاد زميرو، التي أنجبت أكبر عدد من المتعاونين مع الغازي البرتغالي، وعلى رأسهم كبيرهم أبراهام بن زميرو، فقد ظفرت هذه الأسرة من المحتل بكثير من الامتيازات والإنعامات ومنها :

1– احتكارها لإنتاج وبيع كمِّيات كبيرة من الأنسجة الصوفية (حنابِل وحِياك وعبائن وبرانس وزرابي...) لحساب الملك البرتغالي وللتجار البرتغاليين[87].

2 – احتكارها بيع الصمغ الهندي الأحمر، وكان يومئذ يمثل سلعة نفيسة، حتى إن الملك البرتغالي كان أحيانا يؤدي به رواتب جنده وموظفيه.

3 – تكليف البرتغال هذه الأسرة «بإدخال الضرائب إلى آسفي»[89]، ومنحها امتياز تحصيل إيرادات الجمارك بمرسى المدينة، مع شركاء لهم من البرتغاليين، مقابل إيجار حددت قيمته سنة 1920 بمائة وخمسة وستين ألف ريال [90].

4 – تعيين الملك البرتغالي إسحاقَ بن ازميرو، وبعده أخاه أبراهام حاخاماً كبيرا على رأس يهود آسفي، وأصبحت له عليهم منذ يونيو 1510 سلطة دينية وجنائية [91]. وفي حكمي أن هذه الأسرة اليهودية وكبيرها أبراهام، حين كانوا يخدمون الاحتلال البرتغالي كغيرهم من اليهود الإيبريين، فإنهم لم يفعلوا ذلك حبا فيه وإخلاصا له، وإنما من أجل حماية مصالحهم ومصالح الأوليغارشية التجارية التي ينتمون إليها، وهذه البراجماتية منهم نجدها تتأكد لاحقا عندما انقلب أبراهام بن زميرو على البرتغاليين، بجنوحه وميله إلى جانب السعديين، حين وثق من دنُوّ أُفول وجود استعمارهم بآسفي وعموم دكالة بعد سنة 1520م، وبعد وقوفه على تصاعد قوة السعديين واتساع رقعة حكمهم ونفوذهم، فاتجه إلى تمتين صلاته بهم، والسعي إلى الحصول منهم على تسهيلات لتجارته وأعماله. وبالفعل تم له نقل تجارته إلى عاصمتهم مراكش، وحصل من السلطان مولاي أحمد الأعرج على إعفاء تام من الضرائب على سلعه[92]، وتبعا لهذا الامتياز أخذ يرتب أسرته لنقل خدماتها إلى المعسكر الآخر المعادي للوجود البرتغالي، وقد فطن البرتغاليون إلى ذلك ولم يحاسبوه عليه[93]. وهذه الواقعية الشرسة – إن صحت هذه التسمية – من اليهود الإيبريين، جعلتنا نستبعد طرح تساؤل أزعجنا في البداية، وهو : كيف بهؤلاء اليهود الذين هُجِّروا قهرا وظلما من البرتغال، يرتمون في أحضان جلاديهم، ويخدمون استعمارهم للثغور المغربية بتفان كبير، وبكل الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية، وهم الذين كانوا قبل سنوات معدودات، يقاسون منهم في موطنهم البرتغال ألوانا وأهوالا من الاضطهاد والتنكيل والتقتيل ؟ وكيف يستوثقون بهؤلاء الغزاة المتعصبين وهم طاردوهم من ديارهم ؟ وكيف لا يخشون غدرهم فيما يستقبل من السنين ؟ وكيف

يقفون هذا الموقف السلبي والعميل والمتواطئ معهم، ولا يسعون إلى الثأر منهم بمد يدهم إلى المقاومة الشعبية المناهضة لوجودهم ؟.

لا شك أن وَصْم هؤلاء اليهود بالعمالة والانبطاح للاحتلال البرتغالي فيه تسرع وضعف نظر، وإلا كيف نفسر نحن أهلَ آسفي بناء مَزار مقدّس، يضم جثامين كبراء عملاء هذا الاحتلال، من عائلة ابن زميرو، أبراهام واخوته إسحاق وإسماعيل ويوسف وثلاثة آخرين من أبناء إخوته، كنا حتى وقت قريب نقصده كمسلمين ويهود للزيارة والتبرك بنزلائه[94]، في شفاء بعض الأمراض والابتهال لنيل بعض الأماني والآمال، وأكثر من ذلك كان مقدَّم ضريحهم واحدا من كبار شيوخ الدرقاوية بالمدينة، وقد خلفته ابنتُه في خدمة الضريح، ويحكي عنها بعض المسنِّين المتأخرين من اليهود كرامات وقدرات خارقة في شفاء الأمراض، بفضل منحة بركة أولياء أولاد بن زميرو[95] ! وكيف اختلفنا عن حواضر مغربية عريقة كمراكش وفاس ووزان وغيرها، فاشتهرت كل منها بسبعة رجال من الصلحاء المسلمين، أما حاضرتنا آسفي فعلى الرغم من كثرة صلحائها، فلم يعرف عنها أي ذكر لسبعة منهم سوى سبعة رجال من الصلحاء اليهود، هم أولياء أولاد بن زميرو السبعة ؟!.

وأدهى من كل هذا، كيف نرمي هؤلاء اليهود بالتعاون مع الاستعمار البرتغالي إذا كنا عاجزين عن أن نفسر الفرحة العارمة التي أصابت يهود مجموع المغرب، بانتشار خبر اندحار سيّدتهم ومخدومتهم دولة البرتغال، وملكها دون سباستيان حفيد الملك إيمانويل الأول، في معركة وادي المخازن يوم 4 غشت من سنة 1578م، وإقامتهم في حشود كبيرة لصلوات الشكر بمختلف حواضر المغرب وقراه، ومن بين هؤلاء اليهود المحتفين، كان يوجد أحياءٌ عاشوا رَدحاً من الزمن تحت احتلالهم، ككهول وشباب بمدن آسفي وأزمور وأصيلا والقصر الصغير، قبل أن يخليها المحتل في سنة 1541 وسنة 1550، وأكثر من ذلك فإن يهود المغرب وحتى اليوم ما يزالون يتخذون من ذكرى معركة وادي المخازن، عيدا دينيا ووطنيا يحتفلون به كل سنة، في غرة شهر أيلول من التقويم العبري، ينشدون فيه أشعارا

وتراتيل خاصة بالمناسبة، ويستحضرون من خلال تلاوة لفيفة مقدّسة Megillah، وقائعَ هذا الحدث السعيد بالنسبة لهم[96] ؟

أعتقد أن في بحثي هذا طرح جديد وجريء في تناول موضوع علاقات اليهود بالوجود الاستعماري البرتغالي بالمغرب، وأنه بما يعتمده من حقائق وقرائن لا يخلو من العلمية والموضوعية وبالتالي من أهمية، وإن كان هذا الطرح لا يزال في بداياته، الأمر الذي يدعونا كباحثين إلى المزيد من الغوص والتنقيب بعيدا عن كل أحكام القيمة المجانية والجاهزة، بما يسمح باكتشاف حقائق جديدة وبناء خلاصات منصفة، والله الموفق.

الهوامش

1) أحمد بوشرب، «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور»، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1984، ص 114.

2) هَنْري المـلاّح Henri le navigateur : (1394-1460) هو الابن الثالث للملك يوحنا الأول (1383-1433)، شارك في احتلال مدينة سبتة سنة 1415، وبعد عودته منها أسس مرصدا وورشا لبناء السفن بمدينة صاكر Sagres، جمع فيه عددا من ربابنة السفن والعمال وعلماء الجغرافية والخرائط من البرتغاليين والأجانب، كان من منجزاته وضع خريطة للعالم واختراع سفينة الكرافيلا، وقد مكّناه من تحقيق حلمه بتدشين الكشوفات الجغرافية، بحثا عن طريق بحري يؤدي إلى الشرق الأقصى بعيدا عن الطرق التي كان يراقبها العرب، وقد مول الكثير من الكشوفات دون أن يشارك في أي واحدة منها. ومن الكشوفات التي تحققت في حياته، اكتشاف جزر ماديرا سنة 1420، ورأس بوجْدور سنة 1434، والرأس الأبيض سنة 1441، والرأس الأخضر سنة 1445 ومصبّي نهْرَي السنغال وكامبيا سنة 1456، ورأس الرجاء الصالح سنة 1487.

3) محمد ابن عزّوز حكيم، "الاحتلال البرتغالي «للبريجة» من خلال المصادر الإسبانية"، ندوة دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، في أيام 3 و 4 و 5 فبراير 1994، برعاية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة ونشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص 92.

4) أحمد بوشرب، ص 120 و121 و 123.

5) نفسه، ص 93 و 94.

6) أحمد بنجلون، "آسفي بين الأمس واليوم، آسفي دراسات تاريخية وحضارية"، الملتقى الفكري الأول لمدينة أسفي، يونيو 1988، ص 35.

7) أحمد بوشرب، ص 112.

8) أحمد بنجلون، ص 35.

9) Joseph Goulven, "*Safi, au vieux temps des Portugais*", Lisboa 1938, p. 22.

10) "*Sources inédites de l'histoire du Maroc*", tome I, p. 9.

11) Ibid.

كما نجد مقتطفات من مضمون هذه الحماية مع شروح وتعليقات في :

– أحمد بوشرب، «دكالة والاستعمار البرتغالي»، ص 179 و 180 و 181.

– عثمان المنصوري، «جوانب من مقاومة دكالة للاحتلال البرتغالي»، ندوة دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، في أيام 3 و 4 و 5 فبراير 1994، برعاية جامعة شعيب الدكالي بمدينة الجديدة والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص 110.

– عثمان المنصوري، تطور التجارة بأسفي خلال القرن السادس عشر الميلادي، "تاريخ إقليم آسفي"، الدفتر الأول من دفاتر دكالة عبدة، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء 2000، ص 143

– عبد الهادي التازي، صدى مدينة آسفي في التاريخ الدبلوماسي، "تاريخ إقليم أسفي"، الدفتر الأول من دفاتر دكالة عبدة، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء 2000، ص. 156.

- Joseph Goulven, P.22 .

12) أحمد بوشرب، "مكانة أسفي داخل الإمبراطورية التجارية البرتغالية خلال العقود الأولى من القرن 16م"، الملتقى الفكري الأول لمدينة أسفي، يونيو 1988، ص 95.

13) من رسالة شكوى بعث بها سكان آسفي إلى الملك البرتغالي إيمانويل بتاريخ 2 يوليوز 1509، انظر نصها في :

- "*Sources inédites de l'histoire du Maroc*", tome I, pp. 178-189.

14) أحمد بوشرب، «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور»، مذكور، ص 93.

15) الحسن بن محمد الوزّان، «وصف إفريقيا»، ترجمة محمد حجّي ومحمد الأخضر، الجزء الأول، الرباط 1980، ص 116.

16) نفسه.

17) وإذا حسبناه بالكانون وهو يعادل خمسة أفراد أو ستة فإن عددهم لن يتجاوز ستمائة نسمة، وهو ضعيف بالنسبة إلى الحجم الكلي لسكان آسفي وقياسا على ما بلغته المدينة من ازدهار تجاري وحرفي.

18) من وثيقة لليهودي المغربي يوسف مران المقيم بفرنسا.

19) إبراهيم كريدية، «صفحات من تاريخ يهود آسفي»، مطبعة I. M.B.H.، السنة 2004، ص 27 و 28.

20) «كتاب القَبالة» للربّي إبراهيم بن سليمان طروتيال، ترجمة عبد العزيز شَهْبَر، مجلة تاريخ المغرب، العددان السابع والثامن، ماي 1998، ص 149. وكذا :

Jonathan Benros, "*Migrations Juives au Maroc*", Paris, 1963, p. 8.

21) محمد بنشَريفة، أسفي خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، تاريخ إقليم أسفي من الحقبة القديمة إلى الفترة المعاصرة، الدفتر الأول من دفاتر دكالة عبدة، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء 2000، ص 131.

22) Haim Zafrani, "*Juifs d'Andalousie et de Maghreb*", Maisonneuve et Larose, 1996, p.216.

23) «كتاب القَبالة» للربّي إبراهيم بن سليمان طروتيال، ص 149.

24) نفسه.

25) Haim Zafrani, P.214.

26) إبراهيم كريدية، ص 29.

27) أحمد بوشرب، ص 338.

28) نفسه، ص 136.

29) نفسه، ص 342.

30) Mohammed Kenbib, "*Juifs et Musulmans au Maroc 1859 - 1948*", Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1994, P. 30-31.

31) من وثيقة ليوسف مرّان من فرنسا.

32) حاييم الزعفراني، «ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب»، ترجمة أحمد شَحْلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء 1987، من ص 38 إلى ص 47.

33) إبراهيم كريدية، ص 58.

34) شَمْعون ليڤي، الجماعة اليهودية لمدينة آسفي، «تاريخ إقليم أسفي»، الدفتر الأول من دفاتر دكالة عبدة، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء 2000، ص 17.

35) أحمد بوشرب، ص 337.

36) عثمان المنصوري، ص 110.

37) Joseph Goulven, p. 32.

(38) Jonathan Benros, p. 14.

39) أحمد بوشرب، ص 256.

40) محمد العبدي الكانوني، «علائق أسفي ومنطقتها بملوك المغرب»، مخطوط خاص.

41) مارمول كَرْبَخال، «إفريقيا»، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجّي ومحمد زنيبر ومحمد الأخضر وأحمد التوفيق وأحمد بنجلون، الرباط 1989، ص 73.

42) أحمد بوشرب، ص 189

43) "*Sources Inédites de l'Histoire du Maroc*", tome I, P.619. et Joseph Goulven, p. 44.

44) أحمد بوشرب، ص 217.

45) نفسه، ص 219.

46) المصطفى البوعناني، يحيى أوتعفوفت بين الطموح السياسي وأطماع البرتغال في إقليم أسفي، تاريخ إقليم أسفي من الحقبة القديمة إلى الفترة المعاصرة، «تاريخ إقليم أسفي»، الدفتر الأول من دفاتر دكالة عبدة، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء 2000، ص 106.

47) نفسه، ص 116.

48) Joseph Goulven, p. 87.

49) Armand Antona, "*la région des Abda*", Rabat 1931, P34.

50) مارمول كربخال، «إفريقيا»، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد زنيبر ومحمد الأخضر وأحمد التوفيق وأحمد بنجلون، الرباط 1989، ص 76.

51) Armand Antona, p. 34.

52) أحمد بوشرب، ص 223 وص 230.

53) Armand Antona, p. 34.

54) Joseph Goulven, p. 45.

55) Jonathan Benros, p. 16.

56) مارمول، ص 76.

57) Joseph Goulven, P.44

58) أحمد بوشرب، ص. 345.

59) نفسه، ص 255.

60) نفسه، ص 256.

61) نفسه، ص 214.

62) نفسه، ص 132.

63) وحسبنا أن نذكر أمثلة من هذه الرشاوى، رشاوى لشيخ عبدة المدعو حسّون، سنة 1509 بعدما أبلغ البرتغاليين بمعلومات مهمة، وكان مبلغ رشوته 2420 ريالا، ثم رشوته مرة أخرى، حتى يمنع قبيلته من المشاركة إلى جانب قبائل دكالة في محاصرة آسفي سنة 1510، ورشوة شيخ المدينة الغربية بثلاثة أمتار من الكتان أي ما يساوي 900 ريال (بوشرب، ص 214).

64) أحمد بوشرب، ص 214.

65) نفسه.

66) نفسه، ص 307.

67) Abdelkader Timoule, "*Safi dans les Annales Maritimes*", 1997, p. 70. Et Jonathan Benros, p. 17.

68) "*Sources inédites de l'histoire du Maroc*", tome I, p. 655.

69) Ibid., p. 653.

70) أحمد بوشرب، ص 312.

71) نفسه، ص 255.

72) عبد الكريم كريّم، «المغرب في عهد الدولة السعدية»، الدار البيضاء 1978، ص 48.

73) عبد الهادي التازي، «التاريخ الدبلوماسي للمغرب»، المجلد الثامن، ص 89.

74) "*Sources inédites de l'histoire du Maroc*", tome III, Paris 1939, p. 348.

75) Ibid. p. 356.

76) Ibid. p. 359.

77) Ibid. p. 367.

78) Ibid. p. 371.

79) أحمد بوشرب، مساهمة الوثائق البرتغالية في كتابة تاريخ الغزو البرتغالي لسواحل المغرب والبحر الأحمر والخليج العربي، مجلة المناهل العدد 26، مارس 1983، ص 43.

80) "*Sources inédites de l'Histoire du Maroc*", tome III, p. 359.

81) Ibid. p. 360.

82) Ibid. p. 356

83) أحمد بوشرب، «دكالة والاستعمار البرتغالي»، ص. 230.

84) نفسه، ص 214.

85) نفسه، ص 353.

86) "*Sources Inédites de l'Histoire du Maroc*", tome I, p. 179.

87) أحمد بوشرب، «دكالة والاستعمار الرتغالي»، ص. 308.

88) نفسه، ص 311 و 312.

89) نفسه، ص 256.

90) نفسه، ص 304.

91) نفسه، ص 337.

92) نفسه، ص 470.

93) نفسه، ص 360.

94) ذكر لي إميل أزْران Azran نجل رئيس الجماعة اليهودية بآسفي، أن بعض أعيان المسلمين، ما زالوا يترددون على ضريح أولاد بن زْميرو للزيارة والتبرك والاستشفاء.

95) شَمْعون ليڤي، ص 184.

96) Haim Zafrani, p. 221.

الوجود البرتغالي في أگدير وانتشاره في جلّ قبائل سوس

الحسين وگّاگ

أعتقد أن الزملاء الأعضاء والسادة الخبراء غطّوا كل الجوانب المتعلقة بالحضور البرتغالي في الجديدة وآسفي وأزمور، وأرى من المفيد أن أتناول في عجالة هذا الحضور في ناحية سوس.

فلقد ورد في التعليق رقم 269 للأستاذ محمد الروداني على كتاب «إيليغ قديما وحديثاً» الذي ألّفه العلاّمة محمد المختار السوسي أن «فونْتي» هي القريبة من البحر في أگدير المحاذية لمرساه، والتي كان فيها البرتغاليون مدة 72 سنة حتى أخرجهم منها الشيخ الأول السعديئ سنة 947هـ بعد أن ناوشهم هو وأبوه وأخوه أحمد الأعرج سنين قبل ذلك.

أما أگدير - ومعناه الحِصن - فهو البناء المسوّر على قمة الجبل فوق «فونْتي»، وقد بناه محمد الشيخ نفسه في تلك السنة ليكون مرقباً لاستكشاف البحر، وقد كان أفاضل السوسيّين كالعلماء والنسّاك يرابطون فيه.

وذكر القاضي أبو زيد التَّمَنارْتي أنه رابط فيه سنة 1016هـ وقال : «كنتُ أبيت في السطح أراقب البحر».

وذكر في النزهة أنه لما أخلى النصارى «أزمّور» تسارع إليها جماعة من الفقراء منهم الشيخ أبو محمد عبد الله الكوش دفين جبل العرض من فاس، والشيخ أبو محمد عبد الله بن السّاسي دفين تانْسيفت قرب مرّاكش، فقعدوا بها يحرسونها حتى يأتي مدد المسلمين ومن يعمّرها منهم مخافة أن يعودوا إليها، فإذا به قد رجع، واقتحمها عليهم وأسَرهم إلى أن افتكّهم المسلمون.

ولما افتدي الشيخ الكوش وعزم على الخروج وكان أسيراً عند امرأة نصرانية، ناولته كتب المسلمين وقالت له : «هذه كتب كانت عندي، ولا حاجة لي بها، فخُذها إليك، فأخذها وخرج بها في قفّة على رأسه، فكان من جملتها كتاب «تنبيه الأنام» الموضوع في الصلاة على النبي عليه السلام، وكان ذلك أول دخول للكتاب لهذه البلاد على يد الشيخ المذكور»(2).

قال ابن القاضي : «كان الشيخ رحمه الله ماضيَ العزيمة قوي الشكيمة، كثير الغزوات، ذا همّة عالية، وشهامة غالية، قعَّد قواعد الملك وأسس مبانيه، وأحيى مراسم الخلافة الدارسة، ومعالمها الطامسة، وكان له سعد في الجهاد، ويد بيضاء في الإسلام، فتح حصون النصارى بالسّوس يعني حصن «فونْتي» بعد أن أقاموا فيه اثنين وتسعين سنة، وكان منصورا بالرعب حتى تركوا له آسفي وأزمّور وأصيلة من غير قتال ولا إيجاف عليه».

ذكر بعض المؤرخين في مخطوطه : إن قبائل صومالية قاومت في نفس التاريخ الحضور البرتغالي في القرن الشرقي الإفريقي كما ذكر أن في موقع «بوجْدور» يتم التعامل مع بعض المغرضين هناك في أطراف الصحراء، كما يتم هذا التعامل مع بعض القبائل في الجنوب والتي تمهد للبرتغاليين التوغل إلى بعض المراكز الداخلية للاستقرار فيها ومراقبة المجاهدين بها.

ومن المواقع التي تمركز فيها الوجود البرتغالي مركز «أگَدير» ومنه انطلق إلى عمق بعض القبائل مدة سبعين سنة في معارك الجهاد التي نظمها السوسيون

بقيادة القائد بأمر الله زعيم دولة الأشراف السّعديين الذي أجّج حماس أتباعه المجاهدين في شواطيء حاحة وأكَدير إلى أن عاجلته المنية في معركة بموقع أفوغال حيث مدفن الوليّ الصالح سيدي محمد بن سليمان الجَزولي رحمه الله، وحيث وقع الاستنجاد به من ظلم واحتلال البرتغال لسواحل البلاد من طرف قبائل حاحة والشياظمة.

ومن الشواطىء التي استقر فيها الاحتلال البرتغالي ونُظّمت فيها الحروب ضده مدة سبعين سنة شواطىءُ قبيلة «أكْلو» بضواحي تيزنيت.

ومن الآثار التي تدلّ على الوجود البرتغالي في قبيلة «أكْلو» :

1) مغارة «إحشا» البرتغالي، كما يعبر عنها أهل هَشْتوكة لصاحبها البرتغالي.

2) مقر سكناهم الموجود خلف قرية «أكان» وخلف قرية «أيْت أوعْلوك» بِـ «أكْني نبْيرومّينْ» بقبيلة أكْلو المذكورة، ومنها «تَخربتين أوفَلاّ».

ومنها أيضاً «توْريرْت نْد علوك» قبالة مزارعهم بساقية «أكْلو» والتي تُسمى «بيرومّين»، ومنها «تَبْلاطْ أُرومّي» التي يأخذون بها نوبتهم المائية من عيْن القبيلة.

وقد عُثر على ميزان نحاسي صغير في سكناهم بوادي «أكْجَلْكان» قرب مدْشر «غَبَخْشاش»، وبقي عند المسمّى : اليَزيد نْد حْماد إلى عهد قريب، ومنها مقبرة في قبيلة «أكْلو» قرب مدْشر «إدو الَحْيان»، وبئر تضاف إلى صاحبها «فريكريك» البرتغالي.

ومنها مغارة «ونِتَمْدونْت» في «إدا وْتَنانْ»، من عمالة أكَدير، ويدّعي بعض أهل القبيلة أن نصرانياً زار أخيراً مغارة «إحشا» المذكورة، وأخذ منها بعض الوثائق المهمة.

ومنها «البرج» بهَشْتوكة، وكانوا أيضا في تافَضْنا بحاحا حتى حررها السكان.

ومنها اسم «علوك» واسم «كوكا» اللذان يطلقان على عائلتين برتغاليتين مسلمتين بقبيلة «أكل» إلى الآن.

ومنها بئر واسعة إلى حد ثمانية أمتار في دورتها في بلاد هشتوكة يقال لها «أنو نْبيرومّين»، وبئر أخرى قرب سيدي محمد الشيشاوي واسعة كذلك.

ومنها : اسم «تَباطْكوكْت» الذي هو من أصل برتغالي، ويطلق على غالب سكان «مسكينة الغربية» في سوس إلى الآن.

ومنها «توگْرو» في إدا وْتَنانْ، وهو بإزاء مركز «أزمّور».

ومنها كلمة «بوزيد» التي هي في الأصل إلاه البحر في لغتهم والمعبّرة عنها في اللغة اللاتينية بكلمة «بوزيد» وكان الناس يذبحون على هذا الاسم.


المناقشات

1 – عبد الهادي التازي

لي بعض التساؤلات القصيرة، أودُّ أن أطرحها حتى نتمكن من إعطاء الفرصة لزملائنا في مناقشات الغد ليقدموا الأجوبة واضحة.

فيما يتصل بقضية طرحتها مع الزميل المستشار الثقافي في سفارة البرتغال ومع زميلي الأستاذ فَرِينْيَا حول أمير من أواخر بني مرين، التجأ إلى جزر الآصور وبقي مع أسرته هناك، فأودُّ من الزملاء بعد قراءة عرضي المكتوب أن يساعدوني في تقصي آثار وجود هذا الأمير هناك.

فيما يتصل بالأستاذ الزميل محمد الشريف، هل بالإمكان أن يعطينا تفسيراً عن: لماذا تأخر الإعلان عن سقوط سبتة في الأرشيف المغربي سنين طويلة، الأمر الذي يطرح بعض الأسئلة ؟

أشكر الزميل عبد العزيز توري على عرضه القيم، وهناك شيء أريد أن أسأله عنه: أولاً فيما يتصل بقنطرة توجد على مقربة من مدينة فاس، فالرواية الشعبية تنسبها إلى البرتغال، ولم أجد فيما هو مكتوب إطلاقاً الإشارة إلى هذه القنطرة. والأستاذ عبد العزيز له اتصال بالموضوع ويمكنه أن يعطينا بعض الإيضاحات حول هذه المسألة.

فيما يتصل بالأعلام، لقد اهتممتم بالأسماء الجغرافية، وأودّ لوْ أمكنكم إفادتنا بالأسماء الشخصية. لقد ذكرتم أسرة (أوتَعْفُوفْتْ)، وبقيت أسرة جَطُّو التي كانت من الأسر القيادية التاريخية المشهورة في ذلك الوقت. وهناك كما تعلمون وثائق بالبرتغالية حول أسرة جطّو، كما أن هناك كذلك أسرة ابن حدّو. آمل أن أسمع غداً أجوبة إضافية عن تساؤلاتي.

2 – أحمد بوشرب

أودُّ أن أعود إلى مسألة دوافع وأسباب احتلال مدينة سبتة. أعتبر شخصياً أنه يجب التمييز بين الدوافع المُعبّر عنها في المصادر البرتغالية والدوافع الحقيقية. يتعين علينا أخذ هذا الاختلاف المهم بعين الاعتبار لفهم مصدر من نوع مؤلف يانْش دو زورارا، ذلك أن هذا الإخباري كان مرتبطاً بالبلاط البرتغالي، وكان عليه أن يروّج لسياسة الدول وخلفياتها، وأن يعطي للأحداث تفسيرات معينة. لذا يجب الاحتياط من الأسباب التي يفسر بها ذلك المؤلف اختيار مدينة سبتة واستهدافها. أعتقد أن دوافع الغزو البرتغالي لسواحل المغرب تغيرت حسب المراحل الزمنية ومواقع المدن المستهدفة، وكذلك حسب مصادر الفئات البرتغالية المهتمة بالغزو. لذا لا يمكن تفسير احتلال آسفي في مطلع القرن السادس عشر بمثل أسباب احتلال سبتة الواقعة في مدخل المضيق في مطلع القرن الخامس عشر. كما أن الفئات الاجتماعية المهتمة بذلك الغزو لم تكن تتوخّى نفس الأهداف والغايات. فمن المعروف أن البلاط البرتغالي كان يعرف صراعاً حادّاً بين المنادين بالغزو العسكري وانتهاج سياسة الأرض المحروقة بالمغرب من جهة، وبين المطالبين بالاقتصار على احتلال ثغور معيّنة وتفضيل البحث عن طريق تجارية للوصول إلى مناطق إنتاج التِّبرِ وتصدير العبيد أولاً، ثم التوابل والعقاقير ثانياً.

ومعلوم أن المؤرخين البرتغاليين لم يتفقوا إلى يومنا هذا بشأن سبب الهجوم على سبتة سنة 1415، ولا يزال النقاش حامياً بينهم منذ أن نشر المؤرخ أوليفيرا مارتينش كتابه : «أبناء الملك يوحنّا الأول» في نهاية القرن التاسع عشر. ما أودّ أن أؤكّده في هذه النقطة بالضبط، هو اختلاف الدوافع الأساسية بين الشمال المغربي، حيث سيطرت الدوافع الاستراتيجية ورغبة البرتغاليين في إبعاد المغاربة عن البحر حفاظاً على استقلال بلادهم وحماية ملاحتهم، والدوافع

التجارية في السهول الأطلسية المغربية التي كانت تزود تجارة غرب أفريقيا بالسلع الضرورية للحصول على الذهب والعبيد.

كما أودّ أن أشير إلى ضرورة أخذ الصراع القشتالي البرتغالي في بداية التوسّع البرتغالي بالمغرب بعين الاعتبار. فمن المعلوم أن الهجوم على طنجة سنة 1437، والذي انتهى بالهزيمة البرتغالية المعروفة، كان بسبب الخوف من أن تسبق قشتالة البرتغال إلى شمال المغرب.

وفيما يخص عرض الأستاذ دياش، كنت أتمنى أن يأخذ الباحث المقاومة المغربية للغزو البرتغالي بعين الاعتبار، وأن يبين لنا ما إذا كان لها تأثير على نوعية التحصينات المعتمدة. لم يشر الباحث خلال عرضه لتلك المقاومة المغربية، في حين أن هذا الأمر كان له دور أساسي في تبني نوع معين من التحصينات. وأعطيكم مثالاً: احتل البرتغال آسفي سنة 1508، وفي سنة 1534 حاصر السلطان أحمد الأعرج المدينة وقذف أسوارها بطلقات كثيفة من مدفعيته، الأمر الذي أفزع المحاصرين وجعلهم يبعثون بنموذج من القذائف المستعملة إلى الملك البرتغالي ليتبين له مدى تحكم المغاربة في السلاح الناري. ولا تزال تلك القذيفة إلى يومنا هذا عند مدخل المتحف العسكري بلشبونة. كما لم يتعرض البحث لمشاكل الخزينة البرتغالية وانعكاساتها على تموين وحماية الثغور المحتلة.

3 – إدريس خليل

سؤالي موجّه إلى الأستاذ توري. في سنة 1997 وجهت الحكومة المغربية رسالة إلى اليونيسكو لمعرفة ما إذا كان ممكناً إدراج مدينة آزمّور ضمن التراث الإنساني. وكان التقرير الذي تقدمت به اليونيسكو مفاجئاً جداً بالنسبة لي، وهو أنه لا توجد آثار كافية لإدراج مدينة أزمور ضمن التراث الإنساني، في حين أننا

نعلم جميعاً أن أزمور– وهذا جاء في تدخل الأستاذ توري – تُعدّ من أقدم المدن المغربية. فكيف امّحى هذا التراث كله فأصبحت المدينة كركام لا تاريخ لها ؟

أريد من الأستاذ توري أن يُعطينا بعض الإيضاحات حول هذا الموضوع.

4 – عز الدين كَرا

تساؤلي موجّه إلى الأستاذ بيدرو دْياش، وهو يتعلق بجزء من السُّور البرتغالي، والذي فيه تشابه مع التحصينات التي بنيت في القرون الوسطى خاصة في المغرب. وذكرتم لنا مجموعة من الأبراج بالجانب الشمالي (باب لَقْواس) والواجهات الأخرى. هناك مجموعة من الأبراج مربعة الشكل، الشبيهة بالتحصينات المغربية التي تعود إلى القرون الوسطى. فهل لديكم تفسير لهذا التركيب على هذا الشكل ؟ أم أنه ليست هناك علاقة بتحصين إسلامي قديم وتحصينات برتغالية، ولعلّ التحصينات البرتغالية بُنيت على منوال التحصينات السابقة ؟

فيما يخص القول بإغفالنا بعض الجوانب المهمّة عند الحديث عن الوجود البرتغالي في المغرب، مما يجعلنا نعطي تفسيرات تكون في غالب الأحيان تجزيئية وجزئية لبعض الظواهر. فمن بين الأشياء التي يتغافل عنها أو يغفلها الباحثون الدارسون مسألة المساعدة المهمّة التي شكلها شخص يحيى أوتعفوفت في منطقة دكّالة بالنسبة للوجود البرتغالي. فكيف قام هذا الشخص بتشكيل عنصر للتثبيت والتعبئة في البوادي، وكيف ساهم إلى حدّ كبير في التخفيف العسكري، إن صحّ التعبير، عن الحملات المغربية التي كانت كردّ فعل مباشر للوجود البرتغالي في المغرب.

ثمّ الجانب الثاني الذي غالباً ما يُغفل، وهو الذي أشار إليه الأستاذ بوشرب قبل قليل، وهو تطوّر الأسلحة الذي كان في المغرب، وخاصة في أگادير، والرواج الكبير الذي عرفته المنطقة فيما يخص شراء الأسلحة والتزود بها، ممّا جعل البرتغاليين في بعض الأحيان يتفاجؤون بالقوّة العسكرية المغربية فيما يخص دقّة الأسلحة وقوتها، التي لم يكونوا يحسبون لها حساباً. أما الهندسة البرتغالية التي غالباً ما نتحدّث عنها فنرى أنها مرت في المغرب بثلاث مراحل: مرحلة تأسيس مجموعة من التحصينات التي كانت قريبة أو مشابهة للتحصينات الإسلامية غير المتينة. كذلك بالنسبة لبعض الأبراج بمدينة أزمور، فهناك تطور نوعي فيما يخص التحصينات. ثم بعد ذلك يطرأ نوع من التغيير على هذه التحصينات كما هو الشأن فيما حظت به مدينة الجديدة، وبعض الأسوار في مدينة سبتة. فهناك تطور مصاحب لصناعة الأسلحة، وهو ما يجسّد التطور الذي عرفه دخول الأسلحة للمغرب، وخاصة فيما بعد مع تأثيرات تركيا العثمانية في هذه الصناعة.

5 – پيدْرو دْياشْ

صحيح أن الأسباب التي دفعت البرتغاليين لاحتلال مدينة سبتة هي أسباب مختلفة. ولكن أعتقد أن سبتة هي الحالة الأولى، وهناك أسباب ذات طبيعة عامّة : أسباب استراتيجية اقتصادية اجتماعية وغيرها. لكن علينا ألا نعتبر سبتة مشكلة بين البرتغاليين والمغاربة، فإن لها بُعداً إفريقياً – أوروبياً كذلك. سبتة بالنسبة لي – لو كنتم متفقين معي – هي بوتقة للمشاكل وملتقى طرق. ومن أجل لتبسيط الأمور، فهي نقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وهي كذلك منطقة لقاء بين إفريقيا وأوروبا.

نعرف جيّداً الأسباب الاستراتيجية لاحتلال سبتة كمكان بالمضيق بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسّط، ولكن لا بد من أن نلحّ على أهمية التواصل بين إفريقيا وأوروبا أيضاً، أي بين سبتة ومالقة، بين سبتة وغرناطة. ولا بدّ من أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار في نفس الوقت لأنه في سنة 1415 لم يتحقّق السلام بين قشتالة والبرتغال، والملكة بياتريس آنذاك لم توقّع بعد على السلام طالما بقيت على قيد الحياة، ولكن بطريقة ملموسة، منذ 1410-1411 كان هناك سلام. من وجهة النظر الديبلوماسية، فاحتلال سبتة كان مشروعاً أعدّه البرتغاليون، لكنه كان مشروعاً إدارياً. والقشتاليون، أو تاج أراغون كان يعرف المشكلة حق المعرفة.

من جهة أخرى لا بد من أن نفكر في أمراء جِنَوَة. الكتابات التاريخية الفرنسية تعتبر سكان جنوة خائنين، ولكن أعتقد أن الأمر يستحق كثيراً من التمحيص. فمنذ القرن الثالث عشر كان سكان جنوة يعتبرون الاستراتيجية والمال مسألة إطارية، والمسؤولون في جنوة، غير بعيدين عما حدث، ومالقة كانت ميناءً تجارياً بالنسبة لأهل جِنَوة.

بالنسبة للأسباب التجارية أنا أتفق معك. فميناء مالقة كانت تسوده تجارة الذهب، وذلك الذهب كان يأتي من سبتة. وهكذا فالحروب قد تؤدّي إلى مشاكل اقتصادية وأحياناً تتيح إمكانيات اقتصادية، لا بد أن نأخذ الوجهتين بعين الاعتبار.

ثم هناك أمر أظن أنه يستحق الاهتمام بالنسبة للمنطقة الغربية من البحر المتوسط. ففي القرن الخامس عشر لم يكن هناك ما يكفي من الذهب، وكان هناك تعطش لهذه المادّة، وكانت المشاكل تقع بانتظام فيما يتعلق بالخزينة، وكانت هناك أزمات لبنك سَانْ جُورْجيو بجِنَوَة، وهكذا كانت الصعوبات متكررة.

أعتقد أنه ليس هناك ردّ شافٍ، لكنها مجموعة من العناصر التي ينبغي أن نفكّر فيها بشكل عام. وحتى أعود لما قلته في البداية فإني أرى أن سبتة هي مكان تلتقي فيه المشاكل، ولكن في الوقت ذاته تثير كثيراً من الأسئلة.

6 – أحمد بوشرب

أريد فقط أن أذكر بمسألة مهمّة هي أن أصيلا كانت في القرن الثالث عشر عاصمة توابل وعقاقير الشرق الأقصى بالنسبة للغرب. وكان أكبر التجار عدداً بها هم البرتغاليون والجنَوِيون. ومعلوم أن هؤلاء لعبوا دوراً كبيراً في اختيار البرتغاليين لسبتة سنة 1415. فمسألة دوافع غزو سواحل المغرب معقدة كما ذكر الأستاذ الفكيكي، ولم تحسمها الدراسات البرتغالية نفسها، وإن كنت أفضل التمييز بين أسباب ودوافع الغزو بالشمال عن دوافع غزو الثغور الجنوبية.

7 – أحمد رمزي

لا شكّ أن البرتغال كان قوة بحرية ضاربة في وقتها وعاشت زمنها واستعانت بمن أرادت أن تستعين به، فلا بدّ من أن نضع هذا الشيء في إطاره في ذلك الزمن.

كنتُ أودّ لو أن مناظرتنا بدأت بالتركيز على الجيوستراتيجية العامّة للبرتغال، لأننا انغمسنا في آسفي منذ الوهلة الأولى ودخلنا بصفة مجهرية إلى دروب آسفي وآزمور، بينما كان هناك إطار عام لسياسة مبيّتة بحرية برتغالية. فالبرتغال كانت له محطّات في العالم من جملتها آسفي وآزمّور، ثم كذلك في إفريقيا. لا ننسى أنها احتلّت مضيق هُرْمُز واحتلت الشاطيء الغربي لإفريقيا، وكانت تطمح إلى الشرق أي إلى الهند، هذا كله في إطار عام. وهذه الأمبراطورية

في بدايتها لم تجرؤ على الدخول إلى داخل البلدان، فكانت لها محطّات بحرية تتعامل من خلالها تجارياً واقتصادياً واستعمارياً، إذا تجاوزنا بعض المصطلحات.

إذن، كان يجب أن نركز على هذا منذ البداية، وفي هذا الإطار نضع آسفي وآزمور وغيرها من المحطات البحرية، ثم داخل البلد، من مقاومة ومصالحة ومهادنة وقْتية لا تفتأ أن تعود مقاومة أخرى إلى غير ذلك. وهو ما يعني الأخذ والعطاء والمدّ والجزر بين هذه المحطّات وبين الدخلاء وبين داخل البلد. ولا ننسى أن الفترة قريبة جدّاً من فترة الرباطات التي كانت في طريق إنشائها في المغرب، وهي رباطات فيها نوعان من التعليم: التدريب على السلاح والتعليم الديني الخ.

أردت أن أنبّه إلى هاتين النقطتين مع الإشارة إلى أن هذا لا ينقص شيئاً من قيمة العروض القيمة التي استمعنا إليها.

8 – محمد بنشريفة

على هامش ما ذكر عن قضية نشاط الجِنَويين في سبتة، هذا النشاط تشير إليه المصادر العربية بغير قليل من الكلام، على سبيل المثال ابن عذاري في «البيان» وغيره، يشيرون إلى هذه الفنادق، فنادق السِّلَع التي كان الجِنَويون ينزلون فيها سلعتهم، وكانوا يترددون على سبتة بكثرة. وكانت لهم محاولة قبل البرتغاليين، للاستيلاء على سبتة ولكنها أُفشلت.

ومشكلة سبتة أنها في هذه الحقبة كانت متأرجحة بين المغرب من جهة وبين الأندلس من جهة أخرى، ثم كان يتولاها أحياناً أشخاص أعلام ينفردون بها وليست لهم القدرة الكبيرة للدفاع عنها.

أريد أن أذكّر بخصوص الجِنَويين، أن الصورة العامّة التي كانت عنهم فيما يبدو في هذا التاريخ، أعني القرنين السادس والسابع، هي صورة مسالمين متاجرين ينقلون الحجّاج من الأندلس إلى المغرب. ونعرف أن رحلة ابن جُبَير هي رحلة انطلقت عبر سبتة في مركب للبرتغاليين وكذلك في العودة. وبعد هذه الرحلة، (رحلة ابن جُبَير)، هناك رحلة رجل أندلسي آخر من إشبيلية هو أبو مروان الباجي رحل في مركب برتغالي أخذه من مدينة سبتة. فالجنويون، فضلاً عن دورهم في التجارة وفي نقل البضائع والسلع في حوض المتوسّط، كان لهم هذا الدور الذي هو نقل الحجّاج، حجاج الغرب الإسلامي عبر البحر الأبيض المتوسّط، إمّا إلى سواحل فلسطين، مثل عكّة أو إلى جهات أخرى. ونظن أن طمعهم أو حظهم في سبتة ربما لا يمكن أن يكون مماثلاً لطمع الجيران الإيبيريّين.

9 – محمد الشريف

موضوع سبتة أثار نقاشاً منذ بداية القرن الماضي وما يزال لحدّ الساعة وسيبقى مستقبلاً. صحيح، كما جاء على لسان الأستاذ بوشرب، أن هناك دوافع مصرّحاً بها وهناك دوافع خفية. فالدوافع التي تبرز من خلال كتابات زورارة ربما ليست هي الدوافع الحقيقية وإنما هي دوافع تسويغية. ويجب كذلك أن لا ننسى أن المحرّكات التي كانت تحرّك السكان في تلك القرون ليست دائماً هي المحرّكات التي تحركهم الآن، أو أن الاعتبارات التي كانت تقع في أعلى هرم الأولويات ليست هي كما نفهمها نحن الآن.

من جهة أخرى، صحيح أن الصراع مع قشتالة كان من الدوافع الرئيسية التي جعلت البرتغاليين يغزون مدينة سبتة، وهذا الصراع بطبيعة الحال لا يبرز جلياً. فنتيجة لمعاهدة السلم لسنة 1411 المعقودة بين قشتالة والبرتغال كانت هناك

مرحلة شبه فاترة، أو علاقة سلبية مع قشتالة، وهي التي مهّدت للبرتغاليين للتوجه نحو سبتة.

بالنسبة لقضية الدوافع، غالبا ما نجد هناك خلطاً بين دوافع التوسّع البرتغالي والدوافع التي حدت بهم لغزو سبتة. فحينما نتحدث عن دوافع غزو المدينة نستحضر دوافع الكشوفات والتوسّع البحري للبرتغاليين. وواقع الحال أن هناك دراسات تعتبر، أو تنظر، إلى حملة مدينة سبتة كنهاية لمسار حروب الاسترداد بالبرتغال، وليست كبداية لمشروع توسّعي فيما وراء البحار. وهذه النقطة في حاجة إلى تدقيق على ما أعتقد! فهل نعتبر الغزو البرتغالي لمدينة سبتة نهاية مشروع أو نقطة البداية لمشروع أوسع؟ أم نعتبرها نقطة النهاية لحروب الاسترداد كما كانت تجري في الأندلس. فحينما نأخذ المسألة من هاته الجهة نستحضر حاجيات البرتغال للمواد الغذائية وللذهب وللعبيد وغيرها من المواد التي لم تكن تتوفّر في مدينة سبتة، فسبتة من الناحية الفلاحية مدينة فقيرة. إنها عبارة عن مَخْزَن للحبوب، هذا صحيح ! ولكنها لم تكن منتجة.

بالنسبة للقول: إن مشروع الاستيلاء على مدينة سبتة لم يكن مشروعاً برتغالياً فحسب، وإنما كان مشروعاً إيبيرياً! أنا لا أتفق مع هذا الطرح تماماً لأن دراسة مجمل مسار الحملة والاستعداد لها والسرية التي أحيطت بها والتوجس والتخوّفات التي عبّرت عنها قشتالة وأراغون والبندقية وغرناطة، بدراسة جميع هذه المواضيع، يتّضح لنا أن مشروع الاستيلاء على سبتة كان مشروعاً برتغالياً (وطنياً) وليس مشروعاً إيبيرياً.

10 – حسن الفكيكي

أعود إلى ما قاله الأستاذ بوشرب، فأنا لا أتفق معك في ما قلته بأن هنالك فرقاً بين الدواعي المعبّر عنها والدوافع الحقيقية، هذا شيء معروف إلى يومنا هذا.

هنالك فرق كبير بين ما يقال جهاراً وما يتم بعد ذلك أثناء التنفيذ. ومن هنا أيضاً هنالك فرق بين الدواعي التي أدت إلى احتلال مدينة سبتة والدواعي التي أدت إلى احتلال مدن أخرى لأن الظروف والوقت وأشياء أخرى تغيرت.

حاولت أن أستنطق في مداخلتي تلك الدواعي المعبّر عنها. فحينما نقول «البلاد»، وحينما نقول «الدين»، فهنالك أشياء أخرى وراء البلاد ووراء الدين. هذه الأشياء الأخرى هي التي ينبغي البحث عنها وتحليلها وإعطاؤها الأبعاد التي يمكن أن نُقدّر على أنها تحمل جزءاً من الصواب وجزءاً من الحقيقة. فحسب ما تبين لي على أن الدواعي التي انتظمت وراء إعداد حملة سبتة هي ما سميتها الدواعي التأسيسية للغزو، ليس لسبتة فقط، ولكن للثغور الأخرى، بحيث كانت حملة سبتة هي الأولى والنموذج، ولم يكن آنذاك أي شيء مطروحاً داخل البلاط البرتغالي بالنسبة لغزو جهات أخرى، على ما أعتقد قبل سبتة. فكان لا بدّ من تهييء جميع الظروف السياسية والوطنية والبحث عن المساعدات، سواء لدى الكنيسة أو الجهات الأوروبية. فلا بدّ من البحث عن جنود آخرين، ولا بدّ من البحث عن أسطول وسفن، ولا بدّ من البحث عن الأموال، ولذلك شكلت هذا النوع من الدواعي التي تحمل مغزى كبيراً ينبغي البحث عنها.

وبطبيعة الحال أتفق أيضاً مع الأستاذ محمد الشريف في أن السبب، أو أحد الأسباب الرئيسية التي أثارت مسألة سبتة هي التنافس ما بين إسبانيا والبرتغال الجارتين. وليست القضية كما يفهم على أنها ما بين الدولتين! فسبتة لها شهرتها الكبرى قبل الاحتلال بالنسبة لغرب البحر الأبيض المتوسط وربما إلى أبعد من هذا. وقد استمعنا إلى أنه كانت هناك محاولات جِنَوية ومحاولات كَطالونية للاستيلاء على هذه المدينة والاستفادة من موقعها المهم جداً.

وأتفق أيضاً مع القائل بأن المسألة هي مسألة أوروبية، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لسبتة على أنها مسألة أوروبية، ولكن هل كان موقع سبتة بالنسبة

للمناطق الأوروبية رئيسياً ؟ هي مساعِدة، لأن البرتغال أو إسبانيا التي كانت لها نفس النية احتاجت كل منهما إلى الاتصال بجهات أخرى للبحث عن مساعدات أو شيء من ذلك. فالمسألة إذن مسألة أوروبية، ولكن بشيء من التحفظ.

11 – عبد العزيز توري

أشكر الأستاذين عبد الهادي التازي وإدريس خليل على أسئلتهما الموجهة إلي.

فيما يتعلق بقضية القنطرة، وحتى نكون واضحين في هذا الصدد، فليست عندنا دراسة للقناطر القديمة في المغرب. فنحن نعرف انتماءها مثلاً إلى المرينيين أو إلى المرابطين أو إلى الموّحدين، لاسيما القناطر المرابطية والموحّدية، ولكن لا نعرف عنها شيئاً آخر. فقنطرة فاس لم يسبق أن درسها أي أحد، ولكن الملامح الأخيرة التي توجد عليها هي علَوية. ونجد نفس الشيء بالنسبة لقنطرة خنيفرة مثلاً، يقال بأن هذه القنطرة الموجودة على نهر أم الربيع هي برتغالية، وهي في الحقيقة ليست برتغالية !

فيما يتعلق بهذه القنطرة ليس لديّ يقين عن أصلها، والذي أعرفه هو أنه فيها كثير من الأشياء التي تعود إلى الفترة العلَوية، وحتى في عهد الحسن الأول أدخلت عليها ترميمات هي الغالبة الآن. وإذا ما أردنا أن نتأكد فعلينا أن نقوم بدراسة أثرية دقيقة على شاكلة الحفريات الأثرية، ونحن نعلم جميعاً متطلبات ومشاكل الحفريات!

فيما يتعلق بالأعلام البشرية فأنا معك بحيث إنني أظن أنها تفيد كثيراً ويجب الاهتمام بها، ولكن هذا لا يدخل في إطار اختصاصي كأثري. على أن العمل الذي قمتم به، الأستاذ عبد الهادي التازي، فيما يتعلق بالأعلام الجغرافية ومسألة

الطوبونيميا، هي أساسية سواء في علم التاريخ بصفة عامّة أو في علم الأركيولوجيا بصفة خاصة .

فيما يتعلق بسؤال الأستاذ إدريس خليل المتعلق بإدراج مدينة أزمّور ضمن التراث العالمي يجب النظر إليها بمقارنة مع مدينة الجديدة. فالجديدة تضم من المعالم البرتغالية الأصل عددا أكبر من تلك الموجودة في آزمور. وقد تم الاحتفاظ على مآثر الجديدة بشكل أحسن ممّا حصل في آزمور. ولكن هذا لا يعني أن أزمور لن تدخل يوما مّا قائمة التراث العالمي، بل يمكنها الدخول فيه لأن التراث العالمي يتطلّب أن تستجيب المدينة أو الموقع لعنصر أو أكثر من العناصر العشرة المعتمدة. ستة من هذه العناصر خاصة بالتراث الثقافي وما يدخل في إطاره، وأربعة خاصة بالتراث الطبيعي. إذا لم يكن واحد من هذه العناصر على الأقل متوفراً في المدينة، فلا يمكنها أن تسجل ضمن مكونات التراث العالمي. ثم إنه من غير اليسير اليوم تسجيل تراث مّا في هذه القائمة، خاصة ما يتعلق بالأنسجة التقليدية، أي المدن العتيقة والتجمعات السكنية المتميزة، لأن التدخلات المختلفة قد تُؤثر في عناصرها وهو ما يدفع إلى رفض التسجيل إذا تبين أن تلك التدخلات أخلت بمقومات النسيج التقليدي، أو أفقدته خصوصياته كلاً أو جزءاً. وقد يحصل أن يرجأ التسجيل ولا يرفض لكون المدينة المقترحة في حالة محافظة غير لائقة، تستدعي تدخلات وإصلاحات الخ... وهذا ما طرأ في حالة مدينة الجديدة، بحيث رُفضت في المرة الأولى، وكذلك الشأن بالنسبة لمدينة الصويرة. فما هو السبب؟ ليست أهمية المدن هي التي تؤخذ بعين الاعتبار، بل الحالة التي توجد عليها هذه المدن. فمدننا هي في حالة يرثى لها. أزمور فيها بعض النماذج المعمارية الفريدة مثل ما يعود إلى الفترة «الإمانويلية»، إشارة إلى فترة حكم الملك «إمانويل» وهي نماذج لا توجد في مدن أخرى. لكن البلد مُهمل، وآثاره غير مرمّمة. واليونيسكو إمّا أن تقدم لها مآثر تمثل حقيقة دور هذا البلد وأهله في التراث العالمي، وإلاّ فلا. هذه هي المسألة،

ونحن متفائلون بما أن الجديدة دخلت في القائمة وبتصفيقات حارّة من الحاضرين وهو ما لم نكن نتصوّره، وقد أظهرنا مع الأصدقاء البرتغاليين بخصوص هذا التسجيل حقيقة ما يعنيه التعاون. تعاوننا لم يكن فقط على الأرض، أي مدينة الجديدة عندما هيأنا الملف، بل كان كذلك ديبلوماسياً إذ قمنا سوياً بعدد من الاتصالات، ومرت المسألة، وقد استغرب بعضهم لقوة وترابط الخطة المشتركة حيث تساءل هذا البعض عن معنى تعاون بلد مسلم مع آخر مسيحي منغمس في المسيحية، وكان امبراطورية مكتسحة... لكننا فسرنا - وكان لهذا التفسير الوقع الأكبر على من حاورناهم - أن الجديدة تمثل شاهداً لتاريخ مشترك لا يمكن تجاهله، وأن ما تختزنه مآثرها لا يعني فقط فترات الصراع والمواجهة، وإنما كذلك مظاهر حضارية، وتلاقحاً حضارياً وإنسانياً.

وبالرجوع إلى أزمّور، أقول إنه من غير المستحيل ترشيحها لقائمة التراث العالمي شريطة أن نصلحها، ونرممها، ونعيد لمعالمها ونسيجها المعماري ما يميزه، حتى نجعلها في المستوى المطلوب.

12 - پيدْرو دْياشْ

أشكركم على الأسئلة الثلاثة التي طرحتموها عليّ. فيما يخص السؤالين الأوّلين، فهما مترابطان فيما بينهما. وأنا لا أتحدث في كتابي عن الفن المعماري البرتغالي في المغرب ولا عن مسألة التطور الشامل للحصون وأسبابها التي تطرقت إليها بصفة عامة منذ عامين في كتاب من جزأين سمّيته «فن البرتغاليين في العالم». نعم، أصبتم فيما ذهبتم إليه في حديثكم عن تطور العمارة البرتغالية في المغرب. فنحن نعتبر المغرب مركزاً نستقي منه الخبرات، وقد تطورت فيه الأسلحة النارية التي كان المغاربة يستعملونها لمقاومة البرتغاليين. وكانت صناعة الأسلحة والمتاجرة فيها - وخاصّة المدافع - خلال هذه الفترة تشمل

جنسيات متعدّدة حيث كان هناك برتغاليون إلى جانب المغاربة وألمانيون وإسبان وإيطاليون إلى جانب البرتغاليين.

لقد تَـمّ الانتقال من عمارة الحصون في نمطها القَرْوَسَطِي إلى النمط العقلاني في المغرب بنفس الطريقة التي تم بها في الساحل المحادي لإفريقيا جنوبي الصحراء، وفي المحيط الهندي وهُرْمُز كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وحتى في الهند. فقد كان ذلك توجُّهاً شاملاً. كانت لدينا بعض المعلومات عن الحصون في إيطاليا، وكنا نعرف رموزها السرية والرسومات الخاصة بها، لكن ذلك لم يكن يعمل بشكل جيّد. وجرت العادة على أن يستفيد البرتغاليون من الأفكار النظرية حيث تحوّلت العمارة المرتبطة بنمط العصور الوسطى إلى العمارة على النمط الذي ترونه في الجديدة.

وكانت قدرة الأسلحة النارية والتفوّق العسكري المغربي الباعث الأساسي الذي حمل البرتغاليين على بناء القلاع والحصون. وهذا أمر واضح، فلا يعقل أن نصرف مبالغ مالية كبيرة تبعاً لأهوائنا. ورداً على سؤالكم، أقول إننا غالباً ما كنا نستعمل الحصون التي كنا نجدها. فعلى سبيل المثال، عندما وصل البرتغاليون إلى سبتة، لم يقوموا بتحريك الأسوار أو نقلها ولم يعمدوا إلى القيام بهذا الأمر إلاّ بعد أن تبين لهم قدرة القذف الفائقة لدى المغاربة والتي لا تستطيع الأسوار صدَّها. كما أرسل جون الثالث حملة عسكرية في عام 1569 إلى كل من سبتة والقصر الصغير وطنجة وأصيلة وآسفي، لكنها لم تقم بأي شيء لأن البرتغاليين كانوا يفكّرون في ذلك الوقت في التخلّي عن الأماكن الاستراتيجية في المغرب. أما مسألة المال فذلك أمر آخر، فقد وصلنا في ذلك الوقت إلى الصين.

وفي هذا الصدد سمعت من يتحدث في هذه الندوة عن الاستعمار البرتغالي. ولا أدري إن كان هذا المصطلح ينسحب على ما نحن بصدد الحديث عنه لأن الإمبراطورية البرتغالية لم تكن إمبراطورية كولونيالية، بل كانت إمبراطورية قائمة

على البحر. ففي البحر كانت لنا قدرات تفوق بكثير قدرات الدول الأخرى، حيث كانت تفوق قدرات المغرب والإمبراطورية العثمانية والصين. وفي هذا الباب، ثمّة خبير بأمور التسلّح في البرتغال وهو السيد كاريطا الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش البرتغالي، ويمكن له أن يوضح لكم بأن المغرب والبرتغال كانا يستعملان نفس الأسلحة النارية.

لقد كان تطور فن العمارة العسكرية البرتغالية بمثابة ردّ فعل لمواجهة القدرات العسكرية لدى الخصوم والأعداء في ذلك الوقت. فقد كان العدو في بعض الأحيان هو المغرب أو الهند أو الأمبراطورية العثمانية أو بعض الأمراء الهنديين في شبه الجزيرة الأندونيسية. ولم تكن للبرتغاليين القدرة على بناء أسوار جديدة، فكانوا يستغلون الأسوار الخارجية القديمة، ويبنون أسواراً أخرى داخلها. وعلى سبيل المثال، استغللنا في كل من طنجة وأزمور والقصر الصغير الأسوار التي بُنِيت في العهد المرابطي خلال القرن الثالث عشر، كما استعملنا في بعض الأحيان التقنيات المحلّية ... ليس دائماً، فهنا في المغرب أظن أنها من الأشياء غير المعتمدة بشكل ممنهج. كما حصل خلال الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة الإيبيرية، فنحن هنا في آسفي المدينة التي تم إعمارها من طرف البرتغاليين خلال 30 سنة. أما أنا فأسكن في مدينة برتغالية فتحها المسلمون واستقرّوا بها خلال ثلاثة قرون ونصف. وما قاموا به هو أنهم بنوا على أنقاض كنيسة مسجداً، ولما رحل المسلمون قمنا ببناء كنيسة على أنقاض المسجد! هذا ما يحصل عادة في هذه الحالة. فمثلاً بالنسبة لمسجد سبتة الذي حُوّل إلى كنيسة فهذا كان ردّ فعل طبيعي كما تلاحظون، وقد يكون قد بولغ في وصف تلك الأحداث في بعض الأحيان.

13 – حسن الفكيكي

كإضافة إلى ما قاله زميلنا الأستاذ أحمد بوشرب، أفتح قوساً على الظرفية التي تم فيها توقيع الاتفاقية بين المغرب والبرتغال. هناك اتفاقيات وُقّعت مع دول أخرى أوروبية كإنجلترا وفرنسا وإسبانيا نفسها، وذلك لمحاولة تقوية المغرب من عدة جوانب، لاسيما من الناحية الدفاعية عن التراب الوطني. ولذلك أفتح قوساً: بما أن الاتفاقية بدأت تقريباً، حسب ما استمعت، لأنه ليست لدي معلومات كثيرة عن هذا الموضوع، أقول بدأت في سنة 1773 وتمّ توقيعها في السنة الموالية 1774. أريد أن أضيف أنه إذا كان السلطان سيدي محمد بن عبد الله قد حاول الاستفادة من هذه الاتفاقية التجارية التي استمرّت آثارها فعلاً خلال السنوات التالية، فإن ما ألاحظه هو أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله حاول أيضاً الاستفادة من الناحية السياسية لحماية التراب الوطني، وأقصد بالضبط أنه كان قد بدأ مشروع استرجاع الثغور المحتلة بدءاً من محاولة فكّ الوجود الأجنبي بسبتة، ثم بعد ذلك تحوّل إلى محاولة جزّيئة، محاولة وطنية ضدّ احتلال مدينة مليلة (أنا أسمّيها مَلِيلَة وليست مْلِيلْيَة ارتباطاً بالإسم الأصلي للمدينة). فالسلطان كان له مشروع سابق منذ أن كان خليفة على مدينة مراكش، وتابع هذا المشروع وربما كان استرجاع (إِمَازِيغَنْ) مدينة الجديدة دافعاً مشجعاً كبيراً للمضي في هذا المشروع، في النتائج الإيجابية للاتفاقية المغربية البرتغالية، وأسائل نفسي على أن سيدي محمد بن عبد الله كان يرمي أيضاً إلى تزويد بيت المال من الصادرات المغربية إلى البرتغال لمحاولة شراء الأسلحة من الدول الأوروبية، وهذا كان شيئاً إيجابياً وحقيقياً.

14 – محمد مصطفى القبّاج

تدخلي يتعلّق بالمناقشة العامّة وليس بالمناقشات التخصّصية، وذلك بحكم ابتعادي عن التخصّص التاريخي الدقيق الذي هو العلاقات المغربية البرتغالية،

وبحكم اهتمامي بنظريات المعرفة وعلم المناهج. هكذا أريد أن أعلق على بعض القضايا التي تبدو لي مهمّة على مستوى ما يمكن أن نقوم به في المستقبل من أبحاث علمية ومن أوراش معرفية تفيد في تبيُّن معالم علاقات المغرب بباقي دول العالم.

أولاً : يعرف السادة أهل الاختصاص من الذين يبحثون في تاريخ العلاقات الدولية سواء تعلق الأمر بالعلاقات الثنائية أو بالعلاقات متعدّدة الأطراف، أننا نعيش في هذا العصر أنواعاً من الاختلالات الدولية، أو عدم التوازن في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن ما نعيشه اليوم يجعلنا متطلّعين إلى جهود أهل الاختصاص ومن لهم المعرفة المكينة والخبرة الواسعة لكي يبدعوا انطلاقاً من مباحثهم التخصصية أنساقاً تاريخية شاملة تساعدنا على فهم ما يجري على مستوى العلاقات الدولية. فنحن في حاجة إلى نظريات شمولية، إلى أنساق عامّة، يمكن أن تعيننا على فهم المُستجدّات انطلاقاً من أبحاث تخصّصية كموضوع العلاقات التاريخية بين المغرب والبرتغال.

النقطة الثانية، وأستوحيها من تدخل الأستاذ فَرينْيا الذي أشار بالأمس إلى أن التاريخ ليس هو فقط تاريخ الحروب والصراعات والتنازعات، بل هو أيضاً تاريخ فترات من السلام والوئام عبر المعاهدات القائمة بين الدول، وعبر جميع أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري والتشييد والبناء، ونحن نشاهد اليوم في المغرب الكثير من هذه المظاهر الداخلة في إطار التعاون. ولهذا يخال لي أن المؤرخين في حاجة إلى أن يوسعوا دائرة البحث في فترات السلْم أكثر منه في فترات الحرب والمنازعات من أجل البرهنة العلْمية القوية على أن العالم يميل بفطرته للسلْم أكثر ممّا يميل إلى الحرب وإلى المنازعات ؟ أقول هذا لماذا ؟

لأن هناك أصواتاً لعلماء أو أشباه علماء يدقون طبول الحرب ويقولون إن القرن 21 سيكون قرن الحروب الثقافية والصراعات الدينية. إن ذلك من طروحات

«هانتنغتون» و«فوكوياما» التي هي محط النقد الشديد. نحن في حاجة فعلاً إلى أن يركز المؤرخون على هذا الجانب، وهو وَرْش مهم يجب أن يفتح في إطار البحث التاريخي لإبراز أن فترات السلم في العالم وفترات الوئام أطول بكثير من فترات الحروب والمنازعات، وأن الصراع الحضاري هو أمر عابر، ولا يمكن أن يكون حالة قارّة.

النقطة الثالثة، ظهر لي من خلال العروض والمداخلات أن هناك ضرورة ملحة للإسراع بشراكات عاجلة من أجل القيام بأعمال ميدانية. فنحن أحوج ما نكون لشراكات علْمية بين المؤسسات وبين الأكاديميات وبين الجامعات من أجل القيام بكثير من الأعمال والاكتشافات الأثرية وأعمال الصيانة والترميم. المغرب في حاجة إلى هذا لماذا ؟ لأنه ظهر لي من خلال بعض التدخلات أن هناك فقراً من هذه الناحية، وليس من المعقول في شيء أن يبقى المغرب منعزلاً، بل لا بدّ أن يتفتح على مناخات أكاديمية ومعرفية في سبيل فتح أوراش، والقيام بشراكات في هذا الموضوع.

النقطة الرابعة والأخيرة، إن نجاح هذه الندوة من الناحية العلْمية هو نجاح باهر، وأعتقد أننا وضعنا أيدينا على ضرورة عقد سلسلة من الندوات تؤطّر وتحلّل علاقة المغرب بباقي الدول. نحن بحاجة إلى ندوة حول العلاقات المغربية الإيطالية، والعلاقات المغربية الألمانية، والعلاقات المغربية البريطانية وهلمّ جرا. لأن هذه الندوات ستعطينا في نهاية الأمر صورة دقيقة وعلمية لرسم معالم استراتيجية جديدة للدبلوماسية المغربية، علماً بأن راعي الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس يريد من الأكاديمية أن تكون عاملاً فاعلاً في إطار العمل الديبلوماسي سواء الرسمي أو الموازي.

15 – عبد الهادي التازي

أريد أن أسأل الأستاذ العميد أحمد بوشرب عن انطباعاته حول موضوع لم نسمع عنه لحدّ الآن فيما يتصل بالعلاقات المغربية البرتغالية وهو العلاقات الإنسانية من زواج وفراق، أي ما نسمّيه نحن المغاربة صلة الأرحام بين البرتغال وبين المغرب. يُخيل لي أن هناك تمازجاً واندماجاً وتداخلاً في هذا المجال، فأرجو منه أن يُحدّثنا عن ذلك.

16 – أحمد بوشرب

لي سؤال أوجهه إلى السيد دا فونسيكا، لقد فهمت من عرضه أن البرتغال كان لديه تصميم واضح لاحتلال منطقة الغرب، وأن التوسع في منطقة المتوسط وفي المحيط الأطلسي كان مدروساً وكان محدّداً. أعتقد أن هذا المخطّط التوسعي لم يوجد لدى البرتغاليين. كان هناك الكثير من التردّد، وأعتقد أنه بالنسبة للبرتغاليين كان هناك سببان أساسيان على الأقل لاحتلال المغرب. فالمنطقة الشمالية للمغرب كانت تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للبرتغال، وبالتالي فإن الأهداف الاستراتيجية هي التي كانت طاغية على الأسباب الأخرى، ألا وهي السيطرة على المسالك البحرية المستعملة في التجارة. كان هناك أيضاً سباق ما بين الإسبان والبرتغال، وبالتالي كانت هناك رغبة في السيطرة على حركة الملاحة التجارية بالسيطرة على مضيق جبل طارق.

في جنوب المغرب انطلاقاً من وادي أم الربيع نحو الجنوب، كان هناك سبب آخر، ألا وهو التبادل التجاري، لأن البرتغاليين كانوا متواجدين في غرب إفريقيا، كانوا يتاجرون في العبيد وفي الذهب، وكانوا في حاجة إلى مواد لا يتوفرون عليها كالحبوب وثوب الحنْبَلْ. وبالتالي كان عليهم أن يسيطروا على مدن تنتج

هذه المنتوجات، مثل آزمور ومنطقة آسفي، وقد كانوا يتفادون الاحتلال المباشر لأن ذلك في غير صالح البرتغال.

هذه السياسة المتباينة كانت بين شمال وجنوب البلاد، بل وحتى على مستوى الشمال، لا أرى أن احتلال أصيلا مثلاً له نفس الأسباب التي تم بها احتلال القصر الصغير.

إذن أنا أربط احتلال أصيلا بوصول البرتغال إلى سواحل غينيا. أعتقد بأن البرتغاليين انتبهوا إلى الأهمية الاستراتيجية للمغرب بعد الوصول إلى غرب إفريقيا أولاً والهند ثانياً، لأن الحركة التجارية كانت تتبع التيارات الهوائية والتيارات البحرية، وهذه التيارات تمرّ على طول السواحل المغربية.

إذن أعتقد أنه من الصعب أن نتحدث عن سياسة محدّدة، وأعطيكم مثالاً آخر، أنا أرى أن احتلال آسفي عام 1508 والتحكم في هرمز مرتبطان بعضهما ببعض لأن المغرب أصبح في بداية القرن السادس عشر مرحلة هامّة في الحركة التجارية. كانت هناك أيضاً تيارات متضاربة حتى داخل البلاط البرتغالي، هل كان على البرتغال أن يعزّز وجوده في المغرب أو يتخلّى عليه ؟ إن الوضع كان أعقد من ذلك.

17 – إدريس العلوي العبدلاّوي

خطر لي تساؤل وأنا أستمع إلى هذه العروض القيّمة، وكمهتم بالدراسات القانونية والفقهية أحب ألاّ أعرضه على شخص بذاته أو على خبير بذاته، ولكني أعرضه على من يرى في نفسه القدرة على الإجابة عليه. التساؤل هو : في الفترة التي ساد فيها الاحتلال البرتغالي للمدن المغربية، ما هو النظام القانوني الذي

كان سائداً آنذاك ؟ ما هي القوانين النافذة التي كانت سارية ؟ وكذلك ما هي التنظيمات القضائية التي كانت مطبقة في حكم النزاع الذي يكون بين برتغالي وآخر، ما هو القانون الذي سيطبق؟ أهو القانون البرتغالي أم القوانين المغربية في النزاعات التي تكون بين مغربي وبرتغالي ؟ ما هي القوانين السائدة ؟

من المعروف أنه في القوانين هناك قاعدتان أساسيتان : القاعدة الأولى قاعدة إقليمية القوانين، والقاعدة الثانية هي قاعدة شخصية القوانين.

معنى قاعدة الإقليمية : هي أن القانون يطبق على كل من يوجد على إقليم أو تراب الدولة. ومعنى شخصية القوانين، هو أن القانون يطبق على الشخص أينما حلّ وارتحل. وهنا يكون استثناء بالأخص بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية التي لها مساس بمعتقدات الشخص الدينية. فالمغربي في نزاعاته في زواجه وفي طلاقه، هل يطبق عليه قانون الأحوال الشخصية المغربية ؟ هل يطبق عليه القانون الإسلامي إذا لم يكن هناك قانون الأحوال الشخصية؟ السؤال مطروح بصفة عامّة على كل من يمكن له أن يفيدني في الموضوع وشكراً لكم.

18 – رُوي كاريطا

كانت ثمّة مجموعة من المسارات والتعاملات التي كانت تجمع بين مسلمي شمالي إفريقيا لأن منطقة جنوبي إفريقيا كان يراقبها أشخاص من جزيرة ماديرا، سواء تعلق الأمر بأگادير أو الصويرة أو مدينة آسفي التي أدّت جمارك ماديرا تكاليف قلعتها. إذن من الصعب دائماً أن نحدّد القانون الذي كان سائداً في ذلك الوقت، إذ يتوقف ذلك على القدرة السياسية التي يتمتع بها الحاكم في عين المكان لفرض القانون. فعندما قمنا في البدء بإنشاء بعض القلاع الكبرى، كان ثمّة موقف قوّة، وكانت ثمّة محاولة لنقل القانون البرتغالي وتطبيقه في

الأماكن التي كانت قيد الإنجاز. ومع مرور الوقت، ظهر شبه تغليب للقانون المحلّي وللأعراف والتقاليد المحلية لأن مواقع الحاميات كانت ضعيفة بشكل كبير. ويجب التذكير بأن المنطقة الجنوبية لم يدم فيها الاحتلال لمدة طويلة باستثناء مازاگان (الجديدة)، وبالتالي لم تكن ثمة إمكانية لفرض قوانين جديدة. من جهة أخرى، استند الوجود البرتغالي في بعض النقاط إلى الإجماع، أي الإجماع بشأن الحصول على دعم محلّي دون تجاوز الأعراف والتقاليد وذلك للإبقاء على الوجود البرتغالي في عين المكان، وإلاّ فإن ذلك سيؤدّي إلى طرد البرتغاليين بشكل سريع كما حدث في بعض المناطق التي تم التخلّي عنها لأسباب عسكرية أو سياسية. وذلك بقرار من السلطة المركزية. إذن، كانت ثمّة هيمنة للأعراف والتقاليد، كما كانت هيمنة علاقات القوة هي القاعدة التي كان يستند إليها الوجود البرتغالي.

وأودّ أن أرد على ما قيل هنا بشأن الاستراتيجية الدولية للاحتلال بين الشمال والجنوب التي كانت تتركز حول الأرخبيلات الموجودة على الحدود. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نلاحظ مسألة ارتباط القشتاليين وجزر الكناري وارتباط أهل ماديرا وجزر الآصور بالطريق التي كانت تهيمن على التجارة البرتغالية ابتداء من القرن السادس عشر، أي طريق الهند حيث كانت تسهل مرور الغَلْيونات galions (سفن شراعية حربية وتجارية) باتجاه الهند، في حين أن مسار العودة يتخذ شكل قوس بسبب الصابيات (رياح تهبّ من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي)، بحيث لا تصل السفن الشراعية إلى الساحل المغربي، بل تتبع مسارها في المحيط الأطلسي من جهة الشمال، ولا تمرّ إلاّ بمحاذاة جزرالآصور. أما بالنسبة للذهاب، فكان من المهم أن تكون ثمّة علاقات قوة بين كل من أرخبيلات ماديرا وأرخبيل جزر الكناري والساحل المغربي.

19 – أنْطونْيو دْياشْ فارينْيا

أشكر أكاديمية المملكة المغربية على تنظيم هذه الندوة وعلى استضافتها للبرتغاليين للقدوم هنا، وهو ما يشكّل تعاوناً استثنائياً في سبيل المصلحة العلْمية، وكذلك في سبيل علاقة الصداقة التي تربط بيننا.

فيما يتعلّق بسؤال الأستاذ عبد الهادي التازي، أودّ أن أقول شيئاً قد ينساه البعض منّا أحياناً، وهو أن التوسّع البرتغالي كان توسع دولة، وبالتالي فقد احتفظنا بالوثائق في كل مكان، ونتوفر على زخم من الوثائق فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالشرق الأقصى، منذ بداية القرن السادس عشر أكثر ممّا يتوفّر عليه الهولنديون بدءاً من القرن السابع عشر والثامن عشر حيث كان ذلك مبادرة خاصة، وبالتالي تم رمي عدد كبير من هذه الوثائق، في حين أن البرتغاليين يحتفظون بكل هذه الوثائق على عكس الهولنديين. إذن لدينا مثلاً، الأرشيفات الوطنية التي نحتفظ فيها بهذه الوثائق سواء تعلّق الأمر بالأرشيف الوطني أو غيره. وقد أخبرني الأستاذ التازي بأنه قد وجد وثائق تتعلق بالشرق الأوسط. ومن المهم أن نشير إلى عدد الوثائق التي لازلنا نتوفر عليها في هذا المجال.

مسألة أخرى أشار إليها الأستاذ فونسيكا وهي أن التوسع البرتغالي بدأ منذ القرن الرابع عشر والخامس عشر، ثم استمرّ لعدة قرون ليتوسّع في كل مكان. إذن، ما أشار إليه كل من الأستاذ فونسيكا والأستاذ أحمد بوشرب، هو أن هناك جواباً يجب أن نعبّر عنه بصراحة لأن الفترات تتغير وبشكل كامل. وبالتالي فمرور مدة نصف قرن يُحدث تغييراً في الأمور. وقد ذكر الأستاذ بوشرب أنه بعد أن غادر البرتغاليون مازاگان، وبعد مرور ثلاثين سنة تغيرت الأمور برمّتها لأن الشعبين أو السياستين قد تغيرا أيضاً. وقد أشار الأستاذ إلى أن 1505 تعتبر بداية القرن السادس عشر، وفجأة انتصرت البرتغال على الإسبان لأنهم وصلوا إلى الهند. ولم يكونوا يعلمون أن أمريكا ستكون بهذا القدر من الغنى. إذن ما

قرّره البرتغاليون هو أنهم لاحظوا أن المغرب أو شمال إفريقيا تعتبر شيئاً خاصاً لأنه كان هناك تنظيم كنسي معين حيث كانت ثمّة بعض الأسقفيات بمراكش.

إذن لم يفهموا ذلك لأنهم كانت لهم سياسة داخلية، وكانت لهم سياسة خارجية، تجاه الدول المسيحية والكرسي الرسولي، وبالتالي لم يكونوا يقدرون على التحرّك عكس ما حدّده الفرنسيسكان والدومينيكيون خلال القرن الثالث عشر. وبالتالي فإن البرتغاليين لم يكونوا يستطيعون أن يغيروا الإطار الإداري الكنسي لشمال إفريقيا، وذلك بسبب الدول المسيحية والكرسي الرسولي. وبالتالي تَمّ الاحتفاظ بأسقفيات كل من سبتة وطنجة وآسفي، ولكن كانت هناك سياسة برتغالية تخضع لشروط الدول المسيحية والكرسي الرسولي، وبالتالي لم نتحرك بشكل كبير مع العلم أنه يجب أن نغير كل شيء، فما الذي حاولوا القيام به؟ في بداية القرن السادس عشر، قام رجال السياسة والملك في البرتغال بنهج سياسة الجُزُر، أي وضع الحكومة أو السلطة البرتغالية في عدّة جزر ومن ثَمّ أصبحت ماديرا أكبر الأسقفيات في العالم من خلال التوسّع البرتغالي في اتجاه أمريكا واتجاه الشرق. كما حاولوا إقامة جُزُر أخرى في المغرب. أولاً مُگادور (الصويرة)، ثم بعد ذلك آسفي، ثم بعد ذلك آزمّور وما إلى ذلك. ولكن مَادِيرا كانت نوعاً مّا مركز هذه المنطقة بأكملها. أما في الشرق، فكان من المفترض أن تضطلع بهذا الدور في سريلانكا، وكذلك جزيرة سوكُترا عند مخرج البحر الأحمر. إذن يجب أن نفكر في السبب الذي دفعنا إلى القدوم إلى آسفي وإلى مگادور انطلاقاً من ماديرا. كانت هناك أشياء جديدة بالنسبة لنا، ولكننا لم نقم بإنشاء أسقفيات خلال هذه الفترة، لا في البرازيل ولا في الشرق، ولكن كانت هناك أسقفية ماديرا. إذن كان هناك أمران، شمال إفريقيا، إفريقيا القديمة التي كانت مسيحية، (الدين ومسألة توحيد اللّه كانت مسألة مهمّة وخاصة في إفريقيا). إذن لم نستطع أن نغير هذا الإطار، ولكن الإطار الجديد أحدث بعض التقسيم، لهذا نجد أن ثَمّة العديد من الوثائق بماديرا تتعلق بِسَانْطا كْروزْ (أگادير)، وكذلك التي تتعلّق بالقلاع في مُگادور (الصويرة) وفي آسفي.

20 - پيدْرو دْياشْ

سأقدم معلومات تتعلق بموضوع يهمني أكثر وهو القانون. لقد بدأت دراستي في مادّة القانون، ثم غيرت مجال تخصّصي إلى التاريخ. كانت لدينا بعض الأوضاع مختلفة بشكل كبير في المغرب العربي وفي المغرب، وهذه الأوضاع كانت تتوقف على خصائص المدن أو خصائص القلاع. وقد استعملت بعض الوثائق المرتبة من الناحية الزمنية في الأرشيف الوطني، ولاحظنا أن الإدارة البرتغالية قرّرت أن تبقي على القانون المحلّي. أما بالنسبة للنزاعات بين المغاربة فيتم حلّها من قبل السلطات المغربية في مدينة آسفي، في حين أن البرتغاليين لم تكن لهم أية علاقة بهذا الأمر. أما إذا كانت هذه النزاعات بين البرتغاليين والمغاربة، فإن السلطات البرتغالية هي التي كانت تبت فيها. هناك بعض الوثائق التي اطلعت عليها والتي لاحظت فيها هذه الأمور. فعلى سبيل المثال في مدينة الجديدة وداخل قلعتها، كان التشريع البرتغالي هو الذي يطبق. وإذا كان هذا الأمر يحدث في كل مكان فإني بالنسبة لسبتة لم أطلع على أية وثائق تثبت تدخل السلطة المغربية، فالأمر كان يتوقف دائماً على خصائص المدن أو الأقاليم؛ فمثلاً في البرازيل لم يكن هناك قانون، وعندما أتى البرتغاليون كان القانون البرتغالي هو الذي يطبق. وفي الهند كذلك وداخل المدن البرتغالية كمدينة الجديدة وغيرها فإن القانون البرتغالي هو الذي كان يطبق. ولكن كان هناك نوع من التحفظ بالنسبة للنزاعات بين السكان المحليين، أي التي كان على المحاكم الهندية أن تبت فيها. فعلى سبيل المثال، كانت هناك بعض القضايا التي تمس بالقانون الإنساني والتي أدخلها البرتغاليون في الإطار القانوني الهندي، فلم يسمح في الأقاليم التي تخضع للنفوذ البرتغالي بحرق الأرامل، ولكن كانت هذه بعض الاستثناءات. إذن، في كل القضايا كانت الأعراف والتقاليد هي التي تطبق. ولديّ بعض الوثائق التي تثبت أنه في حال وجود نزاعات بين السكّان المحلّيين فإن الإدارة العسكرية البرتغالية لا تتدخلْ فيها.

21 – لويسْ أضاوُو دا فونْسيكا

حضرتُ إحدى الندوات التي تناقش موضوع انفتاح البحر الأبيض المتوسّط على المحيط الأطلسي، وطرح علي سؤال: لماذا البرتغاليون وليس الكتالانيون أو أهل جِنَوَة ؟ فقدمتُ تفسيراً فورياً، ثم قمتُ بدراسة هذه المسألة. ويبدو لي أن هناك مساراً متواصلاً، لكن لا يعني ذلك أن مختلف مراحل هذا المسار متشابهة. ففي منتصف القرن 13 ومنتصف القرن 15 تغيرت الظروف بشكل كبير. لكن هناك ظروفاً لا تتغير. ولا أقول إن سبتة فكر فيها الحكم البرتغالي في نهاية القرن 13 وبداية القرن 14، ولكنني أقول إن المشاكل الجوهرية بدأ التفكير فيها منذ القرن 13. البرتغال بلد غير محوري، كيف يمكن أن نمنح البرتغال دوراً محورياً ؟ هذا هو السؤال الذي كان يطرحه النظام الملكي في البرتغال عند نهاية القرن 13 وبداية القرن 14 : إذا كنا لا نستطيع تغيير الجغرافيا، فإننا نستطيع تغيير نظرتنا، وإذا غيرنا وجهة نظرنا سنغير الجغرافيا. من الممكن أن يكون تغيير النظرة من التأثيرات التي قام بها أهل جِنَوَة الذين قَدِم عدد كبير منهم إلى البرتغال في بداية القرن 14. وإذا نظرنا إلى البرتغال أو إلى شبه الجزيرة الإيبيرية من جهة الغرب من حيث معطياته الجغرافية غير المتحركة، فإنه بلد غير محوري، لكن إذا نظرنا إليه من حيث التواصل مع أوروبا، فهو بلد محوري لأنه يعتبر أهم طريق أوروبية وتمتدّ من بحر الشمال نحو شمالي إيطاليا، وهي الطريق التي كانت تربط في تلك الفترة بين المنطقتين المهمتين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهما شمالي إيطاليا وحوض الراين وجنوبي إنجلترا، أي بحر الشمال وشمالي إيطاليا. وتبين الإحصاءات أنه في أواسط القرن 15، كانت 4/5 التجارة الأوروبية تمرّ عبر هذه الطريق، أي طريق جبل طارق، ومن ثَمّ كانت البرتغال في وسط الطريق. وعندما نصل إلى هذا المنظور، أجدني أطرح التساؤل التالي: كيف يمكن مراقبة هذه الطريق ؟ لا يمكن مراقبتها من لشبونة لأنها تقع على البحر، ولا يمكن أن نراقبها إلاّ انطلاقاً من جبل طارق، ومن مدخل

بحر الشمال. وقد شهدت هذه الطريق مرور أول جيش إيطالي في ثمانينيات القرن 13. لا يهمنا بحر لشبونة لأن ليس له أية أهمية استراتيجية، وما كان يهم البرتغال هو المرور عبر مضيق جبل طارق. وفي القرن 15، كانت هذه النظرة إلى الأمور تعني الحصول على سبتة. وكان هناك الكثير من التفكير في المحيط الأطلسي القريب وهو المحيط الأطلسي من جهة الشمال، وهو الذي يمتدّ من جزر الكناري إلى جزر الآصور والضلع الآخر من هذا المثلث هو جبل طارق.

إن المغرب والبرتغال يوجدان وسط هذه الجغرافيا مثلثة الشكل. فقد درست مختلف النقط التي كان يمرّ منها البرتغاليون في القرن 15، وتبين لي من خلال الخرائط أن المرور العسكري البرتغالي كان منظماً، وكان يتم على شكل مثلث يجمع جزر الآصور وجزر الكناري وجبل طارق، في حين كان المرور عبر البحر المتوسّط يتم عبر جبل طارق وبوجية بالجزائر ومدخل جنوة. إذن كان جبل طارق هو الذي يجمع هذين الفضاءين مثلثي الشكل. نعم كانت هناك تبريرات إيديولوجية تحاول إيجاد الذرائع لكل ما يتعين القيام به، لكن المسائل الجوهرية كانت هي الأهم.

22 – عز الدين العراقي

اسمحوا لغير متخصص أن يتدخل في هذا الموضوع الذي تناولته هذه الندوة. وسأكون صريحاً معكم لأقول ماذا استفدته شخصياً من هذه الندوة بصفتي غير متخصص في التاريخ. استفدت أولاً أن للمغرب والحمد لله رجالاً مقتدرين أكفاء قادرين على أن ينيروا لغير المتخصصين الطريق. وعلى أن يدلوا بدلوهم أمام اختصاصيّين غير مغاربة ويشاركوا بكفاءة وقدرة في الحوار بين الحضارات! وهذا شيء يثلج الصدر ونفخر به كثيراً. وأقول هذا وأنا فرح بما أقول! لكنني إذا ما سُئلت غداً من طرف أبنائي ماذا استفدت من هذه الندوة؟ أصرح بكل إخلاص

أنني سأكون محرجاً! لا لأن الندوة لم تكن غنية، بل بالعكس كانت غنية جداً بكثير من المعلومات وكثير من المفاهيم، لكنها معلومات ومفاهيم لا أقول إنها متشتتة، ولكن تصبُّ في طريق مُعبّد يمكن لأي واحد فيما بعد أن يستفيد منه وأن يتلذّذ بمطالعته وقراءته. معنى هذا أنه بالنسبة لي، وأنا غير متخصص كما هو الشأن بالنسبة للجمهور المغربي المثقف وحتى غير المثقف، لا بد من إبراز محاور عامّة للتاريخ المغربي عبر طوله لتكون نبراساً للمواطنين المغاربة يهتدون به ويتحركون على هديه، ويصبّ في اتجاه معين تحتفظ به الذاكرة الوطنية والذاكرة الشخصية ويبقى خطاً منيراً يضيء الطريق ويُضيء التاريخ ويعين على فهم ما يستجد من أمور في هذه الفترات التاريخية. لذلك حبّذا لو اتجهنا إلى أن نخرج من ندوات مثل هذه بخطوط عريضة ثابتة يستفيد منها المتخصص ويستفيد منها غير المتخصص وتعين على إثبات الروح الوطنية المغربية وتثبتها وهي ملتفة حول مفاهيم صادقة تاريخية لا من باب الافتخار ولكن من باب المعرفة الدقيقة التي تصب في المواطنة وتعين على فهم الأحداث الحالية والتخطيط للمستقبل.

نحن في حاجة إلى خطوط عريضة للتاريخ المغربي يلتف حولها الرأي العام وتلتف حولها الأجيال، خطوط عريضة وصحيحة لا مبالغة فيها ولا تشويه من شأنها أن تجعل المواطنين المغاربة ملتفّين حول مفاهيم مشتركة تنير لهم الطريق.

23 – جورج فوجاسْ

أشكر أكاديمية المملكة المغربية على هذه الدعوة التي وجهت لي للمشاركة في هذا الملتقى المتعلق بالحضور البرتغالي في المغرب. وإني ليشرفني هذا كثيراً.

أشكركم أصالة عن نفسي ونيابة عن المركز الثقافي لدى السفارة البرتغالية، كما أحيي كذلك البرتغاليين الذين حضروا إلى هنا، وقد أحسستُ بالسعادة والفخر وأنا أستمع إلى مداخلاتهم في هذه الندوة.

إن منصب المستشار الثقافي لا يعني أن صاحبه مؤرخ بالضرورة، كما أنني لستُ متخصّصاً في تاريخ المغرب. وقد جئتُ للعمل بالمغرب منذ سنة، وهو ما فتح عيني على الواقع المغربي والعلاقات التي تجمع بين المغرب والبرتغال. لذلك كانت مشاركتي في هذه الندوة مفيدة حيث عرفت أموراً كثيرة على غرار زملائي الحاضرين هنا. فعلى المستوى الشخصي، أهتم كثيراً بكل ما يتعلق بتاريخ الأسرة، فأنا مختص في علم الأنساب وأبحث في هذه الندوة عن الأمور التي تهمني بشكل خاص. ووجدت نقطتين استأثرتا باهتمامي : أولاً تدخل الأستاذ إبراهيم كريدية الذي تحدث عن الحضور اليهودي في آسفي، وقد ذكر بعض الأسماء اليهودية التي أجدها حالياً في جزر الآصور. فقد كانت هناك هجرة كثيفة لليهود من شبه الجزيرة الإيبيرية، وخاصة من البرتغال باتجاه شمالي إفريقيا، ثم بعد ذلك انقضى أمد محاكم التفتيش في البرتغال، وهو ما مكّن من فتح الأبواب لعودة الأسر اليهودية بعد طردها من شبه الجزيرة الإيبيرية. فهناك أسر تعيش بمحاذاة السواحل المغربية وخاصة في طنجة، بعضها حطّ الرحال في جبل طارق، وبعضها ذهب إلى لشبونة أو إلى جزر الآصور. والغريب أننا لا نجد هذه الأسر المغربية لا في شمال البلاد ولا في جنوبها ولا في ماديرا. فمعظم الأسر ذات الأصل المغربي التي جاءت إلى البرتغال كانت تستقر في لشبونة وفي جزر الآصور كعائلات بنسليمان وأسكوفي وأزولاي (ونعرف أندري أزولاي، مستشار جلالة الملك، وهناك في الآصور في بونتا ديلكادا أسرة تسمّى أزولاي). وكانت هذه الأسر تشتغل بالتجارة، ثم اندمجت تدريجياً في الأسر المسيحية المحلّية، ولكن هناك من الأسر من احتفظت بدينها؛ وهناك عائلة

بنمسعود التي قدمت من الرباط في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

أما فيما يخص المسيحيين الذين كانوا يعيشون في المغرب، فثمّة أمر يهمّني كثيراً وهو البرتغاليون الذين كانوا يعيشون في مازاگان (الجديدة). فعند رحيل البرتغاليين عن مازاگان في سنة 1759، كان ثمّة مشروع برتغالي لنقل هذه الأسر. لذلك، فإننا نعتقد بأن رحيل البرتغاليين لم يكن نتيجة الحصار الذي ضرب على مازاگان، بل كان مهيأً سلفاً. فقد هيأ البرتغال في شمالي البرازيل مدينة جديدة هي فيلانوفا دو مازاگان (وفيلانوفا بالعربية تعني المدينة الجديدة). إذن فهناك مازاگان في المغرب وفيلانوفا دو مازاگان في شمالي البرازيل التي رُحّلت إليها العديد من الأسر البرتغالية وما زال أحفادها يعيشون فيها إلى اليوم. ونحن بصدد تهييء دراسة حول هذه الوضعية مع أكوستو فيريرا دو أمرال، وهو أحد أحفاد أسرة تنحدر من مازاگان، وقد استدعاه المركز الثقافي البرتغالي في الرباط ليقدم محاضرة في موضوع الحضور البرتغالي في ما زاگان، وأتمنّى أن يحضرها أعضاء هذه الأكاديمية.

24 – أحمد رمزي

أشكر السادة المحاضرين المغاربة والبرتغاليين وغيرهم على هذه العروض القيمة التي استفدنا منها كثيراً وظهرت فيها البرتغال في موقع حميم مع المغرب طوال تاريخهما المديد.

أستسمحكم لأخرج قليلاً عمّا قيل لأني أريد أن أتشوف المستقبل وألاّ أرجع إلى الماضي الذي تحدثنا فيه طوال ثلاثة أيام. ينفرد المغرب والبرتغال بموقع جغرافي فريد، فهما ينتميان إلى الجهة القصوى من القارتين، البرتغال في

أوروبا، والمغرب في إفريقيا. وهذه الصفة دعتْهما إلى ثقافة معيّنة وربما فُرضت عليهما بعض الأقدار، ولا مجال للإسهاب في هذا الموضوع. ولكن بعيداً عما قيل أرى أن من واجبنا أن ننظر إلى المستقبل، إلى تثمير هذا الرصيد التاريخي. فالبرتغال كانت معنا في أخذ وردّ، وفي مدّ وجزر، ولم تكن أوروبا حينئذ (ما فوق شبه الجزيرة الإيبيرية)، منظّمة جهوية، وأخشى على البرتغال أن تبتلعها هذه المجموعة الأوروبية في المستقبل بحكم الاتفاقيات والمصالح المشتركة. وليس عيباً أن تهتم البرتغال بمصالحها الذاتية وبمصالحها الخاصة وبانتمائها الثقافي كذلك. ولكن يجب على البرتغال وعلى غير البرتغال ومن هم في مستوى البرتغال جغرافياً وثقافياً وانتماءً أن يعلموا أن حدودهم الحقيقية ليست حدودهم الترابية والبحرية الدولية، لكن الحدود الحقيقية لهذه الدول هي الضفّة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ! نحن حدود هذه الدول ! فإذا كنّا في عافية سيكونون هم كذلك في عافية، وإذا مسّنا سوء فسيمسهم سوء كذلك ! لنا تاريخ طويل عريق في المغرب نعتز به، ولنا وعي بمكانتنا، وعلينا أن نبني مستقبلاً مشتركاً، ولا بد أن يعي أصدقاؤنا البرتغاليون هذا المستقبل المشترك. وقد سعدتُ بما قاله الأستاذ بوشرب في هذا الموضوع حينما ذكر أن البرتغاليين كانوا مستعدين لمساعدة السلطان مولاي سليمان ضد أخيه عندما تشبث هذا الأخير بأخذ البيعة من آسفي. وكانوا مستعدين لمساعدة المولى سليمان لأخذ البيعة الكبرى في المغرب الكامل. وهنا أعود إلى المغرب الكامل، إن هذا المغرب الكامل هو الذي نُناضل من أجله ونسعى إلى استرجاعه. وهنا أقول للأصدقاء البرتغاليين، وبصوت عالٍ، أقول لهم حذارِ من تمزّق المغرب ومن ضعف المغرب. إذا وقع ذلك فلن يجد البرتغال صديقاً له يعينه من الجنوب في السراء والضراء.

طبيعي أن المجموعة الأوروبية ومجموعات أخرى تتشكّل لتكون متكاملة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً الخ، ولكن هذه المجموعات ليست صلبة كما يقول الجميع،

والأمثلة كثيرة أمامنا، فالدستور الأوروبي اختلف فيه الناس أقطاراً وجماعات وأحزاباً، وكذلك مسألة إشراك تركيا وما إلى ذلك. إذا أرادت أوروبا أن تكون لها حدود آمنة في الجنوب، فلا بدّ أن تكون هناك مجموعة صلبة في الجنوب تشمل الشمال الإفريقي. وهذه المجموعة، تعلمون أن أمامها عوائق، وهذه العوائق ليس المغرب مسؤولاً عنها. وكلكم يعلم ما أقول، فالمسؤول عنها هو غيرنا، وأباطيله تافهة وحججه لا تنم عن شيء ! فلا بدّ من نضالٍ من قِبلكم أنتم البرتغاليين إزاء أوروبا كاملة ضدّ هذا البهتان القائم ضد المغرب. ونحن نعلم أن أوروبا قائمة على القيم، وهي تدلي بهذه القيم أمام تركيا، كي تعترفَ تركيا بالتقتيل الأرميني وتعترفَ بكذا وكذا، ولكن على أوروبا أن تعترف كذلك بحقوق أخرى لأصحابها في العالم، وكلنا صفّق لبعض الدول التي لم ترد أن تدخل في متاهات حربية تعرفونها ! كلنا صفّق لذلك، وهذا نابع من قيم عُليا نؤمن بها ونطمئن إليها، ولكن هناك شيء آخر يضرّنا نحن، وفي ذمّتكم أن تعملوا ما في وسعكم كي تقف أوروبا مع المغرب في ما يضره وما يمس بوحدته الترابية وفيما يمس كذلك هذه الحدود الآمنة التي تريدون أن تحمي ظهوركم.

كلمة أخيرة : إن المغرب لا يخون المعاهدات. ولكم في التاريخ أمثلة كثيرة، وقد فاه الملك الحسن الثاني طيّب اللّه ثراه بذلك في تصريحاته وفي ندواته الصحفية، وكذلك الملك سيدي محمد السادس. والمغرب قويّ برجاله وقويّ بحقّه، ولكن لا بد أن يتحرك الضمير العالمي المتمثل في أوروبا بعصورها التنويرية لتضمن مستقبلاً لأبنائنا جميعاً ولنخرج من متاهات الماضي التي كانت فيها أوقات الحرب أكثر من أوقات السلام ولنمشي يداً في يد لإسعاد البشرية وإسعاد هذه المنطقة التي نأكل فيها الخبز والزيت، هذين الطعامين المشيرين إلى رمز البحر الأبيض المتوسط.

25 – بيدْرو دْياشْ

بعد أن استمعتُ لزميلي وهو يتحدّث عن الحاضر والمستقبل، لا أستطيع أن أتناسى أنني المدير العام لحكومة البرتغال، وبالتالي سأدلي بدلوي في هذا الموضوع لأن مهمتي تتمثل في تنمية العلاقات الثقافية بين بلادي وبين البلدان الأخرى. ينتمي البرتغال اليوم إلى المجموعة الأوروبية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية كلغة رسمية. وفي 1986 قمنا بتوقيع اتفاقية انضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية، وبالتالي لم يكن أن نتخلف عن ذلك تحت أي ذريعة أو مبرّر، وبالتالي فإن عملية إدماج البلدان الأوروبية كانت أمراً واقعاً، وما كان للبرتغال أن يُفوِّت فرصة الاستفادة من تلك الثورة التكنولوجية المعلوماتية ومن العوْلمة، وما كان لها أن تترك القطار يمر دون أن تلتحق بركبه، ولكننا فهمنا بشكل جيّد، ومنذ زمن بعيد أن البرتغال أكثر من مجرد 000 49 كلم[2] التي تشكّل شبه الجزيرة الإيبيرية في جنوب غرب أوروبا، ولكنه أيضاً تراث تاريخي ومعنوي، وكذلك جالية موزّعة في كل مكان. وقد منح البرتغال رسوخاً لبعض الدول خلال حركة التوسع في القرون 15 و16 و17 مثل البرازيل وتيمور. وبالتالي فنحن ننتمي للمجموعة الأوروبية بشكل طبيعي، ولكننا نضع في اعتبارنا أيضاً المجموعة الأخرى دائماً. وكما قلنا ذلك فنحن في موقع جغرافي جدّ خاص ومتميز. نحن في أقصى جنوب غرب أوروبا، ولكن فيما يتعلق بعلاقاتنا مع إفريقيا والمغرب العربي، وكذلك الأمريكيين، لا يمكننا أن ننسى أن المغرب يعتبر أقرب إلى البرتغال من فرنسا وإلى لتوانيا من بولونيا، فإن نحن درسنا كذلك الحِمض النووي للبرتغاليين فإننا سنجد أن لنا نفس الحمض النووي الذي عند المغاربة، وإن كان ذلك مختلفاً عن البلدان الأخرى. وبالتالي فإن علينا أن نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، إذ لا يمكن لأية معاهدة أو قوة اقتصادية أن تتناسى بأننا مرتبطون بالمغرب منذ القرن الثامن عشر، وقد قلتُ إن حديقتي كان يحتلها مغاربة في 1713، واليوم فإن زهور حديقتي توجد على أرض كانت قبل ثلاثة

قرون ونصف تسمع صوتَ المؤذن خمس مرات في اليوم، وكل ذلك جعل منا نحن البرتغاليين، أبناء عمومة للمغاربة إن لم نقل إخوة، ونحن أقرب إليهم من شركائنا الحاليين في المجموعة الأوروبية الذين ينتمون إلى الدول السلافية، وبالتالي فإن الوضعية في المغرب تهمنا أكثر من أي وقت مضى، خاصة فيما يتعلّق بأمننا: نريد أن نرى جيراننا يعيشون في رخاء وفي سلام.

ولعلّ من أولويات الحكومة البرتغالية التعاون مع المغرب العربي، وخاصة مع المغرب لكي نمنحه كل الفرص الممكنة للتنمية. فقد عاينت طوال عشرين سنة التطورات الكبرى التي كانت تحت ظل الملك الحسن الثاني، وهو ما يستمر مع جلالة الملك محمّد السادس. وقد شاركت أيضاً في القمة الأخيرة في الرباط بين البرتغال والمغرب، وفي هذا اللقاء قام كل من وزيرنا الأول وكل أعضاء حكومتنا وحتى زملائي بعرض أهداف البرتغال المتمثّلة في الحفاظ على علاقات وثيقة مع المغرب والدفاع عن التطلعات المغربية في بروكسيل وفي ستراسبورغ، وكذلك إفهام دول أوروبا الوسطى التي لم تشارك في أية توسّعات جغرافية إلى ما وراء البحار، ولم تعرف أبداً تمازج الأعراق بأنه يجب عليها أن تنظر إلى المغرب وكافّة دول المغرب العربي باهتمام! فبدون مغرب عربي رصين وآمن لا يمكن أن نحصل على أوروبا آمنة، وإن لم تكن هناك أوروبا آمنة فإن العالم سيكون في حالة حرب. وفي هذا الإطار فأنا أؤكّد لكم أني حصلت من حكومتي ليس في هذه اللحظة، ولكن في مناسبات أخرى على بعض التعليمات الدقيقة التي تبين أولويات الديبلوماسية البرتغالية التي تتشكّل في البلدان الناطقة بالبرتغالية وأيضاً المغرب بصفته ثاني أقرب جارٍ لنا، ولدينا معه علاقات كثيرة، ولكن مع كامل الأسف، وكما قال السيد الوزيرالأول لا نستطيع أن تكون لدينا مفاوضات مباشرة مع المغرب على المستوى الاقتصادي بخصوص العديد من الأمور التي تهمنا كالهجرة والصيد وما إلى ذلك. ولكن نعتقد أن البرتغال عرف كيف يمكنه

أن يقوم بقلب الأمور، أي أن تكون هناك شركات برتغالية مغربية، وهذا حاضر في كل مكان، ولعل كل المغاربة لديهم شيء مّا برتغالي في جيوبهم. إذن فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نستمر بها في توثيق هذه العلاقات التي امتدت عبر القرون. بطبيعة الحال، كانت لدينا بعض المشاكل بين المغاربة والبرتغاليين، وكما يحدث في أية أسرة تكون هناك مشاكل، لكن سرعان ما تحل، وما يهم هو تلك الأوقات الجميلة وليست السيئة. وقد سمعت أنه منذ رحيل البرتغال عن مازاگان أصبحت العلاقات بين البرتغال والمغرب علاقات ممتازة، وأنا أعرف بشكل جيّد هذه الأمور، وقد رأيت ما كانت عليه التحركات الديبلوماسية بين البرتغال والمغرب ابتداء من 1769 إلى 1774، إذ الأمر الذي يسترعي الانتباه هو أن هذين البلدين اللذين يوجدان في أقصى أوروبا وإفريقيا نجحا في تقوية هذه العلاقة المتينة. وأنا أعتقد أيضاً إن سمحتم لي أن أذكركم بشريط معروف يسمّى «الدار البيضاء»، الذي يعتبر بأن الطريق في اتجاه الحرّية والرفاه يمر اليوم عبر الرحلة بين لشبونة والدار البيضاء.

كلمة اختتام الندوة

محمد بنشريفة
مدير الجلسات

ها نحن قد أنهينا ندوتنا العلمية المنظمة بمدينة آسفي حول الحضور البرتغالي في المغرب وآثاره، هذه الندوة التي شارك فيها وحضرها أعضاء من أكاديمية المملكة المغربية وخبراء من البرتغال والمغرب. كما حضرها صاحب السعادة سفير البرتغال في المغرب، وقد مرت وقائع الندوة حسب البرنامج المعد لها إذ بدئت بجلسة افتتاحية ألقيت فيها كلمات للسيد أمين السر الدائم للأكاديمية والسيد والي جهة دكالة عبدة والسيد رئيس المجلس الحضري والسيد ممثل الخبراء المشاركين في الندوة ، وجميع هذه الكلمات تحدثت عن العلاقات المغربية في الماضي والحاضر ونوهت بالتعاون الموجود بين المغرب والبرتغال في مختلف المجالات، ومنها مجال ترميم الآثار البرتغالية في المغرب والتي تتعلق بموضوع الندوة.

ثم تتابعت بعد ذلك وقائع الندوة في ثلاث جلسات ألقيت خلالها اثنتا عشرة محاضرة تطرّق فيها أصحابها من أكاديميين وخبراء مغاربة وبرتغاليين لمواضيع تدخل تحت المحاور المقترحة للندوة ومنها الاحتلال البرتغالي لمدينة سبتة الذي كان بداية لما وقع بعده ، وركزت بعض المحاضرات على علاقات البرتغاليين بمدينة آسفي مكان الندوة وعلى علاقاتهم بأزمور والجديدة الواقعتين

في جهة دكالة عبدة، وقد كانت هذه المواضيع التاريخية مقرونة بالحديث عن الآثار البرتغالية الباقية في آسفي وأزمور والجديدة. كما كانت الأحاديث موضحة بالخرائط والصور. وإذا كان التاريخ هو صلب محاضرات الندوة فإن الدعوة إلى الإنكباب على الحاضر واستشراف المستقبل في العلاقات المغربية البرتغالية كان حاضراً مما أغنى جلسات الندوة من خلال المناقشات في آخر كل جلسة . ولقد كانت هذه الندوة فرصة طيبة لتمتين التواصل بين المشاركين المغاربة والزملاء البرتغاليين حيث عبّر الجميع عن الرغبة في المزيد من اللقاءات، سواء في المغرب أو في البرتغال، والارتقاء بالعلاقات في مختلف المجالات إلى أرقى المستويات لاسيما أن الندوة تصادف مرور مئتين وثلاثين سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والبرتغال في العصر الحديث.

إننا في الأخير نهنىء أنفسنا على مرور وقائع الندوة في أحسن الظروف. فالحمد لله والشكر له على ذلك. وإذ نختتم هذه الندوة فإننا نكرر الشكر لسعادة والي دكالة عبدة عامل إقليم آسفي وجميع مساعديه ولسعادة السيد عامل إقليم الجديدة ولسعادة السيد رئيس المجلس الحضري على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. كما نتوجه بالشكر والتقدير لسعادة السيد سفير البرتغال ومساعديه على تعاونهم معنا في إعداد الندوة وحضورهم ومشاركتهم في فعاليتها.

وأشكر الزملاء الأكاديميين والسادة الخبراء البرتغاليين والمغاربة على محاضراتهم القيمة التي ستنشرها الأكاديمية قريباً ، والشكر موصول للإدارة العلمية على الإعداد المتقن للندوة وكذلك لجميع إخواننا العاملين الذين لانستغني عن خدماتهم قبل وخلال وبعد الندوة. ولا يفوتنا أن نشكر الذين قاموا بالترجمة الفورية وكذلك الذين قاموا بالتغطية الإعلامية لهذه الندوة التي نرجو أن تعقبها ندوات إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة



مطبعة المعارف الجديدة - الرباط - 2006